

١٨٩

عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة

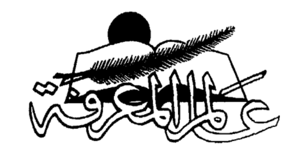
تأليف : چان ماري بيلت
ترجمة : السيد محمد عثمان

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي

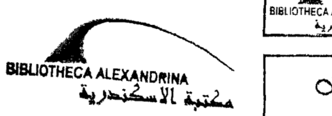
دمنهور



١٨٩

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة



تأليف: چان ماري بيلت

ترجمة: السيد محمد عثمان

ربيع أول ١٤١٥ هـ - سبتمبر / أيلول ١٩٩٤ م

المراسلات
توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
فاكس: ٤٨٧٣٦٩٤، ص.ب: ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الكويت 13100

L'Homme re-naturé

par

Jean - Marie Pelt

Seuil -Paris 1990

الإهداء

إلى روجيه كلين

الذي جاء هذا الكتاب

ثمرة لصداقته، ولجهدنا المشترك

«في مغامرة الحياة، يكمن جوهر الحياة»

سانت تيريز دافيلا

المحتويات

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

تصدير الطبعة الثانية

انقضى أكثر من عشر سنوات منذ أن صدرت الطبعة الأولى من كتاب «عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة»، عشر سنوات اجتازت أثناءها الإيكولوجيا(*) أولى محنها. ذلك أن الأولوية التي أعطيت للمشكلات الاقتصادية في تلك الفترة المتأزمة ترتب عليها نسيان الاهتمامات الإيكولوجية، والحرصِ على نوعية الحياة، اللذين اندرجا آنذاك في عداد الكماليات التي يقتصر حق الاستمتاع بها على البلدان التي حققت قدرا كبيرا من النمو الاقتصادي.

غير أن الوقائع لم تلبث أن كذّبت وجهة النظر هذه التي رأت في الإيكولوجيا مجرد توجه اختياري للبلدان ذات الاقتصاديات القوية. وتمثلت تلك الوقائع أولا في ظاهرة المطر الحامضي، ثم في كارثة تشيرنوبيل، وأخيرا في التحذيرات المتعلقة بما يطرأ من تغيرات على المناخ العالمي، وعلى طبقة الأوزون التي أيقظت جميعها وعيا عاما ترتب عليه تكريس السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات لبحث مشكلات الأرض. فتعاقبت حلقات البحث والندوات والاجتماعات الحكومية بمعدل لم يسبق له مثيل من قبل، وإزاء تيقظ الرأي العام على هذا النحو، عكف العلميون والمسؤولون السياسيون أخيرا على فحص «الأمراض» التي يعاني منها كوكب الأرض، وعلى دراسة «الإسعافات الأولية» التي يتعين تطبيقها لتجنب وقوع الكارثة. وفي الوقت نفسه، أثبت ظهور «الخُضر» أو أنصار البيئة على مسرح السياسة اهتمام المواطنين المتزايد بهذا التيار الجديد الذي لم يألفوه لدى الجماعات السياسية التقليدية.

(*) écologie: علم دراسة البيئة [المترجم].

ومن جهة أخرى، فعلى حين يمكن الإفاضة إلى ما لا نهاية في مناقشة الأعراض التي تنم عن اعتلال صحة الأرض، فإن أسباب هذا المرض تظل، في الأغلب، على غموضها! والواقع أن هذه الأسباب تنتمي أولا وفوق كل شيء، إلى المجال الأخلاقي والفلسفي.

وهدف هذا الكتاب، «عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة»، هو تحليل هذه الأسباب وتقييم تأثير هذا المنحى الأخلاقي الجديد، ومن ثم رسم بعض الخطوط العريضة لإستراتيجيات المستقبل.

ومن الواضح أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تحقيق هذه الأهداف، ولا يبدو من معاودة قراءة الطبعة الأولى من هذا الكتاب أن هناك مايستوجب إدخال تعديلات جذرية على ماجاء به من أفكار. فقد أغرقتنا وسائل الاتصال بالمعلومات عن المشكلات البيئية الخطيرة دون أن تبين لنا مع ذلك إلى أي حد كانت هذه المشكلات نتيجة منطقية لخلل وظيفي عميق في المجتمع الصناعي الذي وقع في شباك إفراطاته وتناقضاته. والفصل في هذا الأمر هو ماينبغي تحقيقه مع توخي مايقتضيه ذلك من نظرة متجردة في هذا العقد الأخير من القرن العشرين.

ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا الكتاب في مجاله بقسط متواضع في خدمة الإيكولوجيا، ذلك المجال الرئيسي من مجالات اهتمام الألف الثالث الميلادي.

ج. م بيلت

يناير ١٩٩٠

تنبيه

يمكن أن يكون هذا الكتاب مثارا للتساؤل. فمن الصعب إدراجه في عداد الأنماط المألوفة من الكتب، وهو يقع على هامش التيارات الكبرى المعاصرة. وسيكون من المتعذر على هذا المذهب الإيكولوجي أو السياسي أو ذاك أن يتبناه، ومن ثم فإنه يثير ـ شأنه شأن مؤلفه ـ شكوك الجميع.

وآمل ألا ينظر القارىء إليه إلا على أنه تأملات خطرت ببال عالم بيولوجي ملتزم بشؤون المجتمع، يحب الاستمتاع بالزهور في حقولها، ويؤثر ذلك على دراسة النباتات الميتة في معاشبها، ولا يؤمن بسحر المعادلات الرياضية بقدر ما يؤمن بالنتائج المحتملة للتجارب الدؤوب وسحر التأملات الجسورة، ويرهب التحيزات التجريدية التي يتسم بها عصرنا؛ لأنها تفرغ الواقع من محتواه وتجرد الحياة من مذاقها ولونها وتتمخض عن مسوخ باردة تكتم الأنفاس.

ولأن هذا الكتاب يتحدث عن الأزمة الراهنة والانكماش الاقتصادي والتضخم المالي، فإنه سيبدو متماشيا مع الأحداث الجارية. غير أن هذا ليس إلا مظهرا فحسب، إذ إنه لا يتناول الوقائع إلا ليحسن فهم التطورات التي أفضت إليها. وإذا كان يحلل ضروب السلوك الفردية والجماعية، فما ذلك إلا لكي يكشف عن الدوافع الكامنة وراءها. وإن مايراه المؤلف في اتجاهات المعاصرين ومواقفهم وفي مسار تطور ليس من السهل إدراكه أو التكهن به، لهو إنسان كل عصر وحياة كل زمان.. اللذان يجب اليوم المسارعة إلى فهم القواعد المتحكمة في مسارهما، وإلا أصبح كل شيء ممكنا، حتى الكارثة ذاتها.

وسيؤخـذ على هذا الكتاب أنه يخلط بين الموضـوعات المختلفة، وأنه يـؤثر الدروب المتشـابكة على الطرق الكبرى المحـددة المعالم، ولا يـزدري التنزه بغير هـدف ولا غايـة. وهو ينتقل من البيـولـوجيا إلى العلـوم الاجتماعية سعيـا إلى التوفيـق بين شقيقتين متعاديتين، ويمـزج في بوتقة واحـدة كلا مـن الاقتصاد والإيكولـوجيا، ويتطرق إلى الفلسفـة آملا أن يستخلص منهـا نظاما أخـلاقيا جديدا، أو حتى نظرية جديدة في علم الإنسان.

ولكن وراء هـذه الفـوضى الظـاهـرة، هنـاك أسلـوب معين في الـرؤيـة والإحساس والفعل، يسعى إلى إضفاء قـدر من التماسك والتناسق من خلال الجمع بين العناصر المتفرقة في رؤية توليفية جامعة.

ولأن هذا الكتاب أغنى بـالحدس والبداهة منه بـالبراهين العلمية، فهو لا يدعي أنـه يجد لمشكلات الساعة حلـولا عملية ربما تفقد جدواهـا غدا. ذلك لأن المواقف في تطور دائم، ومن ثم كانت حلـولها أيضا دائمة التغير، ومن هنا كان حرصه على استخلاص الحقائق الأكثر دواما والأبعد غورا، وعلى التوصل إلى الثوابت الكبرى التي يتيح حسن إدراكها تلافي كثير من الأخطاء.

ويشمل مجال التحليلات المقترحة مجموع النظم الفـرعية التي تتألف منها، على هـذا الكـوكب، المجتمعـات الغـربيـة الصنـاعيـة، ولاسيما المجتمعـات الأوروبيـة بـالنظر إلى أنها شهـدت، منـذ الثـورة الصناعيـة الأولى، تطـورات تاريخية متشابهة وتواجه صعوبات متماثلة.

ويعرض المؤلـف أفكاره هذه دون ادعـاء كما تعنّ لـه: على السجية وإن لم يكن دون ترو طـويل. وهو إن بـدا أحيانا لاذع النقـد، فإنه يستهـدف بنقده «النظام» أكثر مما يستهدف الأشخاص الذين يظلون جديرين بالاحترام، لأنهم يجدون أنفسهم مغتربين في ظل هذا النظام. وهـو يلتمس العفو عما لم يستطع

تجنبه من أوجه قصور أو من افتقار إلى الدقة أو من إغفال لأمور واضحة للعيان، ذلك لأن هناك دائما مخاطرة في الخروج عن الدروب المطروقة، واستيطان الأماكن المتطرفة، والعيش قرب الحدود غير الآمنة. . والمرء ينسى دائما شيئا عند التأهب للقيام برحلة، ولكن المهم هو الرحيل ذاته، وترك الأبواب المفضية إلى المغامرة والأمل في المستقبل مفتوحة.

ج. م. بيلت

الباب الأول

نهايـــة عالـــم

الفصل الأول

ثقافة تنحرف عن الطريق

«الله هو الله، فهلا فهمت؟»

موريس كلافيل

تعد أزمة البيئـة منطلقا مناسبا لمحاولة فهم الكيفيـة التي استطاع بها تطور العلوم وتحول الأفكـار ـ منذ قـرون من الزمان ـ تجريـد إنسان الغرب من مـركز ظل يتمتع بـه آلافـا من السنين، تـاركـا إيـاه يتيما في مجتمع شهـد إنجـازات تكنولوجية وثراء ماديا لم يسبق لهما مثيل.

أولا ـ الصدمة الإيكولوجية

يمارس إنســان اليوم على البيئـة اعتـداءات كثيرة تفوق من حيث طبيعتهـا ونطاقها ما كانت تمارسه منها الأجيال السالفة.

فقـد أوجد، بما أحـرزه من تقدم تكنـولوجي، بيئـة جديـدة لا تنفك عن التحـول والتبـدل، وتفـرض نفسها عليـه وتقتضي منـه جهـدا دائما من التغير والتكيف. وتضافر فقدان الاتصال بالطبيعة وبيئة الحياة التقليدية، والقطيعة المفاجئـة مع الماضي، ونبذ التقاليـد العريضة ـ التي كانت تنهض على أسس تجريبيـة لا تخلو من الحكمـة ـ على أن تثير في نفس الإنســان الحديث مشاعـر القلق والافتقار إلى الجذور.

ومن المؤكد أن هذه الانحرافات المرضية التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ليست ظاهرة جديدة. فقد أنشئت المجتمعات الصناعية الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دون إيلاء أي اعتبار لما أصبح يعرف اليوم باسم «البيئة» فالتخريب الذي لحق بالمواقع الطبيعية لا يرجع تاريخه إلى الأمس القريب، وإنما تعين الانتظار حتى تفرض آثار تطور لا ضابط له ونمو هائل على مداركنا على صعيد الكوكب لكي يتيقظ فجأة وعي الإنسان الحديث بها ويحاول أخيرا أن يدفع ضررها.

وفي تيقظ الوعي على هذا النحو الجديد كل الجدة مايدعو إلى التأمل والتفكير. فبعد أن كان الإنسان دائما يواجه طبيعة تخضعه لقوانينها، أحرز في نظره نصرا حاسما عليها: فهو الأقوى منذ الآن، أو على الأقل ذلك هو ما يعتقده. صحيح أنه مازال يتعين عليه أن يتعلم كيف يتحكم في تقلبات المناخ. وأن يتكهن بالهزات الأرضية أو يدرأها. . إلخ غير أنه لا يخامره شك في أن علومه وتقنياته سوف تتيح له هدم هذه الحصون المتبقية لطبيعة يعتقد أنها أصبحت خاضعة لسلطانه.

وعندئذ طرأ على الأوضاع تحول جذري. فقد كان على أسلافنا أن يتقوا شر أهواء الطبيعة ونزواتها. وما كان بالإمكان إقناع أي منهم بأن وقتا سيأتي يتعين فيه حماية الطبيعة من تصرفات الإنسان. وكانت علاقتهم ببيئتهم تحكمها غرائزهم والبنى القائمة آنذاك. فمن منا كان يجسر على الظن بأن هذه العلاقات سوف ترقى يوما إلى مستوى الوعي وتغدو موضوعا يتناوله علم جديد هو الإيكولوجيا؟ بل من منا كان يظن أن ضرورة تحليلها وإقامتها على أسس عقلانية سوف تجبرنا على التضحية بمصالح عاجلة في سبيل خيارات متروية من شأنها أن تصون التراث الطبيعي في المدى البعيد؟

هاهو الإنسان إذن وقد تحررت غرائزه من سلطان الطبيعة واضطر إلى أن

يخضع لسلطان العقل مجالا فسيحا وجديدا من مجالات حياته الفردية والجماعية، ألا وهو مجال علاقاته مع البيئة. وقد فعل ذلك على غرار ما وجب عليه أن يفعله، أو بالأحرى ماحاول أن يفعله، إزاء حياته الوجدانية والجنسية التي كتب عليها هي الأخرى أن تخضع لتنظيم إرادي مادامت قد تعطلت منذ ظهور الإنسان تلك الآلية الرائعة التي أملت على كل نوع حيواني طقوس فترات خصوبته وتواترها ومدتها، ومن ثم «أسلوب» جماعه و إيقاعه.

وأخيرا فإنه عندما استيقظ وعي الإنسان بالطبيعة المحيطة به، اكتشف في الوقت نفسه تبدل علاقاته بها: إذ وضع نفسه خارجها لكي يراها على نحو أفضل. ولكنه نمّى آنذاك ميلا ضارا إلى رؤية نفسه مستقلا عن الطبيعة: مما أفضى إلى فصم روابط التضامن القوية التي كانت تربط بين الإنسان وبيئته.

ثانيا ـ من الثورة الكوبرنيقية إلى الثورة الداروينية

وليس مفهوم البيئة مع ذلك مفهوما جديدا. وكان يفسر في البداية بمعناه المحدود الدال على المأوى، وذلك من جهة أخرى هي الأصل الذي اشتقت منه كلمة «إيكولوجيا» التي اقترحها إرنست هايكل سنة ١٨٦٦. غير أن هذا البيولوجي الألماني العظيم استطاع في التو أن يضفي على اللفظة التي اقترحها معنى بالغ الاتساع ويتسم بحداثة مثيرة للدهشة. فقد رأى أن الإيكولوجيا هي «مجموع العلاقات الودية أو العدائية التي تربط الحيوان أو النبات ببيئته غير العضوية أو العضوية، بما في ذلك سائر الكائنات الحية». ويضيف هايك قائلا: «إن مجموع تلك العلاقات المعقدة هو الذي رأى فيه داروين شروط الصراع من أجل الحياة».

وكما نرى، كـان هايكل قد تأثـر، شأنه شأن كثير من العلميين في عصره، بكتابـات داروين، ولاسيما بكتابـه الرائع عن أصل الأنـواع والانتقاء الطبيعي الذي كان قد صدر منذ بضع سنوات (١٨٥٩).

علاقات متبادلة معقدة

وكان داروين قد أصر في هـذا الكتاب على تعقد الـروابط بين الكـائنات الحية أيا كانت درجة التباعد بينهـا في نظام الطبيعة. من ذلك مثلا أن انتباهه قـد استرعي إلى الـروابط الـوثيقـة بين زهـور نفل المروج (البرسيم الأحمر) وبين الطنانـة التي تخصبها. وترتبت على هـذه الملاحظة سلسلة من النتـائج سردها روجيـه داجـوز[١]: «يقول داروين: إن الطنـانة هي وحدهـا التي تزور نفل المروج نظـرا لأن أنـواع النحل الأخـرى لا تستطيع بلـوغ رحيق النفل، ومن الممكن بنـاء على ذلك أن نرجح أنـه لـو اختفى جنس الطنانـة من إنجلترا أو أصبح نادرا فيهـا، لندر أو اختفى تمامـا بنفسج الثالـوث ونفل المروج. وعدد الطنانـات في أي إقليم معين يتوقف إلى حد بعيد على عـدد فئران الحراج التي تدمر عشوشها وأقراص عسلها. ويذكر في هذا الصدد أن الكولونيل نيومان، الذي تعمق في دراسـة عادات الطنانـة، يعتقد أن أكثر من ثلثي الطنـانات في إنجلترا يدمر كل سنة. ومن جهـة أخرى، يعرف الجميع أن عدد فئران الحراج يتوقـف أساسا على عـدد القطط. ويضيف الكـولونيل نيـومان قـائلا: «لقد لاحظت أن عشوش الطنانات تكثر بـالقرب من القرى والمدن الصغيرة، الأمر الذي أعزوه إلى كثـرة عدد القطط التي تقتل فئران الحراج». ويستنتج داروين من ذلك أن من الممكن تماما أن يكون وجود السنوريات في مكان ما هو الذي يقرر، في هذا المكان ذاته، وفرة نباتـات معينة نتيجة لفعل الفئران والطنانات! ويعقب هـايكل على ذلك بقـولـه إن نفل المروج الـذي يتوافـر بفضل وجـود القطط، يشكل الغذاء الرئيسي للماشية، وأن البحـارة يؤثرون أكل لحم البقر،

ومن ثم فإن القطط تسهم في جعل إنجلترا قوة بحرية عظيمة. ويذهب توماس هكسلي إلى أبعد من ذلك بقوله: «إن العانسات الإنجليزيات هن السبب في قوة البحرية الإنجليزية نظرا لولعهن الفائق بالقطط».

وأخيرا فإن ب. فيشسر[٢] يدفع المزاح إلى غايته فيقول إن القوة البحرية لبريطانيا العظمى، بحرمانها الزوجات من أزواجهن واضطرارها الكثيرين من الرجال إلى حياة العزوبة، لها تأثير واضح في عدد العانسات الإنجليزيات المحبات لقططهن. وبذلك تنغلق دائرة المفعول الرجعي.

وبذلك نكون قد أدركنا بكثير من الواقعية تعدد وتعقد العلاقات بين الكائنات الحية، وبالتالي ضرورة علاقات التضامن فيما بينها. وعلى ذلك فكما يقول هايكل، فإن الإيكولوجيا «علم تناسق الطبيعة» تستهدف تسليط الأضواء على علاقات متبادلة لم تكن تخطر على بال.

وبطبيعة الحال، يفضي التحليل النافذ لداروين وبرهنته على تعقد العلاقات بين الكائنات الحية، إلى فكرة تنطوي على قدر كبير من التوازن ومؤداها أنه في داخل أي نظام إيكولوجي[٣]، وفي كافة أنحاء الطبيعة، تقيم الكائنات الحية ــ النباتات والحيوانات والناس ــ علاقات جدلية قوامها التنافس والتعاون، ومن هاتين القوتين، النابذة والجاذبة، تنشأ في كل لحظة تلك التوازنات التي لا غنى عنها للحياة. ومن هذه الرؤية الجديدة، انبثقت في منتصف القرن الماضي مفاهيم الصراع من أجل الحياة، والتوتر، والتكيف، والمقاومة، والمجابهة، والأزمة التي سوف تلعب من ذلك الحين فصاعدا، دورا أساسيا في تفسير الظواهر الحية.

الانتقاء عملية جارية في كل مكان

بالنسبة إلى داروين، بدت عملية «الانتقاء الطبيعي» هذه التي تمارسها

شتى البيئات على الأنواع النبـاتية والحيوانية ، على أنها محرك التطـور البيولوجي الذي كان لامارك ـ الذي يُغفل اليـوم أمره دون وجه حق ـ قد وصفه تحت اسم «التحولية» . والواقع أن هذا الانتقاء يـؤثر دائما ، وسط أية جماعة حية ، أصلح أفرادها ويقضي على من عداهم . وتفرز البيئة ، بطـريقة ما ، كائناتها على نحو ما يفعلـه مربو الماشية أو البستـانيون الذين أثارت أسـاليبهم في تحسين الأنواع الداجنة إعجاب داروين . فهو يـرى أن الطبيعة تفعل مثل ما يفعلون ومن ثم «الحيد» البطيء للأشكال والكائنات ، وبعبارة أخرى ظاهرة التطور[٤] .

ويترتب على الأخذ بفكـرة الانتقاء الطبيعي التسليم من حيث المبدأ بـالتفاوت الجوهري بين ظروف الوجود التي تفرضها الحياة والمجتمع على الأفراد .

وكان المفكـرون القدامى قد أدركـوا من قبل مفهوم التنافس البيـولوجي وإن لم يتطرقـوا للمعنى الجديد الذي أضفـاه عليه داروين عندمـا رأى فيه محرك التطور[٥] .

غير أنه تعين انتظـار حلول القرن التـاسع عشر لكي يندرج مفهومـا البيئة والتطور في عداد العلوم في الوقت نفسه تقريبا ويصبحا مفهومين لا ينفصلان . وهما اليوم يفرضان وجودهما في جميع فـروع العلم ، نظرا لأنه غدا من المستحيل إعطاء تفسير صحيح لأيـة ظاهرة ، بيولـوجية كانت أم اجتماعيـة ، دون دراسة مجموعة العوامل التي تتحكم فيها وتتمثل في تاريخها ، وفي الظروف التي نشأت فيها ، أي في بيئتها .

انهيار الخرافات

وجهت المفـاهيم التطوريـة ضربـة قاضيـة إلى الأفكـار السائدة آنـذاك في الغرب . فقد أدخلـت التحولية ، الاسم الذي كان يطلـق على التطور عندئذ ، تغييرات جـذرية على رؤيـة العـالم . فبعد الثـورة الكـوبرنيقيـة ، التي اقتلعت

الأرض وما عليها من بشر من مركز العالم، انترعت الثورة الداروينية النوع البشري من حلم الخلود الذي كان يعيشه. وبدت الأنواع، شأنها شأن الأفراد، كائنات عابرة في مجرى التاريخ، فهي أيضا تولد وتحيا وتموت. وبالتدريج، حل محل المفهوم الثبوتي للعالم مفهوم دينامي وتطوري، وهو مفهوم يتفق من جهة أخرى مع التقاليد اليهودية المسيحية. وهكذا انهارت خرافة الطبيعة الخالدة في الوقت نفسه الذي انهارت فيه النظم الفلسفية التي كانت تشكل نظيرها الثقافي، ولاسيما المفهوم الأرسطي لعالم قائم على نظام مستقر لا يتبدل. وليس مؤدى هذا مطلقا أن الطبيعة غرقت في خضم من الفوضى، بل معناه أن نظاما جديدا فرض نفسه على العقل، نظاما ينهض على توازنات في حركة دائبة، توضع موضع التساؤل باستمرار وتجدها على الدوام آليات تنظيمية. وقصارى القول أن نهاية ذلك القرن التاسع عشر شهدت تحول الحياة إلى «علاقات جدلية»، شأن المذاهب الفلسفية التي حاولت التعبير عنها في واقعها الراهن، ولاسيما المذهب الماركسي.

ثالثا ـ تشاؤم مالثوس
ومسيحية ماركس

استخرج جويل دي روسناي[٦] من المراسلات المتبادلة بين ماركس وإنجلز العبارات التالية ذات المغزى فيما يخص التأثيرات المتبادلة في ذلك الوقت بين العلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية. ففي ١٢ ديسمبر ١٨٥٩، كتب إنجلز إلى ماركس يقول: «إن داروين هذا الذي أنا بصدد قراءة كتاباته، مفكر رائع حقا. فلم يحدث من قبل قط أن بذلت محاولة على هذا النطاق الواسع لإثبات وجود تطور تاريخي للطبيعة، أو على الأقل محاولة أحرزت كل هذا النجاح».

وكانت قد أتيحت لماركس، الذي كان يعيش في لندن، فرصة الالتقاء بداروين. وفي يونيه ١٨٦٢، كتب بدوره إلى إنجلز يقول: «إن ما يثير مرحي لدى داروين، الذي رأيته من جديد، إعلانه تطبيق نظرية مالثوس على النبات والحيوان. ومن الجدير بالملاحظة أن داروين رأى عند الحيوان والنبات انعكاسات لمجتمعه الإنجليزي بما فيه من تقسيم للعمل، ومنافسة، وفتح لأسواق جديدة، واختراعات، وصراع مالثوسي من أجل الحياة».

لقد تأثر ماركس وداروين كلاهما بمالثوس الذي كان منذ القرن الثامن عشر قد أصر على وجود تكافل يربط بين حجم السكان وبين الموارد المتوافرة في البيئة التي يشغلونها.

«ويل للفقراء»

في القرن العشرين، نفيت جزئيا في الاقتصادات عالية النمو التنبؤات التي أدلى بها مالثوس. غير أنه يوجد احتمال قوي في أن تتحقق على صعيد الكوكب في القرن الحادي والعشرين. ذلك أن مقولة مالثوس الشهيرة «ويل للفقراء» لاتزال تتسم بطابع بيولوجي قوي وتنهض على تحليل بالغ العمق لقسوة التنظيمات الطبيعية التي تحافظ على التوازن السكاني عن طريق الصراع على الغذاء ومن خلال المجاعات عند الاقتضاء. وأن مايمكن أن نأخذه على مالثوس هو أنه لم يستطع، في أواخر القرن الثامن عشر، أن يدرك أن الإنسان قادر، إن أراد، على تجاوز شريعة الغاب بتأمين توزيع أفضل للموارد على الجميع. وبناء على ذلك فإن سوء سمعة المالثوسية له بعض مايبرره. ومن جهة أخرى، فليست أعماله العلمية هي التي تعرضه للنقد وإنما هي النتائج الاجتماعية التي يستخلصها منها.

ماركس يسيّس الطبيعة

في حين أن التاريخ لم يكن منصفا لمالثوس، الرائد الحقيقي رغم تشاؤمه الشديد، فإنه كان أقل إجحافا بماركس الذي عرف كيف يضفي مغزى سياسيا ومعبئا على البديهيات التي توصل إليها مالثوس وداروين. فقد اغتنم ماركس الفرصة التي أتاحتها الثورة الصناعية الأولى وما ترتب عليها في بضعة عقود من اضطراب في أحوال المعيشة وظروف العمل، وطور أفكاره بشأن صراع الطبقات الذي يعد تعبيرا اجتماعيا للتنافس البيولوجي وبشأن مجرى التاريخ الذي تأثر هو الآخر بمفهوم التطور. غير أن العمليات الاجتماعية تضخم الظواهر البيولوجية وتسرّعها. وبذلك كان من الطبيعي جدا أن يفضي التطور إلى الثورة. وتؤذن دكتاتورية البروليتاريا (الطبقة الكادحة) التي رأى فيها مؤلف رأس المال أمرا لا مفر منه، بقرب هيمنة مجموعة جديدة، تكون نقطة انطلاق لنشوء سلالة (phylum)(٧). فمثلما خلفت النباتات المزهرة السرخسيات، وخلفت الثدييات الزواحف، تخلف البروليتاريا البورجوازية التي سبق لها أن نحت الإقطاعية. ويرى ماركس أنه كان في هذا اليوم العظيم أن تكشف معنى التاريخ. ومؤدى ذلك أن ماركس «سيّس الطبيعة» وطبق على التطور الاجتماعي، بطريقة واعية بدرجة أو بأخرى، الأفكار الجديدة التي أدلى بها داروين. فأحل فلسفة الصيرورة محل علم الوجود الثابت، والجدلية محل المدرسية (La scolastique). ومن ذلك الحين، أصبحت الماركسية تجسد حركة التاريخ وتعبر عن اندفاعة الحياة: وذلك هو السبب فيما كان لها من إغراء لا يقاوم. وهي إذ تأسست على ما أسهمت به علوم القرن التاسع عشر، ادعت لنفسها الطابع العلمي. وهي تعبر عن القوانين الراسخة للطبيعة. ولما كان كل شيء طبيعيا، فإن كل شيء سياسي

كذلك. وتلك عقيدة أخرى من عقائد الماركسية. وتغدو الجدلية أداة مميزة من أدوات هـذا الفكر الجديـد في عصره، الذي يعبر عن حـركة للظـواهر الحية تموجية وتذبذبية وتوترية في جوهرها.

رابعا - حسابات مندل وتحليلات فرويد

ثم تتلقى علـوم الإنسان القـديمة ــ بعد أن زعـزعها بشـدة عمالقة القـرن التـاسع عشر الثـلاثة، مـالثـوس ومـاركس وداروين، الـذين يترك كل منهم مذهبا يحمل اسمه - ضربتين قاصمتين أخريين في مطلع القرن العشرين.

مندل وحتمية الوراثة

في سنة ١٩٠٠، يعاد الكشف عـن البحوث التي كان قد أجراهـا الراهب التشيكي منـدل منذ سنـة ١٨٦٥ والتي لم تكن قـد أحـرزت بعد أي نجـاح. وكان مندل قد هجّن في حديقة ديره في برون نوعين من البازلاء، ودرس نسلهما على امتداد عدد من الأجيال. وبإحصائه شتى أنواع هذا النسب، استطاع أن يضع القـوانين الـريـاضية الصـارمـة التي تحكم انتقـال صفـات الأبـوين إلى نسلهما. غير أن النظريـات البيولـوجية السائدة في عصره والتـي كانت تغلب عليها آراء داروين التطورية، أغفلت نتائج هذه الدراسات التي كانت تنحاز لفكرة ثبـوت النسل ومن ثم ثبوت الأنواع. وعلاوة على ذلك فإن منـدل عمد بروحـه الريـادية الحقة إلى تـدوين نتائجه في صيغ ريـاضية ممـا جعلها عسيرة الفهم على بيولوجيي عصره.

غير أنه في سنـة ١٩١٠، توصل مورجان ببحـوثه المعروفة حـول الهمجة، ذبابة الخل الصغيرة، إلى البرهنة على صحة قوانين مندل، وإثبات أن الانتقال

الوراثي للصفات إنما يتم بوساطة الصبغيات، حاملة المعلومات الوراثية. وقد أكد خضوع البازلاء والذبابة كلتيهما لنفس الحتميات الوراثية شمولية القوانين البيولوجية وآليات انتقال الصفات الوراثية. وبذلك تفرض حتمية جديدة، جامدة وصارمة، قيودها على أوضاع البشر.

فرويد وإشراطات الطفولة

ثم يأتي بعد ذلك سيجموند فرويد الذي يضيف تحليله إشراطا جديدا إلى الإشراطات التي كشفتها العقود السابقة. ذلك هو إشراط اللاشعور، ذلك الخصم الذي لا حدود له، والذي يمكن أن يتيه فيه المحللون النفسيون أنفسهم.

وبذلك يفاجأ الإنسان الحديث بتضييق مجال حريته إلى حد التلاشي. وعندئذ يتبين أن حرية الاختيار التي كان الحيوان المفكر يدعيها لنفسه من أجل التمييز بينها وبين سائر الحيوانات، لم تكن سوى ضرب من ضروب الوهم. فالإنسان، وقد فرضت عليه حتميات الوراثة والطفولة والمجتمع والبيئة، أصبح اليوم ضحية للبيولوجيا وعلم النفس والسوسيولوجيا والإيكولوجيا! والأكثر من ذلك أن الوسائل الحديثة للانتقال في المكان والزمان تتيح له، بفضل تطور وسائل الاتصال عن بعد، أن يكتشف حضارات أخرى وبالتالي أن يقيّم نفسه بالقياس إلى الآخرين، مع البرهنة على الطابع الجائز (الكائن بعد أن لم يكن) في جوهره، لما كان يرى من قبل على أنه ثابت وشامل وأزلي: العادات والأعراف والحقوق والأخلاق والأديان.

خامسا ـ موت الإنسان وبعث الحيوان

سبق لنيتشه أن أعلن «موت الإله» ولم يكف الدفاع المجيد الذي أبداه ب. تيار دي شاردان لبعثه في أذهان الفلاسفة المعاصرين بالنظر إلى أن الماركسية

والفرويدية والوجودية تـآزرت جميعها من أجل تحرير الإنسان من هذه السيطرة التي طال أمـدها . ولكن هـاهم أولاء «أساتذة الشـك» يكشف عنهم النقاب بـدورهم باعتبـارهم آخر ورثـة العصور الميتـافيزيقيـة وخاتم مسـوخ المذهب الإنساني . وبعد مـوت الإله تعلن البنيوية اليوم «موت الإنسـان» الذي لم يعد سوى فكرة مجردة خلو من المضمون . ولم يعد باقيـا سوى مجموعات بنيوية من الثقافات واللغات التي تعد ظواهر موضوعية . أما الإنسان فلم يعد إلا ظاهرة عارضـة جاءت نتاجا للتطـور والبيئة ، فهو حبيس بنى باطنيـة (عقلية) وبنى خارجيـة (اجتماعية) سبقته إلى الـوجود وهي تشكله وتوقع بـه وتغرّبه في كـافة شؤونه وأحواله . وفي ذلك تـلاق عجيب مع عدد كبير من الفلسفات القديمة التي انتـزع منها عنـوة اكتشافها الموضـوع المفكر والقيم الإنسـانية عبر تـاريخ الفكر الغربي بكامله . ومما ينـدرج في عداد المفارقات الكبرى لعصرنا أن كلمة «اغتراب» تحظى بإقبـال عظيم في عالم فلسفي منـي فيه الإلـه والإنسان بإدانـة منتظمة ومتتابعة . ومن ثم التساؤل عمن يغرَّب من ، ومن يكون المغترب(٨) ؟

وفيات متلاحقة . . .

وبطبيعة الحال ، يؤذن موت الإنسان بمـوت الفن ، نظرا لأن هذا يولد من ذاك ، وتلك نتيجة يثور ضدها بشدة سولجينتسن وهو يعلن في الخطاب الذي يلقيـه بمناسبـة تسلمه جـائزة نـوبل : «إنهم مخطئون وسيخطئـون دائما أولئك الذين يتنبأون بأن الفن سـوف يتحلل أو يموت . فالذي يمـوت هو نحن على حين كتب للفن الخلود» .

وبالنظـر إلى أننا نعرف أيضا ، منـذ بول فاليري ، «أن الحضـارات مآلها الفناء» ، فـإنه لم يعـد هناك ماهـو قادر على البقـاء سوى الطبيعـة . ولكن هاهي بدورهـا تحكم عليها أزمة البيئة بـالزوال ما لم تَفْنَ في كارثـة نووية .

وهكذا فإنـه وفقا لأشد المفكرين تشـاؤما : إذا كان القرن التـاسع عشر قد قتل الإلـه ، وقتل القـرن العشرون الإنسـان ، فقـد بقي على القـرن الحادي والعشرين أن يقتل الطبيعة !

وقد سبق أن ظهرت في إطار الحركة الإيكولوجية اتجاهات متطرفة تجعل من حب الطبيعة ومما لمّ بها من تدهـور باعثا على بغض البشر. ومن الأمثلة الرائعة لهذا التيار قصة قصيرة من الخيال العلمي[٩] عمد فيها المؤلف ، بعد أن ذكّر بموت آخر البشر، إلى التغني بسعادة سائر المخلوقات وقد خلّصها الموت من ألد أعـدائها . فمن الآن فصـاعدا «أصبحت الدنيـا ملكا لها» . وهذا الشعور المتحيز ضد البشر واضح كل الوضوح لدى جماعات نضالية معينة ، وكثيرا مـايعبر عن نزوع نحو الموت لا يقاوم . فقـد أصبح الإنسان في نظـرهم مجرد حيـوان شـوهـت طبيعتـه ، وينبغي للطبيعـة أن تبـادر إلى التخلص منه لكي تعود أخيرا إلى انتهاج مسـارها في أمن وسلام . ويهيأ لنا إزاء ذلك أننـا نسمع مجنـونـة قصر شـايـوه وهي تصيح في آخـر فصل من مسرحية جيرودو: «إن هنـاك في هذه الـدنيا مخلـوقات أخـرى غير البشر، فدعونا الآن نهتم قليلا بكائنات جديرة بالاهتمام !» .

. . . ووفاة الموت

يبقى الآن لكي تبلغ المذبحة غايتها قتل الموت . غير أنه من دواعي الأسف أن الموت هو الذي يقتل الفلاسفة . وإزاء العجـز عن القضاء عليه ، تضافرت المجتمعات الإنتاجية والرأسمالية والماركسية ، في تواطؤ محكم ، على إخراجه من مقدمـة المسرح ، حيث يعتلي عرشـه دون خجل منذ يقظـة الضمير الإنساني . فلئن كان الموت الحديث يدرأ بـالمداواة والأجهزة الطبية والمواد المطهرة ، لم يتسن حتى الآن طرده .

صحيح أنه من الممكن أحيانا إرجاؤه وقتا طويلا أثناء غيبوبة ممتدة يعيش فيها صاحبها حياة النبات ولا يبقى فيه أي أثر للإنسان. غير أن هذا النصر المشكوك في أمره لا يكفي لبعث آمال الخلود في نفس الإنسان الحديث، ونجد على العكس من ذلك أن هذه الآمال آخذة في التلاشي لدى كثير من الناس الذين يعتبرون الآن أن العبارة الشهيرة «أيها الموت، أين هو انتصارك» قد غدت خلواً من كل معنى.

عملية إعادة حيونة

وعلى هذا النحو حل بأوضاع الإنسان في الطبيعة اضطراب شامل تحت التأثير المزدوج للعلم والفلسفة. فعلى حين أن معظم معاصرينا قلما يهتمون بالتنقيحات التي جرت على تفسير الماركسية أو الفرويدية أو البنيوية، فإنهم جميعا يبدون حرصا شديدا على تتبع الحقائق الجوهرية التي تكشف عنها البيولوجيا الحديثة. ولعله للمرة الأولى في تاريخ الفكر الغربي أن لم يعد الإنسان يشعر بوجود فاصل حاد بينه وبين عالم الحيوان الذي بدأ على العكس من ذلك يدرك مشاركته إياه حتميات أساسية. وربما كان صوابا أن يعتبر الإنسان قاتلا لإلهه أو لمؤسس حضارته بروميثيوس، غير أن الإنسان هو أيضا ابن للطبيعة وللأرض، يشكل جزءا لا يتجزأ من المحيط الحيوي ومن عالم الحيوان اللذين يدرك الآن ضرورة تضامنه معهما.

فلم تعد البشرية في نظر الإنسان سوى نوع من بين أنواع أخرى. وشأنه شأن الأنواع التي سبقته أو الأنواع التي ترافقه اليوم في مغامرة الحياة الكبرى، وُلد الإنسان يوما على فرع من فروع سلالة الرئيسات، ومن الممكن أن يشهد، شأنه شأن غيره من الأنواع، التدهور والفناء. وهذا الوعي، الذي بدأ محدودا بأوساط المتخصصين، أخذ ينتشر بين عامة الجمهور فسجل بذلك بداية «ثورة ثقافية» ربما لم يشهد التاريخ مثلها من قبل.

ومن جهة أخرى، كان داروين قد أدرك عواقب نظرياته؛ ففي كتابه الذي صدر في سنة ١٨٧١ «نسل الإنسان والانتقاء الجنسي»، أبدى بعض التخوف من هذه العواقب. وقد أسرت سيدة إنجليزية إلى صديق لها بعد أن بلّغت ما توصل إليه داروين بقولها: «فلنأمل يا صديقي أننا لسنا حقا نسل قردة، وإن صدق ذلك، فلنأمل ألا ينتشر الخبر».

ومن دواعي الأسف أن الخبر قد ذاع على نطاق واسع، وأبدى معاصرونا دأبا عجيبا على التعويض عن فقدان «مركزهم الروحي» بالعودة إلى حيوانيتهم وسط جو من الصخب والابتهاج. وارتفع شأن الجسد وأصبح العمل على «استمراره» عملا مجزيا وراجت سوق الصور العارية، وغدت الثياب تلتصق بالأجساد لتبدي مفاتنها. ورد الاعتبار إلى الجنس وشرع في استغلاله بعد أن قدسته المجتمعات البدائية وحجبته الآداب العامة في العصر الفيكتوري نظرا لإبرازه الروابط الواضحة التي تربط بيننا وبين «اخواننا الأدنى مرتبة منا». وفي سنة ١٩٤٨ أثار ضجة تقرير كنزي الشهير بتطبيقه أساليب العلوم التجريبية على دراسة السلوك الجنسي للإنسان. فأي شوط قطعناه منذ ذلك التاريخ؟

ومن الطبيعي في مجتمع استهلاكي أن تجد القناة الهضمية مكانها هي الأخرى، ومن ثم النجاح الذي أحرزه فيلم ترددت أصداؤه[١٠]، وطغيان الغث والبذيء على كل ما له صلة بالفكر أو الروح... وما أبعد الشقة بين الاثنين!

فهل لنا ألا نرى في هذا الإسراف والإسفاف سوى أزمة عابرة ونوع من التنفيس الجماعي بعد غلواء ملائكية منافقة وتطهرية وإصلاح مضاد؟ ومن يخلق الملاك يخلق الشيطان. أم هو نذير بالتدهور والانحطاط؟ إن المستقبل هو الكفيل بالرد على هذا السؤال.

سادسا ـ ديانة العالم

هاهو الإنسان إذن وقد جرد من ثيابه، ومني بالعزلة، وفقد المركز الذي ظل يحتله آلاف السنين، فعاد حيوانا بين سائر الحيوانات، وتاه في غياهب الكون دون إيمان يهديه في عالم يسمو على مداركه. ويعد ذلك حدثا ثقافيا ذا عواقب يستحيل التنبؤ بها ولا يتضح كل مغزاه إلا إذا وضع في منظور تاريخي: إذ يبلغ الإنسان الغربي الآن نهاية حقبة ما بعد قسطنطين. فبعد قرون من الترسخ في المسيحية هاهو يقطع كل صلة بدين آبائه وينحرف مع جميع التيارات المضادة والمتقلبة في خضم لا حدود له ولا قرار. وأدى فقدان هذا النبراس بالجهاز السيبرني بالمخ، حتى وإن بلغ ذروة الذكاء، إلى أن يدور حول نفسه في يأس، ويحبس الفكر في فقاعة لا يجد سبيلا إلى الفرار منها، ويثبط كل طموح إلى الحرية، الأمر الذي يذكرنا بالزنبور يتخبط بلا هدف على زجاج نافذة مغلقة.

ويرى جاك مونو[١١] «أن الإنسان يدرك آخر الأمر أنه وحيد في عالم فسيح الأرجاء عديم الاكتراث انبثق منه مصادفة واتفاقا. ويسعى الإنسان إلى معرفة مايجب عليه عمله وإلى الوقوف على مصيره، فلا يجد هذا ولا ذاك مدونا في أي مكان. ويتعين عليه عندئذ أن يختار بين الملكوت وبين الظلمات».

غير أن الملكوت لم يعد ملكوت السماوات وإنما هو اليوم «ملكوت الفكر والمعرفة والإبداع». وهو ملكوت يجد الإنسان فيه نفسه وحيدا حقا... خاصة أن مونو يقضي، في حكم لا مرّد له، بتصفية جميع الديانات وكل النظريات الميتافيزيقية. انبعاث عجيب للنزعة العلمية وهذا القرن العشرون يقترب من نهايته، انبعاث يذكر بالمذهب الوضعي لأوجست كونت.

ومع ذلك يصعب علينا أن نرى من أي «مبدأ استبعاد تنافسي»[١٢] يستطيع العلم أن يستفيد على حساب الفكر الفلسفي أو الديني. فلئن كان المجال العلمي يختلف عن مجال الفكر الفلسفي أو الديني ومن ثم لا يمكن استبعاد هذا على حساب ذاك، فإن هذا الفصل بين المجالين هو الذي يلقى اليوم معارضة: فالعلم يستبعد أي تفكير يعصى على إدراكه، وذلك استنادا إلى «مصادرة موضوعية». ومن دواعي الأسف أن المصادرات لا يمكن البرهنة عليها، ولا تزال تحتفظ بكل وزنها عبارة كانت «لقد حددت مجال المعرفة لكي أفسح المجال للإيمان».

والواقع أن العلم لا يقفنا على أي جديد عن مصير الإنسان أو عن وضع البشر. فكل من مونو وتيار دي شاردان يدمجه في نظام القيم الخاص به، ولكن أيا منهما لا يبت في هذا الاتجاه أو ذاك ولن تتحقق «ديانة العلم» غدا. ويعترف مونو بأن رؤية العلم رؤية «صارمة» وأن «ديانة العلم لا تجد لها كثيرا من الأتباع». وهو يرى أن موت مذاهب «الحياتية» يمكن أن يسبب «للنفس ألما». ويضيف مونو قائلا: «وإذا كان صحيحا، كما أعتقد، أن حصر العزلة واقتضاء تفسير شامل وقهري هما أمران فطريان، وأن هذا الإرث الآتي من أعماق الزمن ليس إرثا ثقافيا فحسب، وإنما هو إرث جيني، فهل يمكن الظن بأن هذا المذهب الأخلاقي الصارم والتجريدي والمتعالي بوسعه أن يهدىء هذا الحصر ويلبي هذا الاقتضاء؟ لست أدري»[١٣].

سابعا ـ الكنائس الجديدة

من الواضح على أي حال أن هذا المبدأ الأخلاقي عاجز في الوقت الراهن

عن تهدئة هذا الحصر. فالإنسان، وقد وجد نفسه محيرا ومسلوبا ومعزولا، يحاول أن يستثمر ماهو كامن في نفسه من مشاعر الدين والقدسية في عقائد والتزامات جديدة.

روما وموسكو

ويحدث أحيانا أن تتجسد هذه المشاعر في نظم جديدة وفي مذاهب جديدة يذكر منها الشيوعية التي تعمد، شأنها شأن الدين، إلى امتلاك الإنسان برمته فتوفق فيه بين الدين والسياسة، وبين العلم والفلسفة، وبين الفكر والعمل. والشيوعية، شأنها شأن أي نظام آخر، تنشىء فقهاءها وزعماءها وأعيانها وأخلاقها وقيمها المعيارية. وبذلك تنشأ كنائس جديدة تحت أبصارنا تكون أشد تزمتا من سابقاتها.

وبطبيعة الحال، ينشىء النظام أيضا معارضيه الذين إذ تكمم أفواههم في الداخل يعبرون عن آرائهم في الخارج حيث يكون مصلحو النظام قد بدأوا نشاطهم بالفعل. من ذلك ما قاله الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني في المؤتمر الوطني الثاني للحزب سنة ١٩٧٥ : «إن من واجبنا أن نضع حداً لهذا العصر الذي كانت فيه الشيوعية تتصرف كما لو كانت كنيسة لها عقائدها أو فرقة دينية مغلقة تحسب نفسها مستودع حقائق لا تقبل النقاش أو الجدل ولها علمها الروحاني الذي يصون نقاءه بالتعذيب والاستشهاد».

إن التيارات التي تهز الشيوعية الدولية اليوم تذكر بظاهرة نشوء أنواع جديدة (spéciation)، الذي يتميز بها تاريخ حياة الأنواع[١٤].

ونحن نعلم أنه بتأثير من دفعة التطور البيولوجي، تتشعب الحياة في عدة سلالات (phylums)[١٥]، يتنوع كل منها بدوره في عدد لا يحصى من الأنواع، ومن ثم تعددية الأشكال الحية - وانقطاعها في الوقت نفسه - في المكان والزمان.

وكما يشهد بذلك على سبيل المثال ألفا عام من التاريخ المسيحي، تتطور التيارات الفكرية الكبرى بطرق مماثلة. أفلم نر أن المسيحية في الشرق، والكاثوليكية في العالم اللاتيني، ومذاهب الإصلاح في البلدان الأنجلوسكسونية، كنائس تمثل أنواعا espéces مختلفة من المسيحية وإن انتمت إلى التيار الأيديولوجي نفسه وإلى الأسرة الروحية ذاتها[١٦].

وواقع الأمر أن الحتمية الثقافية أقل جمودا من الحتمية الجينية أو الوراثية التي تمنع منعا مطلقا نشوء هجائن خصيبة بين أنواع غير متماثلة يوجد اختلاف بيّن فيما بين تراثها الوراثي وخصائصها. ولا يصدق ذلك على الثقافات التي يمكن أن تتهاجن بتبادل ودمج العناصر المستعارة من عدة نظم حتى وإن تباعدت كثيرا تلك النظم فيما بينها: فمختلف أشكال التقدمية الناجمة عن «إخصاب» (وقد يسميها البعض «عدوى») المسيحية بالماركسية والعكس بالعكس ـ تبين لنا بوضوح إمكانات التهجين. غير أن المستقبل وحده هو الكفيل بالكشف عما إذا كانت تلك الهجائن خصيبة، وأيا كان الأمر فإنها موجودة.

وتمر الشيوعية منذ بضعة عقود بتطور شبيه بالتطور الذي مرت به المسيحية وإن كان تطور الشيوعية يجري بمعدل أسرع. ولم تستطع موسكو، كما لم تستطع روما بالنسبة إلى المسيحية، أن تظل المركز الوحيد للشيوعية. ففي الشرق أصبحت بكين، بانشقاقها الصارخ، قسطنطينية جديدة، على حين ترسخت بقوة في الغرب الاتجاهات الطاردة عن المركز، ونمت أمام أعيننا اللعبة الماهرة المتمثلة في الإصلاحات والإصلاحات المضادة بما يترتب عليها بطبيعة الحال من إجراءات حرمان وإبعاد متبادلة.

من فرقة إلى فرقة

وفي الطرف الآخر من الأفق الاجتماعي، يعبر التكاثر الراهن للفرق الدينية

عن الحاجة «إلى التشبث بشيء ما»، وإلى العثور في حرارة الدعوة التي تبثها جماعة مناضلة على دواء للعزلة، وإلى التضحية بالنفس في سبيل قضية تسمو على الأنانية الفردية. ومن جهة أخرى فإن هذه القيم ذاتها تجد أيضا من ينشدها في الكنائس حيث تجد الأقلية المتدينة المتبقية وسط الجماعات الدينية المنبعثة حرارة الإيمان التي شهدتها القرون الأولى للمسيحية.

ومع ذلك فإن معظم معاصرينا يفلتون بدرجة أو بأخرى من أي تأثير تمارسه جماعة أو دعوة منظمة. فالتفاوت بين ما نتلقاه من تعليم وبين الأمر الواقع، ومعدل تطور الأفكار، والسرعة الفائقة لتتابع الأحداث، يترتب عليها جميعا أن إنسان اليوم لم يعد يعرف: من يكون؟ ولا يدري: بماذا يؤمن؟ ولا يكاد يكون لديه من الوقت ما يتيح له التساؤل: من أين أتى؟ وإلى أين يذهب؟ فنحن نعيش زمن حيرة وتردد وتأهب يؤاتي كل مافيه وقوع تحولات جماعية حاسمة: ولم تلبث تلك التحولات أن وقعت، إذ تحول الإنسان اليتيم إلى إنسان مستهلك، واستعيض عن الكاتدرائيات بالمحلات التجارية العملاقة!



الهوامش

(١) R. Dajoz, Précis d'écologie, Dunod, 1972, 2e ed.

(٢) B. Fischesser, Richesses de la nature en France. Réserves et parcs naturels, Ed. Horizons de France 1973.

(٣) النظام الإيكولوجي: وحدة تنظيمية بيولوجية تتألف من كائنات حية على علاقة بالبيئة المادية التي تعيش فيها. ويحدد هذه الوحدة طابعها الوظيفي، أي مجموع العلاقات المتبادلة، الدينامية والوظيفية، القائمة بين جميع عناصره المكونة.

(٤) يثير جدالا حادا دور الانتقاء الطبيعي في عملية التطور البيولوجي. فلئن كان الجميع يتفقون اليوم في الاعتراف بهذا الدور على مستوى التغيرات التي تطرأ على الأنواع (التطور الجزئي). فليس الأمر كذلك عندما يتعلق بتفسير ظهور الوحدات البيولوجية الكبرى، كالتفرعات على سبيل المثال (التطور الكلي). لذلك فإن الداروينيين الجدد، الذين يؤمنون بـ «النظرية التوليفية للتطور»، يلقون الآن معارضة من جانب عدد كبير من البيولوجيين وعلى رأسهم ب. ب جراسيه.

(٥) يقتبس ب. ـ ب. جراسيه في كتابه Evolution du vivant (Albin Michel 1975)، رأيا أخذ به أرسطو ومؤداه «أن الحيوانات تعيش في حرب فيما بينها عندما تقطن المكان نفسه وتقتات بالغذاء نفسه. وهي تقتتل عندما لا يتوافر الغذاء بكميات كافية، وذلك حتى وإن كانت تنتمي إلى النوع نفسه». غير أن أرسطو لم يدفع تفكيره إلى غايته المنطقية نظرا لأن مفهوم التطور لم يكن يخطر له على بال. ومع ذلك فقد تساءل «عما إذا لم يكن ممكنا أن يسفر هذا الصراع عن فناء أشكال الحياة التي لا تحقق قدرا كافيا من التكيف مع الظروف المحيطة بها، وعن بقاء الأشكال جيدة التكيف». وكان ذلك حدسا عبقريا لو أنه لم يلبث أن نبذها بحجة أن موارد الطبيعة هي من الوفرة بحيث يستحيل عليها التضحية بواحد من نواتجها «وليس جميع الحيوانات في صراع فيما بينها دائما وإنما منها أيضا ما يرتبط بعلاقات الصداقة».

(٦) J. de Rosnay, Le Macroscope. Vers une vision globale, Le Seuil, 1975.

(٧) Phylum يطلق هذا الاسم على سلالة تطورية، أي سلسلة من الكائنات الحية المترابطة فيما بينها والناتجة عن دفعة التطور البيولوجي نفسها.

(٨) Maurice Clavel Qui est aliéné?, Flammarion, 1973.

(٩) J P. Andrevon, in Jeury, Curval, Renard, Andrevon (Utopies), Le Monde enfin Laffont, 1975.

(١٠) La Grande Bouffe, 1973.

(١١) J. Monod, Le Hasard et la Nécessité, Le Seuil, 1970.

(١٢) «الاستبعاد التنافسي» هو المصطلح الحديث المقابل لمصطلح «الانتقاء الطبيعي»، وهو يشير إلى تراجع أو زوال أحد الأنواع أو ـ في هذا السياق ـ أحد التيارات الفكرية ـ يكون في تنافس مع

أنواع أو تيارات أخرى أقدر على «التنافس» وبالتالي أقدر على الانتصار.

(١٣) J. Monod، المرجع السابق.

(١٤) اشتقت كلمة spéciation من الكلمة اللاتينية species، وهي تعني نشوء أنواع جديدة.

(١٥) انظر الحاشية الواردة في صفحة ١٥.

(١٦) تعكس المفردات بوضـوح ذلك الواقع البيوسوسيـولوجي حيث تطبق القوانين البيولـوجية أيضاً على الحياة الاجتماعية.



الفصل الثاني

توسع يتسارع

«يجدر بتفكيرنا أن يتجه إلى ما هو أبعد من الوقت الراهن، ومن الخير أن نغفل الأشياء التي تحقق بعض الكسب لمن يعيشون عليها عندما يكون القصد أن نصنع منها ما يعود بنفع أكبر على أبناء إخوتنا».

رينيه ديكارت

أولا - التحول إلى الاستهلاك

لئن كان العلم يهز أركان الأسس الفكرية والروحية للغرب، فهو لا يأخذ أبعاده الكاملة ولا يبلغ حياة جماهير الناس إلا بتطبيقاته التقنية وعواقبه الاجتماعية. ففي أقل من خمسين سنة، انتقلت أوروبا من مجتمع ريفي وحرفي إلى مجتمع حضري وتقني وصناعي. وفجأة، وبفضل تضافر ما أحرزه كل من العلم والتكنولوجيا من تقدم، فتحت أمام أفراد هذا الجيل أبواب عالم لم يكن أسلافهم يجرؤون على التطلع إليه: ذلك هو عالم الوفرة.

النعيم على الفور

يورد جان فوراستييه في مؤلفه «مقالات عن المبادىء الأخلاقية المستقبلية»[1] تحليلا صائبا لعواقب هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل. فمنذ

بـدء الخليقة، لم ينجـح أي مجتمع بشري في أن يكفل لأكثريـة أعضـائه أبسط مقتضيات الأمن أو امتلاك السلع الأساسية: الغذاء والنظافة والراحة والصحة والمعـرفـة ووقت الفـراغ. وإذ حـرم البشر من هـذا الفـردوس الأرضي الـذي يطمحـون إليه منـذ الأزل، جعلوا من أرضهـم «دنيـا» وأسقطوا على «الآخـرة» أملهم في عالم أفضل. ومن هذه الناحيـة، فإن تطلع الإنسان الكادح إلى الغد الأفضل لا يختلف كثيرا عن تطلـع المؤمن إلى نعيم الآخـرة، إذ إن هــذا وذاك يحركـه الأمل في عـالم أفضل. وفجأة يبرز ذلك النعيم الـذي طالما تـاقت إليـه النفس، يحمل كل بشـائر الثـروة والغنى. وشأن الحاج الـذي أجهـده عنـاء السفر الطـويل عبر الصحـراء، يسرّع الإنسان الحديث خطـاه صوب الـواحة التي طـال انتظاره لها، ويحقق بذلـك الحلم الذي ظل يـراوده مئات السنين: الامتلاك والاستمتاع، والحصول على كل شيء على الفور.

إنه دوار الاستهـلاك وتجميع السلع وطلب اللهو والمتعة... إنها النشـوة وترك النفس على هواها. وباختصار، لم يكـد الإنسان يشعر بأنه قد تيتم حتى تحول إلى «مستهلك». وتأتي البيئة الماديـة، كفيل الأمن من خلال الوفـرة والمال، في الوقت المناسب للحلول محل البيئة الروحية التي خذلته فأنكرها. ومن ثم غدا رفع مستوى المعيشة هدف الحياة والتقدم الاقتصادي كبير أصنام العصور الحديثة.

عمل وخبز

فالـواقع أنـه منذ بضعة قـرون، أخذ «التقـدم» يتطابق تـدريجيا مـع النمو الاقتصـادي، وبدأ مفهـوم التقدم الاقتصـادي يشكل جزءا من كل حـديث يـدور. وعنـدئذ يشير إلى إنتـاج متنـام للسلع الماديـة ومن ثم ارتفـاع مستمـر لمستوى المعيشة يفترض فيه أن يولد رفـاها متزايدا ينطوي، ضمنيا على الأقل، على توفير السعادة للجميع. ومن هنا تأتي المصادرة الأسـاسية للديمقراطيات الغـربية، التـي تقضي بأن العدالـة الاجتماعيـة هي الغـاية الطبيعيـة للتـوسع الاقتصادي: أي أنه كلما زاد إنتـاجنا للسلع زادت قدرتنا على تـوزيعها. ومن

هذا المنظـور، فإن تحسين مصير أشد الطبقات حـرمانا مـرهون مباشرة بـالنمو الاقتصادي. وارتفـاع معدل هذا النمـو هو وحـده الكفيل بتمكين هؤلاء من الانتفاع «بثمار التـوسع»، وليس بثمار التوسع الـراهن فحسب بل أيضا - من خـلال اللجوء إلى القـروض والـديون المتراكمـة (التي يمتصهـا التضخم المالي بدرجة أو بأخرى) - بثمار التـوسع المتوقع مستقبلا. ويفترض علاوة على ذلك أن التوسع الشـديد يكفل عمالة كـاملة، ويكفل إجمالا للجميع عمـلا وخبزا وفوق الخبز زبد.

غير أن أزمة البيئة وأزمة الطاقة، ولهاث النمو الديمغرافي وتشنجات النمو الاقتصـادي تقلب اليوم هـذه المعتقدات المطمئنـة رأسا على عقب. فقـد ولى زمن الطمأنينة القائمة على الإيمان بـالتحسن المستمر لأحوال المعيشة، وخلفه زمن الريبـة والشك في صحة هـذا الإيمان. فبعد بلـوغ أوج القوة الاقتصـادية انتهى التطـور الاجتماعي إلى طريق مسـدود: أفلسنا نـرى تدهـور التوازنـات الدقيقة للحياة الاقتصادية الدولية في الوقت نفسه الذي تتدهور فيه التوازنات الإيكولوجية الكبرى لكوكب الأرض؟

وليس من الصعب إثبـات أن الضيق الاقتصـادي والاضطراب الأخـلاقي الـراهنين إنما هما نتيجتان طبيعيتـان لمفهوم كمي ومـادي بحت للتقدم. فقـد تركت هذه الرؤية الإنتاجية المحضة آثارا عميقة على المرحلتين الأوليين للتاريخ الاقتصادي لفترة مـا بعد الحرب: مرحلة التعمير وإعـادة البناء وعلى الأخص مرحلة التـوسع. فقد ترتب عليها دوران عجلـة لا سبيل إلى إيقافها. وينبغي أولا، في سعينا للسيطرة عليها، أن نفهم كيفية سيرها ومنطق هذا السير.

ثانيا - خداع الكم

كان نجاح عملية «التحول إلى الاستهلاك» يتوقف على القدرة على الإكثار من الإنتاج وتسريعه، ومن ثم جنوحنا نحو الكم.

وكان طابع العمومية بل الاستئثار الذي اتسمت به المعايير الكمية أثناء العقدين المنصرمين، يفرض نفسه على كل مراقب. فعلى غير وعي منا، نجده يتخلل أساليب تفكيرنا وتصرفاتنا. فعلى حين تركت اقتصادات البلدان المتقدمة أمر الاهتمامات النوعية للمبادرات الفردية أو لأنشطة الإبداع الفني، لم تأخذ تقييماتها ولا تنبؤاتها في الحسبان سوى هذه المعايير الكمية. وبذلك تبارت المدن بعدد سكانها والجامعات بعدد طلبتها والمستشفيات بعدد أسرّتها. وفي هذه الحالات الثلاث تكون القوة دالّة العدد بكل ما يترتب على ذلك من ظواهر عدوانية وتنافسية تتسم بالعنف أحيانا. أما إمكان «تفوق» جامعة على أخرى، فقد قضي عليه في أذهان معاصرينا منذ زمن بعيد توحيد المستويات وفقدان السمات الخاصة المحلية والإقليمية. وأقصى ما يذهب إليه تفكيرنا في إطار هذا المنطق الكمي هو أن الجامعة الكبيرة أفضل من الجامعة الصغيرة. ولكن أنى لنا أن نثبت أن العلاج في مستشفى كبير أفضل من العلاج في مستشفى صغير، أن العيش في مدينة كبيرة أفضل من العيش في مدينة متوسطة الحجم؟ إن النوعية لا تقاس موضوعيا بالكم، غير أن العقيدة سهلة بسيطة: كل ما هو كبير جميل(٢).

عملقة آخر الزمن

لقد أخذ على ساسة الجمهورية الثالثة في فرنسا محدودية طموحاتهم وقصورهم دون قطع الشوط إلى غايته. فحتى المشروع الوطني العظيم الذي نفذ في فترة ما بين الحربين - خط ماجينو - توقف عند منتصف الطريق فظل، إن صح القول، نصف ما كان ينبغي له أن يكون. أفلم يكن من الممكن، إن هو مد حتى دنكرك، صد هجوم المعتدي النازي؟

ومنذ ذلك الحين، قدر لنا أن نطمح إلى ما هو كبير، لا بمعنى الهدف

الطمـوح وإنما بمعنى المشروع العمـلاق. فهذا مستشفـى للأمـراض العقليـة يأوي ثـلاثة آلاف معتـوه، وذلك مستشفى يضم ألفي سريـر، وتلك مدرسـة ثانـوية تعلم ثـلاثة آلاف طالب. أمـا عن الجامعات فحـدث: فعلى شاطىء سان برنار في باريس، اختفت سوق النبيـذ لتحل محلها كتلة هائلة من الهياكل المعدنية والخرسانية تؤمها أفواج من الطلبة يقارب مجموعهم الثلاثين ألفا.

وفي إطـار منطق إنتاجي صـارم، كان هـذا التفكير يبدو منيعـا. فعندمـا تتسـاوى أعداد الطلبـة أو المرضى، يكون تفـريق المؤسسات أعلى تكلفـة من تجميعهـا. وفضلا عن ذلـك فإن التركيز المرتفع يتيح تـوفير مستـوى أعلى من الخدمات للـمنتفعين بها (مقتنيـات أوفر بـالمكتبات، خـدمات متخصصـة لا يبرر تكاليفها سوى توفيرها فوق عتبة معينة، إلخ).

وينطوي هذا السبـاق إلى العملقة على دواع للقلق. فهو يذكرنـا بانقراض الزواحف الضخمـة الذي وقع في نهايـة الدهر الجيـولوجي الأول نتيجـة لفرط ضخامتها إذ عجلت بفقـدها تلك الضخامة مقترنة بهشـاشة بيضها فلم يتبق منها اليوم إلا هياكلها.

وربما اعتبر تصـوّرنا للهيـاكل المعدنيـة لجامعاتنـا العملاقـة ولمستشفياتنـا ولأبـراجنـا منتصبـة نـذيـر شـؤم في سماء القـرن الحادي والعشرين أو الثـاني والعشرين ضربا من ضروب الخيـال العلمي. غير أننا نفكر منـذ الآن بجد في التخلص، في غضون الثلاثين سنـة المقبلة، من محطات توليد الطاقـة النووية التي يهدد تفكيكهـا بأخطار جسيمـة بدفنهـا تحت ملايين الأمتار المكعبـة من الخرسـانة بـانين بذلـك في مناظـر الطبيعة التي تنتظـرنـا غدا الأهـرام الكبرى للعصور الحديثة.

وأيا كان الأمـر فإن العملقة في المجال البيولوجي تبدو وكأنها خـاصية تميز

نهاية سلالات معينة. ذلك أن ضخامة الحجم تنال من القدرة على التأقلم: وهكذا فإن الأشجار أقل من الأعشاب قدرة على التكيف للتغيير. فالشجرة تكرس الجانب الأكبر من مواردها لبناء وصون هيكلها الذي يكلفها غاليا. أما العشبة فترضى بالقليل نتيجة لتواضع جهازها الإنباتي، كما تتيح لها قدرتها على إنتاج البذور في غضون بضعة أسابيع، مقاومة الظروف البالغة الصعوبة، كذلك فإن قصر عمر أجيالها الناجم عن تواتر تكاثرها يمكنها من سرعة تجميع التبدلات المواتية وتتيح لها بالتالي قدرة أفضل على التكيف لظروف جديدة. ومن شأن ذلك أن يفسر لنا التوافر البالغ للنباتات العشبية في القارات التي تعرضت لتقلبات جيولوجية ومناخية شديدة عجز معظم الأنواع الشجرية عن الصمود لها. وكان لافونتين قد لمس في أسطورته Le Chêne et le Roseau ضعف الشجرة وهشاشتها.

وما القول عن نخلة سيشيل الكبيرة، ذات البذور التي يمكن أن تزن كل منها عدة كيلو جرامات؟ لقد كتبت عليها الطبيعة ألا تنمو إلا على إحدى جزر الأرخبيل نظرا لاستحالة انتقال بذور بهذا الحجم محمولة على تيار يجري أو بوساطة طائر من الطيور. ومن جهة أخرى فإن الناس أنفسهم يسهمون في تعويض هذا النقص: فهذه البذرة الضخمة، التي يطلق عليها السكان أسماء ذات فحوى جنسية (cul de négresse) مؤخرة الزنجية أو - coco) fesse) (ردف جوزة الهند) لها شكل مثير إلى درجة الوقاحة مما يجعلها تحظى بإقبال السياح وتغزو شيئا فشيئا غرف الجلوس.

ففي الطبيعة إذن كما نرى، لا تبشر العملقة بخير كثير، مما يجعل تكاثر الأبراج الشاهقة التي تغزو مدننا أمراً مثيراً للحيرة.

برج بابل

وفيما يتعلق بالإسكان، تقتضي معايير الربحية بناء أقصى عدد ممكن من

المساكن على أضيق حيز ممكن من المكان. وبـالنظر إلى أن الأرض تستثمر وفقا لقيمتها التجـارية، فمن الممكن رسم ثـلاث دوائر متراكزة انطـلاقا من وسط المدينـة: تشمل الأولى الضـواحي الكبيرة وتخصص لبنـاء البيـوت الفـرديـة. وتخصص الثـانيـة، على أرياض المدن، للمجمّعـات الكبرى التي تستخـدم للسكنى وإيواء المحـال التجاريـة العملاقة. أمـا الثالثـة، وتقع وسط المدينة ذاته، فتحتلهـا أبراج شـاهقة من الزجـاج والخرسانـة والمعدن، فهي مكـرسة للمصـارف ولمكاتب المؤسسـات الوطنية أو الدوليـة الكبيرة. وتعد هذه الأخيرة مراكـز «إدارية – directionnels»[٣]، حيث يستبعد مبـدأ الاستئثار التنافسي المقاهي لصـالح المصارف ومحال البقالـة لصالح المحـال التجارية العمـلاقة. فمن يدفع يحصل على الأرض ويحق له أن يقيم عليها أبراجا.

وتعـد هذه الأبـراج وسيلة تثبت بها المدن الحديثـة جبروتها ومتعهدو البنـاء سيطرتهم وسلطانهم. وحول هذه الأبنيـة الشامخة تنشأ وتنمو نزاعات المنتفعين بشأن «استهلاك» المكـان، وكذلك المجـابهات المتعلقة بالتصـاميم المعمارية. كذلك تغذي إقامـة الأبراج حركات الاحتجاج وتطلق المشاعـر العدوانية لدى أنصارها ومعارضيها. فمن المعروف أنه منـذ أن شيد أشهر الأبراج – برج بابل – ظلت رموز القوة تلك التي يتحـدى بها البشر السماء، تفرق بين الناس أكثر مما تـؤلف بين قلوبهم. وهـي على أي حال تفقدهـم ملكة التفاهـم على نحو ترويه القصة الواردة بالكتاب المقدس[٤].

وتـرتب على هذا التقـديـر الكمي الـواضح للنمو الحضري تـدمير شـامل للتراث الفني لعـدد كبير من المدن الأوروبية، ممـا أدى إلى فقدانها شخصيتهـا وهويتها ولكنه فتحها من جهة أخرى لتـدفقات أفواجها نحو وسط المدينة كل صباح لكي تبرحه كل مساء تاركة إياه في هدوء أقرب إلى سكون المقابر.

واليـوم، تبدو عمليـة تحويل المدن إلى أبـراج وكأنها تراوح مكـانها، وذلك في

فرنسا على الأقل. غير أنه لئن كان بناء الأبراج قد توقف في المدينة، الأمر الذي يدعو إلى الارتياح، فإننا لا نزال نراها تبرز وسط المناظر الطبيعية في الريف هذه المرة، حيث يشكل الرهان النووي باعث إنشائها. فقد بدأت بالفعل ضخامة المبردات الجوية تثير احتجاجات قوية، إذ يبلغ نصف قطر كل منها مائة متر عند القاعدة ويصل ارتفاعه إلى ١٨٠ متراً، وهو ما يتسع لاحتواء ثلاث كاتدرائيات غوطية: فبروميثيوس يندفع حتى السماء لكي ينتزع النار من الأرض!

فخاخ التصنيع

كما نقيّم مجمعا سكنيا كبيرا بعدد ما يحتويه من مساكن، نقدر منطقة صناعية عند الشروع في إنشائها بعدد الهكتارات التي تشغلها وبعد الفراغ من إقامتها بعدد فرص العمل التي توفرها.

والواقع أن موقف معظم المسؤولين عن الحياة الاقتصادية والسياسية من إيجاد فرص العمل كان موقفا كميا بحتا. ففي مجتمع متهافت على التوسع، كان استحداث أنشطة صناعية جديدة، أيا كانت تلك الأنشطة، يعد حتى الآن خيرا مطلقا. وعكفت البلديات، كما تعكف الزهرة على إخراج تويجاتها، على اجتذاب رجل الصناعة بإطلاعه على المزايا الفذة التي سيجنيها من منشآته إذا أقامها في منطقة هيئت بالكامل خصيصا لاستقباله، وكان المتوقع عندئذ أن تسهيلات التصنيع التي تقدم له سوف تعوضها بسخاء عوائد براءات الاختراع التي كانت تعد بمثابة لقاح إخصاب تأتي به المنشأة الجديدة. وبعبارة أخرى فإن كل رجل صناعة يستقر بالمنطقة كان يعتبر حاملا لخير عميم، وكان يجدر عندئذ استقباله ببطاقات الزهور. وتعين الانتظار حتى عهد قريب جدا لكي تتبين ضرورة المراعاة التامة عند البت في استحداث منشأة صناعية، لآثارها على البيئة، ولاختيار موقعها، وللطابع الملوث للصناعة

المزمعـة، ولنوع فـرص العمل التي تحدثها، ولنـوعية العمل وشروطـه، وأخيرا للمعمار الصناعي المزمع.

ويندرج إنشـاء منطقة صنـاعية، شأنـه شأن إقامـة مجمع سكني كبير، في عداد أعمال التخطيط العمراني. وتتمثل مهمة المخطط في إحلال النظام حيث يـرجح أن تؤدي آلاف القـرارات الفـردية غير المتكـافلـة إلى إشـاعة الفـوضى والاضطراب. لذلك فهو يقسم المكان ويخصص كل قسم منه لوظيفة محددة. لكن بالنظـر إلى أنه يرى الخطوط العـريضة ولا يدخل في التفـاصيل، فإن كلا من هذه الأقسام يشغل مسـاحة هائلة: فالصناعـة مثلا تحظى بخمسة آلاف هكتار، نصف مساحة باريس، ومنطقة أنشطة قضاء وقت الفراغ يخصص لها ألف هكتـار لكي يمكنهـا استقبـال ١٠٠ ألف شخـص كل يـوم أحـد. وسيخصص ألف هكتـار للتنميـة الحضريـة، ومـائتـا هكتـار لتنميـة المرافق الجامعية. وسـوف تجد كل مساحـة ما تخصص له على وجـه التحديـد: فهنا مصـانع وعمال: خمسون ألفـا في المنطقة الصنـاعية نفسهـا، وهناك مجمعـات سكنية ضخمة تضم أربعين ألف ساكن، وطلبة في هـذه المنطقة: ثلاثون ألفا يؤمـون الجامعة نفسهـا، ومستهلكو أنشطـة فراغ في تلك المنطقـة. هنا عمل وهناك نوم: وفيما بينهما سيارة ودراجة ومترو... أما المقهى فلا مكان له!

و ذلك تخطيط يبـدو محكـومـا عليـه منـذ البـدايـة. إذ يقضي عليـه فـرط إحكامه. والكل يتساءل: ما العمل؟ وكيف العمل؟

ويظل عـالم الاقتصـاد هـو الآخر حتـى السنوات الأخيرة خـاضعـا تمامـا الخضوع لمعـايير التقدير الكمي أو لمعايير يسهل تقـديرها كميا. فـالأرقام هي التي تعبر عن كل شيء: عن التطـور الديمغـرافي، والناتج القـومي الإجمالي، ومعدلات النمـو، وإيرادات ومصروفـات الهيئات العـامة والخاصـة، ومجموع المبيعات والأربـاح. وتكشف هذه الأرقام عن ظواهـر بالغة الوضـوح: النمو

العام لكل من السكان والإنتاج والاستهلاك. فالسكان في ازدياد، والطلبة في ازدياد، وكذلك المساكن والمصانع ومن ثم الثلاجات المنزلية وأجهزة الاستقبال التلفزيوني وآلات غسل الملابس وفرش الأسنان الكهربائية والسيارات. . . وحوادث الطريق!

ثالثا – من الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج القومي الصافي

يشجب فيليب سان مارك[٥] ـ بشيء من الدعابة ـ ما تنطوي عليه من عبث تلك التقييمات الكمية البحتة وما يمكن أن يفضي إليه من ضلالات ما يجري من تلاعب بمؤشرات اقتصادية معينة. وهو لا يكتفي، شأنه شأن الكثيرين ممن سبقوه، بالتشكيك في صواب فكرة الناتج القومي الإجمالي، وإنما يورد بعض الأمثلة التي يتضخم فيها ذلك الناتج على أثر تراكم الخسائر.

نقد لاذع للسيارة

فمن الأمثلة التي يسوقها مثال حوادث السيارات التي تنشط صناعة السيارات بقدر ما يزداد وقوعها وتسببها في إتلاف السيارات. وهي تنشط بنفس الطريقة إنتاجية المحال المتخصصة في إصلاح السيارات التي تتعرض للحوادث (ورش إصلاح السيارات)، وكذلك إنتاجية المؤسسات المتخصصة في علاج الأفراد المصابين في تلك الحوادث (المستشفيات). وهي تنشط أيضا أعمال أولئك الذين يمكن تسميتهم بلغة الإيكولوجيا «المحللين»: بائعي الخردة بالنسبة إلى السيارات، ومتعهدي دفن الموتى بالنسبة إلى ضحايا الحوادث. ومن الواضح أن أعمال هذه الفئة الأخيرة تتناسب طرديا مع إيقاع

معدل التبدل السكاني وبالتالي مع معدل انخفاض متوسط طول حياة البشر! وما القول عن صناعة ترميم أعضاء الجسم وإبدالها التي جنت منافع جمة من تزايد الحوادث الذي روج لتكنولوجية تعويض وترميم كاملة بدءاً بالساق الخشبية وانتهاء بالأجهزة البالغة التطور التي تتولى الجراحة الحديثة تركيبها.

وعلى نقيض ذلك ينخفض الناتج القومي الإجمالي عند صدور قوانين حكيمة تحدد سرعة تسيير السيارات على الطريق وما يترتب عليها من انخفاض في عدد الحوادث وحد من خطورتها: فعندئذ يختفي زبائن أقسام جراحة الأعصاب مما يصيب إدارة المستشفى بهلع شديد من جراء ما تفقده من عائد إقامة المرضى بالمستشفى وما يعقبه من «انعدام ربحية» العاملين بها. ويعد ذلك كارثة تحل بالمستشفى، أما بالنسبة إلى الإنسان البسيط الذي يحاول سبر دقائق الحسابات الاقتصادية، فما هذه إلا حكاية تدفعه إلى خبط رأسه في الحائط. ومن جهة أخرى فإنه إن فعل ذلك بقدر من القوة فسيكون مآله إلى قسم جراحة الأعصاب مباشرة لعلاج ما لحق به من أذى بدني، وبذلك يعالج الضرر الاقتصادي الذي لحق بالناتج القومي الإجمالي نتيجة لخفض سرعة سير السيارات.

وتمكننا هذه الأمثلة التي لا تكاد تغالي في وصف الواقع من أن نقيس مدى اللبس الذي يكتنف ما نجريه من عمليات تقييم اقتصادي لا تعرف سوى الجمع ويختلط فيها الحابل بالنابل من البيانات التي لا تكون أسبابها أو نتائجها دائما مواتية مع تفسير تلك البيانات إجمالا على أنها مكسب. وقد حان الآن أوان تدخل عمليات الطرح في أساليب الحساب هذه لكي تتيح التوصل إلى ناتج قومي صاف. ولعلنا نضع أخيرا في اعتبارنا ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل وما تتكبده الطبيعة وكل ما يسهم في تحسين نوعية الحياة من تكاليف - أي القيم والسلع غير المادية. ومن دواعي الارتياح أن عددا من رجال الاقتصاد قد شرعوا في ذلك بالفعل وهم بصدد صوغ أساليب تحليل جديدة.

ويندرج في هذا الإطار ما يجريه من بحوث فريق الاقتصاديين والسوسيولوجيين العاملين في مركز الدراسات والبحوث الخاصة برفاه البشر (cerebe). وتفضي هذه البحوث إلى طرح تساؤلات «جذرية» بشأن المجتمعات الصناعية[٦].

صحة باهظة الثمن

والتحليل الذي يورده دوبوي لتطور نظامنا الصحي ينطوي على حجج أقوى في هذا الصدد. والواقع أن هذا النظام يعد واحدا من النظم الاجتماعية الاقتصادية القليلة - إن لم يكن هو النظام الوحيد - التي ظلت خطية منذ الحرب العالمية الأخيرة، دون أن تدخل عليه أية آلية تنظيم جديرة بهذا الاسم وقادرة على وقف نموه الأسي. ذلك أن «الحق في الصحة يطابق الحق في الحصول على الخدمات الطبية دون أي قيد». وبعبارة واضحة، ليس هناك أي حد للاستهلاك وعلى هيئة الضمان الاجتماعي أن تدفع دائما[٧]، حتى وإن صدرت على فترات مدتها ثلاث أو أربع سنوات لوائح تافهة تتمخض عن بضع خطب تعقبها تدابير ليست الشجاعة السياسية البالغة طابعها الرئيسي.

وترتب على ذلك زيادة في حجم خدمات العلاج الطبي في فرنسا تبلغ نسبتها ٩ في المائة للفرد سنويا في حين يظل متوسط الأجل المتوقع ثابتا لجميع الأعمار فوق سن الخامسة، كما هي الحال في جميع البلدان الصناعية منذ خمس عشرة سنة. وعلى ذلك يبدو أن سرعة النمو التي تشهدها تكاليف استهلاك الخدمات الطبية ليس لها أي أثر حقيقي على «طول الحياة». وأقل ما يمكن أن يقال هو أن ذلك أمر مثير للدهشة في الوقت ذاته الذي نتحدث فيه عن نوعية الحياة. فهل تتحقق نوعية الحياة على حساب طولها؟

وتوجد فضلا عن ذلك أسباب أخرى لشكوى من إساءة استغلال الخدمات الطبية. وقد تولى بيان ذلك ريفان إيلليتش[٨] ببراعة فائقة لم تخل أحيانا من بعض المغالاة.

ذلك أننا ننفق (في فرنسا) على الرعاية الطبية مبالغ متزايدة أبدا مما يترتب عليه زيادة مستمرة في تكاليف الحماية الاجتماعية. والأثر التضخمي لهذا التطور أثر واضح ويشكل أحد العوامل البنيوية لاستمرار التضخم. ومن دواعي الأسف أن نتائج هذا الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الصحة، نتائج مشكوك في أمرها بالنظر إلى أن أثرها على متوسط الأجل المتوقع أثر لا يكاد يذكر. ولعل نقل جزء من هذه الأموال نحو إنشاء جهاز قوي للوقاية وإعطاء الأولوية لتدابير تؤدي إلى تحسن فعلي في نوعية الحياة أن يكون لهما، كما توحي بذلك عدة دراسات، آثار أعظم على تطور متوسط الأجل المتوقع. والواقع أن نوعية الحياة وطولها يسيران جنبا إلى جنب، ويصدق الآن أكثر من أي وقت مضى، المثل القائل «الوقاية خير من العلاج».

ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد السيارات الخاصة وزيادة استهلاك الخدمات الطبية يعدان عاملين مهمين في تقييم الناتج القومي الإجمالي وفقا لتعريفه الراهن، وذلك أمر يبعث على ارتياح المسؤولين بطبيعة الحال. كذلك فإن هذين القطاعين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا: ففي خلال السنوات الأخيرة أسفرت حوادث الطريق في فرنسا عن ٣٥٠ ألف جريح سنويا (وهو رقم يعادل مجموع سكان نيس)، وعن مليون و٥٠٠ ألف جريح في أوروبا، علاوة على مائة ألف أودت بحياتهم، الأمر الذي يقارنه فيليب سان مارك بهيروشيما جديدة كل سنة.

وعلى ذلك فإن نظام النقل والنظام الصحي يشكلان «أدوات» في يد المجتمع، أي «نظما تقنية وتنظيمية أنشأها الإنسان لتيسير علاقاته بأنداده وببيئته». وقد خلص ج.-ب. دوبوي من تحليله للأمثلة السابقة إلى ضرورة إجراء فحص نقدي جديد كل الجدة للأدوات التي يستعين بها المجتمع الصناعي.

رابعا – مجتمع النفايات

إن وتيرة النمو التي تخضع لها اقتصادات البلدان المتقدمة تقنيا منذ قرابة الثلاثين عاما يقتضي استمرارها زيادة كبيرة في الاستهلاك. وتتيح بلوغ هذه الغاية ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات المتكافلة: إيجاد احتياجات جديدة وتنشيط الرغبة في تلبيتها باستخدام الدعاية، وفتح أسواق تصدير جديدة، وخفض مدة بقاء السلع، وهذه النقطة الأخيرة جديرة بأن تخص بالتحليل.

فلكي يزيد الاستهلاك، يجب أن تنقص باطراد مدة بقاء ما يستهلك من سلع، سواء بخفض مستوى المواد المستخدمة إما من حيث الكم أو من حيث الكيف (ترقيق الصفائح المعدنية التي يصنع منها هيكل السيارة مثلا)، أو بأن يسفر التقدم التقني – مقرونا بتقلبات الأذواق التي تخلق وتستبقى صناعيا – عن تسريع ظاهرة التقادم، تلك هي عملية التقصير (النفسي الاجتماعي التكنولوجي) لمتوسط مدة بقاء السلعة والآلة. ولسنا بمسيس الحاجة إلى أن نقرأ ما كتبه آلفن توفلر[٩] في وصف «مجتمعات النفايات» التي نعيش فيها اليوم لكي نعرف أن السيارات تصدأ بأسرع من ذي قبل، أو أن الأبنية الحديثة التي تقام في ضواحي مدننا لن تدوم ما دامته البيوت التي شيدت في القرن الثامن عشر، أو أن البلايين التي يبتلعها إنشاء محطات توليد الطاقة النووية يجب أن تستهلك تمام الاستهلاك في غضون عشرين أو ثلاثين سنة بالنظر إلى أن مدة بقاء هذه المنشآت تتناسب تناسبا عكسيا مع حجمها وتكلفتها. ويترتب على خفض مدة بقاء الأشياء والسلع وتيرة متزايدة لاستهلاكها. ولا يعفى من تطبيق هذه القاعدة أي شيء، ولا حتى الدمى التي يقتنيها أطفال الأسر الأمريكية الثرية.

السلع سريعة الزوال

والحصول على دمية جديدة مع رد الدمية القديمة يشكل تكيفا للأذواق

السائدة، ولكنه يعد أيضا بمثـابة تغيير الطفل دميته كما يبدل قميصه. أليس في ذلك في الـوقت نفسه، بالنسبـة للطفلة الصغيرة التي ستنجب في يـوم من الأيام أطفالاً، فقـدان لذلك الارتباط الوجـداني الذي كانت تحســه أمهاتنا إزاء دماها؟ وكيف لنـا ألا نرى مع توفلر في مثـال كهذا إعداداً للطفلة منـذ نعومة أظفارها لحوادث الطلاق المتكررة والزيجات المتعاقبة على نحو ما يحدث بصورة مطردة في الـولايات المتحدة، حيث يسلـو الناس أقرانهم بنفس السهـولة التي يسلون بها أشياءهم؟

ومن الأمـور ذات المغزى أن التقـادم يحل أيضا بالأشيـاء ذات الطابـع الثقافي المحض. فهذا كتاب نال جائزة وكـان مصدر فخر لمؤلفه منذ عشر سنين، يختفي من مكتباتنا ما لم يسعده حظ استئناف حياة جديدة في طبعة جيب. ومن ذا الذي يذكـر هذا المؤلف الموسيقي أو ذاك، الذي كـان منذ بضع سنوات يستأثـر بقلوب الجماهير ثم اكتسحته الموجـة العارمـة لمنتجات هـذا القرن؟ وسينتهي بنـا الأمر إلى التسـاؤل عما إذا كـان «الانتقـاء الثقافي»، خليفـة «الانتقـاء الطبيعي»، سيـورث الأجيـال المقبلـة شيئا من منتجـات عصرنـا. حتى الأدويـة المعروضـة في السـوق الفرنسيـة يقل عمرها عن عشر سنـوات. وينظر إلى التغيير في هذه الحالـة على أنه أمـر يقتضيه تحسين النـوعيـة حتى عنـدما لا يمس هـذا التغيير سـوى الشكل أو الغلاف الخارجي أو مجرد تكييف المادة الناشطة في الدواء.

آثار وحفريات

وإزاء هذا التطـور العنيف الذي يهز كيـانه، يقـاوم الإنسان بما في متنـاوله من وسائل وإمكـانات. فعلى غـرار ما فعله أسـلافه من الـرئيسات، يستعين في رسم معالم أرضه بعلامـات ثابتة، قد تكون أشياء يعلق عليهـا أهمية تفوق بكثير قيمتها العملية: ذكريات الأسرة، أشياء قديمة، أدوات ترميم عتيقة يمكن أن تصبح هي

الأخرى وسيلة لتأكيد رفعة مرتبته. وهكذا نشهد تكاثر باعة الآثار القديمة الذين يعتبر التردد على محالهم علامة ظاهرة على الانتماء إلى طبقة اجتماعية ميسورة. ومن جهة أخرى يمكننا أن نتساءل عن الكيفية التي يستطيع بها باعة الآثار هؤلاء أن يلبوا في النهاية ذلك الطلب المتزايد أبدا على التحف القديمة التي تشكل بحكم تعريفها ذاته موارد غير متجددة. صحيح أنه لا تزال توجد بعض المزارع أو بعض القصور - بل وأيضا بعض الكنائس - التي نجت بأعجوبة من أعمال النهب التي توسع نطاق تخريبها منذ بضع سنوات. وهذا الاقتناء الفردي للتحف الفنية على حساب التراث الثقافي للمجتمعات يقابل مع ذلك بقدر من التساهل يدعو إلى العجب. فبوسعنا أن نرى اليوم في مساكن كبار الأثرياء - دون أن يثور أحد لانتهاك حرمات الفن أو الدين - أجمل كتب ألحان القداس أو كتب الصلوات التي خلفتها لنا القرون الماضية واشتراها هواة مقابل مبالغ كبيرة وانتقلت بالتالي إلى حوزة الأفراد.

صحيح أننا لم نعد في زمن التحمس البالغ لصالح الجماعة. فالبطء الذي تسير عليه إقامة كاتدرائية العائلة المقدسة في برشلونة يثبت بوضوح أن زمن المغامرة الغوطية العظيمة قد ولّى ولن يعود. كما أن مدينة نيويورك قد عدلت عن استكمال بناء كاتدرائية القديس يوحنا على الرغم من أنها ظلت قيد التشييد طوال خمسين سنة. هذا على حين أن أكبر مدننا لم يكن سكانها يتجاوزون بضع عشرات من الآلاف عندما شيدت الآثار العظيمة التي تحدت القرون. أما في الوقت الحاضر فإنه إلى الشركات الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات يعود أمر تشييد «الآثار» التي ستظل سمة من سمات عصرنا. وذلك تمجيدا لتلك الشركات والمؤسسات ذاتها. فالمحال التجارية الكبرى أو العملاقة هي كاتدرائيات الأزمنة الحديثة، أما المحال الصغيرة الأنيقة ذات المساحات التجارية المحدودة فليست سوى كنائسها: في حين أن المصارف، التي تغطى أرضها وجدرانها بالرخام، هي بمثابة القصور أو بالأحرى الحصون.

غير أنه في حالة الافتقار إلى التحف القديمة، ربما التجأنا يوما إلى الحفريات. فالحفرية البالغة من العمر ثلاثة ملايين قرن لن يكتب عليها أن تعاني من التقادم. وسيكون لدينا من الوقت ما يتيح لنا أن نرتبط وجدانيا بها قبل أن تبلغ من الكبر عتياً!

خامسا - حدود التوسع
عند «المنبع» وعند «المصب»

ومؤدى ما تقدم أن السنوات العشرين الأخيرة قد سجلت انفجارا لم يسبق له مثيل. فقد تبدل المكان نتيجة للنمو المكثف للصناعات، ولظواهر غريبة من التكاثر الحضري، وللحركة المتزايدة التسارع لتلك الحشود البشرية المضطربة. فقد اجتاح العالم الذي كنا نألفه خليط عجيب من السلع التي تنخفض مدة بقائها باطراد: ويتهيأ لنا أنه يتحول إلى خضم من الأدوات الصغيرة التي لا نفع فيها.

وبطبيعة الحال، يناظر هذه الحركة المزدوجة عند «المنبع» - النضوب السريع للموارد الطبيعية التي تبتلعها اقتصادات زيز الحصاد التي لا ترى في الطبيعة إلا مستودعا، وعند «المصب» - تلوث وتراكم للنفايات التي تحيل الطبيعة إلى مطرح لها. فنحن، بعبارة أخرى، نواجه أزمة الطاقة، وأزمة المواد الأولية، وأزمة البيئة.

موارد محدودة أم موارد لا تنضب؟

إن اتجاه الموارد الطبيعية والطاقة والموارد الأولية نحو الندرة وارتفاع الثمن سوف ينتهي به الأمر إن عاجلا أوآجلا - بإفضائه إلى زيادة الأسعار ومن ثم في إبطاء الاستهلاك - إلى الحد من الإنتاج.

ففي بعض المناطق، تنضب موارد الغابات نتيجة لفرط استغلالها ويبلغ سعر الخشب أرقاما خيالية. وفي بضعة عقود لن يتبقى في أوديتنا الفيضانية ذرة رمل، وستتحول مساحات الحصى والرمل إلى شباك معقدة من المياه السطحية والمحاجر. وسيجبر تلوث المياه الجوفية ومياه الأنهار سكان القرى على التماس الماء من أماكن بعيدة كما سيكلف توصيل المياه عبر الأنابيب نفقات تقدر بعشرات الملايين. كذلك ستكلف إزالة تلوث الهواء في المناطق الصناعية نفقات أعلى من ذلك. فمنذ الآن، تندرج الطبيعة والمكان والماء والهواء في عداد السلع التي تسير في اتجاه الندرة وبالتالي ارتفاع الأسعار، وتلك فكرة ربما استعصت على فهم جيل أجدادنا. وسوف يسفر ذلك عن نفقات جديدة تنعكس على الأسعار وتزيد حدة الاتجاهات التضخمية.

وقد أورد أول تقرير لنادي روما[١٠] سلسلة من الأرقام التي يشك في صحتها، وتمثل تقديرا لاحتياطيات المواد الأولية المتوافرة وسنة نضوبها المفترضة لو بلغ بنا الحمق درجة تجعلنا نواصل استغلالها بالوتيرة الحالية. غير أن هذا التقرير كان له على أية حال فضل طرح مشكلة الجوهر التي لم يعد ممكنا الآن التهرب منها. ومن جهة أخرى يرى البعض أننا سوف نستطيع بفضل التقدم التكنولوجي أن نستغل موارد معدنية تزداد ندرة باطراد ولكن تحيلها التكنولوجيا إلى معين لا ينضب. (من ذلك مثلا اليورانيوم المستخرج من مياه البحار). وربما أمكننا أيضا أن نصنع، مع الاستعانة بالتفاعل النووي، عناصر انطلاقا من الهيدروجين. غير أن هذه افتراضات متقدمة يطرحها عدد كبير من التكنولوجيين المتشبثين بفكرة الإنتاجية والمصرين على إغفال الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن نهبنا للطبيعة يسير بخطى أسرع من خطى التجديد التكنولوجي الذي سيتيح استغلال الموارد المعدنية البالغة الندرة بتكاليف معقولة. ومن ثم الزيادة

السريعة في التكاليف الهامشية، مما يفضي لا محالة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة وفي الوقت نفسه إلى التوقف المحتوم لآلة الإنتاج أو إلى تضخم تتعذر السيطرة عليه، أو إلى النتيجتين معا على الأرجح.

اجتياح النفايات

والعقبة الثانية، عند «المصب» هذه المرة هي التراكم الأسي للنفايات نتيجة تسارع عمليات الإنتاج والاستهلاك. إذ كيف السبيل إلى وقف تكاثر عمليات التخلص من النفايات بلا ضابط، والتي من أبرزها تكاثر طرح السيارات المستهلكة بلا عقاب أو رادع؟ وكيف السبيل إلى احتواء الكم الهائل من الفضلات الذي تخلفه المجتمعات بمعدل يتجاوز، كما في الولايات المتحدة مثلا، عشرين مرة وزن الفرد في السنة؟ وما العمل إزاء ٧٥٠ ألف سيارة و٥٠٠ ألف متر مكعب من الأجهزة المنزلية العاطلة كل سنة في فرنسا؟ إنه يتعين، كضرورة لا محيص عنها إذا أريد الاقتصاد في موارد المواد الأولية والتخفيف من حدة مشكلة النفايات، إستعادة هذه النفايات وفرزها ومعالجتها وإعادة استخدامها. ومن الجدير بالذكر أنه قد اتخذت مؤخرا إجراءات قانونية لهذه الغاية. ويجري في بعض البلدان علاوة على ذلك حصر شامل للنفايات. فمن المعروف الآن أنه بالنسبة إلى بعض المواد الأولية النادرة ستكون تلك النفايات بمثابة مناجم الغد.

والواقع أن كل الدلائل تشير إلى أن النشاط الصناعي البشري قد أطلق منذ القرن الماضي عملية تجديد وتطوير تكنولوجيين على حساب زيادة في القصور الحراري (entropie)[11] : ذلك أن المجتمعات الصناعية تحقق إنجازات تزداد براعتها باطراد. غير أن هذه الإنجازات تعجل بنضوب مواردها من المعادن والطاقة.

وهـذه الموارد موزعـة بغير تسـاو على أنحاء الكـرة الأرضيـة، وهي تستغل حيثما وجدت بكميات وفيرة ومن ثم مربحة. غير أن هذا الاستغلال عملية لا رجعة فيها وتفضي إما إلى تدمير المادة تماما (كما في حالة حرق النفط أو الفحم) أو إلى نشرهـا في البيئـة (كما في حالـة المعـادن الثقيلـة كـالرصـاص أو الـزئبق المنتشرين بمقاديـر متناهيـة الصغر في الهواء والماء والتربة كنفـايات لـلأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المنزلية).

وعلى ذلك فإن التصنيع يـؤدي إلى تسويـة حقيقية للطـاقة إذ يتغـذى على حساب تـدهور لا مرد له في الموارد المعـدنية وانتشار واسع للعنـاصر النادرة في البيئة، مما يجرد هذه الموارد من نفعها.

ويقدم لنا التاريخ الطبيعي نماذج مماثلة: فـاستمرار الحياة البشرية ونموها - وهي أعقـد نظم الحيـاة في الكـون - يقتضي دفقا متنـاميـا من المواد الأوليـة والطاقة التي تتناول في شكل أغـذية. ومن المعلوم أن النقص الغذائي يحد من النمـو الديمغـرافي في كثير من مناطق العـالم. فـالنمو الـديمغرافي يحول دونـه نضوب الموارد الـزراعية أو عـدم كفايتها. ويعـد الزحف الصحـراوي بمنطقة السـاحل الأفـريقي واحـدا مـن الأمثلـة المعبّرة لهذه «التسـويـة نحـو الأدنى» للمـوارد، وللعـواقب الوخيمـة في نهايـة المطـاف لتخريب الطبيعـة على هـذا النحو. ومن الاحتمالات القـوية أن تصطدم الاقتصادات الإنتاجيـة عما قريب بظـواهـر مقيدة من هـذا القبيل عنـدمـا تبـدأ في الاختفاء هـذه المادة الأوليـة الجوهريـة أو تلك. وعندئذ يصطدم النمو الكمي بتلك القيـود الطبيعية ذاتها التي عرضها لها تقرير ميدوز لنادي روما.

ويورد القس أنـدريه دوما[١٢] ملخصا جيدا لهذا الـوضع عندما كتب يقول: «إن عصر النهضة الذي اكتشفنا فيه ثروات الأرض وشرعنا في استغلالها يبدو وكأنـه يقترب من نهايته. وتتعاقب الـدلائل على أننا لن نستطيع التصرف

في اقتصادنا تصرف رعاة البقر المخربين، وعلى أن الأرض تشكل في مجموعها سفينة فضائية لا يمكنها التعويل على أي مورد آخر غير الموارد التي انطلقت بها عند الدفعة الأولى التي أخرجتها إلى الوجود. والأمم الأكثر تقدما هي الأمم الأسبق إلى اكتشاف العد التنازلي لاستنزاف البيئة وفقا لتلك العبارة التي كثيرا ما ترد عند مناقشة هذا الموضوع: «إن المواطن الأمريكي يدمر حاليا في المتوسط مائة ضعف لما يدمره المواطن الهندي من موارده الطبيعية». ومن المرجح أنه إذا حققت بقية العالم من النمو ما حققه الغرب، فسيكون في ذلك فناء الإيكولوجيا العالمية إلى غير رجعة».

تنظيم لا مفر منه

وهكذا يبدو مجتمع الاستهلاك وكأنه يطلق بنفسه آليات تنظيمه. فمن المرجح، وإن لم يحن بعد أوان التيقن من ذلك، أن وتيرة نموه تستجيب لقوانين رياضية تتحكم في نمو أعداد جميع الأنواع. ويعبر عن هذه القوانين بمنحنى سيني (S) يتميز بنقطتين حاسمتين: نقطة انطلاق أو ظاهرة تكاثر سريع يتمثل في صعود للمنحنى يكاد يكون رأسيا، ثم نقطةانقلاب يبدأ عندها التوسع في الإبطاء ويستوي المنحنى أو يأخذ في الهبوط. وهكذا ستكون الموجة الأساسية للتنمية عندما تشاهد على امتداد عدد من القرون ولا تتيح لنا إدراكها الذبذبات المستمرة للظروف الوقتية التي تغشي أبصارنا. ذلك أن العمليات الأساسية للتطور البيولوجي أو الاجتماعي تغفل وتائر النمو المستمر: وتقدم لنا العلاقة الجدلية الدائمة بين فرط نمو الاقتصاد وكساده - التي تميز النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية - صورة رائعة لتلك الوتائر عندما تشاهد على فترات أقصر.

وتنتج آليات التنظيم التي أتينا توا على ذكرها عن التطبيق الصارم لقوانين

مالثوس وليبيغ[١٣]: فليس من الممكن إلا في حدود الموارد المتوافرة مواصلة الانفجار الديمغرافي والاقتطاع الشديد من الموارد واستغلال البيئة حتى وإن شملت كوكب الأرض بأسره. ويعد اتجاه الموارد نحو الندرة وارتفاع القيمة وكذلك التدهور البيئي عاملي تنظيم تلقائي قد تستطيع البراعة التكنولوجية إرجاءهما، ولكن لا يمكنها تلافيهما. وقصارى القول إن «المحيط التكنولوجي» لا يمكنه مواصلة سحب الشيكات على حساب المحيط الحيوي دون أن ينتهي به الأمر إلى استنفاد رأس المال.

سادسا – استباق قواعد التنظيم الطبيعي

غير أننا لم نصل بعد إلى هذا الحد. فالثروات المعدنية الخيالية المتوافرة للولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلق الأمريكيون عنان استهلاكهم لها، وثروات الاتحاد السوفييتي التي تمر بأوج توسعها، وثروات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وأخيرا ثروات أفريقيا التي لم تكد تشرع في استغلالها – يمكن أن تواصل طوال عشرات السنين تغذيتها لعملية التنمية شبه الأسية التي اعتدناها. وعلى ذلك، فبوسع التطور الناشىء عن الثورة الصناعية الأولى والذي حول المجتمعات الغربية إلى مجتمعات استهلاك، أن يستمر زمنا أطول قبل أن يصطدم بالحدود المادية للتنمية. ولكن إلى متى؟

رهان التفاؤل

يجيب هيرمان كان[١٤]: بعد مائتي سنة. ففي معرض انتقاد شديد وجهه إلى «المالثوسية الجديدة» لنادي روما وإلى أساليبه «العلمية الزائفة»، يتنبأ مدير معهد هدسون بقرنين من النمو المتواصل تدخل أثناءهما الأمم، كل في دورها وبوتيرة نموها، عصر ما بعد التصنيع. فمنذ الآن وحتى سنة ٢١٧٦، سيكون

الناتج العالمي الإجمالي قد تضاعف بما يقارب الستين ضعفا (٣٠٠ ألف مليار دولار مقابل ٥٥٠٠ مليار في سنة ١٩٧٦). وسيترتب على هذا الثراء العام استقرار تلقائي في أعداد السكان التي سيتوقف نموها عند حوالي ١٥ مليار نسمة وعندئذ سيكون متوسط دخل الفرد ٢٠ ألف دولار في السنة أي عشرة أضعاف متوسطه الحالي في البلدان المتقدمة.

ولكن ما الموارد المعدنية وموارد الطاقة والموارد الزراعية التي ستشكل قوام هذا النمو؟

يرى هيرمان كان أن ٩٩,٩ في المائة من المواد الأولية يمكن اعتبارها موارد لا تنضب. فاعتبارا من بداية القرن المقبل ستتيح الطاقة الناتجة عن الانشطار النووية اجتياز مرحلة الانتقال إلى الانصهار النووي والطاقة الشمسية والحرارة الأرضية، وأخيرا فإن زراعة المحاصيل على ترب صناعية ستمكن من استغلال الأراضي الصحراوية وبالتالي من تغذية سكان يصل مجموعهم إلى خمسين مليار نسمة.

من أجل تغيير المقياس

نمو صفري أم نمو بالغ، أيهما على حق؟

غير أنه ليس من الصواب طرح المشكلة على أنها مسألة تقدير كمي محض للنمو، وقد سبق أن رأينا عيوب هذا الأسلوب الحسابي. ففي أية حال سيكون كوكب الأرض لو تعين طوال قرنين من الزمن تطبيق النموذج الراهن للنمو؟ ويرى المعهد الأوروبي للإيكولوجيا[١٥]، «أننا لم نعد في زمن التغني بفوز المجتمعات القائمة على النمو المادي. ويبدو الآن أننا أقدر على حسن إدراك الطريق المسدود الذي يفضي إليه ذلك النمو. وليس الحل الذي توصي به نظرية النمو الصفري سوى الوجه الآخر للمنظور الكمي حيث لا تزال توجد أيضا بعض التنبؤات بالكارثة الإيكولوجية. ويتعين علينا الآن أن ننتقل إلى سجل آخر في محاولة

للخروج من هذه المعضلة بالاستناد إلى هدف إشباع الحاجات وإنما إلى هدف تحقيق الإمكانات البشرية. والأحرى بنا أن نغير مقياسنا المرجعي من أن نتوقع تنظيما قوامه التغذية الارتدادية (feed - back)[١٦].

ذلك أن النظم الاقتصادية نظم فانية والحقائق التي تسوقها على أنها شواهد غير ملموسة ليست لها قيمة إلا في مجال مكاني - زمني محدود وفي إطار نظام مرجعي محدد وخاضع للمراجعة وإعادة النظر. فما قيمة تلك «القوانين» التي تدعي الربط بين العمالة أو الرفاه وبين معدلات النمو بحتمية تضاهي في صرامتها الحتمية المنطقية في فيزياء الجاذبية أو انعدام الوزن؟ إن بإمكاننا أن نثبت بنفس القوة أن النمو يفضي إلى البطالة، وحسبنا من أجل ذلك أن نغير النظام المرجعي: ففي البلدان ذات الثقافات التقليدية التي لم تتصل بالحضارات الصناعية، من الواضح أن مفهوم البطالة، بل وكذلك مفهوم العمالة، مفهوم لا وجود له. غير أنه ما أن تبدأ عملية التنمية حتى يبرح ملايين الناس قراهم ويهرعوا إلى حين يضخمون أعداد العاطلين في المدن المتكاثرة التي تغص بها بلدان العالم الثالث.

وثمة إجماع في الرأي حول نقطة واحدة على الأقل: هي أن النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية يختل توازنها أمام أعيننا. فكيف نفسر إذن هشوشتها المتزايدة؟

تقلبات الحظ

تنشأ تقلبات الحظ هذه نتيجة للتوزيع غير المتكافىء لموارد الأرض ونتيجة أيضا لأن أقدم البلدان تصنيعا، وبلدان أوروبا بوجه خاص، تقترب من استنفاد مواردها. فبالنسبة إلى تلك البلدان، يتمثل «عامل الحدّ» في اعتمادها على المنتجين الجدد بالعالم الثالث الذين يعمدون، وقد أدركوا مواطن قوتهم،

إلى المزايدة بـرفع أسعار منتجاتهم. وعنـدئذ لن تكون زيـادة تكلفة المواد الخام سوى نـذير بـالسيناريو الـذي سينشأ حتما عندما ينـدر وجود هـذه المنتجات بالفعل على كوكب الأرض. أما في الوقت الحاضر، فهي تعبر على الأخص عن إرادة سياسيـة من جانب المنتجين لـلاستفادة من مـواردهـم على نحو أفضل. ويكفي تعديل دفق الطـاقة والتـدفقات التجاريـة والنقديـة الذي يترتب على ذلك لإحداث تحول عميق في معطيات الاقتصـاد العالمي في غير صالح أولئك الـذين استفادوا حتى الآن من أوضـاع مميـزة: أي الأمم الصناعيـة القديمـة. ذلك أننـا كثيرا ما ننسى أن النمـو الأسي وارتفـاع مستوى معيشـة الأفراد ظـلا وقفـا على البلدان الغنيـة، وأن هـذا الامتياز لم يكن ليتسنى استمـراره إلا على حسـاب الركـود، إن لم يكن التدهـور في الأوضـاع الاقتصاديـة لبلدان العـالم الثالث. ومن جهة أخـرى فإن معطيات المشكلة تنزع اليـوم إلى التطور لصالح مناطق ثـراء وتوسع جديـدة. وينبغي لنا إذن أن نعتاد منـذ الآن على ألا نكون أثرياء الأرض الـوحيدين بل ربما على تقبل مستوى أدنى من الثراء غـدا بالنظر إلى أن نمونا يسير على منحنى سرعان ما ستبلغ مـوجته الأساسية، فيما يتجاوز تغيرات الظروف الوقتيـة، نقطة انقلابها مفسحة لآخـرين مجال التوسع في حين يـواصل غيرهـم السير على منحـدر الفقـر. وذلك مثل معبر عن واحـد من القوانين الأسـاسية للتطور البيـولوجي الذي يعـد نموذجا للتطـور الاقتصادي والاجتماعي: ليس هناك من تطور يسير على وتيرة واحدة باستمرار. ففي حين أن اندفاعـة الحياة تهبط شدتها هنا منذرة بنهـايتها، تولد اندفـاعة أخرى تبشر بصحوة جديدة تقترن بها بدورها قواعد تنظيمية جديدة.

وعلى هذا النحو تتعاقب، أو بالأحرى تتراكب، السلالات الكبرى للتطور البيـولوجـي التي تعاقبت على امتـداد العصـور الجيـولوجيـة. وتـواصل تلك السلالات تطورها بالتوازي الواحدة مع الأخرى مع وجود فارق زمني بينها، إذ

يبدأ تدهور تلك السلالة في الوقت نفسه الذي تحقق فيه سلالة أخرى توسعها، وهكذا تراجعت الزواحف تحت ضغط الثدييات وأفسحت السرخسيات المجال للنباتات المزهرة. ونشأت عمليات مماثلة، مع مراعاة التسارع الذي يتسم به تاريخ البشرية، على مستوى الحضارات. وأخيرا فإنه في داخل الحضارة الصناعية الغربية ذاتها، تنشط هذه العمليات ذاتها وإن كان بوتيرة أشد تسارعا: فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى أكثر من خمسين سنة لكي تحل محل أوروبا، وكفى ألمانيا ٢٥ سنة لكي تحتل مكان بريطانيا العظمى. وبذلك يمكننا أن نفهم مدى ما هناك من وهم في القول، كما نفعل كثيرا، إن الفارق بين مستوى معيشة الأوروبي ومستوى معيشة المواطن الأمريكي يشير بطريقة ما إلى هامش «توسعنا الأدنى المحتمل»، كما لو كان النمو الاقتصادي قد برمج، بقدرة قادر، على أن يكون بالضرورة نموا خطيا عالميا. والواقع أنه يتبين بمزيد من الوضوح يوما بعد يوم، أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا على حساب تناقص بيئي، كما يحدث في حالة الورم السرطاني الذي لا يتغذى إلا على حساب الكائن الحي الذي ينهكه: وفي كلتا الحالتين تتخذ النتيجة النهائية أبعاد الكارثة.

البحث عن توازنات جديدة

من المؤكد أن النماذج البيولوجية التي كثيرا ما نشير إليها، لا تنطبق تلقائيا على المجتمعات البشرية. فهذه المجتمعات لا تفتأ تعكس قوانين وعمليات بيولوجية «اخترعتها» الحياة قبل ظهور تلك المجتمعات بوقت طويل، كما تعكس قوانين تخضع لها تلك المجتمعات وإن لم تتحكم تماما في نشوئها وتطورها. فالواقع أن نشوء تلك المجتمعات قد اقترن بظهور هامش حرية ضئيل، تاركا المجال مفتوحا للتجديد والخيال ولاستكشاف نماذج مجتمعية وعالمية جديدة، أفليس في هذا المجال على وجه التحديد نبحث اليوم في شتى

أرجـاء العالم، في خضـم الشكـوك الخطيرة والمقترحـات الكثيرة المتباينـة، عن مشروعات وآراء جديدة؟ أو ليس فيه تتجابه المصالح المتباينة وترتسم في الوقت نفسه معالم تضامنات جديدة؟ أو ليس فيه أن تعبر عن نفسها إرادة تزداد عزما باطـراد من أجل التوصل إلى اتفـاق في الرأي على صعيد العـالم في سبيل تدبير أفضل لموارد الأرض عملا في صالح الجميع؟

وقصارى القول إن التنظيم في المجتمعات البشـريـة لم يعد يترك أمره للحتميات البيـولوجيـة وحـدها: فـالعـوامل الاجتماعية والثقـافيـة تستبق على نحو مـا تلك التنظيمات الطبيعيـة التي يخشى بحق بـأسهـا: الحروب والمجـاعـات والكـوارث الأرضيـة. . ومنذ الآن، تثير الاتجاهـات المفـرطـة لنمو لا ضـابط لـه ويسرف في الجنوح نحو الكم وعيا عاما ويهيىء التربـة لازدهار إحساس جماعي جديد يتطلع إلى النوعية قبل كل شيء، في علاقتنا مع الطبيعة وعلاقاتنا مع غيرنا من البشر وفقا لنماذج إنمائية مختلفة عن النماذج البيولوجية تمام الاختلاف.

وفجأة يحتـد إدراكنـا لظواهـر التلـوث والازدحـام والاقتحام والعـدوان، وتفـرض نفسهـا على أذهاننـا مفـاهيم تجمع بين الخصب والغمـوض وتتعلق بالبيئة والإيكـولوجيا ونوعية الحياة ونمـو جديد حافزة ردود فعل جـديدة تجابه تنظيمات الطبيعة وتفضي إلى تساؤل جذري وتشكـك في نوع النمو الاقتصادي الذي تعهدناه طوال العقدين الأخيرين.

الهوامش

(١) J.Fourastié, Essais de Morale Prospective, éd. Gonthier Méditions, 1966

(٢) في مـؤلفـه Small is Beautiful (londres, Bland and Briggs, 1973) الذي شهـد نجاحـا في إنجلترا، يناصر E.F. Schumacher فكرة مضادة مؤداها أن كل ما هو صغير جميل.

(٣) في لغة التخطيط العمراني تطلق هذه الصفة على الأحياء الجديدة في المراكز الحضرية، التي تقتصر على إيواء المكاتب ومؤسسات الأعمال.

(٤) سفر التكوين، الفصل الحادي عشر، ٤ إلى ٧.

(٥) Ph. Saint-Marc, Socialisation de la nature, Stock الطبعة السابقة، مستوفاة ١٩٧٥.

(٦) J.-P. Dupuy, Pour une Critique Radicale de la Société Industrielle, Esprit, Novembre 1974.

(٧) مما يذكر في هذا الصدد أن تطور النظام الصحي يسير في اتجاه معاكس تماما لتطور النظام الجامعي حيث يفـرض تنظيم صارم ينطـوي على تناقص نسبـي فيما يخصص للجامعـات من ميزانيـات، الأمـر الذي يترتب عليـه تعكير صفو الأفق الفكـري لرجـال الجامعات. وبين أسلـوبي التنظيم هذين اللذين يتمثل أحدهما في غياب التنظيم والثاني في صرامته، يقطع تطور ميزانيات البلديات التي تقوم على أساس الموارد المالية التي يعتمدهـا الممثلون المنتخبون، وجهاز التنظيم الذي يتسم بقدر كبير من المرونـة في هذه الحالة، يعبر عن اتجاه الرأي العـام الذي يقرر بتصويتـه الإبقاء على المجلس البلدي أو استبعاده إذا اعتبره مفرط البخل أو مفرط الإسراف.

(٨) L.Illich, Némésis Médicale, L'expropriation de la Santé, Le Seuil, 1975.

(٩) A.Toeffler, Le Choc du Futur, Denoël, 1971

(١٠) Halte á la Croissance?, Rapport Meadows Sur Les Limites de La Croissance, دراسـة أجريت لحساب نادي روما، ١٩٧٥.

(١١) Entropie : دالة رياضية تعبر، في الديناميكا الحرارية، عن مبدأ تدهور الطاقة. وهذا التدهور يترتب عليه اضطراب متزايد في المادة.

(١٢) A. Dumas, Prospective et Prophétie, Cerf, 1972.

(١٣) في سنة ١٨٤٠ أعلـن ليبيغ قانـونه المعروف بـاسم قانـون «الحد الأدنى» الذي يقضي بـأن نمو النبات يحده العنصر الذي يكون تركيزه في البيئة أدنى من القيمة الحرجة التي يتعذر دونها حدوث التمثيل الضوئي. وفي وقت لاحق امتـد نطاق تطبيق هذا القانـون وأصبحنا نفضل الحديث عن «عامل الحد»، ويكون العامل الإيكولوجي (تركيز عنصر ما ولكن أيضا درجة حرارة مطلقة مثلا) عامـل حد عندمـا يهبط دون عتبـة حرجة أو عنـدما يتجـاوز مستوى أقصى محتمـلا لا يستطيع الكائن الحي البقاء دونها أو فوقه.

(١٤) Her man Kahn, The Next Two Hundred Years, New York, Morrow, 1976 نقلا عن تحليل للمؤلف أوردته مجلة L'Expansion، مايو ١٩٧٦.

(١٥) R.Klaine, Pour Que Demain Commence, Cahiers Européens, Juillet 1976.

(١٦) Feed - Back : التغذية الارتدادية هي ارتـداد النتائج على الأسباب، ظاهرة تتسم بها النظم المعقدة، وعلى الأخص النظم الحية حيث تميل الآثار إما إلى تفاقم الخلل (تغذية ارتدادية إيجابية) أو على العكس من ذلك إلى التخفيف من حدتـه (تغذية ارتـدادية سلبية). وفي هذه الحالـة تعد التغذية الارتدادية وسيلة للتنظيم الذاتي لاختلال توازنات الحياة.



الفصل الثالث

بيئة تنضب

«احـرصي دائما على أن يسارع إلى الإنبـات من جديـد كل ما أنتزعه منكِ . .

احرصي على ألا أنال من أعضـائك الحيوية، على ألا أنال من قلبك» .

ترتيلة إلى الأرض، أثارفافيدا

أولا ـ التلوث أو استيقاظ الغريزة

ليس من السهل الإجابة عن السؤال عما إذا كـان استيقاظ الوعي بالأخطار التي يتعرض لها البشر من جراء الضغط المتزايد لمصادر التلوث والإزعاج يسهم في إبطاء التنمية الاقتصادية .

فلئن كان صحيحـا أن تكنولـوجيا مكـافحة التلـوث قد أصبحت الآن في الولايـات المتحدة الأمريكيـة وفي البلدان الاسكندينـافية قطاع نشـاط صناعي يبشر بمستقبل بـاهر، فـإن الحملات التي تُشَنُّ ضـد المصـانع التي يشيع أنها مصدر للتلوث ربما تثبط همة المستثمرين بإثارتها تساؤلات جديدة عن الغايات الحقيقية للمجتمعـات الصناعيـة ؛ وربما استطاعت أيضـا أن تثير الشكوك في نفـوس الكثيرين، كـابحـة بـذلك روح المبادرة والمغـامـرة التي تعـد المحـرك التقليدي للتنمية الاقتصادية .

ومن جهة أخرى، ليس التلوث بظاهرة جديدة. فالمستودعات الضخمة من النفايات التي تستثير فضول الأركيولوجيين، تشهد بأن أسلافنا البعيدين أسهموا هم أيضا في إحداث التلوث. كذلك فإن انعدام النظافة الذي تتسم به مجتمعات تقليدية معينة يتسبب منذ عهود سحيقة في استمرار الأمراض المستوطنة وتواتر نشوء بؤر الأوبئة في مناطق معينة من العالم. وقد أوقع هذا التلوث البيولوجي من الضحايا أعدادا تفوق كثيرا الأعداد التي أوقعها في المجتمعات المتقدمة التلوث الصناعي أو الزراعي المنشأ.

من التلوث البيولوجي إلى التلوث الكيميائي

فما السبب إذن في أن التلوث الكيميائي أثار وعيا بهذا العمق بهذه السرعة؟

سنشير في البداية إلى حاجة الإنسان الدائمة إلى الكفاح في سبيل قضية كبرى أيا كانت وإلى مجابهة تحدّ جديد أيا كان.

ذلك أن التقدم الرائع في مداواة الأمراض المعدية بفضل اكتشاف الأمصال واللقاحات ثم السلفاميد والمضادات الحيوية قد انتهى به الأمر إلى إحراز النصر على أشد الأمراض البكتيرية خطرا. وحقق قفزة مذهلة إلى الأمام متوسط الأجل المتوقع عند الميلاد بلغت اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة سنة في غضون أقل من ثلاثين سنة (١٩٣٨ ـ ١٩٦٤). وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الإنسان على وشك أن يكسب هذا الرهان الضخم، بدأت تظهر في الأفق أخطار جديدة تتهدد صحته ومنها ما بدا متسما بكثير من المخاتلة. فإلى جانب التلوث البيولوجي للأنهار نتيجة لتجمع المياه المنزلية المستعملة التي قلما تنقى كما ينبغي، يأتي التلوث الكيميائي الذي يعد ثمنا لا مفر من دفعه لقاء الانفجار الصناعي. وأخذت ظاهرة التلوث الكيميائي أبعادا هائلة في

السنوات الأخيرة. فقبل الحرب العالمية الثانية كان الناس يشربون بلا خوف من مياه بحيرات تمنع فيها السباحة اليوم، كما كانوا يسبحون أطفالا في مياه أنهار لا يخطر ببالهم اليوم أن يبللوا أيديهم فيها.

ولم يعد دافع الخوف اليوم مجرد التلوث البيولوجي مصدر التخمر العفن والتكاثر الميكروبي وانتشار الأمراض المعدية؛ فهذا التلوث الذي تحدثه الطبيعة يعالج نفسه بنفسه نظرا لأن التنقية الذاتية للمياه بفضل أشعة الشمس سرعان ما تضع حدا لتكاثر الجراثيم الممرضة. وعلى ذلك فإن أشكال التلوث هذه تظل عموما محصورة في أماكن نشوئها على مقربة من التجمعات البشرية.

أما اليوم فقد غدا التلوث تلوثا كيميائيا ولم يعد، كما يلاحظ بحق ج. تيرنسيين[1]، مجرد أقذار موضعية بل أصبح «تدنيسا عاما للطبيعة» من حيث إن آثاره يتسع نطاقها على نحو لا يمكن التنبؤ به أحيانا. ذلك أن الأمر يتعلق بانتشار بطيء ومستتر ومتواصل في الهواء والماء والتربة لجزيئات شتى تنتج وتتوزع بمقادير متزايدة باطراد. وتتشكل هذه المواد إما نفايات لأنشطة صناعية: نواتج الاحتراق، والنفايات النووية، والمعادن الثقيلة، أو جزيئات كيميائية يستخدمها الإنسان في كفاحه ضد أنواع أخرى ومساعدات كيميائية للزراعة بوجه خاص. وليس للظواهر التلقائية للتنقية الذاتية أي تأثير في مثل هذه المواد التي تتسلل وتنتشر داخل البيئة الطبيعية. فمبيدات الآفات، والمعادن الثقيلة، والمنظفات غير القابلة للتحلل البيولوجي، والدفوق الصناعية ـ تمر كلها عبر محطات التنقية التقليدية دون أن تتأثر بها على الإطلاق ثم تتجه نحو الأنهار والبحار حيث تتسلل شيئا فشيئا إلى داخل الكائنات الحية. فهي تتجمع داخل البلانكتون حيث تنتقل منها إلى الأسماك التي تتغذى بها والتي تكون لحومها عندئذ بمثابة شراك للسموم. وفي نهاية هذه السلسلة الغذائية يتهدد الخطر الإنسان نفسه، ذلك الإنسان الذي لا يبتلعه

حيـا سوى أكلـة لحوم البشر. فهو يعيش حتى يهرم ويجمّع هـذه السموم زمنـا طويـلا. ومن جهة أخرى يمنعـه طول عمره من التكيف لتلك الكيميـائيات المهاجمة إلا ببطء شديد. ذلك أن التكيف البيـولوجي يتحقق في جوهره نتيجة للتغير الأحيائي؛ فـالتغير الذي يضفي على الفـرد مقاومـة مكتسبة لا يتحقق إذن، على أحسن الفـروض، إلا بـالانتقـال إلى خلفـه ولا ينتقل إلى مجمـوع السكان إلا على امتداد عدد كبير من الأجيال.

ويحتاج النوع البشري إلى آلاف السنين لكي يتكيف لسم تستطيع البكتيريا أو الحشرة أن تتكيف له في بضع سنوات: فالانتقال من جيل إلى جيل يستغرق بضعة أيام في حالة الحشرة وبضع ساعات في حالة البكتيريا. ويقدم لنا تاريخ مبيدات الآفات دروسا نافعة للغاية في هذا الصدد.

السباق بين الحشرات ومبيداتها

سرعان ما تبدي الحشرات مقاومة للمبيدات المألوفة التي تستخدم للقضاء عليهـا. ففي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ظهـرت في سنة ١٩٤١ أولُ أنـواع القمـل المقاومة للـ د. د. ت. وبعد مضـي عشـر سنوات في أثنـاء الحرب الكوريـة، كانت تلك الأنواع قد تكيفت لـه إلى درجة أتاحت عزل نـوع منه لم يكن لينمو ويترعرع إلا إذا أضيف الـ د. د. ت إلى الـوسط الذي يعيش فيه. وبطبيعة الحال، أدى نشوء آليات التكيف هـذه إلى استخدام مقادير أكبر من مبيدات الهوام وتسويق منتجات جديـدة منها. وقدرت عندئذ الكميات التي كـانت قـد بُثت في أنحـاء العـالم بـأكثـر من مليـون طن من الـــد. د. ت. والمعـروف أن الـــد. د. ت يتراكم عبر السـلاسل الغذائيـة ويتركـز في دهـون الحيـوانات: وعلى هـذا النحو فإن هـذا المنتج يتركز في ديـدان الأرض دون أن يؤثر فيها كثيرا على حين يسمم الشحرور الذي يتغذى على هذه الديدان.

ويمكن أن تتخذ أبعادا هائلة ظواهر التركيز الكيميائي في كل حلقة من سلسلة الكائنات الحية التي تتغذى على بعضها البعض. ويقدم كل من ف. راماد[٢] وج. ـ ب. كاشان[٣] أمثلة كثيرة على ذلك: فلكل جزء من البليون تحتويه مياه المصبات الخليجية، يحتوي البلانكتون الذي يعيش فيها على ٧٠ جزءاً من البليون، ولحوم الأسماك على ١٥ جزءاً من المليون، ودهون خنزير البحر على ٨٠٠ جزء من المليون. ويتفاقم الأمر في حالة طيور البحر التي لا تتغذى إلا على الأسماك. فبعد أن عولجت مياه بحيرة كلير ليك بكاليفورنيا بمنتج شبيه بالـ د. د. ت، تناقصت بسرعة مستعمرات الغواص التي كانت تتردد على البحيرة، فهبطت من ألف زوج مقيم إلى قرابة الثلاثين زوجا، واحتوت الطيور التي هلكت مايصل إلى ٢٥٠٠ جزء من المليون في أنسجتها.

وشوهدت ظواهر مشابهة في هولندا حيث تسمم تماما خطاف البحر من جراء آثار مبيد للآفات، الديلدرين، احتوت عليها مياه بحر الشمال. فقد هبط عدد هذا الطائر من أربعين ألفا في سنة ١٩٥٠ إلى ثلاثمائة في سنة ١٩٦٥. وقد أمكن إثبات أن هذا الهلاك الواسع النطاق كان مرده تراكم الديلدرين في كبد هذه الطيور. وأكثر الطيور تعرضا للهلاك هي بطبيعة الحال الكواسر الواقعة في نهاية السلسلة الغذائية، الأمر الذي يفسر سرعة انخفاض أعدادها. وحينما نعرف أخيرا أن النسيج الدهني للمواطن الأمريكي يحتوي على ١٠ أجزاء من المليون من الـ د. د. ت، وللإسرائيلي على ١٩ جزءا من المليون، وللهندي ـــ حيث استخدم الـ د. د. ت. في هذا البلد استخداما مكثفا طيلة سنوات ـ على ٢٩ جزءا من المليون، فإنه يحق لنا أن نتساءل عن عواقب هذه التركيزات على صحة البشر. فانطلاقا من أية عتبة ينبغي لنا أن نخشى ظهور مشكلات مرضية: اضطراب التنظيمات الهرمونية أو بدء عملية السرطنة؟ ما من أحد يستطيع بعد أن يرد على هذا السؤال. وأيا كانت الحال فربما كان من دواعي الحكمة أن نقرر خفض أو إيقاف استخدام المبيدات المكلورة.

على أن أشهر الأحداث وأبعثها على الأسى يظل هـو حادث خليج ميناماتا في اليابـان، حيث بلغ الزئبق الذي طـرحه في البحر مصنع كيميـائي، أنسجة الأسماك التي يتغذى الصيادون منها بمعدل يفوق معدله في مياه البحر بمقدار ٥٠٠ ألف مرة. وتـرتبت على هذا الحادث وفاة ١١٠ أشخاص وإصـابة عدة مئات من الأشخاص بعاهات.

«نماذج» التلوث في الطبيعة

ومن جهة أخرى فـإن فن بث الجزيئات السامة في البيئـة وتعريض الذات لخطر التسمـم ليس وقفا على البشر وحـدهم. فالكيميـائيات سلاح دفـاعي وأحيـانا هجـومي كثيرا مـا تلجأ إليـه الكائنـات الحيـة في تـدبير ما بينهـا من علاقات. والدروس التي تقدمها لنا الطبيعة في هذا الصدد جديرة بأن نتوقف عندها لحظات.

ويـرى بيير ديـلافـو[٤] أن السم سلاح الضعفـاء. فالحيـوانات الـدنيا، كالأفاعي والحشرات، تلجأ إليه بالنظر إلى افتقارها إلى وسائل الدفاع التقليدية التي حبت بها الطبيعة الكائنات الأرقى منهـا في سلـم التطور: الشوك والأسنان والمخالب وما إلى ذلك كما نلاحظ أن الكائنـات الدقيقة تدافع عن مواطنها بما تبثه حولها من توكسينات.

وأكثر الأمثال شهرة هو بطبيعـة الحال مثل المضادات الحيوية. فهذه المواد التي تفرزها الكـائنات الدقيقة التي تعيش في التربـة تتميز بقدرتها على شل أو تدمير الأنـواع الأخرى من البكتيريـا والفطريـات عن بعد، وهـي استراتيجية حقق الإنسـان نجاحـا رائعـا في اقتباسهـا عبر التـاريخ الطويل للمضـادات الحيوية، وهو تاريخ يخشى من تباطئـه بعض الشيء بالنظر، هنا أيضا، إلى ما يكتسب من مقـاومـات لها تجبر العلميين على البحـث عن مضـادات أخـرى جديدة تزداد للأسف ندرة باطراد. ومن المحتمل أننا سوف نأسف أسفا عميقا

في العقود المقبلة على تهورنا وإفراطنا في اللجوء إلى المضادات الحيوية طوال أربعين عاما مما أدى إلى تسريع آلية اكتساب قدرات المقاومة من جانب البكتيريا وإهدارنا على هذا النحو لسلاح علاجي قيّم لم يسبق له مثيل. ويصدق هنا القول إننا لا نقتل العصفور بطلقة مدفع.

ولئن كان مثل المضادات الحيوية مثلا معروفا، فإن أقل من ذلك شهرة ظواهر التضادية (antibiose) لدى النباتات الراقية. ذلك أن هذه النباتات تشن فيما بينها حروبا كيميائية شعواء، وهي ظواهر يجمّعها الأخصائيون تحت مصطلح التسميم عن بعد (télétoxie). فالمواد السامة عن بعد، التي تبثها جذور نبات ما أو أوراقه أو فتاته تحول دون إنتاش (إنبات) نباتات أخرى أو نموها.

وكان نابليون الثالث قد أصدر مرسوما عجيبا تتعهد الدولة بمقتضاه، مقابل كل شجرة جوز تغرس، بأن تقيم ذلك النوع من الحوائط الحجرية التي يبلغ ارتفاعها نحو متر ونصف المتر، والتي قلما نشاهدها اليوم في الحقول وكانت من قبل تتيح للفلاحين حط رحالهم ابتغاء الراحة فترة من الوقت. ورأى المشروع في ذلك حافزا ضروريا بالنظر إلى أن الفلاحين كانوا يعزفون عن غرس أشجار الجوز إذ لا حظوا أنها تحول دون نمو البرسيم والطماطم والبطاطس. ونحن نعرف اليوم أن شجر الجوز ينفث مادة كيميائية هي الجوغلون، تحملها مياه المطر التي تغسل أوراقه وثماره فتتجمع في التربة حيث تقضي على أنواع النبات السنوية[٥].

وتقدم ظواهر مماثلة أشجار أخرى أبرزها الصنوبريات. فليس من الصعب ملاحظة أن الغابات الصنوبرية، أشجار الأبيسة السامية والتنوب مثلا، قلما تنبت فيها، إن نبتت، أنواع عشبية، فلا تستقر بها سوى فرشة كثيفة من الإبر الميتة التي يتخللها هنا وهناك بعض الطحالب والفطريات.

وينزع أول تفسير يتبادر إلى الـذهن إلى عزو ذلك إلى ظلمة الغابة الصنـوبرية. ففي غابة من أشجار الراتنج مثلا، لا تتجـاوز كمية الضوء التي تتلقاها التربة واحدا في المائة من الكمية التي تتلقاهـا ذرا الأشجار، وهو فيما يبدو غير كاف لتمكين نباتات الحراج من تحقيق التمثيل الضوئي الـلازم لنموها. وليس الأمر كذلك في غـابات أشجار الصنـوبر، كما في غابات منطقـة اللاند الفـرنسية، حيث كمية الضـوء التي تبلغ التربة تـزيد على ذلك كثيرا ومع ذلـك يظل نمو الأنواع العشبية ظاهرة نادرة. وحدت هذه الملاحظة بـج. ماسكلييه[٦] إلى أن يتساءل عما إذا لم تكن ندرة الأنـواع العشبية راجعة إلى بث الفرشة الإبـرية مواد كـابحة لـلإنتـاش. وتتيح لنا خـلاصـة من إبـر الصنوبـر أن نثبت في المختبر بسهـولـة صحـة هـذه الفرضيـات، حيث إنها لا تعـوق إنتـاش حبـوب كثيرة فحسب، ولا سيما القمح، بل تمنع أيضا فسائل الحور من مدّ جذورها.

وهـذه القدرة التي تنفـرد بها الصنوبـريات على «تسميم» بيئتهـا هي التي تفسر الفقـر الإحيائي لمجـاري المياه المارّة بالغـابـات التي تكثـر فيها أشجـار الـراتنج، وهي حجـة كثيرا مـا تساق، فيما يسـاق من حجج، ضـد الإفـراط الشائع اليوم في غرس الصنوبريات.

وليست أشجـار الصنـوبـر والجوز هي وحـدهـا التي تتسبب في انعـدام نمـو الأعشاب في ظل أوراقها. فاليـوكاليبتوس بوجه خاص لديـه تلك الخاصية بدرجة عاليـة، مما تشهد بـه ظواهر التسميم عن بعـد التي تشاهد على الأخص بـالمناطق القاحلة على نحو ما أثبتته الدراسات التي أجراها تشارلس مولر على الأدغال[٧].

مخاطر التسمم الذاتي

والأدغال نباتات تنمو في الأراضي البور التي تتميز بها المناطق شبه القاحلة في كاليفـورنيا. وهي تتكون من نبـاتات معمرة وذات جذور راسخـة ودائمة، وهي غنية بالروائح العطرية كما هي الحال في روائح النباتات المتوسطية. وتنفرد

هذه الأدغال بأنها لا تنمو فيهـا أية أنواع نباتية سنوية نظـرا لأن بذور النباتات السنويـة التي نجدها بوفـرة في التربة لا تنبت فيها. وعندمـا تحترق الأدغال، وهـو أمر كثير الحدوث، نشـاهـد انطلاقـة مفاجئـة لإنبـات وإيراق الأنـواع السنوية. ثم تـزول هذه الأعشاب من جديد بفعل الأنواع المعمـرة عندما تعود إلى الظهور. والأشد غـرابة من ذلك هو أنه عندما لا تتـدخل النيران بانتظام، يلحق السقم بكـافة الأنـواع النبـاتية بـالنظر إلى أنـه في البيئـة التي تصاب بـ «الشيخوخة» لا تنبت البذور أيا كانت الأنواع التي تنتمي إليها.

ويطرح بطبيعـة السؤال عن السبـب الذي من أجلـه لا تجد الحياة النبـاتية توازنها إلا بالتدخل المنتظم من جـانب النيران وإلا هلكت. وقد أثبت مولر أن الأنواع المعمرة تنفث في التربة جـرعات كبيرة من مواد شتى ينتهي بها الأمر إلى منع الأنـواع السنـويـة من الإنتـاش. ومن شأن شبـوب النيران أن يحافظ على الوتيرة الدوريـة لهذا الإنبات، لما يترتب عليه من تدمير للمواد السامـة شديدة القابليـة للاحتراق. وكـذلك الأنواع النباتيـة المعمرة المنتجـة لهذه المواد؛ وهذا الـوضع الجديد وضع مـؤات لإنتـاش البذور السنـويـة التي منها مـا يتحمل درجات الحرارة المرتفعة ويقاوم النيران.

وتبين هذه البحوث كيفية الانتقـال، في الطبيعة، من التسميم عن بعد إلى التسمم الـذاتي. فلـو أن النيران لم تتدخل لهلكـت من تلقاء نفسهـا الأجيـال المسنة من الأشجـار المعمرة، وبعبارة أخـرى، فإنه انطـلاقا من انتشار جـرعة معينـة من المواد السامـة في الوسط الطبيعي، تنتهي الأنـواع النافثـة لهذه المواد بتسميم نفسها بنفسها.

أفلا يجدر بنا أن نرى في هذا المثال نموذجا رائعا لتلك الأمراض المهنية التي يصاب بها الإنسان عنـدما يستخدم مبيدات آفات معينـة؟ إننا نقع، إذ نعمد إلى تسميم غيرنا، ضحايا لما نستعمله من سموم.

وقـد شـوهـدت ظواهـر مشابهة لـدى أنـواع أخـرى يذكر منهـا الغـوايوله (guayule)، وهـو نبـات منتج للصمغ ينمـو تلقـائيـا بـالمنـاطق الصحـراويـة للمكسيك. وفي موطنه الطبيعي، ينمو هـذا النبات على مسافات منتظمة بحيث يكون لكل نبتة منها مساحة تخصها. غير أنه نظرا لأن الغوايوله منتجة للصمغ فقد عمد السكان إلى غرسها مما أدى إلى نشوء ظاهـرة غريبة في حقولها: فالنباتات التي نمت في وسط الحقل كانت ضعيفـة للغاية، ويقارب طولها نصف طـول النباتات التي نمت على حواف الحقل، وهذه بدورها كـانت أصغر من النباتات التي نمت في أركانـه الأربعة وبدت جد مـزدهرة. وانتهى البحث بإدراك أن جذور الغوايـوله تنفث مقادير كبيرة من حامض عبهري يعوق نمو النبات الذي يفرزه بقدر مايعوق نمو غيره مـن النباتات. وعلى ذلـك يمكن فهم آلية الظـاهرة المشاهـدة: ذلك أن تركيـز المادة السامـة في التربة أضعف على الحواف منه في الـوسط من حيث تنتشر الإفـرازات الجذريـة السميـة في الاتجاهـات الأربعـة، وهي أضعف من ذلك في الأركـان الأربعة للحقل حيث تكـون النباتـات أقل تأثـرا بالمادة السـامة نظـرا لأن جذورها تستغل تربة غير ملوثة.

ويتضح من هذا المثـال كيف أنه في حـالة هذا النـوع من النبات كـان كل فرد يتولى بنفسه حمايـة المساحة الخاصة بـه، ولكن ما أن عمد الإنسان إلى تعـديل هذا التوازن بتكثيف النبات من خلال زراعته، حتـى انطلقت ظواهر الاعتداء المتبادل بالتسميم. وعلى ذلـك فإن هذه النباتـات، بسلوكهـا الاجتماعي، تنذر بعـدوانية الحيوانات والبشر التي سنرى أنها مرتبطة بمشكلات الكثافة السكانية.

ومؤدى ذلك أن التلـوث سابق على وجود الإنسان: فبث جـزيئات سمية في النبتة يندرج في عداد الاستراتيجيات الأزليـة التي تلجأ إليها الكائنات الحية للتخلص مما يثقلها مـن إنتاج أيضها الهدمي (catabolisme)[٨] بإلقـائه على غيرها من الكائنات.

التحليل النفسي لمسبب التلوث

الواقع أن التلويث يتمثل أولا في نقل المرء نفايات أنشطته المنزلية أو الصناعية إلى أماكن تخص آخرين. فماذا يضيرنا في نهاية المطاف أن تلوث حياة الجماهير الغفيرة من الكائنات الحية التي تعيش في الطبيعة ولا تعنينا حياتها في شيء على مايبدو؟ وأنى لنا أن نشعر بالتضامن مع تلك الكواسر التي يعقمها تراكم المبيدات المكلورة في أجسامها؟ فآراء العامة تدرجها في عداد الحيوانات الضارة ومن ثم ينبغي أن يكون اختفاؤها مدعاة لاغتباطنا. وهكذا تتناقص شيئا فشيئا أعداد الأنواع وتختفي تماما أنواع أخرى فتنتقص على نحو لا مرد له من التراث البيولوجي والوراثي للمحيط الحيوي (biosphére)[٩].

غير أننا نلوث أيضا حياة غيرنا من البشر، أناس يعيشون في مناطق أخرى بعيدة أحيانا، لذلك فهم أيضا لا يعنينا أمرهم. إذ كيف لنا أن نشعر بالذنب إزاء فعلة لا نرى عواقبها؟ من المعروف أن المقاتل في حرب ما لا يحس عندما يفتح مستودع قاذفة القنابل ليفرغ ما بها من وسائل الدمار بمثل مايحس من الحرج عندما يقتل بيديه عدواً أعزل. فالواقع أن الإنسان لا يؤنبه ضميره حقا إلا إزاء ما يمسه عن كثب وفي الصميم.

ومن هذا المنظور يبدو لنا طبيعيا أن نودع نفاياتنا الأنهار. فمن ذا الذي يخطر بباله أن يلوث بركة حديقته فيلحق الضرر بممتلكاته الخاصة؟ ومن جهة أخرى فإن المياه الجارية ستتولى أمر نقل الملوثات إلى أماكن أخرى. اللهم إلا...

اللهم إلا إذا حدث بعد عشر سنوات أو بعد قرن من الزمان أن أجبر القانون مسبب التلوث على الاستقاء عند سافلة النهر وطرح النفايات عند عاليته. وعندئذ سيلوث نفسه بنفسه فيتغير الوضع تماما. وتلك فكرة ثورية

قد لا تجد سبيلها إلى التنفيذ إلا لدى المجتمعات المقبلة. أما اليوم فلم نذهب إلى هذا الحد بعد، ومازلنا نلقي بنفاياتنا حيثما اتفق. وهكذا تتلقى هولندا ما تلقيه في نهر الراين من نفايات تلك البلدان الصناعية الواقعة في عاليته. وعندما نعرف أن هذا التلوث يرجع في جانب كبير منه إلى أملاح معدنية يخص منها بالذكر الكلورورات المتأتية من مناجم البوتاسيوم أو من مشاريع استخراج ملح المناجم، يزداد فهمنا لردة فعل الهولنديين الذين كتب عليهم الكفاح طوال قرون لصد مياه البحر التي تجتاح بلدهم ويرون اليوم أن الأرض التي اكتسبوها بشق الأنفس مهددة بتلوث ملحي آت إليها من بلدان أخرى من القارة. إن المياه المالحة تغزوهم من وراء ظهورهم!

وتبدو مسؤوليتنا أقل إلزاماً لنا من ذلك عندما يتعلق الأمر بتلويث الهواء. فالرياح السائدة، كما يدرك كل منا عندما ينظر إلى مداخن المصانع، تحمل الأدخنة إلى مناطق غير مناطقنا. وبطبيعة الحال، يخوّل كل منا لنفسه حق استغلال الفضاء الجوي الذي لا نهاية له ولا يدعي ملكيته أحد، لنشر أبغض منتجات نشاطه الصناعي. وسوف يتعين انقضاء وقت طويل قبل أن يصبح مفهوما يألفه الجميع ما يترتب على الانعكاس الحراري من ارتداد الأدخنة أو الأبخرة التي انطلقت من الأرض إليها؛ وانقضاء وقت أطول من ذلك قبل أن نتنبه إلى نذر تركز التلوث الجوي في المناطق القطبية. فماذا يضيرنا أن تتناقص أشنة التوندرا ومعها حيوان الرنّة الذي يتغذى عليها ويعد المورد الأول لحضارات منطقة القطب الشمالي؟ غير أن هذا ينذر، حسبما يقول بيير غاسكار[١٠]، بشر عظيم. فهذه الأشنة قد اختفت تماما من فوق أشجار مدننا نتيجة لحساسيتها البالغة للتلوث الجوي. وكما كانت الطيور في الماضي تكتشف التراكمات المفرطة لأوكسيد الكربون في مناجم الفحم، تعد الأشنة اليوم منبها مهما إلى التلوث. فهي تكشف على الأخص عن تحمّض الهواء

بالأنهدريت الكربوني نتيجة لاحتراق أنواع الوقود المنزلي والصناعي، وهو مايسهم في تفسير الزيادة المقلقة لأمراض الرئة: التهاب الشعب الهوائية المزمن وسرطان الرئة.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن متوسط معدلات التلوث الجوي في البيئة الحضرية لا يرتبط بعدد السكان فحسب، بل أيضا بمستوى معيشتهم. فأصبح التلوث ترف الموسرين كما نرى في باريس حيث هواء الحي السادس عشر أشد تلوثا اليوم من هواء الحي الحادي عشر على الرغم من أن هذا الأخير أشد ازدحاما بالسكان. كما لو كانت العدالة قد شاءت أن تكون «الأحياء الراقية» في مدننا الكبرى، بما زودت به من تدفئة بزيت الوقود وتكييف لهواء الأبنية يستهلك قدرا كبيرا من الطاقة، أشد تلوثا من الأرباض الصناعية.

التلوث والصحة

إن أهمية التفاعلات بين عالم الجزيئات وبين الكائن البشري تبدو على أنصعها في التقدير القائل إن من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من حالات الإصابة بالسرطان إنما تعود إلى البيئة[١١]. ونحن نعلم اليوم علم اليقين مسؤولية التدخين وتعاطي المشروبات المسكرة عن نشوء سرطانات التجويف الفمي وجهاز الرئة والشعب الهوائية. ولكن إدراكنا يزداد يوما بعد يوم لتأثير تلوث الهواء والماء والآثار المسرطنة لجزيئات كثيرة كانت تعد غير ضارة، بحيث يبدو التلوث البيئي أشد إضرارا باطراد بالميزان الصحي العالمي، ومن المحتمل أنه يسهم في توقف متوسط الأجل المتوقع عن الزيادة منذ عدد من السنوات.

غير أن الجمهور يظل جاهلا بمشكلاته ويواصل الظن بأن الصحة لا سبيل إلى تحسينها إلا بإحداث زيادة كبيرة في وسائل العلاج. وقد اعتبر هذا الاهتمام فضلا عن ذلك؛ أمرا جديرا بالأولوية أثناء المشاورات الإقليمية التي

مهدت لوضع الخطة السابعة الفرنسية، وهي أولوية يتعين على الحكام بطبيعة الحال وضعها في الاعتبار. ومع ذلك فلم يكن ثمة ما يمنعهم من تأويل هذا الطلب على المرافق العلاجية أو من استباق التطور الطبيعي للرأي العام. ويتعين عليهم منذ الآن صوغ سياسة صحية تفسح مجالا أكبر بكثير لجهود الوقاية وإن كان ذلك يستتبع تعرضها للاستياء الشعبي: فعندما نعلم أن الشخص الذي يدخن علبتين من السجائر في اليوم ينتقص خمس سنوات على الأقل من أجله المتوقع، وعندما نعلم الدور الحاسم الذي يلعبه نظام غذائي سيىء في إحداث الأمراض القلبية الوعائية، أول أسباب الوفاة في المجتمعات الصناعية، يمكننا أن نقدر الحاجة الملحة إلى بذل جهد تربوي وطني في مجال الوقاية والتغذية والمحافظة على الصحة. وسوف يتعين شمول كافة السكان بهذا الجهد حتى وإن جاء ذلك على حساب التطور المفرط والباهظ التكلفة لتكنولوجيات شفائية معينة كثيرا ما لا يتجاوز مفعولها إطالة عمر المرضى بضعة أيام.

وقد توصل رينيه دوبوس[١٢] إلى إثبات أن الأمراض ظواهر حضارية: فأوبئة الطاعون الخطيرة جاءت في أعقاب الحروب الصليبية، ونشأ الدرن في المناجم والمصانع وفي بيوت عمال هذه وتلك أثناء القرن التاسع عشر نتيجة لغياب الهواء والضوء منها. وتراجع الدرن تلقائيا عندما ارتفع مستوى النظافة وتحسنت نوعية الحياة. والمجتمعات الصناعية المعاصرة تتطور في بيئات مثقلة بالمواد الكيميائية: فانتشار السرطان يزداد بمعدل ٣ في المائة في السنة إذ تضاعف عدد حالات الإصابة به منذ سنة ١٩٣٧. ومن جهة أخرى يتيح الارتفاع السريع لمستوى المعيشة إسرافا في تناول الأطعمة المغذية يزيد من تأثيره إفراط في قلة الحركة وفي عدم ممارسة الرياضة البدنية. وفي هذه الظروف يقصر الجسم «دون حرق» الأغذية فتثقله ويترتب على ذلك الإصابة بنزيف المخ

والاحتشاء. ومؤدى ذلك أن ظروف المعيشة هي التي يتعين البدء بتغييرها إذا أريد إبعاد شبح المرض. ويعد الكفاح ضد التلوث واحدة من أهم وسائل بلوغ هذه الغاية.

غير أن الخطأ الذي ارتكبه الإيكولوجيون يتمثل في أنهم كانوا على حق قبل الأوان بحيث بدت الحجج التي ساقها رجال الصناعة أقوى في فترة من انعدام الاستقرار الاقتصادي ومن العزوف ـ خشية التضخم المالي ـ عن الاستثمار في تكنولوجيات مكافحة التلوث. على أن الأمر كان كذلك دائما كما لاحظ فيليب ليبريتون[١٣]. «فمادام أرباب الصناعات ذات الصلة بالرصاص أنكروا حقيقة التسمم بالرصاص، وأنكر أصحاب مصانع السجائر أن منتجاتهم تتسبب في سرطان الرئة، وأنكر رجال الصناعة في ميناماتا باليابان مسؤولية الزئبق، وأنكر رجال صناعة الأميانت وجود الأسبستوس. وبالنظر إلى أنه ما من أحد صرعه الموت بعد عند زيارته مركزا نوويا (ولا عند زيارته مصنع منتجات كيميائية أو ورشة من ورش الشركة الوطنية الفرنسية للتبغ والكبريت)، فليس من العسير على مروجي الطاقة الذرية أن ينكروا مسؤولية لا تصاغ على أية حال إلا في عبارات إحصائية مرجأة، أي بعبارة أخرى، في عبارات التحلل الجماعي من المسؤولية».

وذلك هو صميم المشكلة: ففي حوادث الطريق يستطيع المصاب أن يثبت وجود رابطة واضحة بين حالته والظروف التي أنشأتها، وليس من الصعب أن يسفر البحث عن عزو الإصابة إلى خطأ في القيادة أو إلى خلل تقني. ومن جهة أخرى من ذا الذي يمكنه إيجاد رابطة بين مرض ما، وليكن السرطان مثلا، وبين هذا المنتج الكيميائي أو الإشعاعي أو ذاك الماثل في البيئة؟ فسبب المرض موزع يتعذر حصره أو إدراكه إلا في بضع حالات خاصة كثيرا ما تدخل في نطاق طب العمل (انبعاث مادة خطرة أو تناولها في ورشة).

وعنـدما يتعلـق الأمر بتـدهـور البيئة العـالميـة ، فإن المسـؤولين عن ذلك يبلغ عددهم من الكثرة مبلغا يتعذر معه التعرف على أيهم . لذلك يعود إلى المجتمع الوطني أو الدولي أمر الاضطلاع بالمهمة العاجلة المتمثلة في حماية البيئة .

ومن المؤكـد أن التدابير التي تتخـذها الـدول والهيئات الـدولية في الـوقت الحاضر سـوف تؤتي ثمارهـا في المستقبل . ويجري منـذ الآن استحداث وسـائل تجريبية جديدة ستتيح التنبؤ بسلـوك الجزيئات الجديدة التي تدخل البيئة . كما أننا الآن بسبيلنا إلى تسـويق جزيئات أكثـر أمانا مرت بنجـاح بعدة اختبارات لسميتهـا البيئيـة أجـريت وفقـا لبروتـوكـولات تجريبيـة مستـوحـاة من نظيرتها المستخـدمة في اختيـار الأدويـة وتستهـدف تحسين القدرة على التنبـؤ بتأثيرهـا ومصيرها (التراكم ، السمية ، التحلل البيولوجي وما إلى ذلك) . وهكذا سوف يعامل المحيط الحيوي ، ذلك الكائن العمـلاق والضعيف في آن معا ، المعاملة الـرقيقة نفسهـا التي يعـامل بها الكـائن البشري ، وسيجـري انتقاء المنتجـات الجديدة المزمع إدخالها فيه بالقدر نفسه من الحيطة والحذر . كذلك سوف تقيم الآثار المحتملة على صحة البشر بفضل إجراء الاختبارات المناسبة (القدرة على إحداث السرطان أو الطفرة أو المسخ . . إلخ) .

التحليل النفسي لمكافح التلوث

لئن كانت كـافة الأطراف قـد اضطلعت بمبادرات موفقة في الكفـاح ضد التلـوث ، فإن ذلك ينبغي عــزوه أولا إلى ضغط الـرأي العـام ، وعلى الأخص ضغط فئات السكان الأحدث سنا .

ومن دواعي الـدهشـة البـالغة أن نـلاحظ إلى أي حـد تـرهف مشكـلات التلوث حس اليافعين بل الأطفال وتثير وعيهم . صحيح أن الضوضاء لا تزال أشد مصـادر الإزعاج ضررا إذ يعاني منهـا شخص من نحو خمسـة أشخاص . غير أن المؤتمرات التي تنعقـد حـول الضـوضـاء لا تضم قط سـوى مشـاركين

ينتمون إلى فئات محددة من المتقدمين في العمر الذين يتوجهون باتهاماتهم، وبحق، نحو راكبي الدراجات النارية من النشء الذين يقضّون مضاجع سكان مدينة بأكملها بما تحدثه دراجاتهم ليلا من ضجيج يوقظ المئات إن لم يكن الآلاف من المواطنين. ومن جهة أخرى فإن مشكلات التلوث تجتذب دائما أعدادا غفيرة من النشء وغيرهم من المناضلين. فما مرد هذا الوعي الجديد الذي يدفع الأبناء إلى تلقين آبائهم دروسا في حماية الطبيعة؟

الواقع أن الحديث عن البيئة حديث شائع في هذه الأيام، فهو يشكل جانبا من البيئة الثقافية التي يألفها الطفل أو اليافع. فمن الطبيعي ووسائل الإعلام دائبة على تناول موضوع البيئة أن يتشبع به هؤلاء أكثر مما يفعل الكبار الذين يتعذر عليهم أن يضيفوا إلى ماسبق لهم اكتسابه من أفكار أفكارا جديدة. غير أن هناك ماهو أكثر من ذلك وبوسع قانون هايكل بشأن النشوء الحيوي أن يلقي على هذا الأمر ضوءا لم نكن نتوقعه.

فهايكل يرى أن «تكوّن الفرد (ontogenése)[١٤] يسير على نهج تطور السلالات (phylogenése)[١٥] بمعنى أن الفرد يكرر المراحل المختلفة للتطور البيولوجي الذي أفضى إلى تكون الجماعة الحيوانية التي ينتمي إليها وأدى، على نطاق أوسع، إلى تطور الحياة منذ نشوئها. وقصارى القول إننا بتتبع تطور الجنين والكائن الحدث يمكننا أن نكتشف المراحل الكبرى للتطور البيولوجي. ذلك أنه بالنسبة إلى كل منا تبدأ الحياة ببويضة وحيدة الخلية أي عند مستوى تنظيم الأوالي، وهذه البويضة تعطي أولا بانقسامها كتلة متعددة الخلايا تذكّر بالتنظيم البدائي للخلويات الأولى، ثم مضغة تزداد اكتمالا باطراد. وتجري كل هذه التحولات في وسط مائي هو الرحم، الأمر الذي يشهد بالأصل البحري للحياة. أما الولادة فتسجل نشوء الحياة على الأرض: وكما تعين على أسلافنا الأسماك فعله في الماضي، يتعلم الإنسان الصغير أولا

فن التنفس الـرئوي الصعب ثم الـزحف ثم المشي على أربع وأخيرا الـوضع الواقـف. وبذلك يكون قـد مرّ على التـوالي بمراحل الأسماك ثم الـزواحف ثم الثدييات ثم الـرئيسات. ولا يكتسب الطفل اللغة إلا بعد أن يكـون قد اجتاز كل هـذه المراحل، فيجتاز بها مستـوى تطـور الأنـواع التي سبقتنا زمنيـا وتقع دوننـا في التـدرّج الهرمي للكائنـات الحيـة. وعنـدئذ تعقب الثقافـة الطبيعيـة ويـدخل اليافع عـالم المعـارف والدرايـات العمليـة التي تراكمت على امتـداد الأجيال التي سبقتـه. وفي غضون بضع سنـوات يحرز تقدمـا ويحقق إنجازات تقنية اقتضت من البشرية آلاف السنين من البحث والتجـريب وبذل الجهد. وينبني التطور التعليمي على التطور البيولوجي ويسير تكوّن الفرد منذ الآن على نهج تطور المجتمعات (Sociogenése)[١٦]. وهكذا يجتاز كل فرد، عبر طريق بالغ القصر، تاريخ الحياة، وعلى الأقل جزئيا ـ تاريخ البشرية.

إن الغريـزة تستقل بتنظيم المراحل الأولى للوجود، ويقتضي الوعي بـالبيئة والـوعي بـالذات جهـدا شـاقـا، ويتعلم الإنسان الصغير شيئـا فشيئـا كيف يستفيد من نتائج تجاربه وكيف يتصرف جزئيـا ككائن عاقل. ألم نكن نتحدث في الماضي عن «سن الرشد»؟ ثم يأتي بعد ذلك سن البلوغ الذي يسجل نضجا متأخرا للدوافع الجنسية التي ستظل تـؤثر في تصرفات المراهق ثم البالغ النضج طوال حيـاته. ذلك أن مجال الوجدان والجنس يعصى أكثـر من أي مجال آخر على سلطان العقل وتظل الدوافع البدائيـة تعبر عن نفسها بقوة بالغة. غير أن ترشيـد الشخص البالغ النضج وتنسيبه لما يعيش من تجارب يفضيـان به إلى أن يراعي دائما وباطراد وزن تجاربه وممارساتـه الروتينية ومن ثم إلى مواءمة تصرفاته على أفضل نحو ممكن. أما النشء فهو يعبر على العكس من ذلك عن تلقائيته وحماسته، أي عن الانـدفاعة الأولية لغـريزة الحياة، في حـدود كل ما يستطيع بذله من جهد في التحليل والضبط العقلاني.

لكن أليس من الممكن والأمر كذلك أن تكون ردة الفعل العنيفة من جانب النشء إزاء التلوث تعبيرا عن غريزة النوع البشري، أي نوعا من الاستجابة الفطرية ضد هذا الخطر الجديد الذي يتهدد البشر بتسميم الطبيعة والنظم الإيكولوجية؟

فلننظر مليا في مدى اليقين الذي تدفع به الغريزة الحيوانات غير الداجنة عن النباتات أو الفرائس السامة. وعلاوة على ذلك فإنه توجد علامات ظاهرية تسهم في تحقيق هذه الغاية. فمن الاستراتيجيات المعتادة للحشرات تبدل لونها باللون الأحمر لكي تنبه كل مفترس تسول له نفسه ابتلاعها إلى ما يتعرض له من خطر التسمم. وأبرع من ذلك الحشرات الحمراء التي تنفر أعداءها منها بمظهرها هذا دون أن تكون منطوية على أية مادة سامة. ويظل اللون الأحمر لونا رادعا على الدوام: فالشريط الأحمر الذي يحذر من تعاطي أدوية معينة دون استشارة الطبيب أو الإشارات الحمراء التي توجد عند مفترقات الطرق ماهي إلا استعارات حديثة العهد من استراتيجيات تطبقها الحياة منذ الأزل.

صحيح أن احتمال وقوع الحوادث قائم دائما نظرا لانطواء الطبيعة على كثير من الشراك التي تضلل المفترس وتودي به إلى حتفه. ومع ذلك يظل أمرا استثنائيا تسمم الحيوانات المفترسة، وأقل منه تسمم الحيوانات الأليفة التي يخرجها نسبيا من إطار الطبيعة احتكاكها المباشر بالإنسان. فلنتعظ إذن بنذير الخطر الذي يوجهه إلينا الجيل الأصغر عندما يشن بحماسة حملاته ضد التلوث. ذلك أن تعبيرهم الصاخب عن استيائهم ربما كان جانبا من البقية الباقية من غريزة النوع البشري يتحدث إلينا جانبا فقط، لأن الغريزة لم يبق لنا منها في واقع الأمر شيء يذكر، وما تبقى منها لم يعد

فعالا. فنحن نشهـده في الحماسة التي تـدفع الأطفال إلى وضع أي شيء في فمهم عنبية كان أم سائلا ساما. وصحيح أنـه عندما تخون الغريزة، تتولى مهمتها المعـرفة الخبريـة أولا ثم المعرفة العلميـة بعد ذلك. غير أن المعـرفة الخبرية آخذة بدورها في التخاذل بالنظر إلى أن ما اكتسبه النوع البشري على امتداد آلاف السنين لم يعد ذا نفع يذكر في مسـاعدتنا على العيش في بيئات جديـدة يغلب عليها الطابع الاصطنـاعي، أي في ظل ظروف حياة فـردية وجماعية لم يسبق لها مثيل. فذلك يقتضي اكتساب معارف وخبرات جديدة وإجراء عمليات تأقلم مرتجلة لـ «صدمة المستقبل»، ويترتب عليه بالمقابل نسيان المعـارف الخبرية التي ظلت تنظم العلاقات بين الإنسـان والطبيعة منذ بـدء التاريـخ. وليس مما يثير دهشتنـا اليوم أن نشـاهد أمـاً تسارع إلى «إنقاذ» طفلهـا من ثمرة توت أو بـرقوق يحملها إلى فمـه، بحجة أنها «ربما كانت سامة»، أو أن نرى مدنيـا يلقي بالعلف أمام حصان بائس على أمل أن يعـرف الحصان كيف ينقـره كما يفعل الـدجـاج. وتصرفات كهـذه من شأنها أن تذهل أسلافنا إذ تقف شاهدا على اتساع الشقة التي فصلت بيننا وبين الماضي في غضون جيل واحد.

ومن شأن الحمـلات التي يشنها النشء ضـد التلوث أن تسـد هذه الثغـرة وتفضي بنـا إلى تصرفات جـديدة. فهي إذن بمثـابة إطـلاق عملية تأقلم بأثـر رجعي تستهدف تعديل البيئة في اتجاه أكثر مواتاة للإنسان.

ثانيا ـ تنظيم الحيز المكاني أو «استهلاكه»

يعد تغيير وجـه الحيز المكـاني في الريف والحضر وتـدهور المواقع والمنـاظر الطبيعية شكـلا من أشكال التلويث الأقـدر على استرعاء انتباهنا بـالنظر إلى

بروزها للعيان. غير أنه في معظم الحالات، وباستثناء مناطق معينة بالغة الحساسية، تجري هذه التغييرات في عمليات متعاقبة نتأقلم لها الواحدة تلو الأخرى: ذلك أن أياً منها لا يكفي في حد ذاته لإيقاظ وعي شديد وفوري حتى وإن كان تراكمها على امتداد العشرين سنة الماضية قد ترتب عليه تعديل للحيز المكاني لم يسبق له مثيل. ومشروعات التنظيم الكبرى ـ وربما أيضا الاعتداءات الصارخة على بعض المواقع التاريخية أو المناظر الطبيعية الفائقة الجمال ـ هي وحدها القادرة على إثارة موجات الاحتجاج. ومن جهة أخرى، فإن أشغال الهندسة المدنية الكبرى، وفرط التركيز الحضري، وإدخال تغييرات مهمة على أوساط المدن وأرباضها، وإنشاء المجمعات الصناعية الضخمة، وتكثيف أعمال البناء في مناطق ساحلية معينة، وردم الوديان النهرية الكبرى، وإزالة الأسيجة النباتية في مناطق الحريجات، وتجفيف مناطق المستنقعات ـ كل هذه قد بدلت وجه الأرض بين عشية وضحاها بالقياس إلى طول الأزمنة الجيولوجية. فالأرض تبرعم وتزهر وتبثر وتنزع أوراقها وقشورها وتفقد رطوبتها. وواحة العالم المتمثلة في كوكب الأرض تؤوي على قشرتها عفصة جديدة هي الإنسان الصانع.

موت الزهور والطيور

ومع اشتداد العدوان عليها، تتراجع الطبيعة بطريقتها الخاصة: في صمت وعلى طرفي قدميها.

حقا إن المساحات التي يضحى بها في سبيل عمليات التنظيم الكبرى مساحات هائلة: فتوسيع المدن والمصانع وبناء الطرق والمطارات واستغلال المحاجر تستهلك كل سنة آلاف الهكتارات. فبين سنتي ١٩٦٥ و١٩٧٠ فقدت المنطقة الباريسية ١٩٠٠ هكتار من المساحات الخضراء، أي مايعادل مساحة غابتي بولونيا وفانسين مجتمعتين. أما سواحل فرنسا فتتراجع أمام ضغط الخرسانة.

ووفقا للتقديرات «يستهلك» في فرنسا سنويا ١٠٠ ألف هكتار في أغراض التصنيع والتنمية الحضرية وإقامة البنى الأساسية الطرقية وغيرها، وذلك تقدير معقول عندما نعلم أن الألف كيلومتر من طرق السيارات ثلاثية المسارات تحتاج إلى ١٠ آلاف هكتار.

يضاف إلى هذا التراجع المذهل للحيز المكاني الطبيعي، مزروعا كان أم مكسوا بالغابات، تراجع آخر ليس من السهل إدراكه على الفور، من جانب الحياة الحيوانية والنباتية. ومع ذلك فالأرقام صارخة، إذ أثبتت دراسات دقيقة أجريت في بلجيكا[١٧] أنه منذ بداية القرن الحالي يختفي سنويا من أراضي بلجيكا نوع نباتي فضلا عن مائتي نوع تفقد مايربو على ٧٥ في المائة من أفرادها. ومنذ القرن الماضي، اختفى ٤٩ نوعا نباتيا من إقليم آنجو الفرنسي.

والنتيجة مذهلة فيما يتعلق بالأنواع الحيوانية كذلك، فجان دورست[١٨] يورد في كتابه Avant que nature meure قائمة الأنواع التي اختفت بفعل الإنسان أو هي في تناقص مطرد على جميع القارات. ونحن نحس عند قراءة هذا الكتاب بأسى عميق وإن لم تفقدنا تلك القراءة كل بارقة أمل. ذلك أن المذابح التي يقترفها الإنسان كلما وضع يديه على مساحة من الأرض كانت منذ عصر النهضة مثارا لردود أفعال بالغة القوة من جانب الرأي العام. فلا تتجاوز واحدا في المائة نسبة سكان البلدان الأوروبية الذين يعربون عندما يطرح عليهم السؤال عن تأييدهم لاتخاذ تدابير حماية البيئة ووقايتها. ومع ذلك فعلى الرغم من كل هذا الإعراب عن طيب النية ومن كل القواعد التنظيمية التي فرضت على أثرها، ما من أحد يجرؤ على القطع بأن الأوضاع آخذة في التحسن. وتشير كل الدلائل على العكس من ذلك إلى أنها آخذة في التدهور.

فالهجوم المكثف لمبيدات الآفات وللكيميائيات والتحول الجذري لبيئة الحياة وما يفضي إليه من قضاء على موائل معينة بضمها أو تصريف مياهها أو اقتطاعها لأغراض غير زراعية، تسرّع كلها حركة التراجع الشامل للطبيعة. وتظل الإيكولوجيا والاقتصاد مفهومين متضادين يتعين التوفيق بينهما بأسرع وقت ممكن وإلا حلت الكارثة.

غير أنه من الممكن التساؤل عن جدوى الأنواع التي تختفي. ومن السهل الإجابة عن هذا السؤال بسؤال مماثل عما تكونه جدوانا نحن. لكن لنساير الجدل نظرا لأن السؤال المطروح هو عما تكونه جدوى تلك الأنواع بالنسبة إلينا نحن، وهو سؤال ما أيسر الإجابة عنه: فتلك النباتات والحيوانات هي أنفع ما في بيئتنا وأعزه وأجمله إذ إن كلا منها يؤدي دوره على مسرح الحياة الكبير ويسهم في توازن الطبيعة التي نعتمد عليها فيما نتنفسه من هواء ونتناوله من طعام ونستخدمه من مواد أولية.

ويمكن مواصلة الاعتراض بالقول إنه يكفينا بعض هذه الأنواع: وعلى وجه التحديد تلك الأنواع التي نستأنسها ونربيها أو نتعهدها بالرعاية. وفي هذا الرد تجاهل لواقع مؤداه أننا نكتشف كل سنة تطبيقات جديدة لعشر نباتات برية في مجالات الصناعة أو التغذية أو العلاج. فإذا نحن انتقصنا تراثنا البيولوجي وأفرغنا مستودعاته فإنما نقتطع من زادنا ونحرق مراكبنا. وعلاوة على ذلك من ذا الذي يستطيع العيش طويلا بلا طيور ولا زهور، في عالم معدني يتسم بطابع اصطناعي: في سجن أو في عربة فضائية؟

فمع كل اندفاعة في نشاطنا الصناعي المحموم تموت حفنة من الطبيعة إلى غير رجعة. فبوسعنا أن نفعل كل شيء سوى بعث نوع يحل به الموت. ونحن نقتل من الأنواع أكثر مما تستطيع الطبيعة، بتطورها البالغ البطء، خلقه في مدة معادلة من الزمن. وتجري عملية التدهور في صمت، إذ تهلك الأنواع

دون أن تعترض أو تحتج. إذ أنى لنا أن نسمعها وقد أصمتنا ما نحدثه نحن من ضجيج؟ وعلى ذلك فإن نزف الرصيد الجيني العالمي نتيجة لاختفاء الأنواع أمر لا يدركه إلا الأخصائيون[١٩]. والآثار المتراكمة آثار مرجأة ومن ثم فنحن نعيش في غفلة من أمرنا، إذ لن نطالب بدفع الثمن إلا في وقت لاحق!

أتنظيم أم رحيل؟

ومن جهة أخرى فإن العواقب البعيدة المدى لتصرفاتنا عواقب يتعذر تقييمها.

فنحن لم نكد نبدأ إدراك الخطر الذي تنطوي عليه أنواع معينة من «التنظيم». فضم الأراضي بمناطق الحريجات، أو إزالة الأسيجة النباتية التي فقدت قيمتها بعد توقف استخدامها كمصدر لخشب التدفئة، ترتبت عليها آثار ثانوية لم توضع في الاعتبار بالرغم من إمكان التنبؤ بها، تلك هي تعديل المناخات المحلية نتيجة للتعرض المتزايد للرياح وخاصة بالمناطق الساحلية ودون الساحلية، وإنقاص الحياة الحيوانية والنباتية البرية مما يؤدي إلى اختفاء أنواع ضعيفة تلوذ بهذه المناطق المحمية حيث تعرضت لمبيدات الأعشاب، وانخفاض أعداد الطرائد، واضطراب النظام الهيدروغرافي، وهبوط مستوى المياه الجوفية وما إلى ذلك. ويحدث أحيانا أن تدمر الأسيجة في فصل الربيع في وقت تعشش فيها الطيور! ولكن ما شأننا نحن والطيور وإبادة بيضها وصغارها وأعشاشها؟

كيف لنا ألا نصدم بتكاثر العشش والأكواخ البشعة في قلب أبهى المواقع، أو بالنمو الحضري بلا ضابط أو نظام بالمناطق الساحلية أو على شواطىء البحيرات والبرك، أو بالتناثر الفوضوي للمساكن الثانوية، أو بتدمير التراث التاريخي لكل هذه المدن والقرى، أو بإفساد أساليب العيش والتقاليد

المحليـة، أو أخيرا بهذا الفقـدان لموازين الاعتدال والانسجـام ولما درجنـا على تسميته «الأبعاد الإنسانية»؟

لقد اختل التـوازن القديم بين الإنسان والأرض. ففي الماضي كـان اختيار مواد البناء يتيح اندماج المسـاكن في المنظر الطبيعي: غرانيت بريتاني، وأردواز آنجو، وقرميد روما. أما اليوم فألواح المعدن أو البلاستيك تشكل معايير القبح العـالميـة (لكيلا نتحـدث عن الخرسـانـة التي يشوه شكل الكثير منهـا طـول البقاء). ويقول مثل صيني «إن البيت هو أيضا بيت الناظر إليه».

والأدهى من ذلك أن الإنسـان يفرض سلطـانه على الطبيعة ويسـم المنظر الطبيعي بغفلته وعنف تـدخلاته بكل ما يضعـه التقدم التكنولوجي بين يـديه من أدوات هدامة. فمن ذا الذي لم ير البولدوزر يقطع ببساطة مئات الأشجار دون أن يعبر وجه سـائقه عن أي تسـاؤل أو تردد؟ ومع ذلك فإن هـذا السائق هو نفسه ذلك الرجل الذي قد نراه بعد بضع لحظات في حديقته يروي زهورها مغدقا عليها حبه وحنانه ويعرب عن أساه إذا مسّت إحداها أرقة. فهاهو إذن الإنسان المجزأ، المشتت، الذي يعوزه الاتسـاق. صحيح أننا نعقد العزم على معاودة غرس الأشجار، كما لو كان الشجر كله سواء، وكما لو كان من الممكن التعويض بين عشية وضحاها عن وجودها. إن إنسان الماضي، بل المسنين من معاصرينا في القرى، يرون في الأشجار العتيقة رمز الثبات والخلود، وهو حس فقده إنسـان الحضارة التقنية. فلم تعد الشجـرة، التي تعتبر عنصرا في ديكور يمكن إعادة تشكيله، سوى منتج من منتجات الطبيعة يجدر استغلاله، ومن ثم فهي تقيّم بعدد ما توفره من أمتار مكعبة من الخشب.

ثمن الشجرة

إن التنظيم الحضري، الذي كثيرا ما يستهل بتدمير بشع للطبيعة، يقتضينا

إذن أن نفكر مليا في إحلال النظام . ويعرف الاسكاندينافيون هذا الأمر حق المعرفة ، إذ يغرسون الأشجار قبل أن يبنوا البيوت في الأحياء الجديدة . أما نحن فأكثر ما نفعله هو أن نغرس تلك الشجيرات الهزيلة ، العرفج أو العرعر ، التي أصبحت تغص بها حدائق التقسيمات السكنية الجديدة كما لو كانت الشجرة الصلد الفارعة الراسخة تبعث الخوف في النفوس . وتذهب الشجرة ضحية لتلهفنا على الضوء والشمس ، هذين المعبودين اللذين سنعرض لهما فيما بعد . وعلى نوافذنا الزجاجية الكبيرة أن ترينا المنظر الطبيعي في كل لحظة . فنحن لم نعد نقبع في كنف أشجار الغابة : بل نقيم المباني الشاهقة التي تناطح السحاب فنمتلك المنظر الطبيعي . ولما كان الجميع يفعلون الشيء نفسه ، فقد تناثرت في المدن وضواحيها تلك المبادرات المتنافرة والمتهجمة دائما .

والشجرة هي وحدها الكفيلة بإعادة المناظر الطبيعية إلى بهائها السابق ، غير أننا قد تخلينا عنها . وحسبنا لكي نتحقق من ذلك أن ننظر إلى ضواحي مدننا أو إلى المناطق الصناعية القريبة الشبه من الهياكل المعدنية الكئيبة . أما المحال التجارية الكبرى على أرباض المدن ، فقد أغنتها بضع لوحات تعرض مناظر سخيفة عن أن تترك حولها أية مساحة خضراء . لذلك يتعين علينا أن نعود إلى وفاقنا مع الشجرة ، وأن نسارع إلى إقرار معايير لتهيئة المنظر الطبيعي كما نفعل الآن في مجال التلوث : غرس عدد محدد من الأشجار لكل هكتار نبنيه ، إرفاق مشروع بيئي له ميزانيته بكل ترخيص للبناء ، وهلم جرا .

وسيترتب على ذلك بالضرورة إعادة صياغة كاملة للقوانين العقارية : فالتحكم في البيئة يقتضي التحكم في الأرض . ولن يعوْد من الممكن الربط بين حق البناء وحق الملكية . وسيأتي اليوم الذي يتعين فيه إبدال القاعدة الحالية التي تقضي بأن من الممكن البناء في أي مكان لم يحرّم فيه البناء بقاعدة مضادة تقضي بأنه لا يجوز البناء في أي مكان خارج الحدود المقررة لهذا الغرض ، الأمر

الذي ينص عليه قانون التنمية الحضرية الراهن في هولندا. وسوف يتيح ذلك تنظيما فعالا للحيز المكاني بتحديد المناطق التي يجوز البناء فيها والتحريم النهائي لأية مبادرات خارج هذه الحدود.

وقد جاءت تلك المبادرات التي أسفرت عن تنمية حضرية فوضوية للريف بنتائج مأساوية لا على الصعيد الجمالي فحسب، بل أيضا على الصعيد الاقتصادي: فالوقت يهدر في الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل، والسيارات الخاصة تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة (إذ لا يتيح التفرق تنظيم وسائل مواصلات جماعية)، والمرافق اللازمة يكلف إنشاؤها غاليا (تجهيزات الطرق والمرافق الإصحاحية ومد الطرق وإقامة الشبكات المختلفة)، ناهيك عن الإضرار بالمواقع والمناظر الطبيعية وفقدان الأراضي الخصبة مما يلحق الضرر بالزراعة.. وإذ يقف هذا النوع من التنظيم شاهدا صارخا على نزعة فردية مفرطة تتيح لها السيارة الخاصة توسيع نطاق ملكية الحيز المكاني، تعبر عن رغبة طبيعية في الفرار من الجو الخانق بالمدن الكبرى. غير أنه يقتضي استثمارات مكلفة إن لم تكن باهظة التكاليف، وتتحمل المجتمعات المحلية كل هذه التكاليف أو الجانب الأكبر منها. وبالنظر إلى الانخفاض الشديد لمعامل شغل الحيز المكاني في المناطق المحيطة بالمدن.، يتعين على من يريد البناء أن يبني على مساحة كبيرة من الأرض. مما يؤدي إلى شطط ينبغي حظره: ذلك أن تشجيع المساكن الخاصة الفاخرة يزيد الفصل الاجتماعي ويكلف المجتمعات المحلية غاليا مما يهبط بنا إلى مدارك الظلم الاجتماعي.

التطور «النابذ» لأماكن السكنى

إن التنمية الحضرية الفوضوية للريف تسجل فشل سياسة التنظيم الحضري المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أسفرت هذه السياسة عن تطور «نابذ» (مبتعد عن المركز) لمناطق إقامة السكان. فقد بدأنا بمشاهدة

نزوح السكان نحو المجمعات الضخمة المقامة على أطراف المدن ونقص هائل في أعدادهم بأوساط المدن التي تخصص من الآن فصاعدا للمكاتب وللأعمال التجارية. وتواصل اليوم الحركة في هذا الاتجاه مع جلاء السكان من أوساط المدن ومن المجمعات السكنية الضخمة بالضواحي وذهابهم إلى تقسيمات سكنية بالقرى المحيطة بالمدن. وتجري الأحداث كما لو كان عدد قليل من سنوات الإقامة بالمجمعات السكنية الضخمة قد أثار في الأذهان حلم المسكن الخاص الذي سرعان ما سيتحقق بإقامة بيت ريفي. وتفسر هذه الظاهرة على الأخص التجدد السريع لسكان المجمعات الضخمة المؤجرة. وبالهرب من أوساط المدن التي لوثتها السيارات والضوضاء، ثم بالتنمية الحضرية للمناطق المحيطة بالمدن، وهي تنمية تثير نزعتها إلى الضخامة والتوحيد موجات متزايدة الاحتجاج، يهجر سكان المدن مناطق تسببوا هم أنفسهم في تدهورها باستسلامهم لحسابات الربحية بأي ثمن التي يروج لها المنظمون ومتعهدو البناء.

ويكرر هذا النموذج نموذجا معروفا في الطبيعة: فالحيوانات والنباتات تفر من مناطق تسببت هي في تدميرها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مثال الغوايولە[٢٠]، ذلك النبات الذي يموت في وسط الحقل الذي يزرع فيه ويترعرع في أطراف ذلك الحقل حيث تقل كثافته.

ومن المنتظر أن يكون اتجاهنا في المستقبل نحو بناء المجمعات السكنية الصغيرة الحجم نسبيا مع توفير وحدات سكنية مفرّدة وخدمات منوعة في وسط يحظى بالرعاية ويتسم بالحيوية وبالطابع الإنساني. وسوف يتيح ذلك تفتح الروح المجتمعية الذي لا يمكن تحقيقه لا في المجمعات السكنية الضخمة ولا في مجموعات البيوت الفردية، وأقل منها في المساكن المتفرقة.

الإيكولوجيا والمدينة

كـانت الجماعـات تعيش تلقائيـا في أحيـاء المدن وفي القرى التـي عرفتهـا الأزمنة السالفة، وسيكون من الخير لنـا ألا ندمر القليل المتبقي من نمط الحياة هـذا، ريثما نتعلم كيف نعيـده إلى المجمعـات السكنية الجديـدة. فقـد اقترن إنشاء هذه المجمعات بجهل تام بقوانين الإيكولوجيا البشرية. أما اليوم فنحن نعـرف أننـا لا نستطيع أن نضع أيـا كـان في أي مكـان، وأن ذلك ينطبق على البشر والنبات والحيوان سواء بسواء بالنظر إلى ما للقدرة على التأقلم من حدود ليس من الممكن اجتيازهـا. فاقتلاع المرء من جـذوره ووجوده في جماهير يغفل أفـرادها بعضهم بعضـا ويعيش كل منهم في عـزلتـه، يفقـده الشعور بـالأمن ويحفـزه على العـدوان، وشأن الإنسان في ذلـك شأن الحيوان الـذي يطـرأ على سلوكـه تغير جذري في ظروف الأسر. وربما اقتضت الضرورة مضي عـدة عقود قبل أن تتكون في مدننا الجديدة مجتمعات متـآلفة في ظل برودها الموئس بالرغم من كل مايبـذل من جهد لإضفاء طـابع إنساني عليهـا. ذلك أننا لا نخلق في شهـور بيئـة حيـاة خلقتها الطبيعـة والمجتمع في قـرون. ومن المفـارقـات أننـا نخصص مـــوارد ضخمـــة لإجـراء بحـــوث تفضي إلى فهم أفضـل للنظم الإيكولوجية الطبيعية في الوقت الذي لا نكـاد نعرف فيه شيئا عن الإيكولوجيا البشرية. فـالطفل يتعلم في المدرسة كيف تعيش الكواسر وكيف توفـر الحماية للنباتات النادرة، ولكنـه لن يتعلم أبدا ما يترتب من أضرار على انتزاع شخص مسن من مسكنه أو على إيداع قروي في مسكـن شعبي بالمدينة. وفي حين أننا نعرف حق المعرفة مقدار الوقت الـلازم لإعادة الحياة النباتية الطبيعية إلى منطقة ما، لا نعرف كيف نهيىء للإنسان مناخا بشريا يعيش فيه في تواؤم مع بيئته.

القبح الذي يكتنف الصناعة

غير أن الفشل الذريـع في مجال التنظيم الحضري هو ذلك الـذي منيت به

المناطق الصناعية، فجميع العناصر التي ينطوي عليها تصميمها وتنفيذها تتضافر لكي تؤكد وترسخ في اللاشعور الجماعي فكرة مشؤومة مؤداها أن المصنع لا يمكن إلا أن يكون قبيحا، مما يسهم بالمزيد في إساءة العلاقات بين الإنسان وعمله. وهي علاقات سبق أن شوهتها ممارسة مكافأة التهالك في العمل[٢١] الموروثة عن الثورة الصناعية الأولى.

فالمناطق الصناعية في فرنسا وفي غيرها من بلدان الجنوب الأوروبي تتسم كلها بالقبح دون استثناء، وسرعان ما يتضح لمن يتجول فيها أن الاعتبارات المعمارية واعتبارات التنظيم الحضري لم تكن أول مايشغل بال متعهدي إنشائها. وعلى خلاف ذلك فإنه في المجتمعات ذات التقاليد الصناعية العريقة في الشمال الأوروبي، بذلت في السنوات الأخيرة جهود تستهدف التنظيم النوعي للحيز المكاني. ففي هولندا وألمانيا والبلدان الاسكندنافية تعامل البيئة الصناعية على غرار ما تعامل الحدائق ومناطق الغابات إذ يمكن للمرء اليوم أن يجتاز منطقة المرور من أولها إلى آخرها دون أن يصطدم بصره بمنظر أي مصنع نظرا لما استخدم من فن إخفاء المصانع. وقد أنشأت ولاية رينانيا ـ وستفاليا بمدينة إيسّن مركزا قوي التجهيز لإجراء البحوث في هذا المجال. وعلى نقيض ذلك تشاهد بشاعة بعض التقسيمات الصناعية التي ينفذ فيها كل متعهد «مشروعه» دون أية مراعاة لمتطلبات الموقع، وحيث لا يحظى تنظيم الحيز المكاني الجماعي باهتمام أحد، مما يسفر عن منظر من الفوضى التي تبعث على الأسى. وتتفاقم هذه الظاهرة بنوع خاص حول بعض المدن بحوض البحر المتوسط حيث يتوقع أن يحمل الغطاء النباتي زمنا طويلا، بالنظر إلى البطء الشديد لاستعادته آثار الجراح التي خلفتها عمليات تنظيم نفذت دون أية مراعاة للاعتبارات الإيكولوجية أو الجمالية.

وكان في شمال أوروبا وفي أمريكا أن انطلقت أول ثورة صناعية: ومن الطبيعي

والأمر كذلك أن تنشأ أنواع السلوك «بعد الصناعية» في تاريخ أبكر في بلد كهولندا مثلا، حيث يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد مايبدى من اهتمام شديد بمشكلات التلوث، والسعي الدائم إلى تحقيق النوعية في المنشآت الصناعية، والموقف المتخذ إزاء النمو الاقتصادي. وعلى خلاف ذلك لم تنتشر الصناعات على نطاق واسع في جنوب فرنسا وفي إسبانيا وإيطاليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم ير بلاسكو إيبانيز أو أورتيغا إي غاسيت أوكازانتزاكيس في الصناعة نتاجا منطقيا لتفكير عملي وعقلاني ولد على شواطىء البحر المتوسط وأكثر جنوحا إلى النظرية منه إلى التطبيق العملي. فرسالة هذا البحر، مهد الحضارة الغربية، كانت رسالة ثقافية أولا وفوق كل شيء.

ويذكّر الانفجار التصنيعي في جنوب أوروبا بما حدث من اجتياح للغرب الأقصى الأمريكي. فالجهات المعنية لم تدخر وسعا في اجتذاب المنشآت الصناعية بعرض شروط سخية على أي من رجال الصناعة يحتمل إغراؤه، دون أدنى مراعاة للاعتبارات البيئية فشُجّت هضاب كلسية تمتد على العديد من الهكتارات، ودُمرت الغابات الصنوبرية، وشوهت المناظر الطبيعية، وتعددت بذلك الشواهد على عمليات تنظيم حضري عدوانية ومدمرة.

حدود الربح

ونحن نجد في مجالي التنمية الحضرية التصرفات الأساسية نفسها: فصاحب المشروع يصممه بهدف تحقيق الربح لنفسه، وتستخدم كلمة الربح في هذا السياق بأوسع معانيها. وهو ينفذ برنامجا لا يضمنه سوى اهتماماته الخاصة دون مبالاة بأية اعتبارات أخرى. فعلى حين أنه يمكن الآن، بفضل تشريعات تزداد صرامة باطراد في مجال تراخيص البناء، أن تتفادى أسوأ النتائج، فإن ذلك لا يصدق في حالة المنشآت الصناعية. ولعل من الأفضل أن نتوقع من صاحب المشروع ألا يقتصر على دراسته من وجهة نظره الفردية

البحتة، بل يدرسه أيضا من وجهة النظر الجمالية ومن زاوية اندماجه في الموقع وتكامله معه، وعلى الأخص من زاوية المناخ الذي سيهيئه لمن سيتعين عليهم أن يعملوا فيه. ذلك أنه ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه الاتجاه نحو تشديد مستمر لأجهزة التنظيم أو القمع. فما يفرض من قيود يصبح في نهاية المطاف أمرا لا يطاق إذ يقتل روح المبادرة والتجديد والإبداع. ومن جهة أخرى ليس من الممكن الاستمرار في ترك الحبل على الغارب لكي يفعل من شاء مايشاء وحيثما أراد. وهنا يتعين على المواطن أن يشارك مشاركة فعالة عن وعي ودراية، الأمر الذي يقتضي بذل جهود كبيرة للإعلام والتوعية بالأوضاع الجديدة. ولقد كان بيير بوجاد مصيبا عندما رأى في البيئة «بُعداً جديداً من أبعاد الوعي والضمير».

وينبغي أيضا أن يقترن هذا الوعي بالقدرة على التفوق على الذات. فالتنظيم الحضري لا يتطلب مراعاة عوامل متعددة فحسب، بل يقتضي كذلك القدرة على تنظيم حيز مكاني تجزئه أيلولة الممتلكات من جيل إلى جيل بقدر ما تجزئه الخريطة السياسية الإدارية. وعلى ذلك فإن إعادة تشكيل الحيز المكاني تعني النجاح في السيطرة على الأنانية الفردية والجماعية فيما يتعلق بامتلاك المكان. وهي تعني التشكك في مدى حق الملكية الذي لا يكف من جهة أخرى عن التضاؤل منذ عدة عقود. ويجد مفهوم الملكية مايبرره في الحماية التي تكفل لكل منا أن يصون حرمة مسكنه، غير أن حق الملكية يساء استغلاله عندما يمارس على ممتلكات صناعية أو عقارية شاسعة فيتخذ بذلك وسيلة لفرض الإرادة والسلطان.

فتجميع الكوميونات والتوصل إلى دمجها وإنشاء بنى جديدة للتجمع الحضري أو الريفي هي إذن أعمال تقصر بلاغة الحجج المسوقة دفاعا عنها دون إخفاء غريزة التشبث بالممتلكات وحرص الحيوان البشري على الاحتفاظ بأسس عدوانيته ذاتها.

ثالثا ـ العدوانية أو الحساسية إزاء الأنداد

إن أخطاء التنظيم الحضري، ولاسيما عندما تؤدي إلى قيام التجمعات البشرية المفرطة، لابد أن تنعكس آثارها على أشكال السلوك الفردي والجماعي. وعندئذ يكون بوسعنا التحدث عن «تلوث اجتماعي» حقيقي. ذلك أن التسريع المتزامن لعمليتي التصنيع والتنمية الحضرية مقترنا بالنمو السكاني وبنشوء ظواهر الهجرة الوافدة أو الموسمية، قد أحدث زيادة هائلة في الكثافة السكانية لبعض المناطق. كذلك يسّر تطوير وسائل النقل والمواصلات مزج الفئات الاجتماعية والأجناس والإثنيات، إما مباشرة عن طريق السياحة والهجرة الوافدة والأسفار، أو عن طريق غير مباشر عبر وسائل الإعلام والاتصال. وتسفر هذه الظواهر المتزامنة للتجمع والاتصال عن سلسلتين من النتائج المتناقضة في ظاهرها، والتي يلقي عليها الضوء تحليل يستند إلى البيولوجيا.

المزج والكثافة

لنبدأ أولا بذكر التأقلم باكتساب المناعة (mithridatisation)حيث يحدث اعتياد يفضي إلى اكتشاف الغير وتقبله، والاعتراف بالحق في الاختلاف، واحترام نمط حياة الآخرين: ومن ثم التسامي على المحرمات الثقافية، وتنسيب القيود الاجتماعية، وتعلم التعايش والتسامح. غير أن ثمن هذا التطور المحمود في مجموعه يمكن أيضا أن يتمثل في تهجين شامل للأعراف والثقافات، في نوع من التوحيد والتسوية عند مستوى أدنى، وفي فقدان الهوية والشخصية، وأخيرا في التهاون الثقافي والأخلاقي عبر نقل انتقائي من ثقافة إلى أخرى يفضي إلى مبدأ مؤداه «كل شيء جائز، كل شيء مباح»: أنا أقبل ما يناسبني واترك ماعداه.

غير أننا نلاحظ أيضا نوعا من الاستجابة على طرف النقيض مما سبق يمكن وصفه بأنه نشوء لحساسية مرضية نتيجة لتكوّن «أجسام مضادة» تجاه الآخرين. وهذه الظاهرة التي تستند مباشرة إلى قوانين المناعة منقولة في هذه الحالة من الجسم البدني إلى الجسم الاجتماعي، تنشأ عموما عندما تتجاوز نسبة جماعة سكانية غريبة عن الوسط عتبة معينة تتراوح وفقا لتقديرات مختلفة بين ١٠ و١٥ في المائة. وتلاحظ هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشتد المجابهات العنصرية نتيجة للمزج المكثف بين المجموعات السكانية وارتفاع نسبة الوافدين من الخارج. وفي أوروبا تسبب استيراد أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في إثارة ردود فعل مماثلة، ولاسيما أثناء فترات نقص فرص العمالة. فاستجابات الحساسية المرضية تزداد حدتها بنوع خاص عندما يأتي الوافد الجديد لشغل ركن إيكولوجي يشغله غيره بالفعل فيضيف بذلك آليات المنافسة إلى مشكلات المجابهة. وبذلك تنشأ مجابهات عنيفة تكون بمثابة صدمات مفرطة الحساسية مقترنة بأزمات رفض.

حرب العشائر

ويمكن أن تنشأ ظواهر مماثلة وسط جماعات سكانية متجانسة عندما يؤدي تركزها المفرط إلى خفض المساحة التي يمكن أن تخصص لكل فرد، (la bulle individuelle) كما يسميها رجال علم النفس الاجتماعي. ويقدم لنا سلوك الحيوانات أمثلة كثيرة لتصرفات كهذه حيث ينظر إلى الانتقاص من «الركن الفردي» على أنه خطر محدق يثير مشاعر القلق وانعدام الأمن ويطلق ردود فعل شديدة العدوانية، ومن تلك الأمثلة سلوك أسماك بحار المرجان التي تثبت قوة ارتباطها بموطنها بالتلوث بلون صارخ على غرار ما يفعله الإنسان برفع راية للدلالة على حرصه على وطنه. ويزداد هذا الارتباط حدة في موسم الإخصاب. أفلسنا في هذا الموسم بالذات «نؤسس بيتنا ونبني عشنا»؟ فظهور

فـرد من الجنس نفسـه للنـزاع على هذا المكـان كفيل بأن يثير على الفـور أزمـة عدوان عنيفـة . وتفعل ذلك أيضا عشائر الفئـران التي تنتظمها أسر إذ تنشب فيها بينها حـروب أهلية ضارية عنـدما يضطرهـا تزايد أعدادهـا إلى تعدي كل منها على مـوطن الآخر. وتنشأ ردود فعل ممـاثلة بين الراجل وبين قـائد السيارة الذي يحتل مكانا متنقلا فيعبر السائق عـن عدوانيته إزاء المضايقة التي يسببها له الـراجل باعتراض طريقه ويتعين على كل طـرف أن يخلي سبيل الآخر بأسرع مايمكن. وقصارى القول إن أي تنافس على المكان أو من أجل المكان، حتى وإن كـان خـاطفا، إنما يـؤدي إلى تلك النفحـة العـدوانيـة مصحوبـة بإفـراز الأدرينالين، ناقلها الهرموني.

ومفهـوم «الموطن» هذا مفهـوم جـوهري يبـدو أنـه راسخ في التراث الجيني للبشر[٢٢] . فالجنس البشري، شأنه شأن الرئيسات التي ينتمي إليها، لا يزال يتشبث بموطنه بقوة. ويحدث أحيانا أن ندرك بوعينا هذا التشبث عندما يحتله طـرف ثالث دون وجـه حق: فـاقتحام لصـوص مسكننـا يترتب عليه شعـور بالضيق لا يقترن إلا «بالتعدي على الموطن».

ونحن نعرف من جهة أخرى أن زيادة الكثـافة السكانية للحيوانات تفضي إلى تنظيم تكفله آليـات هرمونية تـوصلنا إلى إثباتها[٢٣]: فهذه الـزيادة تطلق لدى حيـوانات المختبر، كالفئـران مثلا، استجـابات عصبية صمّاويـة متميزة مصحوبة بنشـاط مفرط للغدد الكُظرية وضمور للغـدد الجنسية التي يكبحها فـرط الإفـراز الكظري لـلأدرينـالين. بل إنـه بـرهن على أن حدة الاستجـابـة الهرمونية ترتبط بالمرتبة الاجتماعية للحيوان إذ تزداد قوة بانخفاض مرتبة الفأر في التدرج الهرمي لعشيرته. ويرى باحثون آخـرون أن فرط تضخم الغدد الكظرية لا يعود إلى مجرد زيادة العـدوانية، بل أيضا إلى انطلاق تأثير الجماعـة مع زيادة المؤثـرات الشمسية. وأيـا كـان الأمـر فمن الملاحظ أن نقص حجم الموطن أو

زيادة كثافة السكان يسفر عن آليات تنظيم هرموني يترتب عليها هبوط في معدل المواليد نتيجة لكبح الغدد التناسلية، وارتفاع معدل الوفيات.

وليس من الممكن سريان هذه العمليات بحذافيرها وببساطة على الجنس البشري حيث تلعب العوامل الثقافية دورا حاسما. ويجدر من جهة أخرى التمييز بين البشر بحسب الإثنيات إذ تختلف هذه فيما بينها من حيث التراث الجيني والخبرة الثقافية كما لا تتطابق حاجتها من المكان. ويمكن مع ذلك أن نقطع بأن الكثافة السكانية تستحث العدوانية إزاء بني الجنس باستثناء أوقات أو ظروف مواتية بوجه خاص. ومن المؤكد أنها تندرج في عداد العوامل المؤدية إلى ازدياد العنف في المدن الكبرى.

وثمة عامل آخر أشد استحثاثا للعدوانية هو ازدياد حركة انتقال الأفراد، بالنظر إلى أن الحركة توسع مساحة الموطن، ومن ثم تزيد فرص التعدي على مواطن الآخرين ومزاحمتهم. ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي في زيادة العدوانية المرتبطة بزيادة عدد السيارات. ويبدو في الواقع أن سلوك البشر المتنقلين في سيارات يصدّق النظرية الحركية للغازات: ففي الغاز الكامل يزداد الضغط بزيادة حركة الجزيئات وتزداد معه احتمالات الانفجار المناظرة.

رابعا ـ أوقات الفراغ أو الانتحاء الشمسي الاجتماعي

إن فرط الكثافة السكانية وما يترتب عليه من مضايقات يطلق ظواهر الهرب الجماعي انصياعا لآخر وسواسين يلاحقان المجتمعات المعاصرة: عطلة نهاية الأسبوع والعطلات السنوية. ففي كل أسبوع تهجر أماكن التجمع السكاني الحضرية لصالح المساكن الثانوية ـ بيوت الريف، مع كل مايقترن بذلك من ظواهر: استهلاك الطاقة، واكتظاظ شبكات الطرق ووسائل المواصلات،

وضياع الوقت، واستهلاك الحيز المكاني الريفي وتدهوره في كثير من الأحيان. أما العطلات السنوية، فإن حركات النزوح الجماعية تشكل حركة مد بشري حقيقية: مد لا يستجيب لجاذبية القمر وإنما لجاذبية الشمس.

البحر والمدّ البشري

لقد أصبح هذا الانتحاء الشمسي الجديد ظاهرة حضارة. فقاطن المدينة يعاود توطيد الأواصر مع العناصر الأساسية: النار (الشمس) والماء (البحر والبحيرات والأنهار) والأرض (الجبل والريف) و(الهواء الطلق). وعندئذ، تلعب هذه العوامل التي تعد جوهرية لنوعية الحياة دورا رئيسيا في التطور الاقتصادي والديمغرافي. فقد أسفر تعداد سنة ١٩٧٥ في فرنسا عن أن شمال البلاد وشرقها ألمت بهما حالة من الركود وكانا من قبل منطقتين صناعيتين يرتفع فيهما معدل المواليد، في حين أن منطقتي الرون ـ ألب والبروفانس ـ كوت دازور تجتذبان أعدادا متزايدة من «الأجانب الداخليين» كما يقول أهل الجنوب. وتضخم هذه الظواهر خرافة تنفرد بها العقلية الفرنسية (وربما شاركتها فيها العقلية الإيطالية) حيث مدى الاستلطاف الذي تحظى به مختلف المدن أكثر اتساما بالطابع الانتقائي منه في سائر البلدان. فإذا نحن جارينا ما تسفر عنه مباريات الشعبية، ربما تخيلنا أن غرينوبل وتولوز ونيس ومونبلييه إنما هي جنان يحيا فيها كل إنسان حياة سعيدة، وحيث تكلل كل مبادرة بالضرورة بنجاح باهر. وذلك حكم لا يصدق مثلا على لنز أو سانت إتيين اللتين لا تصلحان إلا لكرة القدم وإن شاركتهما نيس في هذا المضمار[٢٤].

أما مدن الجنوب (الفرنسي) فهي تستفيد، ومن الأرجح أنها ستظل تستفيد، بما يعرف في اللغة الداروينية بـ «معامل انتقاء» إيجابي للغاية بفضل عامل إنمائي جوهري هو الشمس. فالشمس تستهلك بمهارة على الشواطىء وفقا لمعايير كفاءة حديثة: فالطاقة الشمسية تنتقل من مصدرها مباشرة إلى

الإنسان دون أن تعترض سبيلها النباتات التي تثبتها بالتمثيل الضوئي وتنقلها إلينا، عبر آكلات العشب، فيما نستهلكه من غذاء. وبرنزة لون البشرة طريقة أسرع لتمثل طاقة الشمس، وهي فضلا عن ذلك تضفي على متبعها، من وجهة النظر الداروينية كذلك، «معامل انتقاء جنسي» لا يخلو من فائدة: فكلنا يعرف أن البرنزة ميزة ذات وزن في الاستراتيجيات الحديثة للإغراء.

والجاذبية الهائلة للشمس علامة من علامات حضارة مدنية لا مكان فيها للمطر الذي يعد ضرورة حيوية للفلاحين. وهي تثير في الذهن لا محالة عودة إلى أساطير آبائنا الوثنيين الذين ترتسم طقوسهم في الأفق بشكل صريح في مجتمعات الهيبي وبشكل ضمني في تلك الكتل البشرية المستلقية على الرمال تنشد البرنزة، وذلك، منظر تنفرد به البلدان المتقدمة ولا نشهده على أي شاطىء آخر في العالم أيا كانت قوة الضغط الذي يمارسه السكان المحليون. وكل شيء يجري كما لو كان البشر الذين يعيشون حضارة الإنسان الآلي يسعون من جديد إلى متع المناخ شبه المداري لأفريقيا الشرقية، الذي يبدو أن البشرية ظهرت في ظله إلى الوجود. أي مظهر غريب من مظاهر العودة إلى الوراء بعد المرور في مرحلة فرط التطور!

وموجز القول إن معاصرينا الذين تنتظم حياتهم حول حركة شبيهة بحركة بندول الساعة: خمسة أيام من الاغتراب مقابل يومين من الراحة، وأحد عشر شهرا من العمل لقاء شهر من العطلات. ومع ذلك فلا يبدو أن السعادة، فيما يتجاوز أحلام فترة العطلة، ترفرف بجناحيها على شواطىء البحر المتوسط: فقد تبين من دراسة أجريت على بلدان الرابطة الأوروبية[٢٥] أن سكان بلدان البحر المتوسط هم أقل شعوب الرابطة رضاء بمصيرهم، في حين أن مؤشر متوسط درجة الارتياح لدى سكان بلدان أوروبا الشمالية، بما في ذلك سكان المدن الكبرى، يفوق نظيره المتوسطي بكثير. وتؤكد صحة هذه الفرضيات سلسلة من الاستقصاءات التي

أجريت في هـذا الصدد في فـرنسا[٢٦] . فسكان سـانت إيتيين ولينز وميتـز، التي سبقت الإشارة إليهـا يتمتعون بـروح معنويـة عاليـة، وهي ظاهـرة لا تصدق على سكان نيس أو تولوز.

وعلى ذلك فمن الملاحظ وجود مفارقة شديدة بين الطريقة التي تُدرك بها المدن من خـارجهـا وبين ما يعتقـده سكـانها بشأنها. فـالصـورتـان أبعد مـا يكـون عن الانطباق. وبـالمثل، وذلك هـو ما تثبتـه الاستقصاءات، فإن السعـادة لا تقاس بالثـروة كما لا تقاس بمؤشرات الرفـاه المادية. ربما اضطررنا في نهايـة المطاف إلى أن ننتظر طويلا ونكافح كثيرا في سبيل تحقيق حلم السعادة الذي يراودنا.

سيناريو اللامقبول

فإقليم البحر المتـوسط إقليم هش تعرضه لتدهـور لا مرد له تربتـه المتآكلة ومياهه شديدة الحساسية للتلوث ومناظره التي شوهت طبيعتها.

وعلى ذلك يمكن أن نتصور سيناريو إيكـولوجيا نوجزه كما يلي: كلما ازداد تهافتنا على المنطقـة السـاحلية ازداد عدد مـا ننشئه فيها من مبـان. غير أنه كلما ازداد عدد المباني، رق الغطاء النباتي الـذي أصابه الهزال بالفعل. والأدهى من ذلك أن التجمعـات الحضرية، بإنتـاجها الحرارة واجتذابها، تسخـن الغلاف الجوي. ويسهـم انخفاض مقـادير الميـاه التي تنتجها النبـاتات وارتفـاع حرارة المناخـات الحضرية المحليـة في خفض معدل التسـاقط. وتـزداد فترات ظهور الشمس وسطـوعها ومن ثم يـزيـد إغراء المنـاطق السـاحلية ويشتـد الضغط السياحي. ويترتب على التغذيـة الارتدادية الإيجابية[٢٧] تنشيط حركـة البناء وحـركـة الانتقـال. وتنـدر الميـاه وتقل الأمطـار بـاطـراد وتجف الشبكـات الهيـدروغرافيـة وينخفض منسوب الميـاه الجوفية. وعنـدئذ تصبح المياه عـامل تقييـد فيتوقف مسلسل التفـاعلات إذ تشكـل ندرة الميـاه التغذيـة الارتداديـة السلبية. صحيح أنه في تلك الأثناء كـان الضغط على الشواطىء قد بلغ حدا

دفع إلى الشروع في عملية تنظيم تصحيحية تمثلت في ابتعاد السياح عنها. وقد يحدث أحيانا، بفضل الله، أن يستبق الإنسان التنظيمات الطبيعية.

وثمة شبه غريب بين هذه الظاهرة وظاهرة السباق بين الأسعار والأجور الذي تطلق عليه عبارة اللولب التضخمي. فعلى الرغم من أنها تبدو ظاهرة لا سبيل إلى تفاديها، فإن أمرها ينتهي إلى التوقف كما يشهد بذلك ماحدث في ألمانيا سنة ١٩٢٣، عندما بلغ التضخم حدا عجزت معه المطابع عن إنتاج أوراق النقد اللازمة للإنفاق والتي اكتظت بها الأسواق فأدت إلى كسر لولب التضخم.

ومن الممكن أيضا أن نتصور سيناريو آخر ـ فكاهيا هذه المرة: سيناريو التقاط المناظر. وليس المقصود هنا مناظر فوتوغرافية أو سينمائية، بل المناظر التي لا تحجب ويعرضها على الزبائن متعهدو البناء: والتقاط المناظر عامل مهم في تنظيم السوق العقارية، عامل محدد يسير في اتجاه معاكس للاتجاه التضخمي لأسعار المساكن. فعندما يحل المنظر الجداري محل المنظر على البحر، وتحل البيوت محل أشجار الصنوبر، تنخفض قيمة المنظر ومعها سعر المسكن.

وتنتهي ظواهر التركيز الخطي بإبطاء التوسع الحضري واكتظاظ المناطق الساحلية عبر عملية تنظيم تلقائي بسيطة. تضاف إلى ذلك ردود الفعل الإقليمية: فعندما يصبح الغريب غازيا تغدو الابتسامات التي نبيعها له بثمن باهظ أقرب إلى التكشيرة التي ترده على عقبيه فيتسلل دون نية الرجوع.

تلك إذن هي عواقب سوء استغلال الثراء. فما هو اليوم ثراء يمكن أن يصير فقرا غدا. فقد أدى ذهب بيرو إلى إفلاس إسبانيا عندما زادت أعداد القطعان فجردت من غطائها النباتي مراعي ذلك البلد الذي كانت تكسوه الخضرة من قبل. ويهدد المصير نفسه مناطق غنية أخرى لم تعرف كيف تتوخى الحكمة في استغلال مواردها. فماذا سيجدي ملوك النفط مايجمعونه من بلايين وملايين البلايين؟

إن الهرب من اكتظاظ التجمعات السكانية الكبرى إلى اكتظاظ الشواطىء أمر لا مفر منه. فالمنطق الـذي يعلي الناس شأنه لا مانع من أن يصبح موضع سخريتهـم. ولعل قادمـا من كوكب آخـر أن يتيه في كـوكبنا إن هـو استخدم الأسلوب المنطقي والعقـلاني الذي نفخر باتبـاعه. وسيخلص من مشاهـداته التي جعلتـه في حيرة من أمـره إلا أن عليـه ألا يندهش لشيء أو بـالأحـرى ألا يندهش إلا لشيء واحد. هو أن الإنسان يعـرف نفسه بأنه الحيوان العاقل دون سائر الحيـوانات في الـوقت الذي يشكل سلـوكه في الـواقع العملي تحديا دائما للعقل.

خامسا ـ عندما يسأم المستهلكون

ظواهر التشبع

ومن الأمثلة الرائعة على هذا التحـدي عجزنا عن تعلم أي درس من الأزمة التي أنشأتها الزيادة الضخمة في أسعار النفط. فالانتعاش الصارخ ـ بعد فترة ركود طـويلة ـ لسـوق السيارات ولاسيما السيـارات ذات المحركات القـوية إن هو إلا رمز للاستجابة للأزمة بإغلاق العينين لتفادي المشكلة. ومن المرجح أنه كان يتعين انتظار ارتفاع سعر الوقود، وتعميم فرض الرسوم على المرور في طرق السيارات، وزيادة عدد مواقف السيارات مدفوعة الرسوم وما يترتب على ذلك كله من إثقال تكلفة اقتناء سيارة إلى درجة تحفز صاحبها على زيادة اللجوء إلى وسـائل النقل العامـة التي تستهلك من الطـاقة في المتـوسط ربع ما تستهلكـه السيـارة. وإذا لم تكف هذه المثبطـات المالية فستقـوم ظواهـر اكتظاظ الطـرق بدور المنظِّم: فمـن ذا الذي لم يخطر ذلك على بـاله وسيـارته عاجـزة عن شق طريقها وسـط الزحام؟ وإن استمر هـذا الاتجاه على اندفاعته الـراهنة فستبدأ

عملية تغـذية ارتدادية سلبية في تهدئة سرعـة إنتاج السيارات الخاصـة وبيعها واستهلاكها ، إذ سيثبط الازدحام همة المشتري وستـؤدي قلة استخدام السيارة الخاصـة إلى بقائهـا مدداً أطـول وسينعكس ذلك على حجم الإنتـاج مما يعـود بالنفع على وسائل النقل العامة التي سيزداد استعمالها .

وينطبق مثل ذلك على ازدحـام الحيز المكـاني في مناطق قضاء وقـت الفراغ والمناطق السـاحلية وعلى الشواطىء . كما سيطـرح السؤال : ما جـدوى أجهزة الهاتف عنـدما تكـون المقاسم مشبعـة وعمالها مشدودي الأعصـاب والمكالمات تتوالى على أصحـاب الأجهزة بعـد أن توالت مطالبـاتهم للإدارة بتركيبهـا؟ وما جدوى امتـلاك البلايين بالنسبـة إلى ضائع في قلب الصحراء؟ فثـروة كهذه لا تكون لها قيمـة إلا في بيئة مهيأة لإنفـاقها . وبـالمثل فإن سيارة متـوقفة في زحمة المرور لا تزيد قيمتها على قيمة نقد غواتيمالا في قربه من قرى منغوليا .

ظواهر الإحباط

ومع ذلك فإن الارتفـــاع المستمر في مستـوى المعيشة ومـا يترتب عليه من رفـاه مـادي ينشىء أسبابـا جديدة للإحباط يحللها فيليب ديـريبارن في كتابه La Politique du bonheur[٢٨] : فالوفرة التي تعود بالنفع على الجميع لا تفعل ذلك على قدم المساواة، ومن ثم فإن الارتفـاع العام في مستوى المعيشة لا يقلل في شيء من الفوارق بين الفئات أو الطبقات الاجتماعيـة . ولما كان الأمر يتعلق بواقع يدرك ذاتيـا بالقياس إلى وضع الآخرين، فإن تحسنـا موضوعيا ــ بالأرقام المطلقة ـ في مستوى المعيشة لا يترتب عليه بـالضرورة شعور ذاتي بزيادة الرفاه : ذلك أن من أُعطي طلب المزيد إذا فاق معدل الـزيادة التي حصل عليها جاره معدل ما يحصل عليه هو. وذلك هـو الطريق المسدود : فمستوى المعيشة آخذ في التحسن ولكن شعور الإحبـاط باقٍ . والأدهى من ذلك أن شعـور الإحبـاط هذا يتبين لدى تحليله أنه المحرك الخفي والدافع العميق لمجتمعات الاستهلاك

وهو لا يكف عن استثارة الرغبات وتغذية النزوع إلى تفادي المشكلات. وذلك تحليل صائب ربما قدم تفسيرا لسبب استمرار العدوانية الاجتماعية وليدة الإحباط في عنفوانها على الرغم من أن مستوى المعيشة لم يكف عن التحسن منذ قرن من الزمان.

ومن ناحية أخرى فإن استجابات جديدة آخذة في الظهور: فأعداد متزايدة من السكان ترفض الانصياع للمثل الأعلى، أو بالأحرى الاستسلام للإغراء الذي تعرضه عليهم مجتمعاتنا. وظواهر التهميش تنشأ وتتضخم وتفضي إلى قيام مجتمعات محلية صغيرة أو حركات ذات ميول أو اتجاهات شتى يجمع بينها رفضها الشامل للقيم السائدة. وأعداد كبيرة من الشباب يعيشون على القليل ويبحثون عن دروب جديدة.

وفضلا عن ذلك فإنه مع النمو السريع لرابطات المستهلكين، يضطر المنتجون بشكل متزايد إلى إثبات نوعية منتجاتهم. وقد انتقلت هذه النزعة الاستهلاكية الجديدة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا لتوجه شيئا فشيئا اقتصادات الإنتاج فيها نحو مزيد من الجودة.. وهي تحد من غلواء التسويق الشائنة وتشجع تيقظ وعي المستهلكين وتحميهم من الغزو الدعائي.

ما يُستهلك يُهلِك

وهكذا ترتسم في مواقف المستهلكين حديثة العهد حدود جديدة للنمو الكمي. وربما لا يدرك هذا التراجع عن المثل العليا للاستهلاك سوى نسبة ضئيلة من السكان. ومن جهة أخرى، لا تزال هناك أعداد كبيرة من الناس، حتى في مجتمعات الوفرة بالغرب، لا تجمع قوت يومها إلا بشق الأنفس، وما يحدث بالبلدان النامية في هذا الصدد غني عن البيان.

ومع ذلك يتبين لنا بدرجة متزايدة الوضوح أن الخبز ليس القوام الوحيد لحياة البشر وإن لم يعن ذلك أننا على قاب قوسين أو أدنى من الأخذ بقول الزهاد في كل زمان ومكان من أن المطلق وحده ـ بالنظر إلى استحالة استهلاكه هو الذي لا ينفد. غير أن ما يُستهلك يُهلِك، وهي قاعدة تنطبق على الجنس فوق كل شيء. والقانون العالمي للإنتروبيا (درجة التعادل الحراري) قانون يسري على أشكال السلوك الاجتماعي إذ هي أيضا خاضعة لا محالة لظاهرة تدهور الطاقة.

ولئن كنا لم ندرك بعد تمام الإدراك فشل جهود «التحول إلى الاستهلاك»، فإن هذا الفشل يتكشف لنا رويدا رويدا من خلال ظواهر الإحباط وانعدام الإشباع التي يعمل على بقائها مجتمع لا يجد سبيله إلا في إنشاء رغبات جديدة وسلع جديدة. وهي سبيل اتضح بالفعل أنها تفضي إلى سد منيع؛ فالعجز عن إشباع الحاجات الوجدانية والروحية، ونفاد الموارد الطبيعية الذي تصوره سلفا أزمة الطاقة وغلاء المواد الأولية، والتلوث الذي يتهددنا، وتدمير الطبيعة، وزيادة العدوانية، ومشاعر الإحباط التي تتعهدها مجتمعاتنا ـ كل هذه تخلق في نهاية المطاف أوضاعا متفجرة.

وهي تنمي منذ الآن مشاعر فتور تتمثل في هبوط ديمغرافي مفاجيء، وتلك علامة أخطر من كل ماعداها: فمجتمعاتنا لم تعد تنتج أطفالا كما لو كانت قد كفت عن تصور المستقبل؛ كما لو كان الانتقاص من حيويتها الإنتاجية قد شقت أمامها هوة فاغرة، كما لو كان التشكك في سبب وجودها يمنعها من أي تخطيط ويترك حياتها معلقة.

ومع ذلك فهذه الحياة تسير قدما إلى الأمام ـ فلا سبيل إلى منع تقدمها أو تكاثرها ـ نحو توليفات وتشكيلات جديدة.

الهوامش

(١) J. Ter nissien, Précis général des nuisances, 6 tomes parus, Paris Guy Le Prat, 1971 - 1974.

(٢) F. Ramade, Eléments d'écologie appliquée, Ediscience, 1974.

(٣) J. P. Cachan, Les Portes de l'avenir. L'écologie au service de l'homme et de la nature, Ed Horizons de France, 1972.

(٤) P. Delaveau, Plantes agressives et Poisons végétaux, Ed. Horizons de France, 1974.

(٥) أنواع النبـات السنوية هي الأعشـاب التي تموت في الخريف وتقضي فصل البرودة في شكل بذور تنبت في الربيع، وبذلك تمتد دورتها على فصل من فصول السنـة. أما أنواع النبات المعمرة (انظر أدناه)، فتنتج هي الأخرى بذورا في الخريف ولكنها لا تختفي تماما. فهي نباتات دائمة إما بفضل جذورها الممتدة في التربة والتي تنتج براعم جديدة في الفصل المناسب، أو بفضل مجموع جهازها الإنباتي (كما في حالة الأشجار).

(٦) J. Masquelier et J Michaud, Phytochimie et Recherche pharmaceutique, compte rendu des 6e journés médicales de Dakar, 1969.

(٧) Ch. Muller, R.-B Hanawalt et J.-K. Mc Pherson, Allelopathic control of herb, growth in the fire cycle of California chaparral, Bull. Toney Botan Club 1968, 95, p. 225-237.

(٨) catabolisme: الانتقاض أو الأيض الهدمي، سلسلـة من التفاعـلات التي تتحول بها وتتلف المواد الكيميائية التي تتكون منها المادة الحية، وذلك قبل التخلص منها باعتبارها نفايات.

(٩) Biosphére: النظام الذي يتألف من مجموع الكائنات الحية التي تعيش مترابطة فيما بينها، وتعمّر الأرض مكونة الغلاف الحيوي الرقيق على سطح هذا الكوكب.

(١٠) p. Gascar, Le Présage, Gallimard, 1972.

(١١) Symposium international sur le cancer (CIRC), Lyon, 3-5 novembre 1975.

(١٢) R. Dubos, Mirage de la santé, Denoel, 1961.

(١٣) PH. Lebreton, Aspects écologiques de l'électronucléaire, document diffusé par le Mouvement écologique, 65, bd Arago, 75014 Paris.

(١٤) Ontogenése: سلسلة من التحولات التي يمر بها الفرد منذ البويضة وحتى الكائن المكتمل.

(١٥) Phylogenése: سلسلة من التحولات التي تمر بها أثنـاء التطور البيولوجي الكـائنات الحية المنتمية إلى نفس السلالة وتفضي إلى مجموعة من الأنواع التي يمكن على هذا النحو إثبات انتمائها إلى سلسلة معينة (سلالة phylum).

(١٦) Sociogenése: سلسلة من التحولات التي يمر بها مجتمع الأحياء أثناءتاريخه وتتيح التعرف على المراحل التي أفضت إلى الحالة الراهنة لذلك المجتمع.

(١٧) L. Delvosalle, F. Demaret, J. Lambinon et A. Lawalree, Plantes rares, disparues ou menacées de disparition en Belgique, ministére de l'Agriculture, Service des réserves naturelles, Trav. 4, Bruxelles, p. 129.

(١٨) J. Dorst, Avant que nature meure, Delachaux et Niestlé, 1970.

(١٩) يندرج إنشاء بنوك الجينات في عداد المشروعات المزمع تنفيذها بهدف صون الأنواع النادرة أو المهددة في إطار مجموعات مقتناة وكذلك الأنواع التي تنفرد بها كل منطقة. ولئن كان من الواجب اتخاذ تدابير حمائية كهذه، فإنها لا ينبغي أن نتحلها عذرا لفتور الجهد الذي يتعين بذله على الصعيد العالمي في سبيل صون ثراء الأنواع المتوافرة في البيئات الطبيعية.

(٢٠) انظر صفحة ٨٣.

(٢١) يطلق على هذه الممارسة مصطلح Stakhanovisme باسم عامل المنجم السوفييتي الذي كانت جهوده مصدر وحيها في سنة ١٩٣٥.

(٢٢) في كتابه La nouvelle Grille (باريس، روبير لافون، ١٩٧٤) يصر هنري لابوري على اعتبار مفهوم الموطن مكتسبا ثقافيا وليس صفة يتوارثها أفراد النوع.

(٢٣) J.p. Desportes, Surpopulation: de la souris á l'homme, La Recherche, 22, 1972, p.382 - 384

(٢٤) تلعب البيئة دورا مهما في إدراكنا للصورة المميزة لكل مدينة من المدن. فإذا تباين إلى هذا الحد إدراكنا لكل من سانت اتيين وغرينوبل رغم وقوعهما على خط العرض نفسه، فإنما يرجع ذلك إلى أن غرينوبل ينظر إليها من خلال الجبال وقضاء وقت الفراغ في حين ينظر إلى سانت اتيين من خلال مناجم الفحم والعمل فيها. وحالة ميتز التي أسس فيها المعهد الأوروبي للإيكولوجيا، أكثر دلالة في هذا الصدد: فهذه المدينة تعاني، من جانب أهل باريس وأهل الجنوب، من العزوف الذي تعاني منه جميع مدن الشرق والشمال باستثناء ستراسبورغ التي تعتبر كاتدرائيتها رمزا قوميا. فهي تستثير في الذهن مزيجا من مداخن المصانع (التي لا يوجد منها شيء على بعد أقل من مائة كيلومتر) وثكنات الجيش (وإن كانت هذه المدينة الشهيرة بقيادتها العسكرية لم تعد بها سوى حامية تتألف من عدد ضئيل من الأفراد ودخل جندي المدفعية فيها عالم الأساطير) والتحدث باللغة الألمانية (على الرغم من أن ميتز مدينة تتحدث الفرنسية دائما)، وأخيرا شتاء قارس البرودة (نظرا لأن نصف سكان فرنسا من الذكور قضوا في الموزيل شتاء عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ الذي اتسم بشدة البرودة في أوروبا بأسرها). وعلاوة على ذلك فإن ظروف العصر لا تشجع على السياحة . . . مما ترتب عليه ضآلة معرفتنا بالتراث التاريخي الفذ لهذه المدينة التي تضم كثيرا من الآثار ومن المقتنيات ذات الشهرة الدولية التي ترجع إلى العصر الغالي - الروماني وإلى العصر الوسيط. كما أن لديها تراثا موسيقيا غنيا وتتميز بانسجام مناظرها الحضرية إذ توجد بها شبكة قنوات وأنهار وبرك صناعية ومساحات مشجرة فسيحة تمتد إلى قلب المدينة القديمة ذاته . . وهلم جرا. ويقف ذلك شاهدا واضحا على مدى تشويه «الصورة المدركة» لـ «الصورة الواقعية»: فغرينوبل التي يتسم تراثها المعماري بالتواضع، لا تعيش إلا بفضل موقعها وإطارها الجغرافي الفذ في الوقت الذي تعاني فيه ميتز من موقعها الجغرافي ومن ظلم التاريخ لها. ومن جهة أخرى فإن ما يبدو عائقا على الصعيد الوطني يغدو ميزة على الصعيد الأوروبي. فميتز، المركز الإداري لإقليم اللورين وعاصمته، تدين بتنميتها في السنوات الأخيرة إلى إمكان الانتقال منها إلى ثلاثة بلدان أجنبية في أقل من ساعة بالسيارة.

(٢٥) J. R. Rabier, Différences et différenciations interrégionales dans les attitudes et comportements du public, in Les Régions transfrontaliéres de l'Europe, Institut universitaire d'études européennes, 122, rue de Lausanne, Genéve, 1975.

(٢٦) Les Français jugent leur ville, Le Point, 1974, no 90, p. 65-78; no 91, p. 76-87; no 92, p. 72-75. Votre ville et vous, L'Express, 1974, no 1210, p. 63-69; no 1211, p. 59-64. Le palmarés du bien-être, Le Point, 1976, no 175, p. 50-69.

(٢٧) انظر صفحة ٦٦.

(٢٨) Ph. d'Iribarne, La Politique du bonheur, Le Seuil, 1973.

الباب الثاني

قواعد التنظيم الطبيعي والخيارات الاجتماعية

الفصل الأول

نحو تربية تستهدف الأزمة

«المرأة حين تلـد تحزن . . لكنهـا متى ولـدت الطفل فرحت لأنه قد ولد إنسان في العالم» .

إنجيل يوحنا (٢١) الفصل السادس والعشرون

أولا - تعاليم البيولوجيا والعلوم الاجتماعية

يـؤدي بنا الأخـذ بنتائج التحليـلات إلى تصديق التنبـؤات المتشائمـة التي خلص إليها نـادي روما ، وإلى شعور عميق بالعجـز إن لم يتضح أن هناك من آليـات التنظيم ما يمكّن من التصـدي لهذا التطـور. وتنبثق هذه الآليـات من قوانين الفيزياء والبيولوجيا والإيكولوجيا والعلوم الإنسانية .

فقوانين الديناميكا الحرارية المطلقة[1] ترينا كيف تستطيع توازنات جديدة أن تستقر في نظم حل بها ، كما هـي حال نظامنـا البشري ، اضطراب شـديد . غير أن هذا التنظيم لا يأتي - إن أمكن أن يفعل - تلقائيـا . فهذا القانون يفتح أمامنا أبواب الأمل ، ولكن دون أن يكفل لنا الأمن .

والتطـور البيـولوجي يجعـل من التبدل التكيفـي ومن التغير قانـون الحيـاة الأساسي ، غير أنه يسجل حالات فشل ذريع لقاء كل تجديد ناجح .

وتتيح الإيكولوجيا، إذ تستوحي النظرية العامة للنظم وقوانين السيبرنية، فهما أفضل لطريقة سير آليات التنظيم داخل النظم المعقدة، طبيعية كانت أم اجتماعية أم ثقافية. وأيا كان الأمر فإن الآثار ترتد على الأسباب فتضخم الظواهر الناجمة عنها (التغذية الارتدادية الإيجابية) أو على العكس تكبح تطور هذه الظواهر (التغذية الارتدادية السلبية). وفي هذه الحالة الأخيرة يتصرف التنظيم على غرار جهاز تثبيت الحرارة إذ يعدل منحنيات التطور، ويوقف التفاعلات المسلسلة، ويكسر الحلقات المفرغة، ويعطل الآليات المتراكمة، ويعيد التوازنات المختلة[٢].

غير أننا نشهد أيضا تنظيمات بالغة القسوة: فالكارثة أو الحرب مثلا تفضي بالفعل إلى توازنات جديدة، ولكن لقاء أي ثمن بشري! ففي حالات كهذه لا تؤدي التغذية الارتدادية السلبية دورها التنظيمي ويؤدي احتدام الظواهر إلى وقوع الكوارث. وحسبنا شاهدا على ذلك مثل القنبلة الذرية حيث يغذي كل انشطار نووي انشطارات أخرى ويطلق تفاعلات مسلسلة تفضي حتما إلى الانفجار.

وأخيرا فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية تبحث في مدى انطباق هذه العمليات الأساسية على الإنسان الذي تربطه، من حيث بناه ووظائفه البيولوجية، علاقات تضامن مع عالم الأحياء في مجموعه وإن انفرد بما حققه مخه من نمو فذ. ولئن لم يستطع هذا النمو أن يلغي الحتميات الفيزيائية والبيولوجية وربما الاجتماعية أيضا، فهو يدخل في إطار النظم الحية بارامترات جديدة يمكن أن تزيد كثيرا ثراءها وتعقدها.

وقصارى القول إن الأزمة الراهنة سوف تفضي، تبعا لطبيعة وسمات آليات التنظيم التي تستخدم، إما إلى توازنات جديدة تتحقق بأقل التكاليف، أو إلى وقوع كارثة. وسيناريوهات المستقبل كثيرة وعلينا نحن يتوقف تحقق أحدها دون سائرها - خيرا كان ذلك أم شرا.

من الكائن العضوي إلى التنظيم

ويطـرح على الفـور سؤال أول عما إذا كـان من المشروع الاستنـادإلى تحليل لوقائع بيـولوجية في تفسير التطور الاجتماعي، وما إذا كان اللجـوء إلى الفيزياء والبيولوجيا والإيكـولوجيا يلقي ضوءا على أحداث حياتنـا اليومية. وربما كان من الممكن البحـث عن نماذج لـذلـك في تـاريخ البشر، ولكـن، هل يمكن البحث عنها في تاريخ الحياة؟

إن هذا النوع مـن أساليب التفكير هو الآن مصدر وحي التيـارات القائمة على المذهب العضـوي الـذي ظل، من أرسطـو إلى روسو، ومـرورا بمفكـري العصر الوسيط، يـوازي بين الجسم البشري والجسم الاجتماعي الـذي يوصف على وجـه التحديـد بأنه «كـائن عضوي». وكبـار علماء القرن التـاسع عشر، لامارك وكـوفييه وكلـود برنـار، بإثباتهم أن الكـائنات الحيـة تمتلك القدرة على التأقلم والتنظيم الذاتي التي تتيح لها التطور تبعا لبيئتها، قدموا حججا جديدة عمد سبنسر، المؤسس الحقيقي للمذهب العضوي الحديث، إلى تطبيقها على العلوم الاجتماعية. ففي كتابه «المبادىء الأولى (١٨٦٢) يبين سبنسر كيف أن المجتمعات تتحـول من تلقاء ذاتها بدمج التغيرات والتأقلم للبيئـة. وقد سبق أن رأينـا كيف أن داروين، ومن قبلـه مـالثـوس، دمجا في تحليلاتهما الـوقـائع البيولوجية والوقائع الاجتماعية. وتستمر هذه الموازاة مع مقدم دوركهايم الذي يؤكد في الوقت نفسه أهمية مـا يفرق بين البيولوجي والاجتماعي، فلئن وجدت أوجـه شبه واضحـة بين هاتين المجمـوعتين من الظواهـر فليس من الجائز أن ننسب ذلك إلى تطابق في طبيعتهما.

ثـم حققت العلوم الإنسانية استقلالها وفصمت علاقتها بالمذهب العضوي وانفصلت عن البيولوجيا. ومن جهـة أخرى حكم تضخم المعارف على رجال العلم بأن يتخصصوا بـدرجات متزايـدة العمق: فشيئا فشيئـا أفسح التصور

الشامل والرؤية التوليفية للظواهر مكانها للنهوج التحليلية القطاعية. وعلى نحو ما، انضم كل إلى فريقه ولاذ بالطمأنينة التي يوفرها له تخصصه. وجلب المفكرون المغامرون - مثل توينبي وتيار دي شاردان - الذين تجرأوا على تجاوزحدود علمهم، على أنفسهم النقد من كل حدب وصوب.

مولد تركيبات جديدة

لكن سرعان ما سيهب تيار جديد يعكس هذا الاتجاه. فالسيبرنية، التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية من لقاء عالم رياضي، ن. واينر، وعالم بيولوجيا، روزنبلويث، تقترح منذ سنة ١٩٤٨ نماذج عالمية تنطبق على الكائنات الحية بقدر ما تنطبق على الآلات أو على النظم الاجتماعية. وفي الولايات المتحدة أيضا، بحث جوناس سالك[٣] عن ظواهر اجتماعية تعادل الظواهر البيولوجية، وفي عهد أقرب، فعل مثل ذلك إدوارد ويلسون في دراسة توليفية أثارت ضجة كبيرة[٤]. وفي فرنسا، مدّ البيولوجي هنري لابوري وعالم الاجتماع إدغار موران الجسور الأولى: فباتباع مسارين مختلفين التقيا في نهاية المطاف، عاودا استكشاف الطريق المفضي إلى التقاء العلوم البيولوجية بالعلوم الاجتماعية. ثم تشتد الحركة معبرة عن اتجاه قوي نحو «فك إسار التخصص»، أو بالأحرى «اللقاء عبر التخصصات». واقترحت تركيبات بارعة يذكر منها ما جاء في Le Macro-scope[٥] لـ جوويل دي روناي، الذي يعد نموذجا لنوعه.

· وبين «الطبيعة» و«الثقافة» توجد الاستمرارية والقطيعة في آن معا.. فالنهج الجدلي وحده هو الذي يستطيع رفع الغموض الذي يكتنف الجمع بين الاثنين ويفرغ النقاش غير المتناهي من حدته.

وكما كتب محقا روجيه كايوا[٦]، فإن الأمر يعني «تفسير الإنسان الذي يتعلق بقوانين الطبيعة وينتمي إليها بكل شيء فيه تقريبا، انطلاقا من

مسارات أعم نلقاهـا في الطبيعة منتشرة في كافة الأنـواع». وعلى نحو ما، يجد أسلوب كهذا شرعيته في خصوبته. وقد أصاب كايوا عندما أضاف «أن العلوم التي اقترحت في سنـة ١٩٥٩ أن نسميهـا» العلـوم القطـريـة (Diagonales) تتراكب على التخصصات القديمة وتضطرها إلى الحوار. وهي تسعى إلى كشف القانون الوحيد الذي يجمع بين الظواهـر المتفرقة والتي لا تربط بينها في الظاهر أي عـلاقة. وهي تفك رمـوز التواطـؤ الكامن وتكتشف الارتبـاطات المغلفـة بإجراء مقـاطع مائلـة في العالم المشترك. وهي تأمل وتحاول افتتـاح عالم معـرفة تمارس فيه جسارة الخيال أولا قبل استدعاء صرامة الضبط التي يزيدها ضرورة أن الجرأة أخذت على عاتقهـا مهمة فتح طرق مستعـرضة محفوفة بـالمخاطر. . حيث يتطور اليوم البحث المثمر».

ومثل هذه المنظورات التي تسمح بتـدخل المعلومات والخبرات المكتسبة في مجالات معرفيـة بالغـة التنوع، تـوسع نطاق إدراكنـا إلى حد بعيـد وتتيح وضع الأحـداث المعـاصرة في سياق مختلف كل الاختـلاف. أولا لأنها تضفي عليهـا عنصر النسبية، وثـانيا لأنها تتيح تحديد مكـانها على نحو أفضل، وأخيرا لأنها تمنحنا ما نفتقده أكثر من أي شيء آخر: رؤية متماسكة للحياة وللعالم.

قياس عالم البيولوجيا

في البداية يقترح عالم البيولوجيا قياسا ما.

فالإنسان لم يحرز تقـدما طوال تطوره البيـولوجي والاجتماعي إلا من خلال الأزمات. وعلى ذلك فالإنسان المعاصر يمـر بأزمة، وذلك على وجه التحديد هو ما أريـد إثباته حتى الآن. وهو إذن، لهذا السبب ذاته يمر بمـرحلة «تطور محتمل»، أي أنه في وضع يتيح له التجديد والمجاوزة.

ولكن لنعاود التفكير في الأمـر، ولنبدأ أولابمقـدمتي القياس حيث يلـزمنا المزيد من التوضيح إذ على ذلك تتوقف متانة تفكيرنا.

ثانيا ـ الأزمة أو زمن التفتح

من شأن الأزمة أن تعتدي وتخل التوازن وتوهن. ولكنها تطلق أيضا آليات تعويضية، واستجابات جديدة وغير متوقعة وأحيانا ملائمة. أفعال وردود أفعال! فالأزمة إذن عامل تطور. ويمكن أيضا أن تكون، كما سنرى، مناسبة لإحراز تقدم جديد.

والفرد ينبني من خلال سلسلة من الأزمات يشكل ميلاده أولها وأروعها. ولا تقل عن الميلاد أهمية فترة المراهقة: فأثناء بضع سنوات، يبلغ اختلال التوازن أقصاه بين الأنا التي تثبت ذاتها من خلال المعارضة وبين الوسط الأسري. ويدخل التعطش إلى الاستقلال في صراع مع الحاجة إلى الشعور بالأمن التي تظل تحافظ على أواصر القرابة. ثم تبدأ مرحلة جديدة مع بدء علاقة الزواج، وهنا تنتقل الحاجة إلى الأمن إلى «موطن» جديد عندما يبني الفرد عشه. ويفضي ميلاد طفل للأسرة إلى نشوء أزمات ويقتضي إعادة توزيع الأدوار، ويفعل مثل ذلك لقاء أصحاب وأحباب جدد، والتقاعد، وبلوغ سن الشيخوخة والشيخوخة المتقدمة، ومحن الحياة. . . وربما وقعت محنة كبرى تجبر المرء على التغير إذ يجد فيها بعدا جديدا أو يتقهقر إلى مرحلة الطفولة دون أمل في الشفاء. ومن أمثلة ذلك العيش في معسكرات الموت الذي أسفر عن أعمال بطولة عدة وتضحيات كثيرة. ومن الصدق أيضا أنه أدى إلى أسوأ حالات الفشل وإلى أشد الأفعال دناءة وحطة. ذلك أن التطور لا يسطّر «تاريخ التقدم». فلئن أمكن أن تكون الأزمات مناسبة وثبة جديدة إلى الأمام، فليس كلنا بقادر على أن يجد في نفسه من الموارد ما يكفيه للتغلب على الأزمة والتفوق على ذاته.

ويمدنا تاريخ الشعوب بنماذج وأحداث مماثلة. فالحرب هي التي تمخضت عن الحركة الأوروبية، وغلواء الثورة الصناعية الأولى عن الاشتراكية،

والثورة الفرنسية عن جمهورية فرنسا، وأسفرت تلك الثورة أيضا - قبل أن تغرق في بحر من الدماء - عن تزويد العالم بإعلان حقوق الإنسان. وفي تاريخ أبعد، كان المنفى - في مصر وفي بابل - هو الذي شكل روح إسرائيل، وكان من عاصفة سياسية ودينية لم يسبق لها مثيل أن انبثق التحول إلى المسيحية.

كذلك تسهم الحروب، تلك الأزمات الحادة الناجمة عن تجابه الثقافات، في إقامة نظام جديد. ويذكّر موريس بلان[٧] بأن «الحرب، مولّدة المجتمعات، موضوع عرض له اثنان من مشاهير المحللين، هيغل وشارل ديغول، فأفاضا في شرحها بأسلوب يتسم بطابع الواقعية. فهي تحفز لقاء الثقافات وأحيانا تزاوجها». ويذكّر بلان أيضا بأن هيغل ونيتشه قارنا بين دور الحرب في تاريخ البشرية ودور التطور في تاريخ الحياة. فعلى حين تصنع الحرب الإمبراطوريات وتقوضها، ينشىء التطور الأنواع ويقضي عليها.

وفي الماضي البعيد، كان في المناطق القاحلة أن نشأت وترعرت أولى الحضارات العظمى وليس في جنان المناطق المدارية التي يخص بالذكر منها شرق أفريقيا حيث ظهر الإنسان إلى الوجود في بيئة مناخية وطبيعية مثلى. أفكان فرط الكثافة السكانية هو الذي حفز الناس إلى الانتقال إلى أحوال مناخية أقل سخاء. لا أحد يدري. غير أنه كان في ظل هذه الأحوال أن حقق الإنسان كامل أبعاده.

ففي مناطق الأستبس والصحراء، يندر الغذاء وتبرد الليالي ويتعين الكفاح من أجل الحياة. وفضلا عن ذلك فإن غياب غطاء نباتي جدير بهذا الاسم يتيح مشاهدة حركة الكواكب والنجوم في السماوات الصافية واستحداث المبادىء الأولية للعلوم الرياضية، وتظهر في الوقت نفسه دورة موسمية غريبة على العالم الاستوائي، كانت مصدرا لمشاهدات أخرى مفيدة. ولا شك أن هذه الظروف القاسية أسفرت عن مكاسب حضارية حاسمة، وإن كان قد

دفع لقاءها انتكاسات كثيرة وحالات فشل ذريع. وبالمثل، كان أثناء عصر الفرم الجليدي، منذ قرابة مائة ألف سنة وفي ظل مناخ قارس البرودة، أن ظهر إنسان نياندرتال، قريب الشبه منا إلى حد بعيد.

وما يصدق على الإنسان يصدق أيضا على الأنواع التي سبقته في تاريخ الكائنات الحية: فقد تعين حدوث الجفاف الرهيب في العصر السيلوري منذ قرابة ثلاثمائة مليون سنة، لكي تنتزع الحياة الحيوانية والنباتية نفسها من الوسط المائي لتغزو الأرض الناشئة. وكانت هذه الواقعة في ذلك العصر «صدمة المستقبل» بالنسبة إلى الخثّيات الخضراء أم جميع النباتات وإلى الأسماك أسلاف الحيوانات الأرضية. انقلاب مذهل وكارثة عظمى أسفرا مع ذلك عن الرواد الأوائل لليابسة. ففي السوسيولوجيا كما في البيولوجيا تفرض الضرورة قوانينها.

وتخضع العلوم الفيزيائية ذاتها لهذه الحتميات. أفليس من خلال الفيضانات والبراكين والزلازل أن الأرض تشكل وجهها وتعيد تشكيله دون انقطاع محدثة توازنات جيومورفولوجية جديدة عن طريق هزات رهيبة؟

ونحن نعيش «صدمة المستقبل» في الوقت الحاضر، فالتغيرات العميقة التي طرأت على البيئة المادية والثقافية في أقل من قرن تواجه البشر اليوم بأوضاع جديدة فتضطرهم إلى الاستجابة باتخاذ مواقف جديدة وإتيان تصرفات جديدة. وهكذا يمر الإنسان المعاصر بفترة نشاط تطوري على نحو ما يؤكده الحد الثالث لقياسنا، الذي يجدر بنا الآن أن نبرهن عليه.

ثالثا – في دوامة الطموحات الجديدة

يكشف نشوء الاحتجاجات في كل مكان، واحتلال مفهوم الاحتجاج المكانة التي يحتلها، عن اتساع أسباب التشكك وعمقه. ويعبر ذلك في الوقت نفسه عن ظهور قيم جديدة لا تزال تتسم بقدر من الغموض.

وتندرج قوة الاحتجاج في عصرنـا هذا، مع ما يقترن بها من تفكيك وتحلل للبنى، في صميم تيارات الفكر الحديث التي عرضنا لمراحلها الكبرى بالبحث في أول فصـول هذا الكتـاب. وما من شيء يعفي من الاحتجـاج، فهو يتجـه بـالقوة ذاتها نحـو التقاليـد والأعراف والأخـلاق والفلسفة والفنـون والسياسـة والنظام الاجتماعي الاقتصادي. وربما حق لنا الظـن بأن العلم والتكنولوجيا، محركي المجتمعـات الصنـاعيـة، خليقان بأن يعفيـا منـه: ولكن لا. فبعـد أن تعلقت بهما آمال إنسانية تحررت آخر الأمر من نير عبودية ظلت ترضخ لها آلاف السنين، ها هما الآن بدورهما موضع الشك والريبة.

العلم في قفص الاتهام

إن رجال العلم، بإيحائهم إلى الرأي العام بأن العلم والتكنـولوجيا بوسعهما أن يحلا جميع المشكـلات ويفضيا بـالبشرية تلقـائيا، بل دون إرادتها، إلى غـد يغنني طـربـا، وبتـواطئهم على هـذا النحـو، عـن وعي أو عن غير وعي، مع السلطات القـائمة، قد أسـاءوا إلى العلم إساءة لا تغتفر. ولم تـدم تلك الثقة بالعلم والتكنـولوجيا طـويلا بالنظـر إلى أنهما ليسا سوى أداتين تـدعمان موارد العقل البشري، أداتين تستخدمان للخير تارة وللشر تارة أخرى.

فلئن كان العلم محايدا، فإن رجال العلم ليسوا محايدين حتى وإن اعتقدوا هـم ذلك بل وخـاصة عنـدما يعتقـدون ذلك. ولن ينخـــدع أحـــد بإنكـار العلمـــاء مسؤوليتهم عندمـا تستغل ثمار بحـوثهم في أغـراض يمكن الطعن فيهـا، بأسلوب التنصل الـذي قدم عنه أ. كيلسر[٨] صورة ساخـرة في كتابه Les Call - Girls. فرجل العلم، شأنه شأن أي مـواطن آخر، مسؤول مباشرة عن نشاطـه، وهو ملـزم بما تتخذه نتائج بحـوثه من تـوجهات وبما يقبل أو لا يقبل من عقود، وبالقضايا التي يقبل مناصرتها صراحة أو ضمنا. ومن الأمثلة الرائعة على ذلـك أزمة الضمير التي يتعرض لها عالم مثل أوبنهـايمر، وفي عهد أقرب، أولئك البيولوجيون الأمريكيون الذين يعبثون بالجينات.

ومن الإنصاف والأمر كذلك أن يطالب العلم اليوم بأن يشرح موقفه . ولن يستطيع العلم أن يتفادى النقاش ولا ينبغي له أن يفعل ذلك . فقد أصبح الرأي العام أدرى بحقائق الأمور وبدأ يقلق على المستقبل ويحرص على معرفة ماذا يجري في المختبرات : وهو يعرف جيدا أنه في المختبرات أولا يجري بناء المستقبل ، وتزداد هذه المعرفة صدقا عندما ندرك ، كما فعل روجيه غارودي[٩] ، «أن ما نسميه اليوم علما لم يعد تلك الحكمة والمعرفة اللتين يتحدد بهما مجموع علاقاتنا بالطبيعة وبغيرنا من الناس وبالمجتمع وبما يعلو على ذلك من كائنات ، إنه في الواقع نموذج حضارة . إنه ليس «العلم» وإنما «العلم الغربي» : العلم الذي يستهدف تحويل الطبيعة بقصد تملكها ، العلم الذي يعمل محركا للنمو من خلال المعالجة الفكرية والتقنية للأشياء والأشخاص» .

والتكنولوجيا أشد من العلم تعرضا للريبة والشك : فلئن كان العلم يتحرك ، نظريا على الأقل ، في عالم التجريد ، فإن التكنولوجيا تطور تجديداتها أمام أعيننا . والسؤال الذي يطرح هو ما إذا كانت التكنولوجيا - حلم الأمس وواقع اليوم - ستكون كابوس الغد . ففي مجتمع مفرط في التقنية يتيه الإنسان في البحث عن جذوره . ويلاحظ رينيه دوبوس[١٠] ، بحق ، أن الاهتمام «بالاستكشافات الفضائية وبوصول الإنسان إلى القمر لم يدم عشر سنوات ، وجهل الناس بأسماء رواد القمر أشد من جهلهم بأسماء أعضاء المجمع (الفرنسي) ، وذلك على الرغم من أن حلم ارتياد الفضاء ظل يتسلط على البشر منذ آلاف السنين . وفقدت تلك الأحلام المتألقة رونقها وسحرها حال تحققها في حين لا يزال منظر الشفق والغسق يحتفظ بما له من شاعرية منذ وجد الإنسان» .

ردود فعل النبذ

تطلق التجديدات التكنولوجية الكبرى أحيانا، عندما تصبح تطبيقاتها على وشك التحقيق، أزمات نبذ حقيقية. وتكشف قوة الاحتجاج ضد الطاقة النووية في جميع البلدان المتقدمة، على نحو بالغ الوضوح عن آلية رفض عامة في اللحظة التي يتوقع فيها اجتياز مرحلة حاسمة في تطور المجتمعات الصناعية. وقد أسفرت استطلاعات الرأي عن أن نسبا مرتفعة من السكان، ربما تبلغ أكثريتهم في مناطق معينة تتمسك بتقاليدها وإطار حياتها - كمنطقة الألزاس - ترفض اجتياز هذه العتبة الجديدة. صحيح أن استغلال الطاقة النووية على نطاق واسع يطرح مشكلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجتمعات الصناعية: تلك هي أن استحالة «إطفاء» الإشعاعية تفضي إلى نشوء وتراكم نفايات يستمر خطرها إلى الأبد. وللمرة الأولى ينفذ الإنسان عمليات ليس بوسعه إيقافها: فنحن نطفىء نارا أو نغلق مصنعا أو نوقف آلة أو ندمر النفايات السامة، ولكننا لا نستطيع تحييد الإشعاعية، وكل ما نستطيعه هو حصر نطاقها ومنع انتشارها. وذلك رهان رهيب نورثه الأجيال المقبلة.

وشأن حرائق الغابات، تنشب الصراعات هنا وهناك بمناسبة إقامة صناعة عرفت بالتلويث، حتى في مناطق تندر فيها فرص العمل. وتقف شاهدا على تصرفات لم يكن من الممكن تصورها قبل ذلك ببضع سنوات، تلك المحن التي شهدها مشروع إقامة مصنع لاستيارات الرصاص رفض عدة مرات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ثم نبذته بعنف حركات الاحتجاج بمنطقة الموزيل (بفرنسا) أولا ثم بمنطقتي الألزاس والمويز بعد ذلك. وتطلق ردود أفعال مماثلة إنشاء مطار أو بناء طريق سيارات أو إقامة سد أو اجتثاث غابة أو غرس مزرعة أشجار راتنجية.

وتحت ضغوط الرأي العام، يضطر القائمون على التنظيم الحضري لدينا،

على غرار ما يحدث في بلدان أخرى منذ زمن طويل، إلى تقديم مشروعاتهم والدفاع عنها ولا يمكنهم تفادي ما يقتضيه تنفيذها من مناقشات تبادر إلى فتح بابها منظمات صون البيئة ورابطاته فضلا عن أن القانون يفرض ذلك منذ الآن. كذلك تطلق حوادث التلوث الطارئة ضجة تبلغ أبعادا لم تعرف من قبل قط. ويزداد باطراد عدد من يرون، مع رينيه دوبوس[11] أنه «حتى عندما يأتي التقدم التكنولوجي بأسباب إشباع جديدة فإن ذلك لا يعوض عن فقدان سماء مضيئة أو هواء عطر أو مياه نهر صافية تعج بالأسماك أو جو هادىء يسوده الانسجام». ويستطرد دوبوس قائلا: «إن الجهد المبذول في كافة أنحاء العالم من أجل إنقاذ البيئة يتجاوز المشكلات التي يطرحها التلوث والموارد الطبيعية إذ يشكل بداية حملة تستهدف استعادة قيم معينة للحياة الحسية والوجدانية التي توجد إليها حاجة أساسية لا تتبدل نظرا لاندراجها في الرمز الجيني للنوع البشري».

الأجور ونوعية الحياة

وفي مجال آخر، يلاحظ أن المطالبات التقليدية برفع مستوى المعيشة تقترن اليوم بطموحات لم تتضح معالمها بعد إلى تحسين نوعية الحياة. وتستند النقابات في حفز أعضائها إلى موضوعات جديدة، إذ تطالب بالتظاهر من أجل ظروف حياة وعمل أفضل. ويحدث أحيانا أن ترتسم أشكال جديدة من التضامن تسمو على الأنانية المقترنة بفئة أو طائفة حرفية معينة: ففي هذه المؤسسة الكبيرة أو تلك تشاهد ظاهرة جديرة بالتنويه وإن لم تزل استثنائية بعد، هي قبول موظفيها الكبار التنازل عن جزء من مرتباتهم تضامنا مع العمال الذين يعانون من بطالة جزئية. وهذه البطالة الجزئية، بزيادتها الوقت المخصص لأنشطة الفراغ وللنشاط الشخصي، تضفي بالتدريج مصداقية على تلك الفكرة الثورية المتمثلة في أن الخفض الجزئي للدخل يمكن أن تعوض عنه

زيادة حرية المرء في العيش على هواه، ولا سيما إذا كانت البطالة الجزئية مدفوعة جزئيا. وعندئذ يتجه تفكيرنا إلى أنه ليس شرا بالضرورة أن نكسب «أقل قليلا» مقابل أن نعمل «أقل كثيرا». وعلى ذلك فإن الدخل المالي لا ينظر إليه على أنه الهدف الوحيد أو مصدر السعادة الوحيد. صحيح أن البطالة تظل مصدر تعاسة وعار، غير أن تولي المجتمع في مجمله أمرها، على الأقل أثناء فترة تعويض العاطل عنها يسهم في إحداث مواقف جديدة إزاء العمل وإزاء المال.

كذلك تطرأ تغيرات مهمة في الإحساس تجاه السلع الاستهلاكية التي فقدت قيمتها الرمزية فلم يتبق لها سوى قيمتها النفعية. وعلى ذلك فهي تتحرر من استبداد التغير السنوي للأذواق مما يحمل منتجيها على الاهتمام بصلابتها وطول بقائها. أفلم نشهد تلك الماركة من السيارات تعرض على عملائها سيارة تدوم عشر سنوات؟ فكرة دعائية لم يكن من الممكن تصورها قبل بضع سنوات - اللهم إلا إذا لم يكن ذلك سوى مناورة لاجتياز الأزمة.

وبعد فترة من التردد أحلت فرنسا مكانا بعيدا وراء البلدان الأنجلوسكسونية، بدأ سكان المدن أخيرا المطالبة بإحداث طرق يقصر استخدامها على المشاة وساحات في وسط المدينة تخصص للاستجمام وأنشطة وقت الفراغ. كما أن الطلب الملح على تحسين وسائل النقل العامة. وساعد الوعي المفاجىء بالثراء والجمال المعماريين للمدن القديمة على قيام كثير من الرابطات المنادية بترميم وإصلاح آثار التراث التاريخي. ويشن عدد كبير من المناطق تلقائيا حملات تزيين، وتصدر قواعد جديدة في مجال المعمار والتنظيم الحضري تستهدف الحفاظ على الطابع المميز لتلك المدن وجوها التاريخي.

تطلعات متناقضة

إن السرعة البالغة لهذا الوعي الجديد تثير الدهشة : فقد أصبح الرأي العام بتطلعاته الجديدة عاملا قويا من عوامل الارتداد الاجتماعي والتنظيمي على الرغم مما هناك من لبس يسهل كشفه في مواقفه . ذلك أن التطلعات الجديدة تتجاور مع العادات القديمة فلا تزيلها . أفلسنا نطالب في آن معا بنمو صناعي شديد يزيد فرص العمل ويرفع مستوى الدخول وبأسلوب حياة أقل اهتياجا أو ببيئة أقل عرضة للعدوان والتلويث؟ أو لسنا نطالب ببساطة بزيادة ما نكسبه مع تقليل ما نعمله؟ أو لسنا نسعى إلى رفع مستوى معيشتنا وزيادة استهلاكنا الفردي مع المطالبة في الوقت نفسه بمزيد من المرافق الجماعية والمستشفيات ودور الحضانة والساحات الرياضية والمرافق الاجتماعية والثقافية الأكثر عددا والأقل تكلفة؟ أو بتعديلات تنظيمية تستهدف تحسين نوعية الحياة؟ كل ذلك بطبيعة الحال دون الاعتراف بوجوب فرض ضرائب جديدة لصالح الهيئات العامة المكلفة بتوفيرها . فلئن غفا الكائن الإيكولوجي في شخصنا فإن دافع الضرائب يظل متيقظا ومتنبها ! ألسنا نسمع الاحتجاج الشديد للزراع عندما تعالج غابة مجاورة لهم بمبيدات الأعشاب كل عشر سنوات في الوقت الذي يعالجون هم فيه حقولهم بنفس المبيدات كل ستة أشهر؟ أو لسنا نأمل في أن ترمم البيوت القديمة في وسط المدينة في حين نقطن فيلا حديثة في ضاحية ، وفي بناء طرق السيارات وإنشاء المطارات شريطة أن تكون أبعد ما يكون منا ، وفي مدد وفير من الكهرباء شريطة ألا يقام مركز لتوليد الطاقة النووية ، وفي إنشاء مصانع على ألا تحدث تلوثا ، وباختصار في الحصول على جميع مزايا النمو الاقتصادي ولكن دون المعاناة من أي من مساوئه؟ وأهم من ذلك ، ألسنا نتجاهل الإضرار بالبيئة ما دام ذلك لا يمسنا عن كثب؟

إن النزاعات المتعلقة بالتلوث او باحتلال الحيز المكاني والتي تنشأ بمناسبة إقامة منشأة صناعيـة أو مشروع تنظيمي ضخم تنحصر عموما في دوائر صغيرة ولا تثير حركـة تضامن واسعة إلا في حالات استثنـائية قليلة. فـالوعي لا ينشأ إلا بصفة موقـوتة انطلاقا من مصـدر إزعاج يتهددنا مباشرة. وهـذه النزاعات تنشأ وتنفجر ثم تهدأ شأن الفقاعات تطفو على سطح السائل دون أن تلتقي.

الإيكولوجيا، معكّر الصفو..

ومع ذلك يبدو أن تطورا مهما يرتسم في الأفق إذ تظهـر الحركة الإيكولوجية على ساحة السياسـة ويحتمل أن تفشل خطط وحسابات كثيرة من المناورين. ففي الديمقراطيـات الغربية، حيث يتقرر مصير أحـزاب الأغلبية في عمليات اقتراع متقـاربة النتـائج بحيث لا تزيـد فـروق الأصوات أحيـانا على جـزء من الـواحد في المائة، يتعـذر التنبؤ بتأثير الـوافدين الجدد. والأكثـر من ذلك أن الإيكـولوجيين، ببقـائهم حتى دورة الاقتراع الثانيـة يبطلون اللعبـة السياسيـة بـرفضهم بديـل الاختيار المانـوي بين كتلتين اثنتين. وذلك هـو ما حـدث في الألزاس في الانتخابات الإقليمية في مارس سنة ١٩٧٦.

والقضايا الإيكولوجية تفاجىء بحـدتها الأحزاب التقليدية. فالانشقاقات التي تسببهـا لا تتطابق مع الانقسـامات السيـاسية بل تقطعهـا قطريـا. ففي أحزاب اليمين وأحزاب اليسار هناك من الأعضاء من يوافق ومنهم من يعارض الطاقة النـووية أو من يزعجهم التلـوث بدرجات متفاوتة، أو مـن يوافقون أو يعـارضـون النمـو الاقتصـادي أو ينـادون بنمـو من نـوع آخـر وفقـا لميـولهم الشخصيـة، مع فـروق طفيفـة بـرغـم ذلك: فـاليسـار الجديـد إذ يجمع بين الإيكولوجيا والتسيير الذاتي، يتخذ منهما منطلقا لاحتجاج شامل، في حين أن أنصار الـديمقراطية الليبراليـة المتقدمة يتبنون مطـالبات إيكولـوجية ويترجمون تطلعـاتهم إلى قـوانين: فحقـوق رابطـات حمايـة البيئـة يعترف بها وتـوسع،

وإجراءات التحقيق العام يضفي عليها أخيرا طابع الديمقراطية، كما تدان إقامة المباني الضخمة بالخرسانة المسلحة. وفي حين استهلت ولاية الرئيس جيسكار ديستان تطورا إيجابيا للغاية في هذا الاتجاه، كان الساسة القدامى، سواء كان انتماؤهم يمينيا أو يساريا، ينحون الاعتبارات الإيكولوجية جانبا في صمت بحجة مقتضيات الإنتاج المقدسة، وذلك ما لم تنشأ في دوائرهم الانتخابية مشكلة تتهدد مستقبلهم السياسي، وعندئذ نجدهم يتعللون بحجج واهية يتلمسون فيها مخرجا مما يفضي أحيانا إلى مواقف مضحكة: أفلسنا نرى ممثلا منتخبا يقود حملة ضد مشروع لتوليد الطاقة النووية في حين أنه هو وزملاءه في الحزب يوافقون بلا تحفظ على برنامج يشكل هذا المشروع عنصرا من عناصره؟ ومن ناحية أخرى يحرز شخص مغمور نجاحا باهرا في الانتخابات يثير لدى الساسة المرموقين دهشة بالغة، لأنه اتخذ من مكافحة التلوث في منطقته الصناعية أو من معارضته لمشروع إنشاء مذبح للدواب محورا لحملته الانتخابية. لقد أصبح فن الاستثار بقضية ساخنة واحدا من أحسن ضمانات النجاح بغض النظر عن أي من اعتبارات اللياقة وآداب المعاشرة.

ويدور النقاش حول قضية النمو الاقتصادي في جو مماثل من الاضطراب، فمنذ عشرين سنة كان هذا النمو، الذي اعتبر كفيلا بتحقيق العمالة الكاملة، فكرة اليساريين، في حين كان التوسع المعتدل المقترن بها قد يقتضيه تنظيم الاقتصاد من تقبل للبطالة، فكرة اليمينيين. ثم انعكست الآية منذ سنة ١٩٦٨ لدرجة أن النقابات وحركات الاحتجاج بدأت تؤكد على أهمية السعي إلى بلوغ أهداف نوعية، على حين دعا أرباب العمل إلى نمو على غرار ما يحدث في اليابان آخذين على الحكومة تخوفها وترددها.

وتحاول الأحزاب السياسية، وقد ألمت بها حيرة عميقة من جراء هذا التطور الذي يضطرها إلى اتخاذ تدابير تكيف سريعة، أن تستعيد التطلعات

الإيكولوجية قدر استطاعتها. ألم نر الحزب الشيوعي يزكي مرشحا إيكولوجيا فيغرق الفرق الشاسع بين الاتجاهين الجديد والتقليدي قدامى أعضائه في خضم من البلبلة؟ لقد فقد الكاثوليكيون لاتينيتهم بالفعل بعد الفاتيكان الثاني مع كل ما اقترن بذلك من صخب نعرفه. فهل سيكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الحزب الشيوعي؟ وهل سيرى أنصاره ينفضون من حوله في جهد التحديث هذا الذي يعد ضروريا برغم ذلك؟

في محاولة للحد من الخسائر، سيحاول الحزب صب الخمر الجديد في قرب قديمة: فسيبدي، مجاراة للمنطق الإنتاجي السليم، تأييده لإعداد برنامج نووي ضخم، ولكنه يرفض البرنامج الحالي بحجة أن «الأمن النووي لا يتوافق مع قواعد الربحية الرأسمالية».

وفيما وراء الانقسامات التقليدية، ينمو الإحساس الإيكولوجي لدى جميع الطبقات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط النشء. وفي فئات العمر الأكبر نجد أن الميسورين هم أول المتأثرين بهذا الحس بالنظر إلى أن الطبقة المتواضعة، شأنها شأن البلدان الأقل نموا، يطمح أفرادها دائما - وأي غضاضة في ذلك؟ - إلى التمتع بالمزايا الفورية التي تتيحها مجتمعات الاستهلاك. ومع ذلك فهناك من الفلاحين من يتحولون إلى الزراعة البيولوجية، ومن شباب العمال من يهجرون المصنع إلى فلاحة الأرض، ومن المهندسين والأطباء ومديري المصانع من يستأنفون حياتهم من الصفر في مزرعة مهجورة. وتجري ميدانيا تجارب على تكنولوجيا وأساليب علاج يسرة مستوحاة من أحدث المعارف وتقارن بالأساليب الموروثة من الماضي: ذلك أن التجديد الإيكولوجي ماض على قدم وساق، ويود المعنيون لو أن السلطات العامة أولته المزيد من الاهتمام، ويطرح السؤال عن السبب الذي من أجله لا تزود وزارات البيئة بإدارة للتجديد الإيكولوجي يعهد إليها بمتابعة وتشجيع تجارب تجديدية معينة يمكن أن تؤتي ثمارا يصعب التنبؤ بها.

انقلابات جدلية غريبة

على أثر ما حل بالنظم المرجعية من اضطراب، نشهد تقلبا مضحكا في الأوضاع بحيث يصبح البالغ الحداثة قديما وبالعكس. فهذا العمدة الفلاح الذي يرفض بإباء أن تخصص في كوميونته أرض للبناء بعد تقسيمها لما درج عليه من رجعية عقارية متأصلة، يصبح شخصا ضالعا في الحداثة إذ يتحالف مع الإيكولوجيين فيوافق على إدراج غابة أو موقع أو بحيرة في عداد التراث الطبيعي الذي يتعين صونه. وذاك الداعية إلى النمو على الطريقة اليابانية يغدو واحدا من أكبر أنصار حماية الطبيعة. وهذا الذي كان ينادي بضرورة ترميم المباني القديمة ويعرف بمعارضته للتحديث يظهر في ثوب المطلع على كل ما هو جديد. وذاك المهندس الذي بلغ في البحث التكنولوجي أقصى حدوده يجد نفسه فجأة معرضا لاحتجاجات حماة الطبيعة دون أن يجد في العلم أي ملاذ أو نجدة.

وذلك أمر يعرفه علماء البيولوجيا حق المعرفة: عندما يتغير الوسط، يعاد توزيع أوراق اللعب وتصبح الميزة عائقا والعائق ميزة. فمن صالح الفراشة التي تعيش على جذوع البتولا أن تكون بيضاء إذ يقيها ذلك شر الطيور الخواتل حيث لا ترى الفراشة البيضاء على أرضية بيضاء. غير أنه ما أن يسود التلوث الصناعي تلك الجذوع حتى تجد فراشتنا نفسها في وضع محزن! هذا إذا لم يعكف رجال الصناعة على تحرير الجو من التلوث على نحو ما يفعلون في منطقة ليفربول منذ عشرات السنين: فعندما تسترد البتولا بياضها ستغدو الفراشات السوداء معرضة لمخاتلة الطيور القناصة. وعلى ذلك فإنه في حالة نوع يتألف من أفراد ينتمون إلى فئتين متميزتين جينيا في إحدى صفاتها - وهي اللون في هذه الحالة - يكون الوسط - تبعا لتطوره - مؤاتيا لفئة تارة وللفئة الأخرى تارة أخرى. وذلك هو ما حدث

في بريطانيا حيث يتتبع علماء البيولوجيا منذ قرن من الزمن الفراشة الذارعة التي تعيش على جذوع البتولا[١٢].

والشخص المعوق في باريس يحيا حياة مهمشة تماما: فهو يودع مركز رعاية طبية طيلة حياته، في حين أن شخصا يعاني من العاهة نفسها في شوارع بومباي يستعين بعاهته في التسول فتكفل له التفوق على أقرانه الأصحاء: فهو إذ يتوصل ببراعة إلى استثارة إشفاق السياح على حظه العاثر، ينجح في إحداث زيادة كبيرة في دخله اليومي. ويستطيع جسمه من ناحية أخرى أن يثبت قدرة فائقة على تنمية إمكانات جديدة تعوض عن القيود التي تفرضها العاهة على قدراته الطبيعية. وسيذهل من يرى في شوارع مدن الهند أطفالا يعانون من عاهات شديدة يتنقلون فيها بخفة الهرة: فالظروف القصوى هي التي تمكن الآلة البشرية من الكشف عن تراثها وعن قدراتها الكامنة على التكيف.

وانقلاب الأوضاع على هذا النحو الذي لم يتطرق إليه الفكر الكلاسيكي، يبعث الحيرة في النفوس. فنحن لا ندري إلام يذهب تفكيرنا ولا كيف نتصرف إزاء المواقف الجديدة.

هل يتعين علينا أن نسارع إلى استخدام الأموال المعتمدة للبيئة، على ضآلتها، في إنشاء فرص عمل جديدة أم على العكس ننفقها على حماية الطبيعة دون أمل كبير في جدوى الإنفاق؟ هل يجدر بنا إيثار إنعاش الاقتصاد على تحسين نوعية الحياة أم العكس؟ هل التناقض بين هذين الاتجاهين تناقض ظاهري أم تناقض حقيقي؟ أولا توجد خيارات أخرى؟ إن دور الإيكولوجيين في مواجهة الأزمة دور غامض: هل هم بسبيلهم إلى إصلاح الوضع أم إلى زيادته سوءا على سوء؟

إن مطالبهم يحتمل أن تثقل تكاليف الاستثمارات الصناعية ومن ثم تبطىء

التوسع وتسرع التضخم. وهم من جهة أخرى يناضلون من أجل إعادة استخدام المواد الأولية وضد إهدار الطاقة مما يسفر عن نتيجة محمودة على ميزان التجارة الخارجية. ومع ذلك يدينهم الخبراء الذين جعلوا من اقتصادنا درسا في الهدر في حين أن الحكومة تأخذ بنصيحتهم عندما يطلبون توفير الطاقة والكف عن إنتاج سلع لا جدوى منها وإعلاء شأن الأعمال اليدوية والحرفية وتحسين نوعية المشروعات والمنتجات وهلم جرا.

الواقع أن الإيكولوجيا تخرج فائزة معززة من هذه الضجة. فهي تغتنم الأحداث كما تغتنم الطائرة الشراعية الريح وتبرز من مكان غير المكان الذي كنا نعتقد أننا دفناها فيه. وهي تستعير أفكار فن الجدل الحديث، ولكنها تنبذ الأسلوب المثقل الذي يتحدث عن النظم التي تأبى بإصرار أن تصبح رهينة لها. فالإيكولوجيا - باختصار - تحير العقل وتثير الغضب وتخلب اللب.

عندما يبحث المستقبل عن هويته..

في خضم المواقف الغامضة، ووسط تكاثر الأفكار والمناقشات وتضاربها، وإزاء تجابه الحساسيات وتنوع الدوافع، تبحث الحياة عن نفسها وتتلمس طريقها وتخطو خطوات إلى الأمام. والأمر كذلك في جميع فترات التخمر والغليان، في تاريخ البشر كما في تاريخ سائر الأنواع الحية. فكل اختراع عظيم تفتقت عنه قريحة الإنسان أو ابتدعته الطبيعة تطلّب بذل جهود تحسس لا حصر لها بكل ما تنطوي عليه من أخطاء وتسفر عنه من ضحايا. إنها لحمّى حقيقية تلك التي تستحوذ على النباتات أو الحيوانات عندما تتهيأ سلالة تطورية كبيرة لاستقبال حدث هام. فاختراع البويضة أو البذرة، والانتقال من الأسماك إلى الضفدعيات أو من الزواحف إلى الثدييات، مر بعدد لا يحصى من المحاولات الفاشلة قبل أن ينتهي الأمر بالنظام الجديد إلى الاكتمال. وتعين مضي فترة من الفوضى والاضطراب في بداية العصر الوسيط

قبل أن تنتظم شيئا فشيئا البنى السياسية الجديدة بعد انهيار الإمبراطورية الشرلمانية: ومؤدى ذلك كله أن مولد المستقبل ينبني أمام أعيننا بالفعل: «وتختفي الأصول تحت البدايات» كما يقول هايديغر. ومع ذلك فنحن لا نراه إذ تزيغ أبصارنا في متاهات الماضي ويضل تفكيرنا في الذكريات وتقع عاداتنا في شراك الروتين: ونظل عاجزين عن تصور مستقبل مختلف عن الحاضر. وفي مواجهة مستقبل يتهيأ للنشوء وإزاء تعدد الاحتمالات الممكنة نتشبث بأفكارنا اليقينية أي بماضينا.

وعلى ذلك فنحن لا نستخلص من الأزمة كل ما تنطوي عليه من دروس إلا إذا أخذنا بنهج التغير والتغيير. فلئن كانت الكلمة ذاتها رائجة الاستعمال فإن المفهوم الذي تعبر عنه أقل رواجا، نظرا لأن التعليم الذي تلقيناه لا يتيح لنا دمج هذا المفهوم في رؤية شاملة للتاريخ وللعالم.

رابعا – الانتقال إلى عالم آخر من أجل تغيير العالم

من الغريب أن معاصرينا يعيشون التغيير، وأحيانا يخضعون له، دون أن يفهموه حق الفهم. فهم يضعون فيه آمالهم ومخاوفهم في آن معا بالنظر إلى أن التغيير يظل، في أعمق أعماق نفوسهم، ما كان عليه في نظر أسلافنا القدامى. وكان فلاسفة العالم القديم يرون في الكون استمرارا لزمن خالد لا يتبدل. ولقد ظل الفكر الإغريقي، سواء استوحى من أرسطو أم من أفلاطون، لا يعرف سوى كون ثابت لا يتغير: تحكمه، وفقا لأرسطو، آلية معقدة قوامها أجهزة محكمة التنظيم، كما يشهد بذلك تعاقب الفصول، ودقة حركة النجوم، والنظام البيولوجي القاضي بألا تنتج أية بذرة سوى نبات

نوعها. . ، وتسوده، وفقا لأفلاطون، قيم ذات تدرج هرمي لا تشوبه شائبة، من الروح إلى المادة.

لنتعلم أولا أن نتغير

صحيح أن القدامى كانوا قد لاحظوا بالفعل تقلبات نظام العالم وعواقبها الرهيبة: الكوارث الطبيعية والمجاعات والحروب والأوبئة. غير أن هذه الأحداث بدت لهم، بحكم تكررها ذاته، وكأنها تتعاقب على نحو دوري بدرجة أو بأخرى، تقريبا على غرار الأيام أو الفصول التي تتوالى دون أن تتشابه دائما، وإن ظلت وتيرتها ثابتة. فبعد السنوات السمان تأتي السنوات العجاف وهكذا دواليك. تلك هي أسطورة الرجوع الأبدي. «ليس تحت الشمس شيء جديد. ربّ أمر يقال عنه انظر هذا جديد. بل قد كان في الدهور التي سبقت قبلنا» على نحو ما جاء في سفر الجامعة(١٣). ويعبر عن هذه الرؤية الكلاسيكية للطبيعة تعبيرا واضحا مارك أوريليوس(١٤): «ينظر الحكيم إلى وقائع التدمير الدوري للعالم وبعثه من جديد ويقول لنفسه إن ذريتنا لن ترى شيئا جديدا، وإن أسلافنا لم يروا شيئا أعظم مما رأيناه.

غير أن مفهوم مارك أوريليوس الدوري للعالم لم يمنعه من إدراك الوحدة العميقة للكون وللقوانين الأساسية التي تحكم النظم الحية. فهو يكتب في «تأملات»: «لتر العالم دائما على أنه كائن فريد وروح فريدة، ولتنظر كيف يسهم كل شيء في سبب كل شيء، وإلى الكيفية التي ثبتت بها الأشياء وطويت معا». ويردد باسكال مثل هذا القول: «لما كان كل شيء سببا ومسببا، معانا ومعينا، بطريق مباشر وغير مباشر، وكانت جميع الأشياء تتماسك برابطة طبيعية وغير محسوسة تربط بين أشد الأشياء بعدا واختلافا فيما بينها، فأنا اعتقد أنه يستحيل معرفة الأجزاء دون معرفة الكل، أو معرفة الكل دون معرفة الأجزاء» وذلك حدس أكدت صدقه أحدث مكتسبات علوم الطبيعة، والإيكولوجيا بنوع خاص، ولكن

الفكر الـديكارتي أغفلـه إغفالا تـاما، الأمـر الذي أفضى بنـا إلى التفكير الساذج الذي يقضي بأن السبب لا ينتج أبدا سوى نتيجة واحدة، وأن النتيجة لا تنتج أبدا إلا عن سبب واحد. ونحن نعلم اليوم ما كلفنا إياه هذا التفكير الخطي، ولا سيما في مجال التنظيم العمراني.

ومع ذلك فإن التراث العبري يبتعـد منـذ البـدايـة عن هــذه التصـورات الثبـوتيـة: فبرؤيتـه في اليهـوه (الرب عنـد اليهـود) مـرشـد الشعب اليهـودي وبإسنـاده إلى ذلك الشعب رسالـة عـالمية، يضفي هـذا التراث بعـدا تاريخيـا وأخرويا على العالم المغلق الذي خلفته العصور القديمة. وتحطم المسيحية آخر القيـود إذ تجعل من تاريخ البشر استمـرارا لأول فعل أتاه الخالق، لـدرجة أنـه أمكن إيجاد تـواز بين التطـور الإبداعي لبرجسـون والتراث اليهـودي المسيحي الأصيــل[١٥]. غير أن هذا التراث فقد رونقـه منذ عهد أباطـرة بيزنطة حيث انصب في قـوالب الفكر الإغـريقي والتشريع الرومـاني، وظل يزداد ذبـولاً منذ نشوء الحركـة المعارضـة للإصـلاح عندمـا عمد العـالم الكاثـوليكي إلى تضييق الخناق والانطـواء على نفسه واتخاذ موقف دفـاعي محض ينبني على أنطولـوجيا سكونية لا تفسح كبير مجال لمفهوم التطور.

ومن الجدير بـالذكر من بـاب المفارقـة أنه تعين حدوث تطـور مفاجىء في تاريخ الفكـر أثناء القرن الماضي لكي يستطيـع مفهوم الزمن التـاريخي، الذي كان يميز مع ذلك التراث اليهودي المسيحي، فرض نفسه من جديد حتى وإن لم يتسن مع ذلك اقتلاع مفهوم الزمن الثـابت أو الدوري من اللاوعي الجماعي لإنسان اليوم.

وهكـذا يبدو أنـه قد كتب علينـا أن نعيش في جدليـة متواصلـة نحيي بها الاستمرارية تارة والتطورية تارة أخرى: فبعد أسطورة الاستقرار في عهد ديغول يأتي الحث على التغيير في عهد جيسكار ديستان. .

التراجع من أجل توضيح الرؤية

الـواقع أن التغيرات الوحيـدة التي يعترف بها معـاصرونـا، في الوقت ذاتـه الذي ينسبون فيه إلى التكنولوجيا قدرة سحرية على تبديل حياتهم، لا تزال هي التغيرات الدورية التي يسهل على الإنسان مشاهدتها في غضون حياته. فنحن لا يلزمنا سوى بضع ساعات من الانتباه لكي نتبين أن النهار يعقب الليل وأن «أمزجتنا» تختلف بين اليقضة والنـوم وبين الجوع والامتلاء. وتكفينا بضعة أيام لكي نلاحظ أن حالة الجو تفعل مثل ذلك، على الأقل في المناخات المعتدلة. وفي غضون عـام، نرى تعاقب الفصـول، باستثناء خط الاستـواء. ومن جهة أخرى، يلـزم المرء أن يعيش عدة آلاف من السنين لكي يشهد تحول المنـاخات – مقدم العصور الجليدية على سبيل المثال، وعشرات ملايين السنين لكي يرى تغير الأنواع الحيوانيـة والنباتية ويتتبع موجة التطور البيـولوجي العميقة: فمن ذلك مثلا أن أولى الـزهور ظهـرت منذ قرابـة المائة مليون سنـة في حين ظهرت الصنوبـريات في ماض يبتعـد عنا بمقدار ضعفي هـذه المدة والسرخسيات في زمن أبعـد من هذا وذاك. وأخيرا يلـزمنا العـودة إلى الوراء بـلايين السنين لكي نشهـد تكون زرقـة السماء انطلاقـا من جـو مشبع بالأكسجين ظهـر هو ذاتـه عندما ظهرت النباتات المجهرية الأولى داخل المحيطات البدائية.

ومن الضرورات الملحة أن ننمي في العقليـة الجماعية رؤيـة تركيبية تطـورية وديناميـة للعالم. ومن شأن هذه المهمـة الأساسية للتربيـة الحديثة أن تسهم في إيجاد لغة مشتركة دنيا لن يتسنى دونها وجـود قيم مشتركة أو فهم متبادل: ومن ثم لن تعود هناك حضارة.

منعطف يجدر ألا يفوتنا

إن البشريـة مقبلـة اليـوم، من خـلال الأزمـة التي تجتـازهـا المجتمعـات الصناعية، على منعطف جديد في تاريخها.

فالوضع القائم لم يسبق له مثيل. والصـورة التي ترسم التاريخ على أنه عجلة تـدور، صورة مضللة، وأقصى مـا تتيح لنا تأكيـده هو أن البشر لا يـزالون عنـد واحد من منعطفـات التـاريخ! ذلك أنه ليس من الصـواب الاعتقاد بأن التـاريخ يعيد نفسه. وحسبنا للتـدليل على ذلك أن ننظر إلى حالتنـا نحن: ففي أي زمن قبلنـا تجمع للبشرية من القـوة ومن المعرفـة ما يمكّنها من إبـادة الحياة على الأرض بأسرها ومن تـدمير ذاتها؟ لأول مرة في التاريخ يستأثـر أحد أنواع الأرض، هـو النوع البشري، بزمام الأمـر كله: فهل هو قادر على الـوعي بمسؤوليته الساحقة في الـوقت الذي يقتضي فيه ذلك النفاذ إلى الآليـات المعقدة التي تنظم المجتمعات والطبيعـة والحياة؟ إنها تلك الآليـات ذاتها هي التي يـدركهـا الخلل شيئـا فشيئا أمـام أعيننـا وتقتضي منـا استجابـة فوريـة. وتلك مغـامرة مثيرة، سمـة تميز مـا أسماه الكـاتب (الفـرنسي) شـارل بيغي «عصرا»، أي مـرحلـة تطـور سريع، صاخب، مجدّد، وقـاطع لرتابة «الفترات» حيث يأخـذ التاريخ مجراه دون أحداث إن صح القول. فأثناء الفترات يهدأ التطور ويستسلم الناس لحياة اليسر وفقـا لقانـون أدنى الجهـد إذ يحث كل جماعة منهم رائدهـا(١٦) «لتغتنوا، لتغتنوا». أما في أثناء «العصور» فإن الإنسان يجابه المحنة فتتقدم البشرية.

وفي عصرنـا نحن يتخـذ التحـدي أبعـادا هـائلـة بـالنظـر إلى أن كل سينـاريوهـات المستقبل محتملة، مـن المجابهة بين المجتمعـات الصناعيـة إلى الاشتعال النووي، ومن تصاعد نظم الحكم الاستبدادي إلى الانحلال في ظل الفـوضى الناشئـة عن غياب الحكـم. بل إنه ليس من المستحيل أن يتـوصل الإنسان إلى إقـامة مجتمع عـالمي يتسم بالتـوازن والتعايش والطـابع الإنساني. ولنقل مجتمع اشتراكي بأفضل معاني هذه الصفة.

ومن مـزايا وضـع الأزمة، التي نحس أنها ستظل معنـا زمنـا طـويلا، أنـه يقتضي وعيا عاما شاملا كشرط لا غنى عنه لتنفيذ عمليات التكيف والتنظيم. وإنه لعلى مستوى تطور التطلعات والعقليات والمواقف والتصرفات أن ستظهر منذ الآن بوادر تغير عميق.



الهوامش

(١) سيتناول الفصل الثالث من هذا الباب الثاني هذا الموضوع الحيوي .
(٢) يكـرس J.de Rosnay في كتابه Le Macroscope الذي سبقت الإشارة إليه فصلا لبيان كيفية سير هذه الآليات .
(٣) J. Salk, Métaphores Biologiques, Calmann-lévy, 1975.
(٤) Ed. Wilson, Sociobiology, harvard University Press, 1976.
(٥) J de Rosnay, Le Macroscope, op. Cit.
(٦) R. Caillois, Pour un dialogue entre Les Sciences, Courrier du CNRS, 1971, no1, p 4-6.
(٧) M. Blin, Le Travail et les Dieux, Aubier-Montaigne, 1976.
(٨) A. Koestler, Les Call-Girls, Calmann-Lévy, 1973.
(٩) R. Garaudy, Le Projet espérance, Robert Laffont, 1976.
(١٠) R. Dubos, Choisir d'être humain, Denoël, 1974.
(١١) R. Dubos, Op. Cit.
(١٢) E.-B. Ford, Génétique écologique, Gauthier - Villars, 1972.
(١٣) سفر الجامعة، ١ - ٩ .
(١٤) Marc Auréle, Pensées, Paris, Traunoy, 1953.
(١٥) انظر مثلا Claude Tresmontant, Essai Sur La Pensée Hébraique, Ed. du Cerf, 1953.
(١٦) يسـوق المؤلف هنا مثـال François Pierre Guillaume Guizot (١٧٨٧ - ١٨٧٤)، أحـد رجـال السيـاسـة الفـرنسيين في القـرن الثـامن عشر، حث رجـال الأعمال على أن يغتنـوا بـالجد والادخار. (المترجم)



الفصل الثاني

أنشودة الماضي السعيد

«انطلق من أرضك وعشيرتك وبيت أبيك. . .

لا تلتفت إلى ورائك ولا تقف في البقعة كلها. . .»

سفر التكوين

(١) الفصل الثاني عشر

و (١٧) الفصل التاسع عشر

أولا ـ تنوع الاستجابات الفردية

في مجتمع ليبرالي متحرر لا تُملى فيه المواقف أو تجازى من قبل سلطة مركزية، يفضي هامش الحرية المتاح، باستثناء حالات الاغتراب الجماعي الناجمة عن ضغوط تبدل الأذواق وعن تأثير وسائل الإعلام، إلى تنوع كبير في السلوك. ويزداد هذا التنوع كثيرا في فترة كالفترة التي نمر بها، بالنظر إلى أن الأزمة تقتضي عددا أكبر وأشد تنوعا من القرارات والاستجابات الفردية ومن ثم تزيد من حدة التقلبات الاجتماعية: وهي تسرّع انطلاق آليات رفض أو تكيف مختلفة. ويترك ذلك على مستوى المجتمع انطباعا بالانفجار والفوضى والتشتت والاضطراب والتفسخ، وكلها سمات يتسم بها عصرنا.

انعكاس أوضاع الأجيال

وتؤثر الأزمة أول ما تؤثر في النشء الذين يثير المستقبل فيهم من التساؤلات أكثر مما يقدم لهم من وعود. كذلك فإن الكبار، الذين يتنازعهم تعليم تقليدي وبيئة في طفرة تضطرهم التزاماتهم ومسؤولياتهم إلى مواجهتها، يتعرضون لتوترات شديدة تولد صراعات. غير أنهم يعجزون، ابتداء من سن معينة، عن فهم السبب الذي من أجله يتعرض التقدم الاقتصادي للشك أو الاتهام مادام قد أتاح لهم ظروف حياة أقل قسوة من الظروف التي عاشها آباؤهم. وهم كثيرا ما يبدون إزاء تطور العادات والأعراف تسامحا يفوق ما كنا نتوقعه. والنساء بوجه خاص، إذ يتمتعن بقدر أكبر من المرونة والتكيف مما يتمتع به الرجال، وخاصة عندما يكنَّ أمهات، يعدلن رؤيتهن للأشياء على أثر احتكاكهن بأطفالهن: وتلك سمة أخرى مثيرة للعجب من سمات عصرنا، تلك التربية العكسية التي لم تكن لتفهمها المجتمعات التقليدية التي كانت توقر السن والخبرة ولا تتردد في امتحان صلابة النشء والشباب. وفضلا عن ذلك فإننا عندما نمعن الفحص، نكتشف أيضا قدرا من مشاعر الحسد تتخذ شكل تنفيس رجعي لانفعالات مكبوتة، وذلك إزاء تحرر عادات الشباب وما يترتب عليه من استعادة الكبار لتخيلات سن المراهقة وما اقترن بها من شعور بالإحباط.. وقصارى القول إن سن النضج تجيد التكيف لمجتمع الاستهلاك الذي يحتج النشء على قيامه، ومن المرجح أيضا أن جهد التكيف كان من الضخامة بحيث انتزع من الكبار رغبتهم في تغيير ذلك المجتمع.

غير أن هذا الاتجاه العام لا يدخل في اعتباره تعدد الحالات الفردية. فمنذ البداية يأتي كل كائن ثمرة لمغامرة جينية لا تتكرر أبدا ويبني حياته انطلاقا منها. فعلاوة على الفروق البدنية التي تساعدنا على أن يتعرف كل منا على الآخر على الرغم من وحدة التصميم العام لتقاطيع الوجه، توجد أيضا بيننا

فروق نفسية وفكرية وأخلاقية وثقافيـة تجعل من كل حياة بشرية مغامرة فريدة من نوعها. وفي مواجهة بيئة تمر بطفرة هائلة يستجيب كل فرد وفقا لأحاسيسه الخاصة. غير أننا نستشف مع ذلك، من وراء تنوع المواقف أنواعا أساسية من السلـوك يعـرفهـا جيـدا علماء البيـولـوجيـا: تلك هي الكفـاح، والتكيس، والهرب، والتكيف أو الموت.

اصطدامات الأصولية وأسباب شقائها

الكفـاح الدفـاعي هو رفض قـاطع لكل تطـور، وهو مظهـر من مظاهـر القصور الـذاتي بكل ما تضفيه الميكـانيكا على هذه العبـارة من معنى: العجز عن تعديل حالـة ما ومقاومة التغيير. وهو يتخذ عمـوما شكل استقطاب على «القيم التقليدية» أي على الماضي. والقضية المسلمـة بسيطة: ماكان فهو خير وينبغي أن يبقى.

ولكل تنظيم اجتماعي أصـوليوه. ومن أروع الأمثلـة على ذلك التظاهـرات الصاخبة للأصوليين داخل الكنيسة الكـاثوليكية. ففي الموقف الذي يتخذونه لبس، إذ إن استشهادهم بـالسماء على عدالـة قضيتهم يفترض استئثارا بـالله بعيدا كل البعد عن المسيحية، والله بحكم تعريفه لا ينتمي إلى أحد. والواقع أنهم إذ يدافعـون إنما يدافعـون عن أنفسهم: عن الأمن الراسـخ في إشراطات التعليم الذي تلقوه في طفولتهم، عن مفهومهم للعالم، وعن قيمهم الذاتية لا عن مجد اللـه وكرمـه. فاللـه ليس بحاجـة إلى البشر لكي يدافعـوا عن مجده، حيث يقول عنـه لوي ماسينيـون إنه «غير متوقع بقـدر ماهو وشيك الـوقوع، جديـد كل الجدّة»، أي أنه حر من كل قيـد بما في ذلك قيود الماضي أولا وقبل كل شيء. وعلى ذلك فمن المحتمل أنـه يتحـدث جميع اللغـات، الـلاتينيـة وغيرهـا، ويسمع كل أنـواع الموسيقى: الشعبيـة والـدينيـة، ويفهم جميع القداسات، قداس بيوس الخامس وقداس بول السادس.

والأصولية هي عالم ما قبل داروين، الرفض القاطع لمفهوم التطور ذاته. فالتعليم الملقن المبني على دوام العقائد، وفكرة العصمة من الخطأ، وشرعية القانون والأخلاق، ومفاهيم السكون الموروثة عن حركة الإصلاح الكاثوليكية المعارضة استطاعت كلها أن تنسي الشعب الطيب أن الكنيسة لها تاريخ، وأي تاريخ! وعلى ذلك فمن المحتمل أن تكون للأصولية ظروف مخففة. والأكثر من ذلك أنها تنقل إلينا قيما محققة: فالتمسك بالطقوس القديمة بما يثريها من معان ورموز، حتى وإن بدت متقادمة العهد في لغة عصرنا، لاتزال علامة على استمرارية ووفاء وديمومة تتجاوز ظروف العصر وتقلباته. غير أن هذا الترسخ الجذري، الذي يحتاج إليه إنسان اليوم أيما حاجة، لن ينجو من اللبس عندما يقترن بالأصولية: إذ سيكون عندئذ ثبوتية دون تطور (invariance)(١)، وإدامة لتوازن سكوني مفترض في عالم في تحول دائم، واستقرارا دون مجاوزة، وديمومة دون نشوء، وسيكون على أي حال شقاء النفس الذي قال عنه فولتير: «إذا لم يكن للمرء روح عصره، كان له كل أسباب شقائه».

صحيح أن الأصولية تجد في الطبيعة مصادر وحي لها. فبعض الأنواع، التي توصف بأنها معمرة panchronique، كفت عن التطور منذ ملايين السنين، مديمة في عالم اليوم نماذج أولية تكونت في الأزمنة السحيقة مثل الكولاكانت تلك السمكة التي بلغت من المحافظة ومن التخصص درجة منعتها من أن يكون لها خَلَف وظلت على ما كانت عليه منذ مليونين من القرون. وذلك أيضا هو حال الإسفنج الذي لم يطرأ عليه أي تغير منذ الدهر الجيولوجي الأول، والكُهدلُيات ــ وهي مجموعة حشرات كثيرة الإخصاب على الرغم من طعنها في القدم، وبنات وردان التي لم تتغير منذ العصر البرمي، فكلها نماذج من الأصولية البيولوجية دأبت على أن تكون مطابقة لذاتها وسط بنية في تحول مستمر.

التخلص بلباقة

يتمثل التكيس بالنسبة للكائن الحي في تقليل أو وقف علاقاته مع بيئة غير مؤاتية مع احتمال إعادتها عندما تتحسن الظروف. تلك هي حال كل من يستسلم للإخفاق فينفض يديه من جميع المشكلات التي تهز العالم وينكب، بعناد الأرضة وإصرارها، على بناء عشه وإحاطته بسياج متين ويرفض الالتزام بأي شيء ويتملص من مسؤولياته بلباقة. وذلك في إجماله موقف مؤات للصحة إذا سلمنا بأن التسلي بممارسة البستنة والحرف المنزلية الصغيرة يكفي لشغل قلب الإنسان. وإذا أضيفت إلى ذلك ممارسة رياضة تستهدف التحرر من العدوانية، اكتملت العملية وكللت بالنجاح. فالمرء يظل حيث هو ولكنه يفصم علاقاته إلى أقصى حد ممكن بمجتمع ينبذ قيمه أو لا يهمه ـ ببساطة ـ أمره. وهو لا يصوت في الانتخابات.

ولا يفوت عالم البيولوجيا هنا أن يذكر البذرة، ذلك الاختراع الذي تمخضت عنه قريحة النبات. فالبذور، إذ تعجز عن الهرب في الفضاء، تبتدع استراتيجية تتيح لها التحرر من قيود البيئة بالتشرنق في وسط محمي والإبقاء على المبادلات الخارجية عند أدنى حد ممكن. ويعد ذلك في الواقع هربا في الزمن بالنظر إلى أن البذرة يمكنها على هذا النحو أن تنتظر سنين بل قرونا إلى أن تحين ظروف مؤاتية للإنبات: تستطيع بذور اللوتس الآسيوي أن تحتفظ بقدرتها الإنباتية طوال ألف سنة. وقد قيل يوما على سبيل المزاح إن حبوب القمح التي عثر عليها في قبور الفراعنة لم تنبت قط على مايبدو[٢].

كذلك فإن التكيس ميزة تتمتع بها أنواع دنيا يذكر منها الأميبيا والبكتيريا والفطر التي تمتلك أكياسها أو أبواغها قدرة فائقة على مقاومة أقسى الظروف واجتياز أوضاع الأزمة دون أن يلحق بها أي ضرر.

النجاة في الهرب

الهرب تصرف يخص الحيوانات على الأكثر ويجد سوابقه البيولوجية في سلوك أنواع كثيرة آثرت الهجرة سعيا إلى ظروف حياة أفضل. وبين معاصرينا، يأتي هذه التصرفات أولئك الذين يهجرون مهنتهم أو حياتهم الأسرية، والاثنتين معا في بعض الأحيان، لكي يعيشوا في ريف ناء ـ الحلم القديم بالعودة إلى الطبيعة. وهذا الاتجاه السلوكي منتشر في الولايات المتحدة واتخذ أبعادا لا يستهان بها في أوروبا مع تكاثر الجمعيات الدينية المتطرفة. وينطوي ذلك في آن معا على محاولة «لتغيير الحياة» و«الانتقال إلى حياة أخرى»، ولإبدال الصناعة بالحرفة والزراعة الصناعية بالزراعة البيولوجية، ولبعث الحياة في التقاليد الرعوية وإحياء القرى القديمة المهجورة. وكان على هذا النحو أن تكاثرت المجتمعات الاستكفائية الصغيرة على هامش المجتمع الصناعي.

وتلك حركة جديرة بتعاطفنا وإن لم يكن اتجاهها الثوري بالقوة التي تريده أن يكون بالنظر إلى أنها وجدت في شتى عصور التاريخ. وتعبر أسطورة الماضي السعيد أو العصر الذهبي أو جنة عدن ـ بطريقتها عن قدر من الخوف من المستقبل وعن محاولة للهرب في الماضي الذي عاشته بالفعل أجيال سابقة، ومن ثم فهو مدعاة للاطمئنان. ومن جهة أخرى فإن الكثيرين يرون فيه بداية لنموذج حياة اجتماعية جديد يطلعنا منذ الآن على السمات العريضة لمجتمع المستقبل الذي يتميز بمزيد من الحرص على سلامة البيئة وحسن المعاشرة والطابع الإنساني للحياة. فمن الصحيح أنه في حالات معينة يتضافر الذكاء والجهد وروح الابتكار على تطوير تجارب وخبرات إنسانية جديدة بالغة الثراء. ولئن كان كثير من هذه التجارب يقصر دون بلوغ غايته فإن منها ما يبشر منذ الآن بمقدم أشكال حياة جديدة بل نظم إيكولوجية جديدة ـ بالمناطق الصحراوية في جنوب إقليم المرتفعات الوسطى بفرنسا على سبيل المثال. إن شيئا ما بسبيله إلى الظهور من

الرواسب التي تتركها كل خريف أفواج السياح أو الشباب الذين يفدون بكل ما لديهم من نوايا طيبة وما يعوزهم من خبرة تساعدهم على أن يحققوا في واقع الحياة اليومية القاسية حلم الشمس والنور الذي راودهم في مكاتب الحواضر الكبرى ومصانعها ـ شيئا بالغ الأهمية والجدّة.

العواقب الوخيمة

إن موت كائن ما كان ينبئنا بأنه فقد قدراته على التكيف على أثر اختلال في التوازن. وعادة ما يأتي الموت في الطبيعة نتيجة لأوضاع أزمة. ذلك أن عمليات التجديد الحضري الكبرى، بنقلها الأشخاص المسنين من الأحياء التي عاشوا فيها حياتهم كلها نحو ضواحي المدن، كثيرا ما عجلت بهذه النهاية المفجعة. فهذه العمليات لم تضع في الاعتبار أن القدرات البشرية على التكيف تتناقص مع التقدم في السن. وباستثناء حالات قليلة، لا يزيد النجاح في نقل شخص مسن من بيئته إلى بيئة جديدة على النجاح في نقل شجرة عجوز من موقع إنباتها. وكثيرا أيضا ما يفضي إيداع المسنين المستشفيات إلى تدهور سريع في حالتهم، ولكن لأسباب هي عكس الأسباب السابقة: فسهولة الحياة والجو الباعث على الطمأنينة بالمستشفى يشجع نزلاءه على التهاون فتعجل ظواهر النسيان و إيقاف ممارسة الوظائف الحيوية والكف عن رياضة البدن، بحدوث تطورات نكوصية.

المجاوزة بالتكيف

وأخيرا نأتي إلى التكيف الذي يقتضي لدى الإنسان استيعاب معلومات جديدة، وابتداع أساليب حياة وفكر جديدة، وهي الاستجابة السليمة من جانب الكائن الحي لتعديلات تطرأ على بيئته. وينبغي ألا تتجاوز تلك التعديلات حدودا معينة وأن يتوافر للفرد قدر كاف من المرونة الإيكولوجية.

وترد في فصل قادم مناقشة للآليات التي تعمل على مستوى المخ وتضفي على الحيوان البشري قدرة فذة على التكيف. وحسبنا الآن أن نذكر أن التكيف يتطلب نجاحه توافر شروط معينة نخص منها بالذكر، لدى الإنسان، جهدا إراديا لا يحمل كل معناه إلا إذا ترسخ في فهم عميق للتجارب المعايشة وتوجه نحو رؤية متماسكة للمستقبل ينتجها مشروع فردي أو جماعي.

ومن دواعي الأسف أن هذه الشروط قلما تتوافر في مجتمع يعج بآلاف الأحداث التافهة التي تقع بمنأى عن الحياة الحقيقية التي نحياها كل يوم. وإذ تثقلنا الرسائل الخاوية من المغزى ولكنها تستحث شهية المستهلكين دون أن تشبع أمانيهم العميقة، فإنها تجعل من مجتمعنا مجتمعا غير مؤات لا لحياة النفس الداخلية ولا لتنمية وعي الفرد بشخصيته ولا بما يتجاوزها.

ومع ذلك فإن هذه هي الشروط التي لا غنى عنها للتكيف على مستوى المجتمعات البشرية. لذلك فالأمر يقتضي بذل جهد واسع النطاق للتوعية والإعلام والتفسير لدى جمهور يزداد اتساعا باطراد من أجل تيسير حدوث التطورات الضرورية، وربما أيضا تفادي وقوع الكوارث التي لا مناص من وقوعها إن نحن ظللنا على جمودنا وأنانيتنا.

تضخيم التقلبات الاجتماعية

عندما نمعن البحث، نجد في كل منا مواقف كامنة تنم عن الهرب أو الكفاح أو التكيس أو التكيف، ذلك أن كل فرد يجمع بين الوحدة والتعدد ويشكل مزيجا من التطور والتمسك بالقديم، والمخ البشري يخلط في بنيته وفي تصرفاته، بدرجات متفاوتة من التوفيق، بين أقدم الأفكار وأحدثها، فمارتن لوثر أصلح الكنيسة وشجب آراء كوبرنيق في وقت معا، وشارل ديغول صفّى الاستعمار باسم الوطنية.

وبطبيعة الحال، يسهم الحدوث المتزامن لهذه الاستجابات الفردية في إحداث تعديلات جذرية في بيئة الحياة وفي الثقافات، تعديلات يرتد تأثيرها على التصرفات، على نحو يثبت صواب القول إن الإنسان يهيىء بيئات تشكله بدورها.

ويطرح تحليل تصرفات الهرب والكفاح والتكيس سلسلة أولى من الأسئلة: هل من الممكن تكذيب المثل القديم القائل إننا «لا نستطيع وقف مسيرة التقدم»؟ هل من الممكن نبذ مجتمع الإنتاج والعودة إلى الماضي من أجل بعث «الماضي السعيد»؟

ثانيا ـ استحالة العودة إلى الماضي

لنعاود الإنصات، في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة، إلى الفيزياء والبيولوجيا. سنسمع حكما فوريا تصدره الديناميكا الحرارية المعمّمة[٣]. إن المجتمعات البشرية، شأنها شأن سائر النظم الحية، نظم مفتوحة: فهي تتبادل الطاقة والمادة مع بيئتها. وتعد دراسة هذه المبادلات وعمليات الانتقال هي المهمة الأساسية لعلوم الاقتصاد والإيكولوجيا. ويبلغ تعقد النظم المفتوحة درجة تجعل من المستحيل أن نراها تمر، أثناء تطورها أو تاريخها، بحالة التوازن نفسها أكثر من مرة. وعلى ذلك لا يوجد أي احتمال لأن نعيد بناء مجتمعات الماضي. فالتاريخ لا يعيد نفسه وسبب ذلك مفهوم حق الفهم.

رائحة الانحطاط

ولكن لماذا إذن لا نكف عن سماع ترديد الفكرة المناقضة؟ السبب في ذلك هو أن بعض أوجه التلاقي تبعث على الحيرة والتساؤل وترتبط بحتميات ذات

وزن تفضي إلى مواقف متشابهة في ظاهرها . . في ظاهرها فحسب ، فهي تتشابه دون أن تتطابق .

فمن الصحيح مثلا أن جميع أوضاع الانحطاط متشابهة فنشهد فيها دائما اتجاها نحو الإغراق في المتعة ، في الوقت الذي يكون فيه العدو على أبواب المدينة ونظام الحكم يوشك على الغرق دون أمل في النجاة . وعلى حين يمارس الجنس بلا ضابط ، يظل المراهقون محافظين على بهائهم ولا ينال الانحلال الخلقي من جمال أجسادهم حتى وإن أدى ذلك إلى إنتاج مسوخ لا بشر أصحاء[٤] . كما نشهد ارتسام اتجاه عام نحو التوحيد والتطابق ، لا نتيجة لاشتراك الجنسين في ارتداء الملابس نفسها ـ فالأعراف المتعلقة بالملبس والشعر طرأ عليها طوال التاريخ من التغيرات ما يجعلنا نحذر بناء استنتاجات متسرعة عليها ـ وإنما نتيجة لمنطق السلوك والمواقف . والجنس البشري ، عندما لا يضطر إلى الكفاح ضد بيئة معادية من أجل البقاء ، يفقد صلابته وقوة عزيمته فنشهد قدرا من فقدان الذكور لرجولتهم مما يذكرنا بالزروع البكتيرية التي تنحلّ في وسط مفرط الثراء . كما يذكرنا إطالة الشعر وعذوبة النظرات بـ «أسطورة الملاك» التي وجدت رواجا في بيزنطة ، ذلك الملك الذي كان انتماؤه الجنسي موضع جدل ! . . كما تروج المذاهب الباطنية في حين ينقسم الولاء الديني إلى طوائف متعددة عندما لا يتحول إلى جهاد في سبيل قضايا علمانية . وتتيح المخدرات خداع العودة إلى النعيم المفقود ، ويتسع نطاق الفوضى ويؤدي وهن الروادع الاجتماعية إلى اللجوء إلى العنف . ويخيل إلينا أننا نعيش من جديد سقوط بيزنطة و الإمبراطورية الرومانية .

التطور التناقصي

والفرد ذاته ليس بمنأى عن هذا النكوص الظاهر إذ يعج التحليل النفسي بأمثلة الارتداد إلى ثدي الأم وتتحدث الحكمة الشعبية عن ارتداد الشيوخ إلى

طفولتهم. أفلا تتعرض البشرية لمثل ذلـك النكوص؟ تلك هي فرضية روايات الخيال العلمي التـي تؤدي فيها الكـوارث إلى إبادة النـوع برمتـه: فلا تبقى إلا جزيرة ضـائعة وسط المحيط عليها بضعة أفراد يبـدأون من الصفر على الطريق المؤدية إلى الحضارة.

وتقفنا البيولوجيا على أنواع أخـرى من النكوص إذ نرى العظاء وقد فقدت قنـوبها وارتدت إلى الـزحف كالثعـابين. وتختفي الأمونيت، تلك الـرخويـات البحرية، في آخـر الدهر الثاني على أثر تطـور نكوصي محيّر أدى بها إلى الارتداد إلى نظام بدائي شبيـه بنظام أبعد أسلافها. وتفقد كثير من الطحـالب مظهرها المميز المتمثل في سوق دقيقـة مورقة على شكل وسيدات لتأخذ مظهـر أسلافها من الخثيـــات: المشرة. كما أن السحلبيـــات التـي بلغت شأوا من التطـــور والحداثـة في تاريـخ الحياة، تفقـد مـا بها من كلوروفيـل وتعود إلى الخصـائص البيوفسيـولوجيـة للفطر الذي سبقهـا إلى الوجـود بزمن بعيـد. ويبلغ نكوص عـدس الماء درجة تجعلـه لا يبقى إلا في شكل نبـات لا يتجـاوز سـاقا دقيقـة طافية. وتذهـب الوولفيا، شديدة القرب من عدس الماء، إلى مـاهو أبعد من ذلك إذ تفقد جذورهـا وسوقها وأوراقها، وتأخذ عندئذ شكل كـرة كلوروفيلية خالية من الأوعيـة وتكاد تكون مجهريـة، مما يجعل منها أصغر نبـات مزهر (إذ تبلغ ثخـانتها ملليمترا واحـدا). ويـذكر هـذا الشكل الجديـد بـوضوح بـالغ بالخثيـات البدائية التي وجدت في أقـدم عصور تاريخ الحياة. وفي مجمـوعات عدة، شوهد لدى الزهور كـذلك ميل قوي نحو فقدان أعضائها والاتجاه نحو بنى مبسطـة. ذلك أن الحياة تمارس التعـرّي على نطـاق واسع، فهي تتخفف هنا وهنـاك من خواص كـانت مع ذلك قد دأبت على تطـويرهـا وصقلها على امتداد آلاف السنين.

ورغم ذلك فـالأمر لا يعني إطـلاقا العـودة إلى حالات تنظيميـة سابقـة.

فالحياة لا ترجع إلى الوراء قط. فالسحلبيات التي تفقد ما لها من كلوروفيل، وعدس الماء والوولفيا، لا تكف مع صغرها البالغ عن الإزهار، وتظل زهورها تحمل خصائص الفصيلة التي تنتمي إليها: سحلبيات، وعدسيات. فالزهور هي الأعضاء التناسلية للنباتات، ومن المعروف أن هذه الأعضاء أشد كثيرا من سائر الأعضاء محافظة، وأقل كثيرا منها استعدادا للتطور[٥]. أوليست وظيفية تلك الأعضاء هي التي تقرب بين الإنسان والحيوان أكثر مما تفعل وظائف أي من سائر الأعضاء؟

والعظاء المراقيل (عديمة الأرجل) تظل عظاء ولا تصبح ثعابين. ، والشيخ لا يصير طفلا أبدا. أما الحضارات الكبرى التي تعاقبت على مر التاريخ، فلم نرها قط تعاود العد من الصفر وتستأنف مسيرتها مطابقة لما كانت عليه من قبل. وإنشاء المساحات المخصصة للمشاة في أوساط المدن يعاود اجتذاب الباعة المتجولين والموسيقيين والشعراء الجوالين ويضفي على تلك البقع من المدينة جو الأعياد، ولكنه لا يبعث العصر الوسيط من جديد. وقصارى القول أن العودة إلى الماضي أمر غريب لا يعرفه مسار الحياة. وكيف يمكن أن يكون الحال غير ذلك؟ لنسمع ب ـ ب. جراسّيه[٦]: «إن اللامعكوسية التاريخية للتطور مردها إلى قلة احتمال الجمع من جديد بين الأشياء نفسها ووضعها في الظروف الفيزيائية والكيميائية نفسها، فمع تغير الأسباب وآثارها التي تصبح بدورها أسبابا، تتغير الطبيعة ويتغير نظام مجموع الأشياء. ويتعين، لكي يكرر التاريخ نفسه بالضبط، العودة إلى المنبع وإعادة ظروف البيئات الخارجية والداخلية. ولئن كان ذلك ممكنا نظريا فهو غير ممكن عمليا. وجميع الظواهر التطورية تبدو، بوصفها وقائع تاريخية، غير قابلة للانعكاس».

التطور التزايدي

التطور في جوهره عملية تدريجية. فشأنه شأن حركة المد، يهوس دفعته

التي لا تقـاوم، في مسارات غـامضة، نحـو تعقد متـزايد أبـدا، فهو ابتكـار متواصل، وإبداع متجدد، وتجديد دائم. وهو يكتشف خطأ منطقنا، وعندما يتظاهر بالتراجع، فذلك لكي يزيد من دهشتنا، فكما يقول روجيه كايوا[٧]: «إن الطبيعـة، التي لا يعوزهـا السخـاء، شأنها شأن البقاء، تسعى إلى المتعـة والترف والوفـرة والنشوة...»، فلنحـذر شراكها: فعلى الـرغم من المظـاهر، يستحيل في حركة الحياة التراجع خطوة إلى الوراء. وحتى الأنواع التي تنقرض، والحضارات التي تندثر، تخلف وراءها، محفـورة في الأرض، علامات مرورها، حفـريات أو آثـارا أركيولـوجية. وكل من هـذه الحضارات تسهم بقسطهـا في إغناء العالم المعاصر وفي تنوعه الثقـافي، والتاريخ إن هو إلا سلسلة طويلة من الترسبات، ومن المؤكد أننا لا نوقف مسيرة التقدم.

وأيا كان الأمـر، فنحن إذا نبذنا المجتمع المعاصر جملة، أفلا نغـامر عندئذ بالصالح مع الطالح؟ إن ما أحرز من تقدم في مجالات الرفاه والصحة والتعليم والتغذيـة والنظافة إنما هو مكـاسب لا يمكن الرجوع فيهـا. ولا يتطلب الأمر هنا تدميرا أو إبادة بقدر ما يتطلب تنظيما ومجاوزة. وتلك مهمة الثقافة الجديدة التي لا يمكنها ـ وفقا لمنطق هيغل ـ «أن تثبت ذاتها إلا بنقيضها».

مغزى حركة الهيبي

ويتبين من ملاحظة الوقائع البيولـوجية، فضلا عن ذلك، أن التجديدات الكبرى لا تنطلق قط من أكثر المجموعـات تطورا بل هي تنبثق ـ على العكس من ذلك ـ من مجموعـات قديمـة تحتفظ، بالنظـر إلى أن بنيتها وطابعهـا أقل جمودا من بنيـة وطـابع المجموعـات التي تأتي في نهايـة السـلالة، بـإمكانـات تطورية أكثر ثراء.

والاتجاه نحو التشبث بـالقديم على الصعيد الاجتماعي، الذي يعـد سمة

غالبة من سمات حركات الهيبي، يبدو محاولة للتحرر من طابع النوع. فهذه الحركات برفضها التخصص المفرط الذي يفرضه العالم الصناعي، وبعودتها إلى الحرف وفلاحة الأرض، وبإعادتها إلى الوجود اقتصادات صغيرة ذاتية الاكتفاء، وتكاد تكون اقتصادات قبلية، إنما هي تبعث إلى الحياة عددا كبيرا من سمات المجتمعات التقليدية، فهي تحاكي العودة إلى الماضي. فهل تكتسب هذه المجموعات بنكوصها هذا إمكانات تطورية جديدة؟

لقد سبق أن رأينا أن البيولوجيا تتجه نحو الإجابة عن هذا السؤال بالنفي، إذ إنها تعلمنا أننا لا نعود قط إلى نقطة الانطلاق. ونحن إذا اقتصرنا على الإنصات إليها، تعين علينا الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ لن يتسنى ميلاد ثقافة جديدة إلا انطلاقا من مجتمع تقليدي ــ أمازوني أو بولينزي أو زنجي أفريقي ـ وذلك بناء على أطلال حضارة تقنية في نزع الموت. فهكذا كانت حركة التطور دائما: معاودة الانطلاق من الطور الأقدم من أجل اجتياز مرحلة جديدة مع ترك أولى طلائعنا تصطدم بطريق مسدود. فشأن المد الصاعد موجة إثر موجة، تصعد كل موجة بالجبهة المائية المتحركة إلى أعلى. ويبدو أن ذلك كان أيضا مصير الحضارات عبر التاريخ، كل حضارة تقطع مسارها ثم تأفل، في الوقت الذي تنطلق فيه الحضارة التي تليها في مكان آخر. ومن ثم هذه الوثبات من سومر إلى آشور، ومن مصر إلى فارس، ومن اليونان إلى روما، وفي عهد أحدث، من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومؤدى ذلك أن التطور ليس خطيا وإنما هو سلسلة من الدروب المسدودة التي تعقب الوصول إلى كل منها معاودة الانطلاق التي يترتب عليها دائما دفع «سهم» التقدم إلى الأمام.

ومع ذلك فليس من الجائز أن تستبعد فرضية حدوث تجديد ثقافي انطلاقا من هذه الحركات الساعية إلى إحياء القديم. وينبغي هنا الاحتراس من

التعميم المحض بالاستناد إلى النموذج البيولوجي بالنظر إلى تدخل حقيقة جديدة هي انتشار الحضارة التقنية على صعيد العالم. ففي داخل هذه الحركة المتمثلة في نشر ثقافة موحدة على جميع الأمم تتشكل تجميعات محلية من خلال التهجين مع ثقافات تقليدية معينة، وتنشأ تركيبات جديدة تقترن برفض عناصر من القديم والجديد. ويحدث ذلك على الأخص في مناطق التّماس بين تيارات متباينة وفي المناطق الحدية والهامشية التي يعرف الإيكولوجيون ثراءها وموارده‍ا. وعلى ذلك تظهر هنا وهناك في أنحاء العالم بوادر ثقافات جديدة محتملة وسيناريوهات مستقبلية ممكنة.

وفي الغرب، تكون الاتجاهات الهامشية بمثابة خمائر ثقافات مقبلة تحتفظ بعدد كبير من عناصر المجتمعات الراهنة. غير أن حلم العودة إلى مجتمعات العصر النيوليتي الرعوية أو الزراعية لن يكتب له أن يتحقق إلا إن وقعت كارثة على مستوى كوكب الأرض.

أغدٌ أفضل أم أسوأ من الأمس؟

هل لنا أن نأسى على ذلك؟ لم يثبت بأي حال من الأحوال أن نماذج الماضي كانت أبعث على الرضى من نماذجنا. فعلى حين يبدو واضحا أن الإنسان كفرد لم يطرأ عليه تغيير يذكر منذ العصر النيوليتي، تشير جميع الدلائل إلى أن مجال الاعتبارات الأخلاقية لدى البشر قد اتسع أثناء بضعة القرون الأخيرة.

فقد أضفت المسيحية على تراثنا الثقافي رهافة حس جديدة لم يكن يعرفها العالم القديم وكانت عاملا حاسما في إلغاء الرق. وأتاحت لكل رجل وامرأة كرامة لم يُعترف بها من قبل قط. وأسهمت مقتضيات المساواة التي نادت بها الاشتراكية في إقرار إجراءات تشريعية وتنظيمية فعالة للحماية الاجتماعية: كما لو كان الإنسان قد أراد أن يتغلب على أنانيته الفردية بالتسلح بمؤسسات

وقوانين يخضع لها مجبرا. فـالقانون هو الـرمز الجيني للثقافـة إذ يسجل فيه النـاس الحتميـات التي يـرون ضرورة خضوعهم لها. من ذلـك مثلا أنـه منـذ الحرب العالمية الثانية، لم تعد ضمائر شعوب البلدان المتقدمة تطيق فكرة نشوب حرب شاملـة: فأي شوط قطعناه في غضون مـا يقل عن نصف قرن! ذلك أن أسلافنـا هم الـذين ظلوا على امتـداد القرون يقترفـون الجرائم ويشنون الحروب التي يعج بها التاريخ وتغص بها الروايات.

وأخيرا، أسهمت التيارات الـوجودية والشخصـانية، مدعمـة بعناصر من علم النفس الحديث، في تحريرنا من محرمات ظلت معنـا عدة قرون: فلم نعد نرجم الزانية أو ننبذ المرأة المطلقة أو الأم التي تلد سفاحا أو نعتبر الجنسية المثلية ضربا مـن المسخ أو نحبس المجانين في أقفـاص، وإنما نحاول الفهم وأحيـانا المساعدة قبل إصدار الحكم. ولايزال الجزاء قائما ولكن يكتسي طابعا إنسانيا: فالسلطة لم تعد تشنق أعـداءها على الملأ، وهي تكتفي بـ «تعليق» من يخطىء أو يسيء الأداء من موظفيها.

ويجدر ألا يغرب عن بالنا مع ذلك أن المجتمعـات التقليدية في العهود الموغلة في الماضي، التي نـرد إليها اعتبـارها بعد أن غـالينا في انتقـادها، لم تكن معفـاة هي الأخـرى من القيـود: ذلك أن قـوة الممنوعـات وسلطـات المحرمات كـانا يتسببان في حالات اغتراب لا تضعهـا في الحسبان أسطورة «البدائي البريء».

إن الحنين إلى الماضي من جـانب الأحدث سنـا ما هو إلا رفـض للحاضر. فجميعهم ينشـدون فيه مـلاذا، وبعضهم يراوده الأمل في أن يجد فيـه مغامـرة شخصيـة مثيرة. أمـا عالم البيـولـوجيـا أو المؤرخ فـلا يرى فيـه سـوى طـريق مسدودة، على حين يعتبره عالم السوسيولوجيا مشروعا مستحيلا.

الهوامش

(١) L'invariance : خاصية للكائنات الحية تتمثل في تكاثرها إلى ما لا نهاية بإنتاج أشباهها بفعل الحتميات الوراثية ما لم تحدث طفرات تعدل تراثها الجيني.

(٢) انظر J.- M. Pelt, Evolution et Sexualié des plantes, Ed. Horizons de France, 1970

(٣) انظر الفصل الثالث، «تعميم الديناميكا الحرارية».

(٤) انظر A. Soljénitsyne, Le Chéne et Veau, Le Seuil 1975.

(٥) انظر J.- M. Pelt, Evolution et Sexualité des plantes op. cit.

(٦) P. P. Grassé, L'Evolution du vivant, op. cit.

(٧) Roger Caillois, Pour un dialogue entre les sciences, op. cit.



الفصل الثالث

فوضى تتمخض عن الحرية

«غـرق سفينة؟ لا بل الموج الصـاخب لبحر مجهـول،
ندخل لتوّنا وقد خرجنا من رأس كنا نلوذ به».

بيير تيار دي شاردان

أولا ـ التجديد والقمع

بالنظر إلى استحالة الرجوع إلى الوراء، فلابد لنا من السير قدما إلى الأمام. ولكن كيف لنا أن نتغلب على الجمـود الاجتماعي الجاثم؟ كيف نبتدع جـديدا في هذا العـالم القديم الذي يـرزح تحت غبار القـرون ورواسب تاريخه الموغل في القدم؟ وما العمل لإحـداث تلاق بين الاستجابات الفـردية المتعددة من أجل بناء صرح متماسك للمستقبل؟

إرادة فردية وعجز اجتماعي

إن الفرد الذي يعاني العزلة والعجز يسحقه تعقد البنية التكنولوجية وعملقة السلطات الإدارية التي تبرمج لـه حياته وترمزها وتخططهـا وتحوسبها وترسّمها وتنظمها وأخيرا تحشدهـا ـ حسب تصوره على الأقل. ربما لم يحدث قط أن بلغ مجتمع مـا بلغه مجتمعنـا من «التحـرر»، ومع ذلك فإن هـذا المجتمع ذاته هـو الذي يصفه شبـاب اليوم بأنه مجتمع «قمعي». وإذ يحس هذا الشبـاب بدفع

الحماسة، حماسة الحياة ذاتها، يشعر بأنه أعزل ومجرد من أي سلطة للتصرف: ومن ثم يلجأ إلى الاحتجاج اللفظي أو الثيابي أو السياسي.

والواقع أن المجتمع المعاصر قد أوتي موهبة تمييع المسؤوليات لدرجة تجعل من المستحيل فهم تعقد الإجراءات المفضية إلى اتخاذ قرار ما. فمن ذا الذي يستطيع حقا تحليل التعقد المذهل لعملية اتخاذ القرارات في ديمقراطية متطورة؟ وفي كل هذه العوامل الداخلة والتي تتزامن في أداء دورها على مستويات شتى، كيف يمكن التعرف بدقة على من يكون المسؤول؟ فمثلا، من الذي «أراد» على وجه التحديد إقامة كل هذه الأبراج في حي الديفانس على أرباض باريس؟ وإزاء هذا الزغب المتحرك، يشعر المرء بأنه مسيّر، عاجز عن التخيل أو الإبداع. فاقد السيطرة على الواقع. ولم يخطىء توكفيل[1] بقوله إن مجتمعات القرن العشرين «لن تقتل، وإنما ستمنع قدوم المواليد».

وتمييع المسؤوليات على هذا النحو، هو رد الفعل الحديث من جانب الديمقراطيات إزاء مساوىء السلطة الاستبدادية التي تشكل واحدا من ثوابت التاريخ الرئيسية. ولئن ظلت هذه الاستجابة غير مرضية، فإن ذلك لأن العلاقة الجدلية بين النظام والحرية،، بين البنى والحياة، بين التنظيم والإبداع، تطرح مشكلة ظلت حتى الآن مستعصية على الحل.

جزيئات قامعة

وتلاحظ هذه الظاهرة عند مستوى الخلية ذاته. فكل خلية تمتلك في نواتها جميع المعلومات الضرورية لبناء الجسم وأدائه لوظائفه. ولكنها لا تنمي سوى بعض من إمكاناتها، تلك الإمكانات التي تناظر على وجه التحديد وظائف العضو الذي توجد به الخلية: «التقلص في حالة العضلات، والإفراز في حالة الغدد، والتوصيل في حالة الأعصاب، وهلم جرا. أما الإمكانات الأخرى فلا

تنمو أبدا نظـرا لأنها تكبح من جانب القوامع المناسبـة التي تكفل على نحو ما تحقيق مهمة الشرطـة الخلوية. فـالبيولـوجيا «قمعية» في جـوهرها: فـاقتضاء النظام والتنظيم، الذي يسنـد إلى كلٍّ مهمته في إطار تقسيم كفء للعمل، لا يسمح بالمبـادرة ولا باتبـاع الهوى. والمحافظة على بنيـة ما واستمـرارها في أداء وظائفها لا يكتسبـان إلا لقاء ثمن باهظ يتمثل في خفض تعسفي لـلإمكانات الخاصة بكل من مكوناتها.

وينطبق النموذج البيولوجي بشـدة على المجتمعات البشرية حيث لا ينمي كل فـرد من أفرادهـا سوى جـانب ضئيل من قدراتـه الخلاقة، وحيث تتـولى أجهزة القمع التي تتفاوت في صرامتها تبعـا للنظام القائم، حماية التنظيم ضد مخاطر التجـديدات المباغتة: فـالإطار الأخـلاقي الصـارم، وضروب السلوك المقولبة والمتكررة، والـوظائف المسندة إلى كلٍّ بعناية فـائقة، وإقصاء المنحرفين عن جـــادة السبيل تكفل كلهـــا سير عمـل التنظيمات الاجتماعيــة الكبرى ودوامها. وتوضح الكفـاءة الرهيبة التي تتسم بها النظم الاستبـدادية الميزة التي تنفرد بها تلك التنظيمات من دون المجتمعات الليبرالية. فهذه المجتمعات، إذ تسمح بهامش مبادرة فردية يعتد بـه، يتهددها التفكك دائما، وزيادة الفوضى المترتبة على ذلك تشكل عامل فقدان للتوازن ترفضه النظم الاستبدادية: وتقف شـاهـدا على ذلـك قـوة القمع الـذي تمارسـه تلـك النظم إزاء أي اتجاه نحـو الانحراف.

حيث تتمخض الفوضى عن نظام

ويحدث، والأمر كذلك، أن تكـون الفوضى خلاقة. ففي مقـابل الثبوتية البيولـوجية التـي تنزع إلى التكاثـر الذاتي والصـون الذاتي للبنى الحيـة، بفضل الصبغيات، توجـد الطفرات الجينية، وفي مقابل الثبوتيـة الاجتماعية التي تنزع إلى تجميــد النظـم كل داخل منطقهـــا الخاص بها، بفضل بنـى السلطـــات

المركزية، توجد الانحرافات الاجتماعية. والثبوتية تحدد التكاثر الكمي للحياة: فهي تكرارية وتجميعية. أما الطفرة، عامل التطور، فتكفل التنوع الكيفي الذي ييسر عمليات التكيف بالإكثار من الأشكال والخبرات التي يُستبعد معظمها ويبقى بعضها. والثبوتية هي بنية الحياة ذاتها، هي مدفعيتها الثقيلة. ومع ذلك تظل قائمة بإصرار اتجاهات نحو التجديد والتعقد المتزايد بل نحو الفوضى. وهكذا يحدث فجأة، وعلى غير انتظار أو توقع، عندما تتعاظم تلك الاتجاهات، أن تظهر إمكانات جديدة. وذلك أمر يمكن، بإمعان الفكر، فهم سببه.

فلو تجمدت الحياة نهائيا في آلية ثبوتية لا انحراف فيها، لسجّل ذلك نهاية التطور ومن ثم نهاية الحياة ذاتها. ذلك أن الحياة لا تدوم منذ ما لا يقل عن ثلاثة بلايين من السنين، إلا بفضل تلك الآلية المزدوجة والمتناقضة في ظاهرها. وكل مرحلة جديدة تُبلغ لقاء فرقعة في النظام القديم، ومقابل صدع ينبثق منه الجديد شأن برعم من غصنه، الأمر الذي يفترض مرور فترة من التشوش والخلط والاضطراب إذ يتعين كسر حلقة مفرغة هي حلقة الثبوتية التي تتسم بالتكرار ولكن يعوزها الإبداع. ويساق في هذا الصدد مثال العصر الذهبي لتسلسل العمليات الإنتاجية[٢] حيث دفعت إلى أقصاها قاعدة تقسيم العمل وتوزيع المهام بهدف تحقيق أقصى مردود. غير أن تنظيم العمل على هذا النحو لم يؤت الثمار المرجوة منه إذ كان يتعين مراعاة «الكيانات الفردية» التي كان لكل منها قدرة كامنة وفعلية على إحداث الاضطراب. لذلك فقد عُدِل عن هذا التنظيم وأكد الاتجاه الذي أسفر عنه مما ترتب عليه إغناء للمهام والتخفيف من حدة تخصصها وزيادة المردود تبعا لذلك.

وفرط التخصص المهني الذي يتسم به الزمن المعاصر يشهد اليوم المصير نفسه: فنحن ننزع إلى أشكال من التدريب أقل تخصصا تترك للأفراد قدرا

أكبر من مرونة التكيف التي تعد شرطا لا غنى عنـه للاندماج والبقاء في مجتمع لا يكف عن التطور.

وهكـذا، وعلى خلاف كل التـوقعات، يبـدو أن نشوء الخاصيـات والقيم الجديدة إنما يتحقق نتيجة لاضطراب وخلل في التوازن، بل لتحطم نظام قديم على أثر تقلبات تبلغ نقطة لا يمكن العودة منها. وكان ماركس قد أحس ذلك بالفعل عندما تحدث عن اقتحام الكم للكيف.

والواقع أن قـوانين الديناميكـا الحرارية المعمّمـة تلقي ضوءا قويـا على هذا التناقض الظـاهري، ومن ثم فهي جديـرة بأن نتوقف عندهـا لحظة حتى وإن كلفنا ذلك بعض الجهد.

ثانيا ـ درس عظيم:
تعميم الديناميكا الحرارية

إن مدّ قـوانين الديناميكا الحراريـة إلى النظم الحية يفتح أمامنا طـريقا يبشر بنفع عظيم. وعلى الـرغم من أن البحوث في هـذا المجـال ظلت مجزأة للغايـة حتى هـذه السنين الأخيرة، فإن عـددا مـن الأسئلـة مـازال يثير فضـول علماء الفيزياء والبيولوجيا منـذ نهاية القرن الماضي. ومن هذه الأسئلة: كيف تتوصل الكـائنات الحيـة إلى خلق وتسيير نظم بالغـة التعقد ومن ثم إيجاد نظـام حيث تقضي قوانين الديناميكا الحرارية الكلاسيكيـة بغلبة الاضطراب؟ كيف نفسر ذلك التيار المضـاد المتمثل في الحياة وسط انحراف واسع النطاق نحـو اختلال النظـام أو انعـدام النظـام؟ وبعبـارة أخـرى، كيف تم الانتقـال من غـاز الهيدروجين إلى الإنسـان؟ إن البحوث التي أجـراها بـريغوجين(٣) تتيح لنـا الإجابة، جزئيا على الأقل، عن هذا السؤال.

التوازن في «انعدام التوازن»

يقضي المبدأ الثاني من مبادىء الديناميكا الحرارية الكلاسيكية بأن التطور الطبيعي لنظام مغلق يحدث في اتجاه زيادة الاضطراب. وتتمثل القاعدة في التسوية إلى أدنى، أي في «الإنتروبيا» أو درجة التعادل الحراري. وأفضل صورة يمكن إعطاؤها عن الإنتروبيا هي التطور التلقائي لغرفة طالب أو لشقة زوج أثناء غياب زوجته. فالمعروف أن اختلال نظام الشقة يميل إلى الزيادة حتى يصل إلى درجة يتعين معها بذل قدر معين من الجهد (الطاقة) ومن المادة (مواد التنظيف) من أجل إعادة النظام. فالكائنات الحية تحافظ على بنيتها بالطريقة نفسها. ولكن هذه الكائنات، على خلاف النظم المغلقة التي شكّل تحليلها الأساس الذي بنت عليه الديناميكا الحرارية في القرن الماضي أولى مسلماتها، نظم مفتوحة: فهي تتبادل مع البيئة المادة والطاقة كلتيهما مما يسمح لهذه الكائنات المعقدة بالاحتفاظ ببناها وبالقيام بوظائفها.

بقي أن نفهم الظاهرة ذاتها. فإذا اقتصرنا على المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية الكلاسيكية (قانون الإنتروبيا القصوى)، فكيف نفسر أن الطاقة التي تدخل على هذا النحو في نظام ما يمكنها أن تتيح له البقاء في حالة بعيدة عن التوازن؟ ذلك أنه بالنسبة لأي نظام حي، تعني حالة التوازن الديناميكي الحراري ــ الموت: فهي تنتج اختلال التنظيم الجزيئي على أثر عملية تحلل (تدمير «مادي») وتبرد للجثة (تسوية طاقتها بطاقة البيئة). فالموت هو بلوغ الإنتروبيا القصوى، علما بأن الإنتروبيا تقيس على نحو ما درجة اختلال التنظيم الجزيئي. والواقع أن النظم الحية تخفض الإنتروبيا وتبدو أنها تنقض المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية بإرجائها الموت. ومن ثم يأتي التعريف الغريب الذي يعطيه آتلان لتلك النظم(٤): «إنها تبدو نظما بلغت من التعقد والكثرة والعول درجة تمكنها من الرد على الاعتداءات العشوائية للبيئة بحيث إن بلوغ

حالـة التوازن، أي حـالة الموت، لا يمكن أن يتحقق إلا من خـلال الاحتيال على ما اتفق على تسميته الحياة» .

ونحن نعـرف اليـوم أن هـذه النتيجـة قـد تحققت بفضل اكتسـاب النظم المفتوحة استجابات غير خطية توصف بأنها متموجة fluctuantes. وتقدم لنا أحد نماذجها البسيطة التجربة التـي أجراها الفيزيائي الفرنسي Bénard: إذا وضعنا على لـوحة مسخّنة وعـاء فيه ماء، فلـن نلبث أن نلاحظ فرقـا في درجة الحرارة بين القـاع والسطح. وعنـدمـا يبلغ هذا الفـرق في درجـة الحرارة نقطـة حـرجة تنشأ في السـائل، بفضل مـا يترتب على ذلك من اهتياج الجزيئـات، تيارات حمل حراري تتألف من عـدد كبير من الجزيئات المائية، وعندئذ ينتقل السائل من حالـة جزيئية غير منتظمة (non structuré) (متجانسة) إلى حـالة منتظمة (Structuré). ومؤدى ذلك أنه للتوصل إلى مستوى رفيع من «التعاون الجزيئي» ينبغي للنظام أن يبلغ حـالة عـدم استقرار تتمثل في تراكم الطـاقة. ولكي يتسنى الإبقاء على هـذه الحالة، يتعين تزويد النظام بمـدد متواصل من الطاقـة يتمثل في دفق طاقة مستمـر. ويصف بريغـوجين مثل هذه البنى بأنها تبديدية (dissipatives).

والبنية التبـديديـة تزيـد طاقتهـا الداخليـة وتعوض الاتجاه الطبيعـي نحو الإنتروبيا القصوى باستخدامها دفق الطـاقة الذي يخترقها. ويفسر بريغوجين هـذه الظـاهـرة على النحـو التالي: عنـد تسخين الـوعـاء، تظهـر في السـائل المتجانس (الماء) تيارات حاملة تدخل فيه عنصر انعدام التجانس، فلا تكف تدفقـات جزيئية أكثر سخـونة عن التكون، ولكن هذه التقلبـات لا تبتعد إلا قليلا عن نقطة التوازن الدينـاميكي الحراري (التوزيع المتجانس لدرجة الحرارة المطلقـة في الوعـاء). وكلما ابتعدنـا عن نقطة التـوازن هذه تتضخم التقلبـات وتتمخض عن تيارات عيـانية (تُرى بالعين المجـردة) ومن ثم عن تنظيم بنيوي

في شكل شبكات جزيئية يسهل تمييزها . وعندئذ يظهر نظام جديد يتمثل في تقلب عملاق يقره دفق الطاقة الذي يخترق النظام بصفة دائمة . ويسمي بريغوجين هذا النظام الجديد نظاما بالتقلب order par fluctuation .

ونجح عدد كبير من الباحثين في توسيع هذا النموذج ليشمل نظما بيولوجية مختلفة . وقد اتضح أنه بالغ النفع من حيث إنه يصادر على مبدأ التقلب بوصفه أساسا لتنظيم الكائن الحي ونظاما للإبقاء على توازن غير ديناميكي حراري . ومفهوم التقلب هذا مفهوم يمس الحياة ذاتها في الصميم .

العالم الحي : تقلبٌ عملاق

عند مستوى الخلية ، يتذبذب التكوين الكيميائي للسيتوبلازم بصفة مستمرة حول نقطة توازن . ويخضع هذا الاتزان الداخلي لرقابة أنزيمات تنظم حجم التركيبات . فعلى غرار مثبت الحرارة تطلق هذه الأنزيمات عمليات تركيبية عندما ينخفض تركيز هذا الجزيء أو ذاك ، وتوقف هذه العمليات عندما يبلغ التركيز درجة مرضية ، ويحدث الشيء نفسه في بلازما الدم . ونجد هنا فكرة التوازن الأساسية ، ولكنه توازن بالتذبذب والتقلب . وعلى ذلك فإن الآليات الأنزيمية هي نظم تنظيم تحافظ على شدة التقلب وفقا لمعايير محددة[٥] .

كذلك نجد فكرة التذبذب عند مستوى الكائن : في الانتقال من اليقظة إلى النوم ، الذي تنظمه عمليات كيميائية معقدة شبيهة بالعمليات السابقة ، وفي الشعور بالجوع والشبع والعطش والارتواء . ونبضات القلب والرئتين الإيقاعية هي مثال آخر من أمثلة لاخطية الظواهر الحية . ونحن نعبر عن حقيقة عميقة عندما نصف «توازننا» بأنه مُرض أو غير مرضٍ ، قاصدين بذلك تقلبات الحياة النفسية أو «المزاج» .

ويحدث وفقـا لعمليـات ممـاثلة تنظيم الجماعـات السكـانيـة داخل نظـام إيكولوجي معين. وتلاحظ هذه الظاهرة بوضوح بالغ في العلاقات بين الخواتل وفرائسهـا. فقد حسبت شركة خليج الهدسـون عدد الجلود التي سلمهـا إليها القناصـون كل سنة منـذ منتصف القرن التـاسع عشر، وخاصـة جلود الأرنب البري وخاتله الوشق. ويتبين من هذه الأرقام أن عدد مجموعات كل من هذين النوعين يتغير بانتظام وفقـا لدورة طولها ٦ , ٩ من السنوات حيث تسبق فترات كثـرة أعـداد الأرانب نظيرتها بـالنسبـة إلى الـوشق بسنـة أو سنتين. وليس من الصعب أن نستنتج أن زيادة أعداد الأرانب تتيح للـوشق غذاء وفيرا. وعندئذ يتكاثر الوشق ويتسبب في خفض أعداد الأرانب بسرعة. ثم يترتب على نقص الغذاء هبوط في عدد أفراد الوشق بدورها مما يؤدي إلى تكاثر أعداد الأرانب من جديد. وهكذا ينظم النوعان كل منهما الآخر بالتقلب.

ويتيح هذا النمـوذج مثالا بالغ الـوضوح لتقلبات أسعـار بعض المنتجات الـزراعية تبعـا لتطور العـرض والطلب: فأسعار اللحـوم تنهار عنـدما تغمـر اللحوم الأسـواق، وذلك مثلا عندمـا يضطر مـربو الماشية إلى بيعهـا بعد فترة جفاف طويلـة. وعندئذ يكون هبوط الأسعار سببـا في تثبيط عزائم الزراع عن زيادة أعداد قطعـانهم فيؤثرون التوجـه نحو إنتاج الحبوب التـي تحدد أسعارها كل سنة فيتفـادون بذلك تقلبـات الأسواق. ولا تلبث أسـواق الماشية أن تتأزم نتيجـة لهبوط العـرض فتعود الأسعـار إلى الارتفـاع فيغري ذلك الـزراع بزيـادة إنتاجهم من الماشية فتبدأ دورة جديدة.

واستنادا إلى هذا المثال يمكن أيضا ذكر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتضخم، وتأرجح الأخـلاق بين الصرامة والإبـاحية، وتبـدل أذواق الملبس الذي يمكن قياسه بالتقلبات الشـديدة في طول التنورة وارتفاع كعب الحذاء. وتقدم لنا الأحداث التاريخية المؤدية إلى نشوء الحضارات والإمبراطوريات صورة أخرى للمفهوم الأسـاسي للتقلب، الذي يوسعه الفكـر الجدلي ليشمل به عالم الألفاظ والأفكار.

وتدين هذه الأفكـار الحديثة التي أتت بها الديناميكـا الحرارية بأهميتها إلى أنها تعبر في آن معا عن مفهوم التـذبذب الجدلي (بنية تبديـد بالتقلب) ومفهوم التطـور (ظهـور نظـام جـديد كلما ابتعـدنـا عن نقطـة التـوازن الـدينـاميكي الحراري). وتكون الحيـاة تبعا لـذلك رحلة خياليـة من نوع مـا، تقلبا مغـامرا عملاقـا بعيدا كل البعد عن التوازن الـديناميكي الحراري. وهي تسير دائما في مغامرتها قدمـا إلى الأمام، وتغفل حالة التوازن المتميزة ببنية تبديـدية قارّة حالما يبلغها نوع أو مجتمع، لكي تعاود السير نحو حـالة أكثر تعقيدا من ذي قبل. ومن الممكن أن نطبق على الحياة مـا يقوله البعض عن الاقتصاد الـذي، شأنه شأن الدراجة، لا يستطيع الاحتفاظ بتوازنه إلا بالسير إلى الأمام.

اللانهائيات «الثلاثة»

نقترب هنا من الحد التنبئي لبير تيـار دي شاردان[٦] الذي يرى أن تاريخ العـالم، ابتـداء مِـن البـالغ البسـاطـة (ذرة الهيـدروجين) إلى البـالغ التعقيـد (المجتمعات البشرية)، يجري على أساس سلسلـة من العتبات، نقطة تنشيط الحيـاة أو «عدم» تنشيطهـا، ونقطة أنسنـة الفكر أو عـدم أنسنته. وكل عتبـة تعقيد يجتازها التاريخ تُظهر خاصيـات جديدة، علما بأن ظهور الحياة انطلاقا من المادة الساكنة ثم الوعي انطلاقا من المادة الحية هما أبرز دلائل تلك الظاهرة العالمية «ظاهرة التعقد المفرط المستمر».

وكان تيار دي شاردان قد كتب في سنة ١٩٥٠ : «لقد بني العالم مكانيا على ثلاثـة لا نهائيات (على الأقل). البـالغ الصغر والفـائق الكبر بطبيعة الحال، ولكن الفائق التعقيد أيضا . وقد علمتنا الفيزياء أن كل لا نهائي يتميز «بآثار» خاصة معينة ينفرد بها دون سـواه، لا بمعنى أنه يستأثر بملكيتها ولكن بمعنى أنها لا تصبح آثـارا ملموسـة أو حتى غـالبة إلا على مستـواه، مثل الكمّات في البالغ الصغر والنسبية في الفائق الكبر. والسؤال الذي يطرح بعد ذلك هو ماذا

يمكن أن يكون التأثير النوعي للمركّبات البـالغة الضخامة التي تمثل اللانهائي الثـالث في العـالم؟ فلنمعن النظـر. ألا يمكن أن يكـون ذلك هـو مـا نسميـه الحيـاة؟ لطالما نظـر إلى الحي على أنه حـدث عفوي غـريب من أحداث مـادة الأرض، الأمر الذي ترتب عليه أن البيولوجيـا ظلت برمتها منطوية على نفسها دون صلة مفهومة تربطها بسـائر العلوم الفيزيائية. وكل شيء يتغير إذا لم تكن الحياة، بالنسبة إلى التجربة العلميـة، سوى تأثير نوعي (سوى التأثير النوعي) للمادة التي تعقدت: وتلك خاصية تتـلامس وتتلاقى في حد ذاتها مع النسيج الكوني بأسره ولكننـا لا ندركهـا بنظرنـا إلا حيث يتجاوز التعقـد قيمة حـرجة معينـة لا نستطيع أن نـرى شيئـا دونها. فسرعـة أي جسم يجب أن تقترب من سرعـة الضوء لكي يتبين لنـا تنوع كتلتـه، ويجب أن تبلغ حـرارته ٥٠٠ درجـة مئوية لكي يبدأ إشعاعه في التأثير على عيوننا...».

فأي مستـوى من التقلب وأي تـوتـر اجتماعـي ينبغي بلـوغـه لكي يبـدي المجتمع هـو أيضا «خـواص جـديدة»؟ مـا من أحـد يعرف الجواب عن هـذا السؤال. غير أنه يجب علينا أن نقبل على أي حال تلك الفكرة الجديدة المتمثلة في أن الصعوبات التي تتخبط فيها المجتمعات المعاصرة، حيث يبدو كل شيء معقـدا غايـة التعقيد وإلى مـا لا نهاية لا تـدق بالضرورة نـاقوس الفـوضى أو الانحطاط. بل إن تضخم التقلبات يمكن على العكس أن يبشر بمقدم حالة توازن جديدة تناظر نظاما يتسم بدرجة أعلى من التعقيد.

ثالثا ـ فرص الحرية:
مشاركة أم تسيير ذاتي

في المجتمعات الحديثـة، ينزع هـذا النظام إلى تنميـة المبادرات الفـردية إلى أقصى حد يتـوافق مع الحد الأدنى من التنظيم الاجتماعي الضروري، علما بأن

التوتر بين مقتضيات «حفظ النظام» والتعبير المستمر عن«الدوافع الخلاقة» يظل في جوهره قائما على علاقة جدلية.

وتسعى الديمقراطيات المتقدمة إلى تجاوز الإطار الرسمي للديمقراطية التمثيلية التي تقتصر فيها المشاركة على استخدام بطاقة التصويت بين الحين والحين، بالبحث عن توازن جديد يستهدف زيادة دور المبادرات الشخصية ودمج النزوع إلى الفوضى في نظم جديدة للحياة الجماعية. وكان شهر مايو سنة ١٩٦٨ دفعة في هذا الاتجاه ولكنه لم يكف لإحداث توازن جديد بحيث يمكن القول، بلغة الديناميكا الحرارية، إن التقلبات التي تحدث بعيدا عن نقطة التوازن الداخلي لم تكن كافية. فكل ثورة تظهر، بطريقتها الخاصة، بمظهر دفعة قوية بعيدة عن نقطة التوازن، الأمر الذي يترتب عليه حلول فترة من الاضطراب البالغ تكون نتيجتها التاريخية تارة العودة إلى الوضع السابق(نجاح«الرجعية» بالمعنى الماركسي) وتارة أخرى إقامة نظام جديد.

وتندرج في هذا الإطار البحثي عدة اتجاهات راهنة نظراً لأنه عندما توجد في الجو فكرة ما، فإنها تبرز في كل مكان في آن واحد وبأشكال متعددة: شأنها شأن «الاختراعات» الكبرى التي يتمخض عنها التطور البيولوجي وتنبثق من جميع الأنحاء عندما يحين الوقت المناسب.

ومفهوما المشاركة والتسيير الذاتي ـ المستعاران عن قصد من طرفي نقيض الأفق السياسي وإن كانا يعبران، بنغمتين مختلفتين، عن الإرادة نفسها لتوسيع نطاق المسؤوليات وإعادة توزيعها ـ يحملان في طياتهما تلك القوة المحركة والسخية لهذه اليوطوبيا عندما تؤخذ بأنبل معانيها. وهما يستهدفان دفع دور المبادرة الشخصية إلى أقصى حد يتوافق مع وجود نظام اجتماعي.

مقتضيات الحوار

غير أنه من دواعي الأسف أن أيا منهما لايبدو مطبقا حقا في السياق الراهن. فالمحاولات التي تبذل هنا وهناك لم تأت بنتائج إيجابية إلا في حالات

خاصة تقتبس عموما كمثال يحتـذى . والذي يحدث إجمالا هو أن توسيع نطاق المشاركـة والتيسير الذاتي يصطـدم بصعوبـات شتى ، منها مايتصـل بالشكل ومنها ما يتصل بالجوهر.

بالشكل أولا. فبالنظر إلى عدم توافر قدر كاف من الخبرة بالعلاقات الإنسانية وحـد أدنى من التمـرس في تنظيم الجماعـات تتـورط كثير من الاجتماعـات في منـاقشات عميقـة فتثبط أشـد الهمم والعـزائم . ولقد نبـه بـول إلوار بقسـوة إلى أن «الحماقة في جـوهرهـا مناضلـة» . وفي مجتمعاتنا التي لاتكف عـن الكلام ويتفشى فيهـا «داء» عقد الاجتماعـات ، يميل هـذا النضال إلى أن يكـون صـاخبا . وعمـد البابا يوحنا الثالث والعشرون ، وقد اطلـع على سوابق معروفة ، إلى إسناد مناقشات المجمع الـديني إلى منظمين«modérateurs» . وقد حققت اللفظة منذ ذلك الحين رواجـا عظيما حتى وإن تعين على «المنظم» في اللحظـات العسيرة أن يعـرف كيف يقوم أيضا بدور المنشط(animateur) عندما تفتر همة المجتمعين .

وينبغي مع ذلك أن نتعلم من جديد فن الحوار وتبـادل الآراء ، الأمر الذي يقتضي انبعاث مجتمعات رائدهـا التضامن في أوضاع كثيرا مالاتضـم إلا أناسا يعيش كل منهم في عـزلتـه . ذلك أن الاتصـال يكلف غـاليـا : معـاودة تعلـم الإصغاء ، وتعلم التمهل وإضاعة الوقت عندما يتعين ذلك .

ومع ذلك فإن هـذه صعـوبـات يمكن تـذليلهـا مـالم تخيم على النقـاش صعوبات تتعلق بالجوهر وتعصى على الحل .

وتـزداد الاجتماعـات إحباطـا عنـدمـا لاتكون الاتصـالات بين أشخـاص ولاحتى جماعـات ، بل بين نظم وأيديـولـوجيات ، حيث ينقلب زمن التبـادل ومكانه إلى منبر للتعبير عن الرأي تقل فيه عموما القدرة على الإنصات ويطول فيه وقت الكلام . فأي منا مر بمواقف كهذه داخل الجامعات سنة ١٩٦٨ مثلا

لايسعه إلا أن يخشى بهتان اللفظ البراق الذي لايلزم صاحبه بأية مسؤولية حقيقية ولايعرضه لأي جزاء فعلي .

فمن الواضح كل الوضوح أنه لايمكن أن تكون هناك أية مشاركة أو تسيير ذاتي بين أطراف لايتحدثون بلغة مشتركة ويعقدون الحوار وكل طرف منهم يفترض سوء نية الطرف الآخر. ومن وجهة النظر هذه فإن موقف أنصار الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي موقف منطقي للغاية : فمغامرة التسيير الذاتي لا تتحقق إلا بفضل نفحة قوية تخلق إرادة مشتركة للحوار الرامي إلى معرفة الحقيقة . وقد أثبت التاريخ أنه حتى عندما تتوافر هذه الشروط في فترة ثورية ، تظل هناك صعوبات كأداء في سبيل التسيير الذاتي : ومن ثم النزوع إلى معاودة تطبيق نظام مركزي بيروقراطي يعد خطرا فادحا أطاح بتجارب الماضي ويتهدد تجارب المستقبل . ومن جهة أخرى ، فإن خبرات المشاركة ، بل والتسيير الذاتي تكون أمرا ممكنا ومنشودا في الجماعات التجديدية محدودة الأبعاد(مؤسسات أعمال صغيرة ، مجمعات محلية . .) يكون لديها من الحوافز مايمكنها من التخلص من القيود السياسية الاقتصادية ومن مبادىء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الراهنة .

ومع ذلك ، يبدو تشاطر المسؤوليات ، ومشاركة أكبر عدد ممكن في الأعمال الجماعية وفي إدارة الممتلكات المشتركة مطلبين لاغنى عنهما لازدهار الإنسان .

ويندرج هذا القصد الطموح في عداد الآمال الكبار المعقودة على المستقبل والأهداف الأساسية التي ينشدها زماننا هذا . وإذا لم يحقق المجتمع هذا القصد . فإنه سيظل شأن مجموعة صغيرة مجهدة من «متخذي القرارات» ، وسيبقى غريبا على أكثرية أعضائه الذين يسترقهم العمل الآلي وإعلام الجماهير والرسائل الدعائية المتلاحقة . ويثير عدم ممارسة المسؤوليات في الوسط المهني أو في الحياة اليومية للمجتمع مشاعر إحباط قوية ، وهو يفسر جانبا كبيرا من

العـدوانيـة الاجتماعيـة. وتستغل الحاجـة إلى الأخذ بـزمـام المبـادرة في الحيـاة الشخصية وفي قضاء الفراغ وممارسـة الهوايات. وعندئذ تصبح البستنة وإجراء الإصلاحات الصغيرة في البيت ومحتوياته الملاذ الأخير وصمام الأمن اللذين من دونهما تتفجر المجتمعات الصناعية في التو واللحظة.

المسؤولية والحرية

ليس من الصواب أن نغلق هذا الفصل المفتوح على آفاق حرية أعظم شأنا بتوصيات بشأن البستنة والإصلاحات الصغيرة.. لذلك سنسجل ببساطة أن مفهـوم الحرية لايمكن فصلـه عن مفهـوم المسؤوليـة: فإغناء المهـام، والإدارة المشتركـة لمصنع أو جـامعـة، يقتضي كل منهما تحمل المسـؤوليـة عن المشروع الجماعي. والمسؤولية عبء فادح، وهي الثمن الذي يـدفع لقاء حرية الإبداع والتجديد، وهي الـرابطة التي تربط المرء بالعمل المضطلع بـه، والحرية ملحة في مطـالبها: فعنـدما ينتهي وقـت الكلام ويحين وقت القـرار، وعندمـا يتعين البت في القضايـا المطروحة والاختيـار من بينها، يعود إلى الظهـور إغراء الهرب الغامض، والرغبة المكبـوتة في الانضمام إلى الصفوف، وفي التخفي أو التحلل في آلاف أشكـال الحرية الـزائفـة التي ينزع مجتمعنـا إلى محاولـة إقناعنـا بأنها لا تتمثل إلا في عمل كل امرىء على هواه.

والمشاركـة، وأكثر منهـا التسيير الذاتي، لاتـرتسم إلا في آفاق بعيـدة، وما أطـول الشـوط الـذي ينبغي قطعـه لبلـوغهـا! ولكن المهم هـو أن ننطلق على الـدرب، لأن في هذا الانطـلاق إيمانا بـالإنسان وبقـدرته على النمـو والتفتح والازدهـار. ولا يستطيع أن يبلغنا غـايتنا إلا تعلم المسـؤولية بـدءا بالمدرسـة. وتعلم المسـؤوليـة على هذا النحـو أمـر لا تعـرفـه القيم التجاريـة التي تسـود مجتمعـات الاستهـلاك التي لاتبلغ غـايـاتها الضمنيـة أو المكتـومـة إلا بحيل الدعاية والإعلان وزيـادة مشاعر الإحباط لدى الجماهير وسلبيتهم واغترابهم!

الجماهير تلك اللفظة السحرية التي وصفها ماركس بأنها محرك التاريخ، استغلتها مجتمعات الاستهلاك ببراعة مدفوعة بحاجتها الماسة إليهم لكي تنمو وتزدهر. فهناك الإنتاج بالجملة، والسياحة الجماهيرية، واغتراب الجماهير كل يوم تحت تأثير الدعاية، وكلها تدفع إلى الاستهلاك الجماهيري الذي لاغنى عنه لسير الجهاز الاقتصادي. فلو أن العالم لم يعد يقطنه إلا آخر ممثلي الأرستقراطية القديمة من ملاك الأراضي. والراهبات الزاهدات في الحياة، والعلماء التائهون في برجهم العاجي، والإيكولوجيون الملتحون ــ رسل الحد من الاستهلاك إن وجد له رسل ـ لكان مجتمعنا قد أفلس منذ زمن بعيد. ولكن هناك الجماهير ولله الحمد! وهكذا لا تميل مجتمعات الاستهلاك تلقائيا، وكيف لها أن تفعل، إلى تشجيع المبادرات الفردية أو إلى توسيع نطاق مسؤولية المواطنين.

إغراءات الدكتاتورية

وأقل ميلا إلى ذلك نظم الحكم الدكتاتورية حيث ظل اختلاف التصرفات الغربية عند حده الأدنى وظلت لاتمارس إلا في أضيق الحدود، وذلك بفضل نظام إشراف دائم من جانب الدولة تعززه رقابة متبادلة بين الأفراد.

فنظم الحكم الشيوعية القائمة في بلدان مختلفة في العالم تدين بكفاءتها في الداخل وبشعبيتها في الخارج إلى صفتين مميزتين. فشأنها شأن الكنيسة في الماضي، يحشد النظام الشيوعي الفرد بكليته: ولايعود هناك مجال دنيوي وآخر قدسي.

فالمادية الجدلية تشكل في آن واحد تفسيراً للعالم ونظاما للحكم. فهي، إذ تتناول الإنسان بكليته، كليانية أو دكتاتورية. وهي تشبع بذلك حاجة عميقة إلى الأمن تربطها دوماً علاقة توتر جدلية بالحاجة إلى الحرية.

والصفة الثانية صفة جوهرية: فنادرة هي المجتمعات التي نجت من إغراء الدكتاتورية على مدى التاريخ حيث كانت الدكتاتوريات هي القاعدة

والديمقراطيات هي الاستثناء. وتأتي الشيوعية فتضفي على هذا الإغراء القديم لوناً ومحتوى جذابين في ظاهرهما. فالدكتاتوريات كلها موصومة بالعار والشيوعية أقل وصمة. وتدين الشيوعية بجاذبيتها أساسا إلى الطابع «التاريخي» و«العلمي» للماركسية فذكر التاريخ والعلم، وهما قيمتان مضمونتان منزهتان عن التضليل، يمد النظم الشيوعية بقوة تأثير وبمكانة رفيعة في أعين الجماهير، ولاسيما في البلدان الأقل تقدما حيث تحتفظ هاتان القيمتان بكل جاذبيتهما.

نداء الجماهير

لئن كانت الماركسية ـ أو على الأقل ماركسية ماركس ـ تدعي أنها وريثة المذهب الإنساني الكلاسيكي، فهي تضفي على مفهوم الجماهير قيمة تتسم بطابع وجداني وعملي قوي. وهي من جهة أخرى تحذر المفاهيم الشخصانية التي تتبع فيما يبدو إزاء العمليات الاجتماعية نهاجا مفرطا في النوعية والفردية، بل إن مفاهيم المساواة عند الماركسية، أثناء السنوات الستالينية القاتمة، ذهبت إلى حد إنكار الأسس البيولوجية للوراثة والظلم السافر الذي تمارسه الطبيعة، محولة بذلك مبدأ المساواة الديمقراطي أمام القانون إلى مبدأ تطابق بيولوجي. ومنذ ذلك الحين يذوب الفرد في الجمهور وتحل النسيلة (Clone)[٧] محل الفرد. وقد يظن أنصار المذهب الستاليني أن ظروف البيئة التي يهيئها نظام الحكم(التماثل الثقافي) سينتهي بها الأمر إلى أن تقضي على الاختلافات الناجمة عن المصادفة وعلى «نزوات» الوراثة الفردية(التنوع الجيني). وذلك هو بالفعل مصدر إغراء جميع النظم الدكتاتورية، ولكن الاستسلام لهذا الاغراء قد يكلف غاليا. ومن أمثلة ذلك أنه عندما ادعى ليسينكو[٨] إمكان تحسين محاصيل الحبوب بمجرد تحسين نوعية التربة ودون اللجوء إلى أي انتقاء جيني، أسفرت نظريته عن كارثة. ذلك أن التنوع الجيني حقيقة لانزاع فيها وتفرض نفسها على جميع نظم القيم. فالثقافة لاتلغي أيا من قوانين الطبيعة وإنما هي امتداد لها.

ولاتزال تطرح من آن لآخر أفكار مماثلة في الأوساط الجامعية الأمريكية تغذي النقاش الدائر في غموض وبلا نهاية حول تساوي«الأجناس» وهو نقاش لاطائل من ورائه من حيث إن ثراء الطبيعة إنما يرجع في واقع الأمر إلى تنوع مكوناتها وليس إلى تطابقها! فلئن لم يكن هناك شك في أن جميع سكان الأرض متساوون في الكرامة، فإنهم غير متساوين في صفاتهم الخاصة بيولوجية كانت أم ثقافية، ولا في إمكاناتهم.

وبالنسبة إلى عالم بيولوجي ينشد المذهبين الإنساني والشخصاني، يعد المفهوم الكمي«للجماهير» مفهوما غير مقبول. فهو لايضع في اعتباره مطلقا التنوع الفردي لمكونات أية مجموعة سكانية، وهو، في حالة المجتمعات البشرية، تنوع جيني يزيد كثيرا من حدته عمليات تربوية وثقافية. من جهة أخرى فإن فكرة«الجماهير» تكتسي كل أبعادها عندما تنتقل إلى مجال علاقات القوى السياسية: فالجماهير، بالنسبة إلى من يعرف كيف يخاطبهم، تصبح«أداة المناورة» التي لاغنى عنها للاستيلاء على السلطة.

إنسان أو حشرة

وعلى ذلك فإنه في اللحظة التي تصبح فيها المجتمعات البشرية مجتمعات عالمية، تبدو ـ إلى درجة تبعث على الدهشة ـ منجذبة نحو عالم الحشرات، ونحو نموذج الكفاءة الرائع الذي تقدمة الحشرات الاجتماعية بوجه خاص: الأرض والنحل والنمل فبشكل من الأشكال تخلب تلك النماذج الألباب، لاسيما أن تكاثر البشر يحول بعض مناطق العالم إلى محاشر بشرية تقتضي تنظيمات فعالة وصارمة .

فالفرد في نظم كهذه لايمثل شيئا والمهم هو بقاء المجتمع، وأمن الجماعة ودوامها هو الغاية الوحيدة المنشودة، ولا يوجد الفرد إلا ليسهم في ذلك بتنفيذ برنامجه الجيني.

ومن الممكن عندئذ أن تصور فرضية مؤداها أنه في عالم كتب عليه تكديس الأسلحة النووية ونشرها كنتيجة حتمية لإقـامة محطات في كافة أنحاء المعمورة تضع البلوتـونيوم في متناول الجميع ، سيتزايـد بشكل مريع مايتعرض لـه النوع البشري من مخاطر (٩) .

وبنـاء على مبادرة من رينيـه دوبـوس ومارجـريت ميـد، أصـدر ثلاثـة عشر أمريكيا من حائزي جائزة نوبل نداء رسميـا حذروا فيه الإنسانية من مغبات مجتمع البلوتـونيوم(١٠) . فهذا العنصر الإشعاعي الذي ينتج اصطنـاعيا في محطات توليد الطاقـة النوويـة، لاوجود لـه في الطبيعة وهـو يشكل دون أدنى شك أخطـر مادة عرفتها البشرية إذ إن أقصى جرعة محتملة منه تبلغ واحدا على المليون من الغرام كما يبلغ طول فترة إشعاعيته ٢٤ ألف سنة . ويترتب على هـذا الخطر البيولوجي خطر اجتماعي : إذ كيف لنـا أن نتجنب سرقتـه أو استخـدامـه في عمليات إرهـابيـة أو انتشاره كسلاح أو تداوله في سـوق سوداء؟ أو لن نجبر، في سعينا إلى السيطرة على «العنف النووي»على اللجوء إلى وسائل مراقبة واسعة النطاق تفضي إلى القضاء على الحريـات المدنيـة التقليديـة؟ إن طـابع العملقـة الـذي تتسم به الأخطـار المقترنـة بالبلوتونيوم ربما أثارت استجابات بوليسية عملاقة .

فإن حـدث علاوة على ذلك أن تفـاقم اضطراب الأوضـاع العالميـة ، واللجوء المنتظم إلى العنف، واختلال التوازن بين الأمم الغنية وسواها من الأمم ـ كما يحتمل أن يحدث مستقبلا ــ فإن احتمالات الخطأ أو التفجر العارض، ستبلغ درجة تـزيد من مصداقيـة الالتجاء إلى نظام استبـدادي على صعيد العالم . وعندئذ يبـدو نظام كهذا وكـأنه القادر وحـده على قمع«انقلاب» محلي يمكـن أن يصبح مفجر كـارثة عالمية . والسـؤال الذي يطرح يتعلق بما إذا كان ينبغي للبشر ــ شأن الحشرات ـ أن يضحوا بـالحريات الفرديـة في سبيل إنقاذ الجماعـة والحفاظ على بقاء النـوع . وهو سؤال يبعث على الأسى وإن لم يطرح عبثا . فالالتجاء إلى فرض القيود يتناسب مع

مدى تخييم المبادرة الفردية على الكيان الاجتماعي برمته. وعندما يحدق الخطر بكل ثقله، فإن التنظيم الرامي إلى درئه يسمى قمعا.

ومن جهة أخرى فإن مستقبل الإنسان الذي يمليه عليه نموه المخي. ينبغي أن ينأى به عن تلك النماذج الخلابة وإن حددتها نظم جينية تختلف تمام الاختلاف عن نظمنا. فالإنسان آخر من تمخضت عنه اختراعات التطور الكبرى. فبعد أن كانت الحياة والموت والجنس، كان الضمير. ويأتي الإنسان على طرف النقيض من الحشرات وغيرها من مفصليات الأرجل التي تستأثرالجينات ببرمجة سلوكها.

ومؤدى ذلك أن رسالة الحرية والمسؤولية التي يحملها الإنسان مدرجة في منظور علمي حقا نظراً لأنها مطابقة لإمكاناته الجينية وللتاريخ الثقافي للبشرية.

رابعا ـ من بنى التبديد إلى بنى المشاركة

ولكن كيف لنا اليوم أن نزيد من فرص تحقيق تلك الرسالة؟ ما الوسائل التي يتعين استخدامها لتوسيع مجال المسؤوليات وإضفاء مغزى على مفهوم المشاركة؟وكيف الانتقال إلى نظام اجتماعي جديد أكثر انفتاحا على المبادرات المبدعة من جانب المواطنين؟وما الثمن الذي يدفع في شكل فوضى مؤقتة لقاء الاستفادة من تقلب جديد يفضي إلى توازن جديد؟

حلم بهجة الحياة

للإجابة عن هذه الأسئلة تفرض نفسها على الفور ضرورة وضع حد للعملقة اللاشخصية التي تتسم بها المنظمات الاجتماعية والشروع في إقامة بنى ذات أبعاد إنسانية، وقد سبق لنا أن رأينا في مجال المأوى أن مفهوما ضارا للمردودية التي تقيم

دائما في الأجل القصير أدى إلى تكديس الناس في مساكنهم بأدنى تكلفة مما ترتب عليه القضاء على الحياة الاجتماعية التقليدية.

فمن الآن فصاعدا ينبغي لنا أن نسير في اتجاه معاكس تماما لهذا الاتجاه، ونحن نؤثر تلك النماذج «البهيجة» التي يقترحها إيفان إليتش[11]، حتى وإن أثارت أحيانا غضب التكنوقراطيين الذين ينشدون الإنتاج وحده. فاللحظة الآن مؤاتية للتجارب المبتكرة التي تعبر، مهما بدت غرابتها أو عدم لياقتها، عن الحركة الأزلية للحياة في فترات الأزمة عندما ترفع ضغوط التطور في جميع الاتجاهات. فالحياة تتلمس طريقها إلى التجديد، وهي تجمع الخبرات والتجارب عازفة عن نماذج الماضي وماضية نحو آفاق غير مفهومة تفضي إليها دروب غير مطروقة، غير أن المستقبل هو الذي تتمخض عنه تلك التقلبات. وبذلك يقع على عاتق المسؤولين واجب تشجيع انبثاق تراكيب جديدة وترك الخيال يعمل وحبله على غاربه. ويتعين على القائمين على شؤون الإدارة توخي المرونة في إجراءاتهم لكي يتبنوا ويساندوا الحركات التي تعبر عن نفسها من خلال الحياة التشاركية.

ولن تنجح المجتمعات بعد الصناعية في تحقيق تلك القفزة إلى الأمام إلا بعد أن تقضي على جبروت «النظام التكنوقراطي» سواء تمثل في مؤسسات عامة أو شركات متعددة الجنسيات تفضي بالإنسانية لامحالة إلى «أتمتة» السلوك الفردي والجماعي وبرمجته، أي تفضي بها، بعبارة أخرى، إلى عالم الحشرات. وما من معيار من معايير الكفاءة يمكن تبريره لقاء هذا الثمن بالنظر إلى أن الحرية تتراجع إزاء فرط الحرص على المردودية. ذلك أن إشراك الناس في تنظيم عملهم وتدبير إطار حياتهم يتطلب وقتا ومناقشات طويلة، غير أن هذا الوقت لايضيع هباء عندما تفضي التجربة إلى مشروع ملموس مشترك تترتب عليه كفاءة من نوع مختلف تمام الاختلاف ولاتقتصر على الجانب الاقتصادي للحياة.

تطورات متناقضة

من الغريب مانشاهده من سرعة في تطور توجهات التخطيط العمراني التي تشهد بتجددها ظواهر شتى يذكر منها رفض العملقة، والإيثار المؤكد للمدن المتوسطة و«للأقاليم» ونشوء نمو حضري قوامه المشاركة ويلعب فيه المواطنون ورابطاتهم دورا معززاً، والحرص على ترميم التراث التاريخي وإصلاح المباني القديمة، والجهود المبذولة لصالح تخطيط للمكان أشد اهتماما بالنوعية، والاتجاه نحو لامركزية القرارات ودعم سلطات المجالس المحلية. ومن جهة أخرى فإن هذه التوجيهات تتناقض تناقضا شديدا مع تطور السياسات الصناعية التي لاتراعى فيها«الاهتمامات الإيكولوجية» بنفس القدر. أفلم ينهض الإنعاش الاقتصادي عقب أزمة سنة ١٩٧٤ على أكتاف السيارات ومحطات توليد الطاقة النووية، وكل منهما اختيار أبعد مايكون عن الحرص الإيكولوجي؟ والقول في بلد يصر على تنمية صادراته من الأسلحة بل ولايتورع عن المباهاة بذلك! والأدهى من ذلك أن الحفز على دمج الشركات وتركيزها ومناصرة العملقة التي تسود الاستراتيجية النووية الفرنسية، والسلطة المتزايدة أبدا للشركات متعددة الجنسيات وضآلة الاهتمام بشركات الأعمال الصغيرة إنما تنبثق كلها من مفهوم للمردودية والكفاءة يذكرنا بما حدث في الستينيات. وفي المجال الصناعي، لاتزال قوى اللوبي وقيود المنافسة الدولية، وعلى الأخص جمود البنى وتصلبها، تقف حائلا دون حدوث أي تطور.

ومع ذلك فإنه في الشركات وفي قدرتها على أن تدرج في غاياتها ليس الأهداف الإنتاجية وحدها بل أيضا مايتاح للإنسان العامل من فرص لتحقيق كافة إمكاناته ــ سيتقرر مصير المجتمعات الصناعية. فلئن كانت الإيكولوجيا قد حققت نصراً حاسماً في مجال التخطيط العمراني، فإن شيئا من ذلك لم يتحقق في سبيل إعادة توجيه الاستراتيجيات والبنى والسياسات الصناعية، ولايعني ذلك على الإطلاق تدمير جهاز الإنتاج، بل بالأحرى مواءمته للتطلعات المعاصرة.

الإقدام على التفكيك

ربما تمثلت الفوضى المقبلة، أو التقلب المقبل ــ في البداية ــ في التفكيك البطيء والعفاء الوشيك لتلك المسوخ الباردة التي لاقلب لها ولاروح، والتي يذكر منها الأبراج الشاهقة التي تتلألأ في ليالي المدن العملاقة وتقف شاهدا على أزمنة الإفراط والضلال. لقد كان رهبان الماضي يحرصون أشد الحرص على التفرق في مؤسسات مستقلة جديدة ما أن تجاوزت جماعاتهم عتبة معينة تتعذر عندها العلاقات المتبادلة بين أعضائها. وكنا نعتقد أن الجامعات فعلت مثل ذلك بعد مايو / أيار ١٩٦٨ عندما شرعت في تفكيك مجمعاتها إلى وحدات أصغر. غير أن منها الآن مالايزال يضم أكثر من ثلاثين ألف طالب.. أما هيئة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية فقد فككت بالفعل وتعالت من حولها صيحات الاستنكار. فمن دواعي العجب أن مفهوم «التفكيك» يثير مثل هذا الاستنكار العام شأنه فيما يبدو شأن مفاهيم أخرى يذكر منها «الرجعية» و«الاحتكار» و«القمع» و«الفاشية»، وكلها ألفاظ تفجرية تطلق بقدرة قادر سخط العامة وغضبهم. ومع ذلك فإن التفكيك لايعني بالضرورة «فرق لتسد»، بل يمكن أيضا أن يعني «التهوية لتجنب الاختناق» أو بعبارة أبسط اللامركزية من أجل تشاطر المسؤوليات.

وأيا كان الأمر فإن المشاركة والإدارة المشتركة لن يكتب لهما أي نجاح في إطار النظم البيروقراطية والتكنوقراطية والمركزية. وينبغي للنظام الجديد، إن كتب له يوما أن يقوم. أن يستوحي مبدأ الفرعية (subsidiarité) القديم حيث كانت المسؤوليات يضطلع بها بانتظام عند أدنى المستويات، ومن ثم تفويض أقصى قدر من السلطة إلى المواطنين. فهو يفترض إذن إضعاف سلطة الدولة المركزية ومنح الأقاليم مزيدا من الاستقلال وإدارة لامركزية للمنشآت الكبرى العامة والخاصة، والإصغاء بعناية لما يصدر عن «القاعدة الشعبية» من آراء وأفكار.

ومازالت الديمقراطيات ـ وهي ظاهـرة حديثة العهد ومحلية ـ على الرغم مما بها من مواطن ضعف، أفضل مصدر لفرص الحريـة. غير أن تذوق المسؤولية لايمكن اكتسـابـه إلا إذا تحقق قدر أدنى من اتفـاق الـرأي الاجتماعي فيما بين المواطنين وفيما بين المذاهب الأيديـولوجية والسيـاسية التي ينتمـون إليها. ولن تجد عروض المشاركة مصداقيتها إلا إذا اقترنت بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تصحيح أوجه الظلم الاجتماعي وإقـامة مجتمعـات أكثر انفتاحـا وإخاء. ومن شأن تقلبات الأزمة الراهنة أن تتيح لنا فرصة فريدة لإحراز النجاح في بلوغ هذا الهدف الحيـوي بالنظـر إلى أنها تجبرنا في واقـع الأمر على إجـراء اختيارات جديدة تتسم بمغزى سياسي عميق.



الهوامش

(١) Charles Alexis CLEREL de TOCQUEVILLE، مؤرخ وسياسي فرنسي (١٨٠٥-١٨٥٩).

(٢) انظر صفحة (١٠٣) .

(٣) Illya Prigogine, La thermodynamique de la vie, La Recherche, 1972, no 24, p. 547-562. idem, in Glansdorff et Prigogine, Structure, Stabilité et Fluctuation, Masson, 1971.

(٤) H. Atlan, L'Organisation biologique et la Théorie de l'information, Paris Ed. Hermann, 1972.

(٥) وتنظم هذه الآليات بدورها «معلومات» تتلقاها من مستوى هرمي أعلى للكائن الذي تنتمي إليه: وهكذا تندرج التفاعلات الأنزيمية في سلسلة من التفاعلات تشكل سلاسل أيضية، وهذه السلاسل الأيضية تنظم داخل العُضيّات الخلوية التي فيها تنشز (المتقدرات والريباسات، إلخ) والتي تخضع بدورها لتنظيمات الوسط الخلوي. وتعتمد الخلايا ذاتها وظيفيا على الأعضاء التي إليها تنتمي (الكبد، الكلى، القلب) والتي تترابط فيما بينها في نظم منظمة (القلبي الوعائي، العصبي، إلخ) يشكل مجموعها المتناسق الكائن بأكمله. وأخيرا فإن الفرد يعيش في تفاعلات جدلية منظمة مع بيئته. وقصارى القول إن المجموعات الفرعية تعتمد كل منها على الأخرى في إطار نظام هرمي تحدد فيه المجموعات العليا اتساع التقلبات عند المستوى الأدنى. وهنا أيضا تظهر البيولوجيا بوصفها تدرجية ـ أي «قمعية» ـ إلى حد بعيد، غير أن هذا يبدو بوضوح ثمن الكفاءة، وهو على أي حال ثمن الإبقاء على التوازنات التنقلية للحياة. ومن الممكن النفاذ من خلال هذا النموذج إلى النظم المتكافلة التي تحاول، بدرجات متفاوتة من النجاح، أن تنظم الاتجاهات، المتناقضة في ظاهرها، نحو التنظيم ونحو التقلب.

(٦) P. Teilhard de Chardin, La Place de L'homme dans la nature, Le Seuil, 1963, p. 33-34

(٧) نسيلة(Clone) مجموعة أفراد تنتج بالتكاثر النباتي دون تدخل ظاهرة الجنس(أي بالتبرعم أو الاقتسال.. إلخ)، وهي عملية تسفر عن نشوء مجموعات يتطابق أفرادها تمام التطابق.

(٨) T.D Lyssenko. عالم نبات سوفييتي(١٨٩٨ ـ ١٩٧٦) عارض نظرية الجينات بوصفها حملة الصفات الوراثية وأكد أهمية تأثير البيئة وتوارث الصفات المكتسبة باعتبارهما عوامل تطور النوع. (المترجم).

(٩) إن التراجع السريع لبرنامج الطاقة النووية بالولايات المتحدة الأمريكية يفسره جزئيا فيما يبدو، الخوف من انتشار الأسلحة النووية. وتلك استجابة صائبة بالنظر إلى أنه في عالم تسوده منافسة ضارية، من ذا الذي يستطيع حقا منع البلدان المورّدة للمنشآت النووية من المجابهة في الأسواق؟ وحتى إذا كان الجميع يقرون بمبدأ منع بيع مصانع معالجة البلوتونيوم، من ا الذي

يضمن لنا أن الجميع سـوف يراعون هذا الالتـزام؟ ذلك أن المعاهدات لاتكـون لها قيمة تذكر عنـدما يتعـرض الصالح القـومي للخطـر. . فواضح إذن أن مـن الأفضل أن نحمي أنفسنا من أخطـار البلوتونيوم بالقضاء على وسائل إنتاجه .

(١٠) Statement of concern, Bulletin of Atomic Scientists, déecembre 1975.

(١١) I. Illich La Convivialité, Le Seuil, 1973.



الباب الثالث

نحو توازنات جديدة

الفصل الأول

العدالة: مطلب الحرية الأول

«الشجاعة هي أن تبحث عن الحقيقة وتقولها، وهي ألا تترك للقوة أمر حل النزاعات عندما يكون بوسع العقل أن يحلها».

جان جوريس

أولا - من نمو إلى آخر: كسر الحلقات المفرغة

مع نجاح التصنيع المتسارع في ترجمة التقدم الذي تحرزه اقتصاداتنا إلى منحنيات صاعدة، يبدي أنصار البيئة قلقهم إزاء ما يشهدونه من تغير في التوازن القديم بين البشر والأرض، فهذه الأوضاع الجديدة أن تكون لها عواقب لا حصر لها. فالنقص المستمر في أعداد السكان المشتغلين بالزراعة في كافة بلدان الغرب، يزيد نسبة السكان الذين يكسبون عيشهم بالعمل في قطاعي الصناعة والتجارة أو القطاعين الثاني والثالث كما يسميها رجال الاقتصاد أنفسهم. غير أن الاصطناع المطرد للبيئة وأساليب المعيشة والأنشطة البشرية يترتب عليه نشوء حلقات مفرغة رهيبة لم ندرك بعد كل أبعادها.

هل التصدير من أجل البقاء؟

ومع ذلك ، تبدأ أسئلة مزعجة تطرح نفسها. هل ينبغي إدامة ، بل دعم ، أنشطة صناعية لا لشيء إلا لأنها تتطلب إنشاء وظائف ، حتى وإن لم تكن تنتج سوى سلع زائلة أو أدوات يقصد بها تلبية احتياجات أوجدتها الدعاية بأساليبها المصطنعة ، أو الأدهى من ذلك عندما تنتج مواد يعرف الجميع أنها ضارة بالصحة (إنتاج التبغ مثلا) أو لا فائدة حقيقية لها؟ هل ينبغي أن يظل المرء في خوف دائم من نجاح المفاوضات المتواصلة بشأن نزع السلاح أو بشأن الشرق الأوسط ، لا لسبب إلا لأن التوقف عن إنتاج ما يجري إنتاجه من كميات رهيبة من الأسلحة من شأنه أن يصيب بالبطالة نسبة كبيرة من السكان العاملين في المجتمعات المتقدمة؟ هل ينبغي تأسيس التوازن الاقتصادي للبلدان الغربية على نجاح سياسة تصدير هجومية لنقل فائض إنتاجنا إلى بلدان أقل نموا؟ وهل ينبغي أن يتحقق على هذا النحو توازننا الاقتصادي المزعزع على حساب اختلال إيكولوجي لا نزاع فيه يترتب على إقحام الغرب نفسه بعنف في تلك البلدان دون أية مراعاة للتقاليد وأساليب الحياة والقيم المحلية؟ هل ينبغي الرد على أزمة الطاقة بسعي محموم إلى الحصول على الطاقة النووية في كافة أنحاء المعمورة بحجة أن إنشاء المحطات النووية سوف يستحث التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من الأخطار التي تحيق بهذا الرهان على هذا النطاق وبهذا القدر من الارتجال؟ هل ينبغي أن نسعد لهذا المتنفّس الذي تتيحه للاقتصادات الصناعية تلك العقود التي أبرمت بشق الأنفس وتنص على تسليم منشآت صناعية «مع مفاتيحها» عندما نعلم أن أولى عواقبها هي غلق أسواق التصدير في نهاية المطاف؟ ومع ذلك فإن الاقتصادات في الشرق والغرب تعمد ، في سبيل الحصول على هذه العقود ، إلى الدخول في منافسات ضارية. هل ينبغي أن نتجاهل هبوط قيمة العملة

الـوطنيـة بحجة أن الأسعـار النـاجمة عن ذلك في أسـواق صرف العملـة تيسر جهود التصـديـر؟ هل ينبغي الاستمرار في تشجيع النـزوح إلى الريف والتصنيع المفرط للزراعـة في وقت يوشك فيه النموذج الصنـاعي على الانهيار؟ كيف يحق لنا أن نسمح بالتراكم الهائل لرؤوس الأموال التي تغذي نظاما مصرفيا متضخما ومختـلا بفعل المضـاربـة في الأسـواق الماليـــة في وقت تقصر فيـه بعض المرافق الجماعية الأساسيـة دون الوفاء بالاحتياجات ، ولم تنجح فيـه أوفر الأمم ثراء في القضـاء على مـالـديها من جيـوب الفقـر؟ وأخيرا، ولعل هـذا يكـون السـؤال الجوهري، هل لنـا أن نواصل، إلى مـا لا نهاية، العيش فـوق مواردنـا ونورث الأجيال المقبلة ديوننا؟ إن في ذلك مصادرة على أن مـواصلة النمو الشديد بأي ثمن هي وحـدهـــا التي ستتيح لنـا، من خـلال تسريع التضخـم، تسـديـد القروض التي نبرمها لرفع مستوى المعيشة الراهن، وذلك في وقت تشير فيه كل الـدلائل إلى أن زمن الإسراف والتبـذير يشرف على نهايتـه. ذلك أن نيـويـورك وطوكيو، أعظم مدينتين في العـالم، هما على وشك الإفلاس. وماذا إن شهدت الأمم الصنــاعيـــة الكبرى المصير نفســه؟ ومـــاذا إذا أفضى طغيــان القيم الاقتصادية المحض إلى تدمير الاقتصاد؟

. . . أم الاستهلاك من أجل الإنتاج؟

إن النمـو الصنـاعي يجد لنفســه اليـوم مبررات ذات وزن: فأي إبطـاء في سرعتـه ينـــال من العمالـة. ونحـن نعـرف تلك الحقيقـة منـذ أن نبّــه إليهـا كينز Keynes، ولكن الجديد في الأمر هو أن التضخم المستمر تصاحبه بطالة بنيوية. فأزمة نقص العمالة، المتوطنة والوبائية أحيانا، تستوجب بطبيعة الحال اتخاذ إجراءات مناسبة ومن ثم عودة الاقتصـاديين الراشدين إلى دوائهم الشافي من كل داء: فتح بـــاب الاستهـلاك على مصراعيه وبـالتـــالي بـاب الإنتـاج والاستثمار والنمـو. ويكـاد يمكن القـول إن الأمـــر لم يعـد الإنتـاج من أجل

الاستهلاك، كما درج الإنسان على أن يفعل منذ أقدم العصور، بل الاستهلاك والتصدير من أجل الإنتاج حتى يمكن الإبقاء على العمالة الكاملة. ومجتمع «فرط الاستهلاك» هو وحده الذي يستطيع أن يكفل «العمل والخبز» للجميع. وهكذا يقع مجتمع الاستهلاك في الشراك الذي نصبه إذ يبحث عن مبرراته في الخلل الذي أحدثه.

ومتابعة للانطلاقة التي بدأت في العقدين المنصرمين، لا يزال يراود البعض حلم تسريع عملية التصنيع التي تولّد العمالة. غير أن هذا الهرب من المشكلة هو ذاته الذي يفضي إلى الطريق المسدود: فالمنحنيات التي تبين هذه العملية الأسية قد بلغت اليوم نقطة الانقلاب. ومتابعة السير على الدرب نفسه لن يترتب عليها إلا زيادة الخلل. ومن ثم فقد آن أوان اختراع «نمو جديد».

وفي غضون السنوات الأخيرة، صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عشرات المؤلفات المكرسة لهذا النمو الجديد، وبدأنا بالفعل نستشف خطوطها العريضة. غير أنه ينبغي أن تتوافر الرغبة في حدوث هذه التحولات، ولكي تتوافر الرغبة ينبغي أن ينعقد الاتفاق حول الغايات الجماعية الجديدة التي يدرك الجميع ضرورتها ويرجون تحققها، على مستوى الشعوب وعلى مستوى الدول سواء بسواء.

ولكن الدول لم تستطع حتى الآن، إزاء أزمة ليست عابرة - وإنما هي أزمة بنى ومجتمع وحضارة - اقتراح سياسة شاملة واستراتيجيات متماسكة. فالتدابير العملية التي تتخذ هنا وهناك إنما تستهدف حل مشكلات وقتية والتوفيق، بدرجات متفاوتة من النجاح، بين مقتضيات «النمو الاقتصادي» ومتطلبات «التنمية البشرية»[١]، وإن كانت كثيرا ما تضحي بالثانية في سبيل الأولى. ومن جهة أخرى لم نشهد حتى الآن، على مستوى الدول الأوروبية على الأخص، لا تشكيكا في صلب الأوضاع الراهنة، ولا ردود فعل تضامنية، ولا

تعريفا لاستراتيجيات جديدة، ولا تحمسا على صعيد الرابطة الأوروبية. ففي هذا الصدد، لم تؤد أزمة اقتصادات دول الرابطة دورها الحفاز أو المحرك في صالح التوجهات الجديدة.

تحول دون تخريب

صحيح أن الأوضاع لم تتدهور إلى درجة تضطر معها الحكومات إلى اتخاذ تدابير تجديدية متكافلة واسعة النطاق. فمازلنا في مرحلة الحلول القديمة التي تلجأ إليها الاقتصادات الجديدة: الإنعاش أو المساندة، الحوافز والإغراءات على اختلافها عندما تهب ريح الانكماش، ثم وضع حدود قصوى للقروض وتخفيض الدخول عندما يتفاقم التضخم. ومن دواعي الأسف أن الظاهرتين تنشآن في آن معا في حين أن علاجيهما يأتيان بنتائج متضاربة.

غير أن الحكومات لا تسارع إلى الاضطلاع بإصلاحات بنيوية بعيدة الغور لا يمكن إرجاؤها إلى ما لا نهاية. والواقع أن كل شيء يجري كما لو كانت آليات التنظيم قد نجحت، على أثر صدمة عنيفة تسبب فيها ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، في إعادة التوازن بدرجة أو بأخرى إلى النظام الذي حل به الاضطراب. ومن شأن ذلك أن يبرهن على أن تدهور الاقتصادات لم يأت نتيجة لحرب عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل بقدر ما نتج عن اختلال عميق برغم بطئه اعترى الجهاز الاقتصادي في مجموعه.

وربما أتاح هذا البطء ذاته تحولا متكافلا للنظام قبل أن تتفجر أزمة اقتصادية واجتماعية رهيبة من نواح أخرى، فليس هناك ما هو أشد إلحاحا من تحديد الأهداف الجديدة. وسوف تنطوي تلك الأهداف بدورها على أساليب تدخل وعمل جديدة وتعطي مفهومي التنمية والتقدم معاني مختلفة تماما عن معانيها الراهنة. وقصارى القول أن أزمة البيئة وأزمة الطاقة تتطلبان بإلحاح

مشروعاً جماعياً جديداً ينهض على رؤيـة مختلفة للإنسان ويفضي إلى مجتمع من نوع جديد لا يمكن أن يتمثل هدفـه النهائي لا في الإنتاج أو الاستهلاك كغاية في حد ذاته ولا في السعي إلى الربح وحده.

ومن الواضح أن الهدف يتمثل في الأمد القصير في اجتياز فترة التحول دون إحـداث تخريب مفـرط، الأمـر الـذي يفترض اتخاذ إجـراءات «تحفظيـة» لا إجراءات محافظـة. وذلك أمر ليس بـالمستحيل بشرط واحد هـو إضفاء معنى ملموس على مفهوم العدالة الاجتماعية، ذلك المفهوم النبيل برغم غموضه.

ثانيا - توزيع ثمار التوسع
أو تقاسم الموارد على نحو أفضل؟

يجدر بنـا أولا أن نفصل بين مفهـوم العـدالـة الاجتماعيـة ومفهـوم النمـو الاقتصادي حيث إننـا تعودنا على فكـرة مؤداهـا أن العدالة الاجتماعيـة نتيجة تكاد تكون تلقـائية للنمو. والتفكير المفضي إلى استنتاج كهـذا معروف جيداً: فكلما زاد الإنتـاج زادت قدرتنـا على التـوزيع. وتحسين مصير المواطنين الأقل حظا إنما يتوقف مباشرة على معدل النمو بـالنظر إلى أن ارتفاع ذلك المعدل هو وحده الذي يكفل الانتفاع بـ«ثمار التوسع». غير أنه عندما يفقد التوسع زخمه أو عندما يبتلع التضخم ما يطرأ على المرتبات من زيادة، هل ينبغي اللجوء إلى تجميد نهائي لتدرج الدخول؟ كلا، وألف مرة كلا.

نمو أوجه انعدام المساواة

والملاحظ أن هذا التـدرج في دخول المواطنين لايزال يتسم بانعـدام المساواة في معظم الديمقـراطيات. والأمر كذلـك في فرنسا بنوع خـاص حيث لا يزال

يوجد، وفقا لما كتبه ليونيل ستوليرو[٢]، أكثر من أحد عشر مليونا من الفقراء، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين أسرة.

والأدهى من ذلك أنه وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤ وأكدت صحته في سنة ١٩٧٦ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٣]، يبدو أن فرنسا تحوز، بين الدول الصناعية الكبرى، قصب السبق في انعدام المساواة؛ إذ إن فارق مستويات المعيشة بين مواطنيها يفوق نظيره في سائر تلك الدول ويزداد ارتفاعاً على مر السنين. فمعامل انعدام المساواة في الدخول (معامل GINI باسم مخترعه الإيطالي Corrado Gini) يؤكد هذه الحقيقة إذ يبلغ ٠,٥٢ (علما بأن المعامل صفر يشير إلى وجود مساواة تامة) مقابل ٠,٤٧ في ألمانيا و٠,٤٠ في بريطانيا، وتحتل البلدان الإسكندينافية مركز القدوة إذ يبلغ ٠,٣٦ في النرويج و٠,٣٩ في الدنمارك[٤]. ويبدو أخيرا، على عكس الفكرة الشائعة، أن تدرج المرتبات في الولايات المتحدة الأمريكية أقل تفاوتا منه في أوروبا[٥].

ومن الواضح إذن أننا لن نخرج من تلك المآزق التي يضعنا فيها مجتمع الاستهلاك إلا بعد أن يذوق الجميع، إن صح هذا التعبير، ما يوفره ذلك المجتمع من ملاذ. وليس هنا مكان مناقشة الوسائل التقنية التي قد تتيح بلوغ هذا الهدف: توفير المزيد من الخدمات الاجتماعية والأسرية لفئات اجتماعية معينة دون سواها، الضريبة السلبية، الكف عن العمل بمبدأ زيادة المرتبات بنسبة ثابتة من أعلى التدرج الهرمي إلى أسفله، تثبيت الدخول المرتفعة، فرض ضريبة على رؤوس الأموال، إصلاح نظام الضرائب المباشرة ونظام رسوم الأيلولة، وأخيرا وعلى الأخص، مكافحة التهرب من الضرائب التي لا تزال وعدا ينتظر الوفاء به، وهلم جرا. ووسائل إعادة توزيع الدخول معروفة ويتوقف أمر الاختيار من بينها على الأخصائيين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات. غير أن حتمية تحقيق العدالة الاجتماعية تبدو أمراً ذا أولوية لم يعد

من الممكن معالجته بإلقاء الخطب وإصدار بيانات النوايا الطيبة. وقد تسفر استراتيجية كهذه بطبيعة الحال عن إحياء الاستهلاك في الأمد القصير ولكنها ستقصر دون حل المشكلات في الأمد الطويل. لكن من الواضح أن التدابير الحاسمة الرامية إلى التوزيع العادل لثمار التنمية هي وحدها الكفيلة بالتقليل من احتمالات الانفجار التي تنطوي عليها جميع الأوضاع المتأزمة.

إن أسطورة التوسع أتاحت لنا حتى الآن أن نتجنب، بدرجة أو بأخرى، مقتضيات العدالة والتضامن. ومن باب المفارقة أنها كانت بمثابة عامل محافظة اجتماعية وإبقاء على أوجه انعدام المساواة، كما يشهد بذلك العدد الهائل من المواطنين الذين جانبهم التوسع.

الإبقاء على مشاعر الإحباط

والأدهى من ذلك أن أوجه انعدام المساواة هذه أمر لا غنى عنه لنظام لا يستطيع البقاء إلا بإدامتها. ذلك أن هذا النظام يلزمه الإبقاء دائما على مشاعر الإحباط بالاستمرار في خلق رغبات جديدة واحتياجات جديدة: فما دامت هذه وتلك مشبعة لدى الأيسر حالا، فإنها تستثير مشاعر السخط لدى الآخرين وتستحث تهافتهم على الاستهلاك. ومن ثم يتضح لنا أن الهرب من المشكلة يأتي نتيجة منطقية لبقاء أوجه انعدام المساواة وأن تفاقمها لا بد أن يتسارع.

ولا ينبغي أن نغمض أعيننا عن الصعوبات والمقاومات التي سيطلقها تنفيذ هذه الاستراتيجيات الجديدة. ذلك أن العلاقات الجدلية التي تنفرد بها الديمقراطيات، وفرط المزاحمة الذي يعد سمتها الغالبة، من شأنهما أن يجعلا أحزاب المعارضة، سواء كانت يمينية أو يسارية، تمتنع كل الامتناع عن تأييد المبادرات التي لا تحظى بقبول الشعب، أيا كانت طبيعة ونطاق التدابير التي يمكن اعتمادها. ومن ثم فإن إغراء الحلول المتطرفة أو الاستبدادية التي تنتعش

خاصة في الأوقات المتأزمة، يبـدو في أذهان المحافظين ملجأ وملاذا. ذلك أنه لن يكون من السهل إقنـاع المواطنين الأسعد حالا بأن يقبلوا عن طيب خـاطر إيـديولـوجية المشـاطرة التي ظلت تقض مضـاجعهم دائما. ولكن الضرورة لها أحكـام، اليوم أو غـداً. ولن يكتب للـديمقـراطيات بقـاء إلا إذا نجحت في اجتياز هذه العقبة.

ثالثا – التصنيع بأي ثمن
أم توزيع فرص العمل على نحو أفضل؟

ومن البديهي وجود ضرورة ثانية تمثل هي الأخرى في المنظور قصير الأجل، ألا وهي مد المطالبـة بالعدالة الاجتماعية إلى مجال سيـاسة العمالة. فلئن أمكن أن يكون لإعادة توزيع الدخول مـع إنعاش الاستهلاك آثار طيبة على العمالة في الأجل القصير، فإن الأثـر العـابـر لا ينبغي أن يخفي عن أعينـنـا اتجاه التطـور الأساسي في الأجلين المتـوسط والطويل، إذ لم يعد من الممكن منـذ الآن اعتبار النمو الصناعي الضمان الوحيد للعمالة الكاملة.

زيادة الاستهلاك من أجل توفير فرص العمل..

سبق أن بيّنـا خطأ هـذا التفكير الـذي ينطـوي على إرادة شفـاء المرض بتنشيط الأسبـاب التي أدت إليـه. فـالحقيقة هي أننـا ننتج الآن أكثـر ممـا نستهلكه أو نصدره(٦).

وابتغـاء النجـاة في إنعـاش مصطنع لـلاستهـلاك لن يفضي بنـا إلا إلى طـريق مسدود. فسيأتي اليوم حتما، إن عاجلا أو أجلا، الـذي تؤدي فيه زيادة الإنتاجية وتشبع أسـواق معينة (وتشبع المستهلكين أنفسهم) إلى ضرورة مـواءمة العمالـة تبعاً

للاستهلاك، أي إلى وضع حد، شئنا أم أبينـا، لعملية الإكثار من فرص العمل في الصناعـة. والمشاهد منـذ الآن أن سرعة إنشاء الـوظائف في هذا القطـاع آخذة في الهبوط وينبغي، وفقا للتنبؤات، أن تظل ضئيلة أثناء السنوات المقبلة بالنظر إلى أن كثيرا من الاستثمارات سـوف تفضي إلى ركود اقتصـادي بزيـادتها الإنتاجيـة بسرعة تفوق سرعة نمو الأسواق. ومع ذلك لا يزال الكثيرون يظنون أن إنشاء الوظائف في مجال الصنـاعة يظل العـلاج الـوحيد لنقص فـرص العمالـة، ويتزايـد بـاطراد مـا يخصص من أموال لإقامة المناطق الصناعيـة ويكون مآلها عموما إلى الضياع. فأي بلدية لا تتحرق شوقا إلى أن يكون لها منطقتها الصناعية؟ غير أن المنطقة الصناعية لا تعني صنـاعة بـالضرورة: فهي إن ظلت خـاويـة لن يكـون بوسعهـا أن تشغّل أحدا. كما أن الأموال التي «تستثمر» على هذا النحو كان يمكن أن تستغل في أوجه إنفاق أفضل: كأن يكون مثلا تنشيط نمو القطـاع الثالث الذي لن يلبث أن يعاني من نتائج الركود الديمغرافي.

وإزاء هذه الشكوك، لن يكون هناك منـاص من إعادة تقسيم العمل وتوزيعه على نحو أفضل حتى وإن اقتضى الأمر بذل جهود عـاجلة في مجالات أخرى يذكر منها مثـلا مواءمة أفضل بين الإعـداد المهني والاحتياجـات، وزيادة مرونـة الحركة والانتقال، وإضفاء قيمة جديدة على العمل اليدوي وما إلى ذلك.

ويُقترح هنـا أيضـا عدد لا بـأس به من الحلـول: خفض سن التقـاعـد، الإنقاص الشامل أو الجزئي لعـدد ساعات العمل، ولا سيما العمل المؤدى في إطار وظائف.. إلخ. ولنذكر بهذا الصـدد أن ما سجل طوال عقود من زيادة في الإنتاجية قـد اقتصرت جدواه على ما ترتب عليه من خفض لعـدد ساعات العمل ولا سيما في وقت لا تقل فيه التطلعات إلى نـوعية حياة أفضل أهمية عن التطلعات إلى مستوى معيشة أعلى. فكثير هم الرجال والنساء الذين يفضلون أن يعملوا ساعات أقل لكي يستطيعـوا تنظيم حياتهم على هواهم على العمل

بقصد تكديس المزيد من السلع المادية. ويـلاحظ هذا الاتجاه بوضوح بالغ في أوساط الأجيال النـاشئة. فهل بلغنا ذلك الوضع السـاكن الذي «لا ينفق فيه الناس حيـاتهم في الركض وراء الدولارات بل، في إشباع هـوايتهم للفنون التي تضفي الجمال على تلك الحيـاة» كما كتب يقـول جون ستيـوارت ميل؟ إن ذلك هو الخيار الذي سيجريه أسلافنا غدا أو بعد غد.

ومن جهـة أخرى فإن السيـاسة المعتمدة منـذ عدد من السنـوات والتي تقضي بدفع مـرتبات للعاطلين فترات طـويلة إنما تسير في اتجاه مضاد لـذلك تماما لتفضي إلى طريق مسـدود. فلئن كانت تلك السياسة سليمـة في الأجل القصير نظرا لأنها تساعد العـاطلين على اجتياز أزمة عابرة، فهي تشد وثـائق المستقبل بقيود ثقيلة في الأوضـاع الجديدة التي نمـر بها اليوم. أولا لأنها تتسبب في ظلم صـارخ إذ يترتب عليها أن البطالة تُكسبُ من الأجر أكثر مما يُكسبه العمل بعض الوقت. وثانيا لأن البطالة شر ينبغي مكافحته لا مكافـأته. وأخيرا لأنها إذا تزيد إلى ما لا نهاية عبء الاستقطاعات الاجتماعية من المرتبـات (الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وتكاليف البطـالة، والضرائب والاشتراكـات على اختلافهـا)، ينتهي بها الأمر إلى تثبيط همة أربـاب العمل الـراغبين في تعيين موظفين. ذلـك أن أنواعـا معينـة من العـلاج يكون لها آثـار رجعية غـريبة على أسبـاب الأمراض التي يفترض فيهـا أنها تكافحها، فتزيدها بدلا من أن تشفيها.

الأجر في شكل «وقت فراغ»

إن ما ينبغي اعتباره أجراً في إطار السعي إلى خفـض ساعات العمل هو ما يتحقق من زيـادة في وقت الفـراغ. ويتمثل التـوجـه الأسـاسي للمستقبل – شريطة أن يبذل جهـد تحقيق العدالة الاجتماعية بجـرأة ودون تردد – في تثبيت مستوى المعيشة بـالنسبة للميسورين على الأقل، ورفع مستوى نـوعية الحياة، ولا سيما زيادة وقت الفـراغ المتاح، بالنسبة للجميع، وبعبـارة أخرى سيتعين

قبول فكـرة التوقف عن زيادة الـدخل مما يترتب عليـه حياة أقل هياجـا وأكثر هـدوءاً. ومن ذا الذي سيستـاء لذلـك؟ الجميع، بلا أدنى شك. ذلك أننـا جميعا نبتغي المستحيل: زيادة كبيرة فيما نكسبه ونقصا كبيراً فيما نعمله.

يتبين من ذلك مدى أهميـة وضرورة حدوث تحول بطيء في العقليـات نحو أهداف جـديدة فـردية وجماعيـة. ولن ننجح في تحقيق هذا التحـول إلا باتخاذ تدابير شجـاعة في صالح العدالـة هي وحدها التي تستطيع إضفاء مصـداقية على هذه الرؤية الجديدة لمجتمع جديد.

من ذلك مثلا أن السماح لأشخـاص معينين بشغل وظيفتين أو ثلاث دون مبرر سيتعين الكف عنه في حالة وجود أزمة عمالة، وخاصة عندما يكون جيل النشء والشباب هو أول مـن يدفع ثمن أوضاع كهذه. غير أنـه سيلزم عندئذ النيل من مبدأ الحقوق المكتسبة المقـدس، الأمر الذي سيقتضي من الحكومات قدرا كبيرا من الشجاعة. ومن جهة أخـرى فإن الشجاعة في أوقات الشدة هي أول فضيلة يتحلى بها رجل الدولة أو على الأقل ينبغي له أن يتحلى بها.

وينبغي أخيرا، في مجال إيجاد فـرص العمل، إعطـاء الأولـويـة منـذ الآن للقطاع «الثـالـث» أو «الرابـع» في المجالات التي تتجـه نحوهـا أماني المواطنين وتطلعاتهم: تحسين ظروف الحياة، المرافق الجماعية في ميادين الصحة والتعليم والثقافـة، صون الطبيعة والبيئة، إجـراء البحوث، وهلم جرا. . الأمـر الذي سـوف يقتضي بـذل جهـود كبيرة في مـواءمـة التـدريب بقصـد تلبيـة هـذه الاحتياجـات الجديدة. ومـن جهة أخرى فـإن إرساء استراتيجيـة لإيجاد فرص العمل على أسـاس جهـد التصنيع لم يعد أمـراً ممكنـا. ففي البلـدان المتقدمـة اقتصاديا، يبدو أن هذه المرحلة التاريخية قد بلغت نهايتها إذ بدأت ترتسم الآن معالم المجتمعات بعد الصناعية.

غير أنـه يبدو هنـا اعتراض جديـد: ففي مجتمع كهذا، من الـذي سينتج الثروة التي يمكن استثمارها في إنشـاء مرافق جماعية اجتماعية ثقـافية أو لقضاء وقت الفراغ؟ وينطـوي طرح السؤال على هذا النحو على اعتراف بـالعجز عن مجاوزة النماذج الـراهنـة أو عن تصـور بـدائل جـديـدة. فمن الصحيح أن الصناعات المنتجة للسلع ظلت منذ الثـورة الصناعية الأولى مصدر الثروات. ولكن لماذا لا يتولى إنتـاج الخدمات بدوره غدا - شأن الصنـاعة التي يستحيل بداهة التفكير في القضاء عليهـا - الاضطلاع بهذا الدور؟ ولندفع بهذا التفكير إلى غايتـه. فإذا زاد «الطلب على الطبيعة»، وإذا تـولت بيع هـذه «الخدمات» المجتمعات التي تديرها، فإن الأمـوال التي تحصل على هذا النحو سوف تتيح إنشاء مرافق جديدة، واستخدام مـزيد من المواطنين في إدارة المتنزهات وصيانة التراث الطبيعي، وشأن إنتاج السلع، ينبغـي أن يتحول إنتاج الخدمـات شيئا فشيئا إلى نشاط له مردود سواء كان ذلك بنظام حسابات مجتمعات رأسمالية أو بنظام حسابـات مجتمعات اشتراكية. فنوعيـة الحياة ليست ترفـا يقدم مجانا إلى مـواطني المجتمعــات ذات المستـوى المعيشي المرتفع فضـلا عما ينعمــون بـه بالفعل. فهي تتطلب، شأنها شأن أية سلع أخرى، جهدا وإبداعاً ولها قيمتها الخاصة بها وتستحق أن يدفع لقاءها ثمن.

ويقتضي تقسيم أفضل للـدخول وفـرص العمل، وإتـاحة العمل والخبـز للجميع، وعيا عاما والتزامـا بالتضامن وجهد مجاوزة. فمشروع سياسي عظيم يتوخى العدالـة في ظل الحرية يمكنه - أكثر مما تستطيع تشكيلـة من الوسائل يستخـدمهـا خبراء ويتبين بـوضوح أن نتـائجهـا تقصر دائما دون الاستجـابـة للتطلعات - أن تنفخ في جسد مجتمعاتنا المتعبة روحا جديدة.

ومع ذلك فإن إعـادة توزيع الموارد وفـرص العمل وتقاسـم التضحيـات لن

تكـون كافيـة في حد ذاتها حتى وإن كـانت تشكل ضرورات أساسيـة لا غنى عنهـا في النظـام الليبرالي وفي النظـام الاشتراكي على السـواء. ذلك أن هـذه التدابير لا تفضي قط إلى تحديد استراتيجيات جديدة أو اتباع نهوج جديدة إزاء العمليات الاقتصاديـة والاجتماعية. وبوسع الإيكولوجيـا أن تزود الاقتصاد في هـذا المجال بنماذج بـالغة النفـع. غير أن ذلك يقتضي من هذين الفـرعين أن يقترنا في تآلف مثمر.



الهوامش

(١) Jacques Robin, De La Croissance économique au développement humain, Le Seuil, 1975.

(٢) Lionel Stoleru, Vaincre La Pauvreté dans Les Pays Riches, Flammarion, 1975.

(٣) ومن جهة أخرى أبدت الحكومة الفرنسية اعتراضها على الظروف التي أعد فيها ثم نشر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(٤) «انعدام المساواة في الدخول أكبر بكثير في فرنسا منه في إنجلترا وألمانيا» جيلبير ماتيو في صحيفة Le Monde، ١٢/٣/١٩٧٤.

(٥) Marc Clairvois, Les Américains Champions de L'égalité, L'Expansion, mars 1972.

(٦) يتضح ذلك بوجه خاص في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي يذكر منها صناعة الحديد والصلب التي شهدت إمكاناتها الإنتاجية زيادة بالغة السرعة على الصعيد الدولي وتعرضت بالتالي لمنافسة ضارية.



الفصل الثاني

دروس يتعلمها الاقتصاد من الإيكولوجيا

«لقد تخلينا عن الطبيعة وأردنا أن نلقنها درساً في حين أنها هي التي وفقت في هدايتنا إلى بر الأمان».

مونتيني

أولا – من الأجل البالغ الطول إلى الأجل المفرط في القصر

إن أزمة البيئة وأزمة الطاقة تفرضان المصالحة بين الإيكولوجيا والاقتصاد. غير أن المسافة التي لا تزال تفصل بينهما شاسعة، نظراً لأن كلا منهما كان يسير في اتجاه مضاد للآخر.

الإيكولوجيا والنبوءة

يلذ للإيكولوجيا أحيانا أن تغرق في التنبؤات المشؤومة ويحدث أن تفتقر استنتاجاتها القاطعة إلى أسس منطقية سديدة. فكل شيء يجري كما لو كان الخطر المحدق يحظى بالمزيد من التأييد كلما زادت صعوبة إثباته.

ففي نظر البعض، سيؤدي تراكم غاز الكربون في الجو نتيجة لنمو عمليات الاحتراق الصناعي والمنزلي، إلى تسخين المناخ بتأثير الدفيئة، الأمر

الذي يفضي بدوره إلى إذابة الجليد القطبي وارتفاع منسوب مياه المحيطات التي تفيض عندئذ على المناطق الساحلية وتغرقها.

ويرى آخرون على نقيض ذلك أن تراكم الغبار في الجو، إذ يخفض مقدار الطاقة الشمسية التي تتلقاها الأرض، سوف يؤدي إلى تبريد المناخ بوجه عام.

وبالنسبة إلى أولئك كما بالنسبة إلى هؤلاء، يمكن أن تفضي هذه التغايرات الناجمة عن نمو الأنشطة البشرية، إلى وقوع الكارثة، وكثيرا ما يدور الجدل حول أي النبوءتين سيكون لها الغلبة.

والذي لا شك فيه هو أن أنشطة الإنسان تطلق منذ الآن قوى يناهز نطاقها نطاق الظواهر الطبيعية، ومن ثم لا يستبعد أن يكون لها آثار مهمة في مناخات العالم. فهل سيكون بوسع المحيط الحيوي أن يعوض عن اختلالات التوازن هذه؟ لا علم لنا بشيء من ذلك. وأيا كان الأمر، يبدو واضحاً أنه منذ السنوات الأخيرة أن الثلاجات آخذة في الزحف من جديد وسوف تبرد الأرض. ولكن لماذا، ولأي مدى، ولكم من الزمن؟

ويدور الجدل أيضا حول مقادير الأكسجين المتوافرة. هل يتناقص رصيده في الجو نتيجة لعمليات الاحتراق أم هل يظل على حاله بفعل آلية للتنظيم؟ يبدو أن هذا الافتراض الأخير هو الأصح.

وأيا كان الأمر فإن تطور الظواهر الكلية مسألة يصعب للغاية التنبؤ بها من حيث إنه يتعذر تقييمها كمياً ولا نعرف عنها هي الأخرى الشيء الكثير. وانطلاقا من هذه النقطة يمكننا بطبيعة الحال أن نخشى كل شيء ونقول أي شيء. وتصدر عن بعض الإيكولوجيين بيانات قاطعة، ولكنها لا تلزم أحدا غيرهم. غير أن العواقب التي يتكهنون بها لن تقع إلا بعد مضي زمن بالغ

الطول، بعد أن نكون جميعا قد متنا، فلن يكون من الممكن عندئذ مساءلتهم: فباستطاعتنا أن نعلن عن وقوع أفدح الكوارث مستقبلا دون أن نعرض أنفسنا أبداً للتكذيب. غير أننا عندما نفترض عواقب نمو أسي يمكن أن يفضي إلى كوارث يعرضها فيلم «الشمس الخضراء»[1]، ألسنا ننسى آليات التنظيم التي يمكن أن تتدخل قبل وقوع تلك الكوارث؟ أو لسنا نستهين أكثر مما ينبغي بقدرة الإنسان - ليس الجينية وحدها بل والثقافية أيضا - على تعديل مواقفه؟ وباختصار، ألسنا نجري عمليات استيفاء خطية باستخدامنا أسلوب التفكير نفسه الذي نأخذه على أنصار النمو بأي ثمن؟

ومع ذلك فإن نذر السوء ليسوا عديمي النفع. فهم إذ يسرّعون وعي الرأي العام يطلقون ردود فعل مفيدة مضطرين مخططي العمران ومتخذي القرارات إلى التدخل بمزيد من الحذر، والعلميين إلى دفع بحوثهم إلى الأمام بغية إثبات هذه الفرضيات أو نفيها. وتلك نتيجة إيجابية ترينا بوضوح أن كل شخص له في الحقيقة دور يؤديه في النظام الإيكولوجي المجتمعي. وفضلا عن ذلك فإن نذر السوء هؤلاء يبعثون إلى الحياة في عالم سطحي وضحل وظيفة العراف القديمة وتقليد التنبؤ الذي ساد في كل العصور. على أنه يلزم مع ذلك الاحتراس من إغراء اللوذ بالتكهنات بعيدة المدى بغية الهرب من واقع الحياة اليومية المرّ، ومن المسؤوليات الثقيلة في كثير من الأحيان والتي ينبغي النهوض بها في الحاضر من أجل صون المستقبل. ذلك هو ما نراه اليوم من سعي حثيث يعكف عليه حرفيو المستقبل البارعون إلى تحقيق توازن ضروري بين التفكير والعمل، وبين العلم والوعي الإيكولوجي. وأن الحوار بين رجال الاقتصاد والإيكولوجيين ورجال السياسة هو الذي سيتمخض عن هذه التوازنات الجديدة.

الاقتصاد أو الملاحة البصرية

وتختلف عن ذلك كل الاختلاف الطريقة التي يسير بها الاقتصاد. فهو

يقتضي، باعتباره علماً غير يقيني، إجراء اختيارات يوماً بيوم، ومن ثم فسبر غور الآفاق البعيدة لا يندرج في عداد مواطن قوته. وهو يحاول، بدرجات متفاوتة من النجاح، السيطرة على جهازه المتسارع نحو غايات لا يمكن التنبؤ بها مستخدماً في ذلك الفرملة والمسرع بالتتابع أو بالتزامن. وهو إذ يمارس الملاحة البصرية، يبحر بالتخمين في ضباب الانحسار أو في رياح التضخم الساخنة إن لم يخض مياه الركود العكرة أو مزيج الركود والتضخم معاً. وكل هذه مواقف تقتضي اتخاذ قرارات فورية ينتظر منها أن تؤتي ثمارها في الغد القريب. وعلى ذلك فهو يترك المستقبل لأخصائيي التنبؤ به ويتخبط في حاضر أبدي.

ويسهم التحسن المستمر في موارد تكنولوجيا المعلومات وفي أوجه استخدامها لأغراض التقييم المتصل لتطور الظروف الآنية في اختصار مُهَل التنبؤات. ففي الاقتصاد كما في السياسة، ينتهي بنا الأمر نتيجة لاستطلاعات الرأي العام التي تكاد تكون يومية، إلى ألا نتصرف إلا يوما بيوم بالمعنى الحقيقي للعبارة. ومن الغريب أن نظمنا الاقتصادية تعمد، في ذات الوقت الذي ترتسم فيه في الأفق الأخطار بعيدة الأجل، إلى الإكثار من القرارات الجزئية اليومية التي تهدف إلى دفع النشاط تارة وإلى تهدئته تارة أخرى بغية الحفاظ بشق الأنفس على توازنات غير ثابتة ولا مستقرة. وذلك في حد ذاته لا يستوجب اللوم وإنما يكمن الخطأ في عدم وضع هذه التداخلات في منظور متماسك بعيد الأجل.

وسيحل قريباً ذلك الوقت الذي يرى فيه رئيس الدولة منحنى شعبيته يرتسم أمامه على حاسب إلكتروني فيتصرف إزاءه على نحو ما يقود السائق سيارته، أي على ضوء ما يراه فحسب، مما لا يحبذ رسم الخطط البعيدة المدى التي تقتضي أحيانا تضحيات فورية من جانب المواطنين تسفر عن هبوط المنحنى. وسينزع الجهاز الاقتصادي عندئذ إلى السير على الطريق نفسه فنرى

متخذي القرارات ينقادون لمذاهب متعاقبة تتمثل في الإيثار المفاجىء، والحصري أحيانا، لهذا النشاط أو القطاع الاقتصادي، أو لذلك النوع من التخطيط العمراني أو لوسيلة النقل تلك، أو لمصدر الطاقة هذا أو لسياسة الإسكان تلك وهلم جرا. وقد أثبتت أزمة النفط بما يكفي من الوضوح مدى التهور الذي ينطوي عليه رهن المستقبل بمورد واحد أو بعامل دون سائر العوامل بمراعاة المزايا الظرفية المحضة وحدها وإغفال الواقع الراسخ الذي تفرضه طبيعة الأرض أو مسار التاريخ: أي ما نطلق عليه اسم «البنى» في الوقت الحاضر.

وعندئذ تستخدم بصدد هذا الاقتصاد الظرفي العبارات المألوفة مثل «دفعة إلى الأمام» أو «رهان» أو «نقاهة» أو «أنبوبة أكسجين» أو «إنعاش» مما يوحي بأنه اقتصاد عليل بلا أدنى شك. وتقدم لنا تلك العبارات دروسا قيمة يخص منها بالذكر أن هذا المريض متشدد في طلباته ويقترب سوء صحته المعهود من وسواس المرض. وتكرس جميع صحف العالم يوميا آلاف الصفحات لتقارير عن صحته وينوح رجال المال يوميا على ذلك السقام الغريب الذي يعاني منه. وما أن يشرع في تطبيق خطة دعم له عجّل بإعدادها حتى يعلن أنه انتقل إلى مرحلة النقاهة فيغتبط الجميع للنبأ السار. غير أن الدواء كثيرا ما يكون أسوأ من الداء، وها هو الاقتصاد يصاب من جديد بنزلة برد أو زكام. وواضح أن هذا الكائن العجيب مريض، وأن مرضه معد: أفلم يقولوا إنه إذا سعلت أمريكا عطست أوروبا؟ إنها لغريبة تلك اللغة وغريب ذلك التشخيص للاقتصاد الذي يكشف عن السلطة المستبدة التي يمارسها إنتاج السلع المادية في مجتمعات الاستهلاك.

وسيكون من العبث الادعاء بأننا نملك زمام الأزمة نظراً لأنه سينتهي بها المطاف إلى إحراز النصر علينا مالم تغير في الوقت المناسب برنامجنا وغاياتنا.

وعلى ذلك فستعطى الأفضلية لمفاهيم أسبق عهداً هي مفاهيم التوازن والاتساق والتنويع والترسيخ والدوام والتقاليد. وسيعود إلى الذاكرة أن أي نظام، وليكن النظام الاقتصادي، يكون أفضل توازنا ومن ثم أقل عرضة لتقلبات الظروف كلما ازداد ثراء وتعقدا وانطواء على عناصر شتى لا يستغني عن نشاط أي منها التوازن الشامل للنظام الذي يتألف منها جميعا. وذلك هو ما تعبر عنه بطريقتها الخاصة الحكمة الشعبية التي توصي بعدم وضع البيض كله في سلة واحدة. ويصدق ذلك على الاقتصاد بقدر ما يصدق على التخطيط العمراني. فمن الأهمية بمكان إذن إيجاد توازن جديد بين اهتمامات الاقتصاد، الذي يسعى صائبا إلى تدبير شؤون الحياة اليومية، واهتمامات الإيكولوجيا التي تتمثل رسالتها في استكشاف الآفاق البعيدة وحماية مصالح الأجيال المقبلة بدءا بجيل أبنائنا. ومن حوار كهذا يمكن أن ينبثق عالم الغد.

ثانيا – قاعدة التنويع الذهبية

يشكل التعارض بين البنيوي والظرفي واحداً من البدائل الكلاسيكية للاقتصاد. وينزع الإيكولوجي إلى الاهتمام في المقام الأول بالبنى التي تمثل أصالة النظام وتضفي عليه درجات متفاوتة من الاستقرار والإسهاب (redondance)(٢).

أما رجل الاقتصاد، إذ يجد نفسه مدفوعا بالسرعة التي تجري بها العمليات التجارية والمالية اليومية، فينزع إلى أن يتخذ على ضوء التطورات الظرفية المحضة قرارات ذات أهمية قصوى، وتلقى على كاهل المستقبل أعباء التزامات باهظة. وكان ذلك هو ما حدث بعد ما اتخذ فور نشوء أزمة النفط من قرارات الشروع في تنفيذ برامج نووية واسعة النطاق على ضوء حسابات للتكاليف

أجريت في تاريخ محدد ولم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن تضع في اعتبارها ما يطرأ مستقبلا من تقلبات الظروف .

اختيار الطاقة النووية دون سواها

صحيح أن هذه البرامج وجدت لها مبررات إضافية في ادعاء تأمين استقلال البلاد من حيث الطاقة أي ــ بعبارة أخرى ـ استقلال البلاد . ففي بلد كفرنسا ، حيث تتضاءل موارد الطاقة ، تعد هذه حجة قوية .

ومع ذلك فإن جميع الدلائل تشير إلى أن الطاقة النووية ستكلف غاليا ، لا نتيجة للاستثمارات فيها فحسب ، وإنما أيضا بسبب التدابير الصارمة التي يتعين اتخاذها لحماية الصحة والبيئة(٣) . وعلاوة على ذلك فإن من المحتمل أن تنقص إمدادات اليورانيوم في السوق العالمية في أمد قريب : ومن ثم يستحيل التنبؤ بتطور سعره : وسوف نضطر على أية حال إلى التزود به في أسواق أجنبية ، الأمر الذي ينال بشدة من أهمية الحجج التي تساق بصدد الاستقلال الوطني . ويرد على هذا الاعتراض بالتشديد على أهمية تشغيل المولدات العملاقة التي تنتج البلوتونيوم بإعادة معالجة الوقود المتأتي من محطات التوليد المنتمية إلى الجيل الأول . وتلك حجة غير مقنعة : فحتى لو سلمنا بأنه سيكون من الممكن التغلب على جميع الصعوبات التقنية فإن ضآلة موارد اليورانيوم ربما أدت إلى اختناق جميع أجهزة إنتاج الطاقة النووية قرب حلول عام ٢٠٠٠ ، أي قبل أن يتسنى التحول إلى المولدات العملاقة التي ينتظر منها أن تنتج البلوتونيوم بكميات كافية . وعلاوة على ذلك فإن المولدات العملاقة تشكل تكنولوجيا جسورة إلى أقصى الحدود بالنظر إلى أنها تستخدم آلاف الأطنان من الصوديوم المذاب وأطناناً من البلوتونيوم . ولم يحدث قبل قط أن انطوى عمل إنساني مرتقب على مثل هذا الخطر . وذلك هو السبب في أنه ما من بلد أقدم حتى الآن على خوض هذه المغامرة . فلو أن فرنسا انتقلت مباشرة من المولد

الضخـم Phoenix ذي الـ ٢٥٠ ميغا واط إلى المولـد العملاق Superphoenix ذي الـ ١٢٠٠ ميغـاواط، لانتقلت من المستوى نصف الصنـاعي إلى مستوى الصنـاعة العمـلاقـة مع كل مـا ينطـوي عليه ذلك من أخطـار الانتقـال من مستوى إلى آخر. وفي حين أن البلدان الأخرى تنشىء المولد الضخم في مناطق صحراوية، فإن فـرنسا تنشئه على بعد أقل من ٥٠ كيلو مترا من مـدينة ليون، فأي مغامرة وأي حماقة!

وينبغي، من أجل التحكم في مخاطــر تكنـولـوجيـا على هـذا القـدر من الـرهبة، إنفـاق موارد مـالية طـائلة. وسـوف يترتب على ذلك حرمـان أعمال البحوث الجاريـة حول استخدام مصـادر أخرى للطاقـة مما يلزمهـا من أموال والقضاء بالتالي على مصداقيتها، بـالنظر إلى أن الموارد المالية لا يمكن توسيعها إلى ما لا نهاية. أما بالنسبة لعـواقب وقوع حادث لهذه المنشآت، فذلك أمر لا يكاد أحد يجرؤ على تصوره. غير أنـه يمكن افتراض أن ذلك سوف يضع حدا نهائيـا لاستخدام مصـدر الطـاقة هـذا نظـراً لأن ذلك سـوف يبدي المنشـآت القائمة، فجأة وبوجه حق، في ثوبها الرهيب(٤).

يتبين مما تقدم أن تـوجها أساسيا لا رجعة فيـه لسياسة الطاقـة جاء إلى حد بعيـد نتيجة لتغيرات ظـرفية طـرأت على سعر الهيـدروكربـورات. صحيح أن مخزون النفط سوف ينضب في غضون نصف قرن، ومن ثم يتعين إيجاد مصادر جـديدة للطـاقة. ولكن هل مـن الحكمة أن يـدفعنا ذلك إلى الانتقـال، على الأقل عند مستوى الاستثمارات الجديدة، من الطاقة النفطية وحدها إلى الطاقة النووية وحدها – حتى وإن أنكرنا مسـاوئها – في الوقت الذي استطعنا فيه أن ندرك من خلال الأزمة الراهنة مدى خطورة الخيارات الأحادية؟ ولعلنا لا نقول إنه لم يكن من ذلك بـد، نظراً لإمكان اختيار تـوجهات أخرى يذكـر من بينها أولا تطبيق استراتيجية أشد صـلابة لمكافحة الهدر تتيح في الـوقت نفسه تحقيق وفورات مهمة في العملات الأجنبية.

من الظواهـر المثيرة للدهشة، السهـولة التي تقبل بها معظم بلـدان أوروبا الغـربية، طـوال عدة أسـابيع، فكرة قضـاء عطلة نهايـة الأسبوع دون ركـوب السيـارات الخاصة: فقـد أتاح ذلك فـرصة لتـلاقي أعضاء الأسرة المتفـرقين، وتطبيق أساليب جديدة لقضاء أوقـات الفراغ في المجتمعات المحلية، وبذلك تحولت نهاية الأسبـوع بلا سيـارة إلى عيد. فقد عـاش المواطنون الأحـدث سنا بحماسة مغامرة «الحرمان» التي جاءت لتضع حدا لملل الحياة اليومية، واستعاد الكبـار ذكريـاتهم في وقت الحرب، ورأى الأكبر من هـؤلاء سناً «أن الأوضـاع الراهنة لا يمكن أن يكتب لها الـدوام». ذلك أن فكرة مجيء البقرات العجاف بعد البقرات السمان فكرة راسخة في التراث الثقافي وربما أيضا في التراث الجيني للبشرية(٥).

ومن دواعي الـدهشة أيضـا ذلك النظام الـذي يقتضي من سائق السيـارة الأمـريكـي ألا يتجـاوز حـدود التسعين كيلـو متراً في السـاعـة على طـريق السيـارات. ففيما يتعلق بالاقتصـاد في استهلاك الـوقود بما يترتب على تحديـد سرعة السيـارات من زيـادة في أمان الطريـق، تتدرج فـرنسا في عـداد البلدان الأكثـر تردداً. ومع ذلك فإن الغض من شأن قـدرة المواطنين على بذل الجهـد وعلى التضامن هـو حساب خـاطىء في جميع الأحوال. ومـاذا نقول عن الخطأ المتمثل في تفضيل النقل الطريقي، حتى فيما يتعلق بأثقل المنتجات وزنا، على النقل بالسكك الحديـدية، وتفضيل وسـائل النقل الفرديـة على وسائل النقل العـامة، عنـدما نعلـم تكاليف كل من هـذين الخيـارين من حيث الطاقـة، والأهم من ذلك من حيث الخسائر في الأرواح!

ويمكن الانتقال من هذه الـوفورات في الطاقة إلى الوفـورات في الكهرباء. أفلا يمكن الاستغناء عن الإضاءة الساطعة، على امتداد مئات الكيلو مترات،

لقطاعات معينة من الطرق وطرق السيارات في الوقت الذي نعلم فيه أن تجريب خفض حدة الضوء في مواضع كثيرة لم يسفر عن أية إضافة إلى عدد الحوادث؟ أو قد بذلنا حقا كل ما في وسعنا من أجل تحسين العزل الحراري لمبانينا واستعادة المياه الساخنة الصناعية . . إلخ؟ وهل قدرنا عدد فرص العمل التي قد تتيحها مثل هذه الاستراتيجيات؟ وهل من الحكمة الذهاب إلى هذا الحد في التكييف الهوائي للمباني الحديثة في بلد معتدل المناخ كبلدنا عندما نعلم تكاليف تلك التركيبات من حيث الطاقة؟ وعندما نتطرق إلى مجال آخر، هل فكرنا في أن استخدام النظم القائمة على الترانزيستور ربما مكن من إحداث تخفيضات كبيرة في استهلاك الأجهزة المنزلية، بل والصناعية، من الكهرباء؟ وأخيراً هل طرحنا من حساب ميزان الطاقة المقادير الهائلة التي يستهلكها تشييد المحطات النووية وخطوط الأسلاك التي تغذيها، والمقادير التي يستهلكها مصنع إثراء اليورانيوم ومصنع إعادة معالجة النفايات النووية؟ ذلك أن الطاقة النووية، على نحو ما أثبته ميشيل غرينو[٦]، هي بلا شك أقل مردودية من أعلى مصادر الطاقة الأخرى تكلفة.

ولسنا بحاجة إلى أن نذهب إلى أبعد من ذلك. فلنقل ببساطة إنه إذا نحن كرسنا لتنفيذ خطة محكمة للاقتصاد في الطاقة من الخيال والموارد المالية ما نكرسه لفرض برنامج نووي طموح وباهظ التكاليف على مواطنين عازفين - وبحق - عن قبوله، فليس من المستبعد أننا سنكسب الوقت اللازم للتفكير في التحول عن هذا الطريق، أو على الأقل أننا ستمهل في مجال تسرعنا فيه أكثر من أي بلد آخر في العالم وذهبنا فيه إلى أبعد مما ذهب، وأننا سنضفي عندئذ معنى ملموساً على مفهوم «النمو الجديد» الذي لا يزال يكتنفه الغموض.

حظ يُجرَّب : مصادر الطاقة الجديدة

ينبغي لأية سياسة في مجال الطاقة، شأنها شأن أي نظام إيكولوجي، أن

تكـون شـديدة التنـوع، الأمـر الـذي يقتضي الاستغلال الكـامل للمـوارد الهيـدرولية (مع الحرص بـوجه خـاص على عـدم إغفال المرافق المحليـة)، وزيـادة إنتاج الفحم، وتنفيـذ سياسـة بحثيـة جديـرة بهذا الاسم في مجال مصادر الطاقة الجديدة. ومن المألوف أن نسمع أن ذلك لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب اليوطوبيا من حيث إن الطاقة النووية هي وحدها الطاقة المتوافرة على نطاق واسع في الـوقت الحاضر. غير أن القائلين بذلك ينسون إضافـة أن ذلك إنما يرجع إلى أن جهـود البحث قد استقطبت (في فـرنسا) قرابة نصف قرن في هذا الاتجاه. فما الذي كان سيحدث لو أن هذه الجهود ذاتها قد وجهت نحو استغلال الحرارة الأرضية أو الطاقة الشمسية وكلاهما مصـــدر لا ينضب[٧]. فسواء استغلت الطـاقة الشمسيـة مباشرة أو عن طـريق الإنتاج النبـاتي والتمثيل الضـوئي، فإنها ستظل مـدرجة في عـداد أعظم موارد الطاقة مستقبـلا. ومن الممكن أن يستبدل تحويل المواد الأولية النباتية إلى وقود غازي بـالتخمير البكتيري بأنواع الوقود الأحفوري التي لن تلبث أن تنضب. وإن حدث ذلك فسـوف تتوافـر لنا مادة أوليـة يكاد ألا يكون لها حدود أو على الأقل يمكن تكاثرها إلى ما لا نهاية شريطة أن نشرع في الوقت المناسب في تنفيـذ سياسة صارمـة ونشطة لإعادة التشجير. ومن بين مزايـا ذلك التحول أننا سنكـف عن استنزاف التربة في حـوض البحر المتـوسط الـذي يتمثل مستقبلـه، على عكس الاعتقـاد السـائد، ليس في الموارد السياحية وحدها وإنما في الموارد الزراعية والغابية كذلك.

ومن المؤكد أن أيا من هذه التوجهات لا يستطيع وحده تلبية احتياجاتنا من الطاقة التي يتـوقع لها النمو وإن لم يكن بنفس السرعة التي تزعمهـا التقديرات الرسميـة. ومن جهة أخرى فـإنه إذا وضعت هذه الاستراتيجيـات جميعا في آن معا فسوف تشكل سياسة متينة ومحكمة تتيح التقدم بمزيد من الحذر في مجال

لايـزال بـاهظ التكـاليف وغير مأمـون العـواقب هـو مجال الطاقـة النـوويـة . فسيتوافر لنا عندئذ الوقت اللازم لحسن تقدير آثار محطات توليد الطاقة النووية الجاري إنشاؤها ، وخاصة للتوجه نحو منشآت قائمة على تكنولوجيات محسنة يذكر منها مثلا استخدام المياه الساخنة .

لا أمن دون تنوع

وهكذا فإن القـاعدة الذهبيـة في مجال الاقتصاد كما في مجال الإيكولـوجيا ، هي قاعـدة التنوع والاستغـلال المتزامن لعدد من الإمكـانيات واتبـاع عدد من التكتيكات التي يختار كل منها تبعا للاستراتيجية المطبقة .

ومن الممكن سوق أمثلـة أخرى : فلئن كـانت الحواضر الكبرى قلما تشهد في الأوقات العادية مشكلات تحول أو مشكلات عمالة – على الأقل في البلدان المتقدمـة – فذلك لأنها تشكل مجمعات بالغـة التنوع ونظما إيكولوجيـة معقدة تحكمها قـواعد تنظيمية متعددة وتتخللهـا علاقات متبـادلة بالغة الثـراء . أما منـاطق الصناعـة الثقيلة ، التي كثيراً مـا تكون مكتظـة بالسكـان ، كصناعـة الحديـد والصلب أو صناعـة استخراج الفحم على سبيل المثـال ، فهي تشكل على نقيض ذلك نظماً مفرطة التبسيط عرضة لتقلبات سوق فئة معينة من فئات السلع . فيكفي أن يهبط الطلب عليها لكي يصيب الخلل النظـام في مجموعه . ذلك أن ضعف بنى هذه النظم يعرضها في جملتها لتقلبات الظروف .

كذلك يمكن التنبيـه إلى مخاطر الزراعة الأحـادية التي تعد نشازا اقتصـادياً يعـاني منه زراع الكـروم في الجنوب الفـرنسي ويدفعـون ثمنه غـاليا ، فبـالأمس كانت قـرمزية الكـرم واليوم البيع بأثمان بخسة وكـلاهما يثبت إلى أي مدى من الخطورة يمكن أن يقـود الاعتماد على منتج واحد . فباستثناء حتميـات تفرضها طبيعة التربة (كـروم الأنبذة الفاخرة أو مراعي أعالي الجبـال مثلا) ، يظل تعدد

المحاصيل مفتاح التوازن الزراعي، وأن لم يشكك ذلك بطبيعة الحال في أهمية التخصصات التي تنفرد بها شتى المناطق. فعندما يستسلم الزراع لرغبة التخصص المفرط على نحو ما تغريهم به المجتمعات التقنية، يعرضون أنفسهم للمخاطر الملازمة لسوق واحدة أو لمحصول وحيد، شأنهم في ذلك شأن سكان المناطق أحادية الصناعة. ذلك أن كل يوم يمر، يفرض النموذج الصناعي نفسه على عالم الزراعة ويفرض عليه قانونه.

وقد درج الاقتصاد الكلاسيكي على الفصل بين القطاع الأول، قطاع الزراعة والتعدين والقطاع الثاني، الصناعي في جوهره والذي يعتمد على منتجات القطاع الأول فيحولها. وفي غضون ما يقل عن عشرين سنة طرأ انقلاب في الوضع أسفر عن إخضاع الزراعة لسلطان الصناعة: إذ ماذا تكون حال الزارع إن هو حرم من الجرارات والوقود والآلات الميكانيكية والأسمدة ومبيدات الآفات وألواح الحديد المموج كئيبة المنظر التي يصنع منها سقائفه؟ وهنا يلعب دوره الكامل مبدأ التضامن بين النظم الإيكولوجية[٨] الذي يعرفه الإيكولوجيون حق المعرفة، غير أنه أحكم ربط الإنتاج الزراعي بعجلة الإنتاج الصناعي. ففي حالة نشوب حرب أو نشوء أزمة حادة، كم من السنين يقتضي تجديد رصيد حيوانات الجر التي تعد الضمان الوحيد لاستقلال عالم الزراعة؟ و إذا حرمت الطبيعة من الأسمدة ومبيدات الآفات، فإلى كم من السنين تحتاج لاستعادة توازناتها؟ والأدهى من ذلك أن تصنيع الزراعة واسع النطاق زاد كثيرا من «التكلفة» الحقيقية للمحاصيل الزراعية. فقد أثبت رينيه دوبوس أن كميات الطاقة في الآلات والأسمدة والمبيدات التي يستخدمها زارع الغلال الأمريكي تفوق مقدار الطاقة الشمسية التي تثبتها الغلال التي ينتجها ذلك الزارع. وبناء على ذلك فإن زيادة الإنتاجية الزراعية ليست كسباً بل خسارة لا يمكن تصور حدوثها إلا في نظام اقتصادي شوهت حسابات تكاليفه منذ

البداية نتيجة لعدم مراعاتها تكلفة استهلاك الموارد وإتلاف البيئة. وهنا نلتقي مرة أخرى بدعوى الناتج القومي الإجمالي التي بحثت فيما تقدم.

وأخضعت المدينة الريف لسلطانها مثلما فعلت الصناعة بالزراعة. فالقرى تنشىء مرافقها بالنقل الحرفي عن النموذج الحضري: فالأسمنت والحصباء من مواد البناء المفضلة، وتمد شبكات الإصحاح وتشيد محطات تطهير المياه. وبالنظر إلى سوء التشغيل والتصريف والإشراف، يُلقى بالمياه المستعملة المتراكمة في المجمعات في مجاري المياه النظيفة فتلوثها بصورة متزايدة، الأمر الذي كانت تغني عنه خزانات التعفين. ومن جهة أخرى، تطبق على القرى نفس معايير المردودية التي تطبق على المدن فتغلق مكاتب البريد وتلغي خطوط السكك الحديدية بانتظام مما يؤدي إلى إفقار الريف الذي أخلته مشروعات التنمية الحضرية المتسارعة من سكانه. ويطرح السؤال: ماذا يكون مآل المدن والمصانع إن هي حرمت من منتجات الأرض وسحر الريف؟

ويعد الاستقلال خرافة في النظم المفتوحة بالغة التعقيد التي تميز الاقتصادات الحديثة بالنظر إلى أن العلاقات المعقدة هي التي تتحكم في تعايشها. ومن الصواب أن نتذكر ذلك في الوقت الذي يراد منا فيه أن نؤمن بخرافة الاستقلال الوطني، إذ لا يوجد استقلال إلا في ثراء التكافل وتنوعه. ويتمثل الطريق الوحيد إلى الاستقلال فيما يتعلق بالمواد الأولية أو بالطاقة في تنوع مصادر إنتاجها وموارديها: فنظرا لكون الخريطة الجغرافية السياسية ما هي عليه، فليس من المرجح أن نتعرض للابتزاز من جانب جميع البلدان معاً أو أن نسخط بغتة على العالم بأسره.

توزيع للمهام على نطاق المعمورة

إن هدف الإيكولوجيا المصوب نحو الأمد البعيد يحدونا أيضا إلى اختيار

المشروعـات والمسـارات التي تبشر بمستقبل وفير وتنطـوي على قيم تبعث على الاطمئنـان ولا تجعلنا عـرضـة لأهواء الظـروف . فعنـدما يكـون التصنيع ، في غضون عشرين أو ثلاثين سنة أو نصف قرن على أقصى تقدير، قد بلغ معظم بلدان العالم ، وعندما تكون إنـدونيسيا والبرازيل والصين والهند قد أخذت كل منها بدورها مكانها بين البلدان الصنـاعية العظمى ، وعندما تقفل الأسواق في وجـه التصـدير إمـا بسبب تشبعهـا أو نتيجـة لحدة المنافسـة ، فمن الصـواب الاعتقاد بـأن الطلب سيتوجـه بالنسبة إلى كـل بلد ، نحو مـا يناظـر عن كثب تقاليـده العريقـة ويتفق في الوقت نفسه مع القـدرات الخاصة التي يكـون قد أثبت امتـلاكـه لها . فـلا شك أن أوروبا ستظل الـوجهـة المفضلـة فيما يتعلق بـالنشاط السيـاحي لأنها مازالت في نظـر الكثيرين مهد حضـارة عالم اليـوم . وستواصـل فـرنسا ، بلـد التقاليـد الزراعيـة الراسخـة ، بيع الأنبذة والشمبـانيا وأطباقها الشهية وعطورها إلى جانب أزيائها وطائراتها وتكنولوجياتها الطليعية ، والأمل معقود على أنها سوف تتـوقف عن تصدير أسلحتها ومحطـاتها النووية . وستحتفظ ألمانيا بمركزهـا كدولة صناعية قوية ولكنهـا ستصدر أيضا جعتها . أما سـويسرا فستظل معقل صناعة الأدويـة وفن صياغة الحلي البَديعـة ولكنها ستواصل بلا شك بيع الشيكولاتة .

فسيتعين على كل بلـد إذن أن يعطي الأولـويـة الأولى لحمايـة السلع التي نهضت عليهـا أصالتـه . وسيكون من الخطـأ الفادح أن يضحي بلـد كفرنسـا بأنبـذتـه من أجل الاستسـلام لنهم التصنيع أو في سبيـل مشروع أو آخـر من مشروعات التخطيط العمراني الكبرى . ومن المخاطر التي قد ندفع ثمنها غاليا في المستقبل ذلك الإهدار المشين لأرضنا الزراعية التـي نفرط فيها بلا هوادة من أجل إنشاء مرافق كثيرا ما يمكن إنشاؤها على مواقع صناعية مهجورة .

وقصارى القول أن مـا يجدر تنميته وتطويره هـو الخصائص التي تنفرد بها

كل بيئة وتشكل قوام تـراثها، الأمر الذي لا يستبعـد الإنتاج بكميات كبيرة لا تستتبع بالضرورة انخفاض مستوى الجودة. فلئن كانت قيم التراث تحظى من جديد بكل هذا التقدير، فقد جاء ذلك رد فعل لإنتاجية تغلب عليها عناصر الكم والتبسيط. فالتماثـل يفضي إلى الرتابـة والافتقار في حين يـؤدي التنوع إلى التبادل والإثراء. وفي اقتصاد يكتسي طابعا عـالميا، سيعرض كل بلد على هذا النحو مـوارده وقيمه الخاصة بـه في وقت تحرر من التنافس الصنـاعي الضـاري والمنهك. وسوف ينبئنا المستقبل بما إذا كان ذلـك التنافس لم يكن سوى لحظة عابرة في تاريخ البشر.

ثالثا - مقتضيات التعقيد

في مجال التخطيط العمراني، تحدونا الإيكولـوجيا إلى طرح تشكيكات ذات طابع مماثل لما تقدم ذكره. وهي تضع في اعتبارها بارامترات متعددة، وتعترض على عملقـة تنزع إلى التبسيط ولا تـؤدي وظيفـة ملموسـة وإنما جاءت نتيجـة للأولوية المعطاة للكم.

فمجتمعاتنـا الضخمة تعبر في المقـام الأول عن رؤية معينـة للإنســان وقد اختزل إلى بعد واحد من أبعاده وحلل استنادا إلى احتياجاته الأولية التي يمكن تقييمهـا على الفور فأغلقت تمامـا تلك السلع والقيم غير المادية. ولا تنطـوي تلك المجمعــات على أي إبـداع حـر ولا تفسح مجالا لأي حلـم أو خيــال. وهكذا حل الخط المستقيم في العمارة الحديثة نهائيا محل المنحنيات المحنكة التي خلفتها عمارة مطلع القرن العشرين أو العمارتان الغوطية والباروكية من قبلها. فلئن كانت الطبيعة لا تعـرف الخط المستقيم، إلا أن العماري يجهل الطبيعة أيا كـان مستوى تعليمـه. ذلك أن كثرة الاستعـانة بـالمسطرة الحاسبـة والجداول

اللوغـاريتمية والحاسب الإلكتروني لا تعني بـالضرورة معرفـة جيدة بـالقوانين الأساسية للبيولوجيا وأقل منها معرفة اللازمني واللا نهائي في الخيال الإنساني. غير أنه يجدر بنـا أن نقول إن مدارسنـا العليا لا تتمثل مهمتها في تعهـد الخيال وإنما في تعليم التقنيات والكفاءة والمردودية والإدارة.

وعلاوة على ذلك فإن إقحام الرياضيات في البيولوجيا وفي العلوم الإنسانية يمكن أن ينطوي على خطـر نظراً لأن «الفـرضيات الأوليـة المقبولـة على علاتها تتحـول إلى أخطـاء فادحـة بعـد لحظـات من تطبيق القواعـد المنطقيـة، ولأن التبسيط يتمخض عن المفارقات»[٩].

«مبسطون مرعبون»[١٠]

والذي يحدث هنـا أن كل امرىء يبسّـط على طريقتـه: فمهندس المرور لا يفكر إلا في السيارات فيشـق في المدن طرق مواصلات حضريـة واسعة غير آبه بالأطفال أو المشـاة أو المسنين أو التلوث أو جو الأحياء أو المسـاكن العتيقة أو التراث التـاريخي أو مـا إلى ذلك. فهذه ليست مشكلتـه. ومهنـدس الأمن لا يفكر إلا في الحرائق فيتخذ ترتيبات وقايـة مهيمنة وسط أروقة دير شيد في القرن الثاني عشر. فصـون الآثار ليس مشكلته. والمسـؤول عن المرافق الصحية يطبق حرفيا قـواعد تحظر إنشاء مقهى على بعـد مسافة معينة مـن مدرسة أو مقبرة أو كنيسة أو مصحـة أو مركـز رياضي أو ثكنـة، الأمر الـذي يقضي على ما تبقى للمجمعات الضخمـة من طابع إنسـاني بحرمانها تلقـائيا من أمـاكن اللقاء. وتلك لـوحـة لا تكاد تنطـوي على أيـة مبالغـة يشهـد فيهـا النواب المنتخبـون صعوباتهم اليومية إذ يضطرون إلى الخوض في الألغـاز الإدارية البارعة والقواعد التنظيميـة المتنـاقضـة والمتكـاثرة لكي يستطيعـوا إضفـاء قـدر ولـو قليـلا من الإنسانية والحرارة والحياة على المنشآت التكنوقراطية.

ويصدق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمـر بتشييد منشأة صناعية ضخمة: محطة لتوليد الطاقة النووية مثلا. فكل هيئة، وكل أخصائي، يدرس مشكلته بما يمليه عليه ضميره. وفي أحسن الفروض، تـدرس مسألة تأثير المحطة على البيئـة في لجان تقنيـة متخصصة هـي الأخرى بطبيعـة الحال: تسخين الميـاه، والآثـار الجوية، والانبعـاثات الإشعـاعية، والتصرف في النفـايات، ومكـان المحطة من المواقع، وهلم جرا. أما معـرفة الكيفية التي سيستقبل بها الجمهور المشروع، فليست عـادة مسألـة مطـروحـة للبحث لأنها لا تمثل مشكلـة تهم الأخصـائيين. وعـلاوة على ذلـك لا يحدث قط، على أي مستـوى، أن يجري تقييم شـامل لميزان «المزايا - المخـاطر» في الأجل القصير أو في الأجل الطـويل فلا تراعى سوى المزايا في الأجل القصير التي تتخذ مبررا لتنفيذ المشروع. كما لا يجري في أي من اللجان تجميع لمسـاوىء المشروع ومضاره بل يكتفي بأن يعطي كل أخصـائي إشارة الضـوء الأخضر بعد أن يكـون قـد اختزل المخـاطر قـدر استطاعتـه. ومع ذلك فمن الممكن أن تشكل تلك المخاطـر المختزلـة مجتمعة عقبة خطيرة لن تتاح أبداً فرصة تقديرهـا. فالرؤية الشاملة للموقف لا تتحقق على الإطلاق. وهكذا فإن مشكلة تسخين مياه الأنهار تحل جزئيا ببث كميات هائلة من بخار الماء في الجو دون أن تعرف آثار ذلك على المناخ المحلي: وسبب ذلك هو أن مياه النهر تحميها السلة المسؤولة عن حوض النهر في حين أن الهواء ليس له من يدافع عنه.

التماثل يجد طريقه إلى كل شيء

يبـدو أن هناك اليـوم تشكيكـا في أمر التماثل والتكـرار، إن لم يكن في مجال إنشاء المحطات النووية فعلى الأقل في مجال إقامة المساكن الجماعية والمجمعات الضخمة. ولكن كيف السبيل إلى إضفاء طابع إنساني على تلك العمارة الجامد التي ستترك بصمتها على بيئتنا الحضرية طوال عشرات السنين؟

فحتى يومنا هذا، يعطينا تنوع الوجوه في جمهور من الناس فكرة تقريبية عما يمكن أن يكونه ثراء التراث في مدينة عتيقة حيث كان كل بيت مختلفا عن سائر البيوت ، إذ يمثل خلية في كائن حي هو المدينة التي سيؤدي أيضا[11] الحياة الاجتماعية بها يوما إلى أن تجدد نفسها، فهنا وهناك تجري عمليات الهدم والبناء والترميم فيتغير وجه المدينة بلا توقف عبر القرون. وعندئذ يطرح السؤال: ماذا سيكون مآل المجمعات الضخمة ذات العمارة المجمد بلا رجعة؟ كيف لها أن تتطور تبعا للأذواق والاحتياجات التي لا تكف عن التغير؟ ربما تقدم بها السن وفنيت على حالها هذه دون أن تستطيع التكيف لأشكال الثقافة الحضرية الجديدة، عندما يتقادم عهدها ويدق ناقوس عفائها.

وعلى عكس ذلك فإن بناء المرء بيته إنما يعني أصالة القصد في مواجهة التماثل السائد. غير أن هذا التماثل يعود إلى الظهور، شأن المرض المعدي، بصدد البيوت الفردية التي أدركتها هي الأخرى يد «التصنيع». فإنتاج هذه البيوت بالجملة يوضح لنا بجلاء مفارقة مجتمع يصر، برغم أزمة متوطنة في مجال فرص العمل، على ترويج النموذج الصناعي والاستعانة لهذا الغرض بأيد عاملة مستوردة في إنتاج بيوت تبنى من أجزاء مستقلة، ويقدر لها أن تعيش لبضعة عقود على أقصى تقدير. فإلى متى العودة إلى البيوت الصامدة التي يحمل كل منها طابعه ويلبي ذوق ساكنه المرتقب ويستعان في بنائه بالخيال المبدع لفناني الحرف العريقة؟ ربما أدى تعميم إجراءات تقديم المساعدة إلى مشروعات الإسكان إلى تيسير عودة هذا النوع من المساكن ليسترد مكانه في تقاليد البلاد.

وبنفس الطريقة يواجه المطبخ المحلي منافسة من الإنتاج الصناعي للأطعمة التي يذكر تماثلها بالوجبات المعقمة التي تقدم في جميع مطارات العالم. كذلك فإنه في الوقت الذي تخصص فيه سلطات البلديات شوارع

للمشاة، سرعان ما تنتشر فيها نفس التركيبات الحضرية فنرى فيها نفس المقاعد ونفس المصابيح ونفس لوحات الإعلانات.

معرفة كل شيء عن لا شيء

ولا شك أن التخطيط العمراني ليس المجال الوحيد الذي يعيث فيه التوحيد والتماثل فساداً. فبحكم التخصص، ينتهي الأمر بكل منا إلى ألا يعرف سوى جانب بالغ الضآلة من الواقع، أو على حد قول برنارد شو «إلى أن يعرف كل شيء عن لا شيء».

والطب يعاني من تلك العلل نفسها. فهو إذ يفصل فيما بين أعضاء الجسم وفيما بين وظائفه يعجز عن رؤية الجسم في مجمله، وأكثر من ذلك عن رؤية بيئته، فليحاول ما وسعه أن يتزود بالأجهزة البالغة التطور، فإن ذلك لن يمكنه من رؤية الإنسان في وحدته وفي تفاعلاته مع بيئته. فالذي يحدث هو أن كثيراً من الاضطرابات الوظيفية لا تعكس إلا تدهور ظروف الحياة والعمل. ومن دواعي الغبطة أن كثيرين هم الأطباء الذين تنبهوا اليوم إلى هذه الحقيقة.

من التحليل إلى التركيب

لا شك أن الانتقال من التحليل إلى التركيب عملية محفوفة بالمخاطر. فالأخصائي يجد نفسه مدفوعا، إذ يضطر إلى التعرف على تخصصات أخرى غير تخصصه، إلى توسيع نطاق اختصاصه الذي كان ينزع على العكس من ذلك إلى تعميقه بصورة مطردة. وهامش التصرف ضيق بين احتمال تبلّره في تخصصه الجزئي واحتمال تحلله في عالم المعرفة الواسع. فما أن تبدأ رحلة مترددة خارج المجال أو «الموطن» المألوف حتى يغرقنا سيل المعارف وتجتاحنا مشاعر الاضطراب وانعدام الأمن.

فمن المجهد حقا مجابهة لغات أو أساليب تفكير لا نعرف منطقها أو

الأسس التي تنهض عليها. وعلى حين أن العامل في حقل الإيكولوجيا يعرف ذلك حق المعرفة، فإن ما يهم عالم الفيزياء أو البيولوجيا هو الحقيقة المحضة: أي «ماهو كائن»، على حين الذي يهم عالم السوسيولوجيا أكثر من ذلك هو الطريقة التي تفسر بها الحقيقة تبعا لنظام للقيم: أي «ماهو مدرك» وتربط وجهتي النظر هاتين علاقة تضاد جدلية وهما تبينان الشقة التي تفصل بين العلوم المضبوطة والعلوم الإنسانية: ومن ثم احتمال انقطاع التيار بينهما ولكن أيضا احتمال خصب ما يدور بينهما من حوار.

وفي نهج تعدد التخصصات دعوة إلى المجاوزة التي تعد محنة لا مفر منها ولكنها مثرية أشد الإثراء، شأن رحلة طويلة نعود منها إلى الوطن وقد طرأ علينا تحوّل شامل. ويفرض هذا النهج نفسه في مجال التخطيط العمراني، حقل تجاربه المفضل. فالواقع أنه ما من مجال آخر يستعين بتخصصات على هذا القدر من التعدد والتنوع.

والمحاولات الأولى للتخطيط الإيكولوجي[١٢] كما يجري تجريبه في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسعى إلى توخي الاتساق بين المرافق المزمعة وبين الخصائص المادية والبشرية للبيئات والأماكن التي ستنشأ فيها، تعد البوادر الأولى لأساليب التخطيط العمراني المقبلة. ذلك أنه يستعان فيها منذ الآن بعشرات الأخصائيين فتتيح على هذا النحو تكاملا بين العوامل الرئيسية المعنية: الجيولوجية والمناخية والبيولوجية والتقنية والجمالية والنفسية.

وفي إطار العوامل البشرية، ينبغي استطلاع آراء السكان المعنيين على سبيل الأولوية، مما يتطلب فتح ملفات لهذا الغرض. وسيترتب على دراسات التأثير، على النحو الذي ستجرى به من الآن فصاعداً، إجراء مناقشات واسعة النطاق حول المشروعات، مما يؤدي أحيانا إلى نبذها، كما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحسينها. وعلى الرغم من الوقت الذي يقتضيه حتماً ما سيجري من حوار بين

المسؤولين عن اتخاذ القرارات وبين السكان المعنيين، فإن اتفاق الرأي بين هؤلاء السكان يظل أمراً جوهرياً لأي تخطيط إيكولوجي سليم.

التفكير غير الخطي

ويفترض التخطيط العمراني أخيراً اكتساب أسلوب تفكير جديد ورهافة حس جديدة. فعملياتنا الفكرية، إذ تنهض على مبدأ السببية الخطية وعلى المنطق الديكارتي الصارم، قلما يمكنها أن تضع في اعتبارها التعقد الإيكولوجي أو الخيال الإنساني. كما أن ثقافتنا قلما تتيح لنا التعرف على طرق التفكير التي تخص الإيكولوجيا وتستطيع السيبرنية وحدها - وهي فرع تغفله مناهجنا الدراسية - أن تقربنا منها. فمفاهيم التنظيم، والمفعول الارتجاعي، والتغذية الارتدادية إيجابية كانت أم سلبية، وتعدد الأسباب، والآلية المؤازرة، كلها مفاهيم غريبة على أسلوب التفكير التقليدي. ومن ذلك مثلا أنه في حين أننا جميعا يسهل علينا أن ندرك أن النبات لا ينمو في الصحراء لأن المطر لا يسقط فيها، فإن الحقيقة العكسية المتمثلة في أن غياب المطر إنما هو نتيجة مباشرة لغياب النبات يتعذر تصديقها. ومع ذلك فإن المعرفة الجيدة بدورة المياه تتيح الربط بين هاتين الظاهرتين ورؤية ما بينهما من تكامل. فالنبات ينضح ويزيد رطوبة الهواء ومعدل هطول الأمطار حسبما نرى في المناخات الجزئية الغابية التي تكون دائما أشد رطوبة من المناطق المجاورة غير المشجرة.

ويتعين علينا إيلاء مزيد من الاهتمام لتعليم البيولوجيا والإيكولوجيا بالنظر إلى أنهما تشكلان، بعد اللغة القومية والرياضيات واللغة الإنجليزية، لغة رابعة. كما يجب تشكيل أفرقة متعددة الاختصاصات تنشط ميدانيا وليس على الورق فحسب ولا تكون مجرد وضع للتخصصات جنبا إلى جنب. فتكامل البارامترات المتعددة هو وحده الكفيل بحماية مشروعات التخطيط العمراني الكبرى من الأخطاء العائدة عموما إلى عدم كفاية تقصي العواقب الممكنة للمشروع.

وينبغي أن نتذكر أيضا أن الإيكولوجيا، التي وفق مؤسسها إرنست هنريك هـايكل إلى تعريفهـا بأنها العلم الذي يستهـدف فهم «اقتصاد الطبيعـة»، لا تعرف المنحنيـات الأسية، الأمـر الذي يستبعد تماماً الاعتقاد بإمكـان حدوث نمـو اقتصادي لا نهائي. فـالطبيعـة لا يوجـد فيهـا سـوى منحنيات غـاوس (منحنيات احتمال جرسية متماثلة) والمنحنيات الرائية (Sigmoïdes) التي تشير، عند نقطـة انعطافها، إلى تدخـل آليات تصحيحية وتنظيمية. وبـالنظر إلى أن الاقتصـاد مـا هو إلا تعبير عن هـذه الظـواهـر الأسـاسية في الحالـة الخاصـة للمجتمعات البشرية، فمن الواضح أنـه يخضع لنفس القوانين. صحيح أننا كدنا ننسى هذه الحقيقة نتيجة لشدة التشابه بين المنحنى الرائي والمنحنى الأسي عندما نتتبع الجزء الصاعد الذي يشتركان فيه، وذلك هو ما تفعله المجتمعات الصنـاعيـة منذ نهايـة القـرن التـاسع عشر. وليس من الصعب أن نـدرك أنها خدعت بـالدوام الظاهر لظاهـرة النمو المادي. ولكن ما الذي يمثلـه قرن من الزمان بالقياس إلى أغوار الزمن؟

فالرؤية تتشوه عندمـا نقصر نظرنا، كما يفعل الاقتصاد، على الأجل البالغ القصر. والمرء لا يستطيع أن يقدر جمال بساط إن هو وضع أنفه على نسيجه كما يفعل الطوبين، ولا يستطيع أن يـرى مسار نهر بـالنظر إليه عنـد مستواه وإنما يتسع نطـاق الرؤية مـن فوق رابية أو من طـائرة وذلك هو الأفضـل. أما رائد الفضـاء فيرى ذلك المسار من منبعـه وحتى مصبه في البحـر. وعلى ذلك فإذا ابتغينا وضـوح الرؤية تعين علينا التراجع لتـوضيح الرؤية لأن ذلك وحـده هو الكفيل بإطلاعنا على اتجاه المنحنى في مجمله.

رابعا - التطوير النوعي وإعادة الاستخدام

يعلمنا تـاريخ الحياة أن التقدم المتواصـل حقا هو التقدم النـوعي وحده:

وهـو يأتي نتيجة للتعقـد المتزايـد الذي يطـرأ على الكائنـات الحية على امتـداد الأزمنة الجيولـوجية ولقدرتها المتزايدة أبداً على تحقيق إنجـازات جديدة، وذلك مجال يبز فيـه الإنسان سائر الكائنـات. ومن جهة أخرى فإن الكميـة الإجمالية للمادة الحية الموجودة على كوكـب الأرض، أي الكتلة الحيوية (La Biomasse) يـرجح أنها لم تسجل تطوراً يـذكر: فجث الحراج طـوال آلاف السنين الأخيرة لم يكد ينال منها شيئاً. وكان بكميـات المواد الحية التي وجدت في الطبيعة أصلا أن استطاع التطـور البيولـوجي أن يحقق معجـزاته. والحياة تخلـق وتهدم وتعيد الاستخدام بلا هوادة، ولكنها لا تجمع قـط ما يفضي بها تراكمه إلى الاختناق، وهي تنظم بعناية تبعاً للموارد المتاحة.

استعادة الطبيعة للنفايات

إن الأمـر كذلك منـذ بـدء الخليقة. فلم يحدث قط أن تمكنت العمليـات البيولوجية من التطور دون أن تحل المشكلة الأساسية المتمثلة في إعادة استخدام النفايات وتجديـد الموارد المتاحة. وتشير كل الشواهـد إلى أن التخمر في غياب الأكسجين الطلق (الحياة اللاهوائية) هي العمليـة الأكثر بدائية بين العمليات التي تنفذها الكائنات الحية من أجل إنتاج الطاقة اللازمة لحياتها: ويؤدي هذا الشكل الخاص من الأيض إلى انبعاث غـاز الكربون. وكانت عمليـة التخمر تتغـذى بـالجزيئـات التي تتكـون في الجو البدائي لـلأرض وتتركـز في البحـار والبحيرات الشاطئية في شكل حساء غني بالمواد العضوية: «الحساء الساخن» الذي يتحدث عنـه عالم البيولوجيا الإنجليزي جـون هولدين[١٣] ويبـدو أن التخمر كان سيستهلك كافة الموارد المتـاحة ويحول الجو إلى طبقة كثيفة من غاز الكربـون توقف مجمل عمليات تـركيب الجزيئات البيـولوجية، لـولا أن ظهور الكائنـات الخضيبية (الكلوروفيليـة) الأولى قد استحـدث نظاماً رائعـاً لإعادة الاستخدام قادراً على إحـداث التمثيل الضوئي. فهذه الكـائنات، الألغيات

البدائية، تستخدم الطاقة الشمسية في إنتـاج جزيئات عضوية معقدة بالجمع على وجـه التحـديد بين غـاز الكـربـون في الجو ومياه المحيطـات عن طـريق التخمير، نابذة الأكسجين الطلق.

وعنـدئذ بدأ يتنـاقص مقدار الكـربون الموجـود في الجو (إعادة استخـدام نفـاية) في حين ازداد في الجو مقـدار الأكسجين الـذي أصبح بـدوره «نفايـة» التمثيل الضوئي. وأخيرا أعيد استخدام هذه النفايـة مع ظهور أسلوب جديد لاستهلاك الطاقة هو التنفس.

التوازنات الكبرى للمحيط الحيوي

وهكذا تنشأ منذ البداية التوازنات الأساسية التي تنهض عليها جميع العمليات الحيـة. فالنبـاتات تنبـذ الأكسجين وتمتص غاز الكـربون طـوال فترات تعرضهـا للشمس فتغني الجو بالأكسجين. والحيوانات والنباتات تمتص الأكسجين وتطلق غاز الكـربون أثنـاء تنفسها ليـلاً. وأخيرا فإن التخمر أيضـا ينتج غاز الكـربون. وتتوازن هذه الظواهر الثلاثة بتثبيت مقادير كل من هذين الغازين في الجو والحجم الإجمالي للنباتات والحيوانات التي تظل متضامنة إلى الأبد.

و إعادة الاستخدام التي لا غنى عنها لإدامة التوازنات الأيكولوجية الكبرى ضرورية أيضـا لاستمرار التـوازنات الاقتصـادية. وتتخـذ منذ الآن تـدابير في سبيل هذه الغاية تشهد بتطور سريع في العقليات.

ويشهد مسترجعـو النفايات ارتقـاء لمركزهم: فهم، شأن «الكائنـات المحللة» في الإيكولـوجيا (الجوارح والكـواسر والحشرات وآكلات الجيف والفطـر المجهري والبكتيريـا)، يعيـدون إلى دورة الإنتـاج تلك المواد المستعملـة بعـد أن يحللـوهـا ويبسّطوهـا ويجعلوهـا قابلـة للاستخـدام من جديـد. وسوف تقـام لهذا الغرض منشآت صنـاعية جـديدة بعـد أن كان الأمـر متروكا لـلارتجال ولفئات السكـان

المهمشين، وعندئذ سوف يصبح قطاعـاً رئيسيا في اقتصادات المستقبل. وسيكون لتقديم الحوافـز المالية أثـر حميد مزدوج في هـذا المجال: فهـو يسهم في إيجاد فرص العمالة في الأجل القصير ويقتصد المواد الأولية في الأجل الطويل.

ومن المحتمل أن تتخـذ إعادة الاستخـدام مستقبـلا أبعاداً لا يمكن اليـوم تصورهـا: فسيوفـر هدم مسـاكننا الشعبيـة التي لن تعود صـالحة للسكنى في غضون بضعة عقود ما تحتـاجه أعمال التشييد المقبلة من رمل وأسمنت بعد أن تكون حصباء أوديتنا الغـرينية قد استنفدت تاركة مكـانها لسلاسل طويلة من المسطحات المائية.

وهكذا يجد علم الاقتصاد في النماذج البيـولوجية مادة تسـاعده على تجديد مفاهيمـه واجتياز مـرحلة أخرى من مـراحل تاريخه. فـالاقتصاد نظـام فرعي للإيكولوجيا يخضع لنفس القوانين التي تخضع لها.

خامسا - الإيكولوجيا والاقتصاد: لغة واحدة

ومن جهة أخـرى، تشترك الإيكولـوجيا والاقتصـاد، فضلا عن اشتراكهما في الاشتقاق من اليـونانية، في إمكان تحليلهما وفقـا لنفس المفاهيم. وسبق أن ذكـرنا أن إرنسـت هايكل رأى في الإيكـولـوجيا «اقتصـاد الطبيعـة» فطبق على العلوم البيولـوجية أحد مفاهيـم العلوم الإنسانية. ويـؤدي بنا إجراء في الاتجاه المعاكس إلى وضع الاقتصـاد من جديـد في إطار الإيكولـوجيا الأوسع، وذلك إجراء طبيعي بالنظـر إلى أنه إذا كان الاقتصاد لا يـزال يعني من حيث اشتقاقه فن «إدارة شـؤون البيت» فإن الإيكـولوجيـا تعنى بـ «معـرفة شـؤون البيت». وواضح أن المقصـود بـ «البيت» في هـذا السيـاق هو البيئـة، وفي معنى أوسع نطـاقـاً، بيتنـا المشترك: الأرض. أفليس من الطبيعي إذن أن يـدار - مهمـة

الاقتصاد - وفقا للقوانين التي تحكم تشغيله - مهمة الإيكولوجيا ؟ وهكذا فإنه مع تحسن معرفتنا بتلك القوانين ستضيق تدريجيا تلك الشقة الفاصلة بين هذين الاختصاصين المتقاربين.

ومن الأسباب الأخرى لتقاربهما أنهما يخضعان للحتميات الصارمة التي تخضع لها جميع الظواهر الحية. فتوازن النظامين الاقتصادي والإيكولوجي توازن متغير (métastable) (١٤). فالاقتصاد ينتج سلعا وخدمات انطلاقا من مواد أولية زراعية أو معدنية ومن موارد الطاقة المتاحة والتي توجد في معظمها في شكل طاقة أحفورية غير متجددة هي النفط والفحم. وتكفل توافر المعلومات اللازمة لهذا الإنتاج معارف علمية وتكنولوجية تضمها الكتب والحاسبات الإلكترونية. وأخيراً يتوقف حجم الإنتاج على عدد من العوامل المرتبطة بالأحوال العامة للبيئة البشرية: توافر الأيدي العاملة والتنظيم الذي تفرضه حالة السوق، و«المناخ»الاجتماعي وما إلى ذلك.

وفي الوقت نفسه، «ينتج» النظام الإيكولوجي الأرضي أفراداً وأنواعاً حية تبعاً للموارد الغذائية المتوافرة، وللموارد المعدنية والعضوية، ولمصدر طاقة لا ينفد: هو الشمس. والمعلومات اللازمة لهذه التركيبات يضمها الرمز الجيني المسجل في صبغيات كل نوع. وأخيرا فإن الحجم الإجمالي للإنتاج يتحدد هو الآخر تبعاً للأحوال البيئية العامة: طبيعة التربة، والمناخ، وتدخلات الإنسان بطبيعة الحال.

وفي كلتا الحالتين، تنظم المعلومات الطاقة والمادة وتشكلهما. وذلك هو التعريف الذي يساق لجميع البنى الحية، أيا كانت درجة تعقدها. فقد رأى أرسطو أن الكائنات الحية تجيء ثمرة لقاء بين عنصر سلبي هو المادة الساكنة، وعنصر إيجابي هو الشكل غير المادي الذي يميز كل نوع. وكان ذلك من جانبه حدساً تنبئيا إذ يكفي إبدال مفهوم الشكل «Form» بمفهوم المعلومات «information»القريب منه لإضفاء طابع العصرية على تعريف الفيلسوف العظيم.

ومع ذلك فإن هناك فرقا جوهريا بين الاقتصاد والإيكولوجيا: فعلى حين أن الاقتصاد يندرج في إطار النمو الخطي ويستنفد إلى غير رجعة الموارد المعدنية والطاقة الأحفورية دونما اكتراث للمستقبل في الأجل الطويل، فإن الإيكولوجيا تتغذى على نقيض ذلك من مصدر طاقة دائم هو الشمس وتعيد دون كلل استخدام المواد الأولية المستعملة، وذلك في إطار تطور دوري وإن لم يكن مغلقا. ففي مقابل مفهوم التقدم الاقتصادي الذي يتمثل في نمو كمي مستمر، يوجد مفهوم التطور الإيكولوجي الذي ينهض على أساس تعقد نوعي. وسيأتي اليوم الذي يجد النموذج الأول فيه نفسه مضطراً إلى استلهام النموذج الثاني بأن يكفل لنفسه هو الآخر موارد طاقة دائمة بالاستعانة بطاقة الشمس وبأن يعيد إلى المواد الأولية والنفايات قيمتها بإعادة استخدامها.

أما إذا لم يدمج الاقتصاد في مفاهيمه فكرة جوهرية هي فكرة التنظيم، وإذا أصر على متابعة سباقه الوهمي نحو النمو الكمي المتواصل، فإن الإيكولوجيا، التي لا يعدو الاقتصاد أن يكون نظاما فرعيا لها، هي التي ستسهر على إعادة الآليات الدقيقة التي نكون قد عجزنا عن إتقانها، ولكنها ستفعل ذلك بالضراوة المعهودة من الطبيعة في مثل هذه الحالات. وتقدم لنا السيناريوهات التي تخيلها آلفين توفلر[١٥] عدداً من بدائل «التشنج الإيكولوجي» التي تمهد لها أزمة اقتصادية عالمية إن لم يكن انهيارا كاملا للمجتمعات الصناعية. وفيما يتعلق بالتفجر الديمغرافي، فإن الطبيعة تعرف، كما لاحظ مالثوس، كيف تضع له حدا بطريقتها الخاصة وبأعنف الوسائل المعروفة: المجاعات والوباءات والحروب.

ومن جهة أخرى فقد بدأنا بالفعل نخطط للمواليد وإن لم يكن ذلك دائما حيث ينبغي له أن يكون وكثيرا ما يمارس في أقل البلدان حاجة إليه، كذلك بدأنا التفكير في إعادة الاستخدام والسعي إلى اتفاق الرأي على صعيد العالم

حول تدبير شؤون المواد الأولية وإدارتها. وقصارى القول أن أهم عمليات التنظيم قد شرع في تنفيذها بفضل إرادة الإنسان وحكم الضرورة. فهل سنجسر على المضي في هذا الطريق بسرعة والذهاب فيه إلى بعد يكفي لإنقاذ الموقف قبل فوات الأوان؟

«صدع» في الذكاء اللاواعي

إن كل شيء يجري كما لو كانت السيبرنية والدينامكيا الحرارية والبيولوجيا والإيكولوجيا قد أتاحت لنا اليوم رؤية جديدة للحياة وللعالم في الوقت الذي مكنتنا فيه من أن نحسن فهمنا للآليات ونجد فيها لأنفسنا نماذج للتنظيم والسلوك.

فكما لاحظ إدجار موران[١٦] بحق: «إن الإنسان لم يفعل حتى الآن سوى أن يعيد جزئيا إلى النشاط ذكاء سبق له أن نظم وخلق كائنات حية، بما فيها الإنسان نفسه، فذكاء الإنسان إنما يعيد اكتشاف الاختراعات والعمليات والتقنيات والاكتشافات التي أنشأت، منذ ألفي مليون سنة، تنظيم الخلية.

«فكيف يمكن أن يكون هناك كل هذا الانغلاق المتبادل بين نظام حياتنا الواعية ونظام البنى البيولوجية مع وجود فرجة هنا وفتحة هناك؟... ذلك أنه يوجد ذكاء سابق علينا، ذكاء أوجدنا، ذكاء طبعنا عليه. فلماذا هذا الحجاب الذي يفصل بيننا وبينه إلى كل هذا الحد؟

«إن ذكاء الإنسان يبدو وكأنه آت من صدع في قنوات الذكاء اللاواعي».

وهنا نلتقي بالحدس الأساسي الذي يتحدث عنه العرفانيون (gnostiques) ووفق ريمون روييه ببراعة إلى إضفاء طابع عصري عليه في مؤلفه La Gnose de Princeton[١٧] الذي جاء فيه أن «السلوك الذكي» يمكن

مشـاهدتـه على جميع المستويـات في الكون، ابتـداء من الجسيم الأولي وحتى الإنسان.

وهـذا الـذكـاء المعني بـالتنظيمات الطبيعيـة هـو الـذكـاء الـذي تحاول الإيكولوجيا ضخه في الاقتصاد. وهـو ينشىء في الوقت نفسه رؤية مختلفة تمام الاختلاف للحياة وللعالم، رؤية دينامية وتركيبية، تبعا لمسار التطور ذاته.

ويتطلب وقتا بالغ الطول نفاذ هذه الأفكـار إلى عقول العامة وإفضاؤها إلى تصرفات جديـدة، الأمر الذي يقتضي بذل جهود ضخمـة للتدريب والإعلام في مجتمع يحتل فيه التعليم والثقافة مكانة تزداد أهمية باطراد.



الهوامش

(١) Le Soleil Vert عنوان فيلم يستبق الأحداث ويغالي في تصوير الاتجاهات الراهنة فيما يتعلق بالتلوث بوجه خاص.

(٢) Redondance : يشير هذا المصطلح المقتبس من السيبرنية إلى درجة تعقد النظام استنادا إلى ثراء العلاقات المتبادلة بين العناصر التي يتألف منها، الأمر الذي يزيد قدرته على البقاء. وعلى ذلك فمما يزيد النظام إسهابا انطواؤه على مزيد من العلاقات المستعرضة ومزيد من العلاقات المميزة بين عناصره. فالسيارة قليلة الحظ من الإسهاب بالنظر إلى أن تعطل قطعة فيها يعوقها عن السير. وجسم الإنسان كبير الحظ من الإسهاب بالنظر إلى أنه يمتلك من القدرة على التجدد والدفاع عن كيانه ما لا يمتلكه جهاز آلي، الأمر الذي يساعده على «تعويض» إصابة تحل به. ويمكن للنظام الإيكولوجي أيضا أن يكون عظيم الإسهاب، مثلا عندما يؤدي اختفاء نوع فيه إلى حلول نوع آخر في «موطن» إيكولوجي قريب جداً من موطنه بحيث لا يلبث توازن النظام أن يعود إليه. ولنشر عابراً إلى ما طرأ من تغير على معنى هذا المصطلح: فقبل ظهور السيبرنية كان الإسهاب يعد لغواً ممجوجاً.

(٣) في رده على سؤال مكتوب نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٧٦، قال وزير الصناعة الفرنسية: «إذا وضع في الاعتبار ما حدث من تآكل نقدي، وجد أن تكلفة الاستثمار في محطات توليد الطاقة النووية قد ارتفع بنسبة ١٥ في المائة بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٦ نتيجة لأخذ حتميات البيئة والأمن الجديدة في الحسبان». وأثناء تلك الفترة ارتفعت تكلفة الوقود بحوالي ٣٠ في المائة. كذلك يبدو أن تكلفة الكيلوواط / ساعة التي تنتجها محطات توليد الطاقة بالوقود العادي زادت بسرعة أقل من سرعة زيادة تكلفة الكيلوواط / ساعة النووي، وأن الميزة الظاهرة لهذه التكلفة الأخيرة (٧,٥ ستتيم مقابل ١١,٥ - ١٢,٢ ستتيم) تتضاءل كثيرا إذا أدخلنا في حسابها المبالغ الضخمة التي تستثمر في البحوث النووية والتي لم توضع في الاعتبار في حساب هذه التكلفة.

(٤) لا يزال أمن هذه المنشآت مثار جدال حاد، وهو أمر يثير في حد ذاته مشاعر القلق وينبغي أن يؤدي إلى إقامتها بعيدا عن أي تجمع سكاني. غير أن ذلك لن يتسنى إلا عند الاستعانة بطرق التبريد بالهواء التي لا يتعين معها بناء محطات التوليد على شواطىء الأنهار حيث تبلغ كثافة السكان أشدها.

(٥) في كتاب بعنوان Les Vaches Maigres (Gallimard, 1975) يشكك ميشيل ألبير وجان فيرنيو «في صواب فكرة كنا نؤمن بها جميعا في الأمس القريب: فكرة النمو على الطريقة الأمريكية». ويعدّ ذلك مثالا جيدا على التواضع وصفاء الفكر.

(٦) M. Grenon, Ce monde Affamé d'énergie, Laffont,1973

(٧) الواقع أن تطبيق الاستراتيجية المعروضة هنا تقتضي إرادة سياسية قوية من جانب الحكومات قادرة على أن تتصدى للاستراتيجيات القطاعية التي يساندها لوبي القطاع الخاص والقطاع المؤمم، ثم على أن تعدل اتجاهها. ذلك أن مفهوم «النمو الجديد» لن يكون له أي معنى ما لم تكرس لأهدافه

موارد مادية ومالية وبشرية جديدة. فمن الممكن القول على سبيل المثال أن الهيئة المسؤولة عن مصادر الطاقة الجديدة ليس لها حول يذكر في مواجهة اللوبي السياسي والإداري والعلمي والعسكري الذي يملك قوة هائلة ويعمل منذ أكثر من عشرين عاما في فرنسا على تطوير أوجه الاستخدام الحربي والسلمي للطاقة النووية. لذلك فإن تحويل جزء من الأموال المكرسة لهذه الاستراتيجية التي يشكل طابعها الأحادي خطراً محدقا سيكون من شأنه أن يتيح سياسة مغايرة في مجال الطاقة.

(٨) يقضي هذا المبدأ بأنه في حالة نظامين إيكولوجيين متجاورين وتربط بينهما علاقات متبادلة (بيئة أرضية وبيئة بحرية في منطقة ساحلية على سبيل المثال)، عندما يطرأ تعديل مهم على أحدهما، تتردد أصداؤه على الفور في النظام الآخر (من ذلك مثلا أن النمو الحضري الشديد على الساحل يزيد التلوث البحري).

(٩) نص مقتبس من Kostitzin في : Yves Le Grand, "Nécessıé de fair naitre un esprit biologiste chez les futurs ingénıeurs" Cahiers des ingénieurs agronomes,1956, no110

(١٠) عبارة لـ Talleyrand قصد بها اليعاقبة.

(١١) «الأيض» : (métabolisme) مجموع التحولات البيوكيميائية التي تحدث في جسم الكائن الحي. وتعرف هذه التحولات، عندما تتمثل في تكوّن الجزيئات وتركيبها باسم «الابتناء» (anab-olisme)، وفي حالة تدهور الجزيئات وتهدمها باسم «التقويض» (catabolisme).

(١٢) Ian Mac Harg, Design With nature, New York, Double Day and Co Inc, Garden Cıty, 1969.

(١٣) فيما يتعلق بأصل الحياة، يمكن الرجوع إلى J.de Rosnay, Les Origines de la vie, de L'atome á la cellule, le Seuil, 1966, Coll. Mıcrocosme

(١٤) Systémes en équilibre métastable : نظم توازنها، على نقيض توازن كثير من الأشياء المادية، غير مستقر فهو عرضة للتحول مع الزمن شأن جميع الظواهر الحية.

(١٥) Alvin Toffler, Eco - spasme, Denöel, 1975.

(١٦) Edgar Morin, Journal de Californie, Le Seuil, 1970

(١٧) Raymond Ruyer, La Gnose de Princeton, Fayard, 1974.



الفصل الثالث

ثقافة جديدة ومدرسة قديمة

«تسللت خفية منحرفاً نحو المتمردين» (1)

ر. سوليفان

أولا ـ الإحياء الثقافي

من الصعب تصور دور التربيـة والثقافة في مجتمعات مـابعد التصنيع . وأيا كـان الأمر فسيكون دوراً أعظم من دورهما اليوم . وسيكـون للخيارات التي تجري في هـذا المكان آثـار جـانبية كثيرة على الصعيـد الاجتماعي تلبي تطلعات فئات متنامية دومـاً من السكان تسعى للحصول على سلع أخرى غير السلع المادية .

فخفض سـاعات العمل سيتيـح مزيـدا من أوقـات الفراغ ، ممـا سيحمل الناس على ولـوج المجالين الثقافي والروحي لكـي يتجنبوا مغبة الوقـوع في براثن الملل ، أسوأ مـا يبتلى به البشر. وعالم الثقـافة لا حدودلـه . وبحر المعرفـة وثراء الفنـون ومنتجات الفكـر البشري تفتح آفـاقاً غير متنـاهيـة . وكنوز المكتبـات والمتـاحف تشكل التراث الثقـافي للنوع على نحـو مـاتشكل الصبغيـات تراثـه الجيني ، فهناك تتجمع منجـزات العلوم والآداب والفنون، نتـاج العقل الذي لاينضب على مر السنين .

غير أن الانتفاع بهذه الكنـوز يقتضي أسلوباً معينـاً في التعليم يتجاوز كثيراً مجرد الإعداد المهني الذي يهدف، عن حق، تكييف الناس لمقتضيات العمالة. ومن جهة أخـرى سيترتب عليه أسوأ أنواع الاغتراب، إن هـو أدى إلى إخضاع الإنسان بـالكامل لمتطلبات جهاز الإنتـاج، وعلى ذلك ينبغي أن يقترن بجهد تربوي متصل يذهب إلى أبعد كثيراً مما يذهب إليه التعليم المدرسي.

وعلى ذلك لامنـاص من أن يطـور وينمى دور المؤسسات غير المدرسيـة، وحـركـات التعليم الشعبي، والمتـاحف والمكتبـات، وبيـوت الشبـاب ومـراكزهم، ووسـائل الإعلام والاتصـال. وكـذلك وبطبيعة الحال دور الآبـاء حيث إن محيط الأسرة لايزال ــ بعد مضي قرن على وفـاة جول فيري[٢] وعلى الرغم من تطبيق إلـزامية التعليم حتى سن السادسـة عشرة ــ أقـوى عامل من عــوامل الإعـداد، أو الإفســاد، الاجتماعي، ومن دواعي الأسف أنــه كثيراً مـايفضي إلى الفصل بين فئـات المجتمع. وكـل الـدلائل تشير بـالفعل إلى أن نظـامنا التعليمي لايـزال عـاجزاً، بـرغم الخطب الطنـانة، عن كسر الحواجـز الاجتماعية وضمان تكـافؤ الفـرص يتجاوز حدود الأسطـور: ذلك أن المجتمع الفرنسي لايزال مجتمع طبقات.

وإذا كانت الثقـافة تمثل« حـاجة مـاسة»[٣] من حـاجـات الـروح والعقل، فهي أيضا ماثلة في الشارع وفي الحجـر. فليس ترميم أثر قديم أو كاتدرائية ضرباً من ضروب الترف الذي لاتقدر عليه إلا اقتصادات الوفرة، أفليست هذه الآثـار ثمرة اقتصادات ضئيلة النمـو؟ إن أعمال الترميم هذه إنما تلبي حاجـة أساسيـة وسوف ينظـر إليها على أنها كـذلك في مجتمعات مابعـد التصنيع. فهل من المعقول ألا تمثل ميـزانية الشـؤون الثقافيـة سوى واحد في المائة من الميزانية الوطنية؟

وفيما يتعلق بالمدرسة، ستتضح صعوبة دورها أكثر ماتتضح في التطبيق.

لقد فصل بين مفهومي المدرســة والثقافة في أوساط الـرأي العام في غضون أقل من جيل ومن المحتمـل أن تكـون المقـاومـة السلبيـة التي يبـديها النظـام المدرسي أمـراً مواتيـاً لظهـور مبادرات جـديـدة. فالمدرسـة تتصف في الـوقت الحاضر بجميع صفات مجتمعات الإنتاج: تقسيم مفرط للعمل، وتخصص، واختيار أولي ونهائي. ومنافسة، وتدرج هـرمي، واستهلاك تعليمي بالجملة، وضخامة مفـرطة لعدد من المباني المدرسية، وتخطيط، وتسـويـة، ومعايير كمية فحسب، وهلم جرا. والمباني المدرسية تعطـي صورة صادقة للعمارة التي تلقن في نظـام التعليم الوطني: عمارة يجمع من الجمـود والقبح والكآبـة مالم تجمعـه عمارة قبله في تـاريخ البلاد، فليست هنـاك مدرسة واحـدة يمكن إدراجها في عداد الأعمال الفنيـة أو الآثار التـاريخية الجديرة بهذا الاســم، حتى وإن بدأت محاولات موفقة في هذا الاتجاه، هنا وهناك.

والواقع أن المدرسة تئن تحت وطأة حتميـات صارمة. فعلى الرغم من المظـاهر، يخفي الهيـاج المتوطن لعـالم التعليم وراءه نظامـاً جامـداً يتعين تحليلــه بـــالنظـــر إلى أن أي تقـــدم يقتضي التخلص من هـــذه القيـــود المكبلة. ولنبدأ بالجامعات.

ثانيا ـ الرمز الجيني للجامعة

تتسم الجامعة في كل البلدان بنوع فريد من الجمود والثبوتية(invariance)[٤]، الأمـر الـذي أتـاح لها، في فـرنسـا، أن تظل على حـالها دون تغيير على الـرغم من اضطرابات مايو سنة ١٩٦٨ وسن قانون يدخل تعديلات عميقة على بنائها.

وفي سنة ١٩٦٥، كتب مـراقب لأحوال الجامعة يقول: بـوسع الإنسان أن يحرك الجبال ويغير مجرى الأنهار ويعدل المناخ على قارات بأسرها وربما أن يبرح

كـوكـب الأرض عما قـريب، ولكنه ظـل حتى الآن مكتوف اليـدين أمـام جمود البنى الجامعية[٥].

وقد علمتنا البيولوجيا أن البنى تنزع إلى البقاء والتكاثر في أشكال مطابقةلها وفقاً لقانون الثبـوتية المعروف. وتعتمد الثبوتية في حالة البيـولوجيا على الحتمية الجينية، أي على الأحماض الصبغية النووية(DNA)[٦] المكونة للجينات التي تحتوي عليها الصبغيات.

البحث عن الثبوتية

وعنـدما يغـرينـا السـؤال: عن أين عسـاها تكمن، داخـل نظام كنظـام الجامعـة، تلك الآلية أو البنيـة التي تقـرر تلك الثبوتيـة، يبـدو أن مردهـا إلى الإجـراءات والهيئات المكلفـة بحشـد هيئات التـدريس في الجامعـة: وهي في فرنسا اللجان الاستشارية للجامعات.

وتعهد إلى تلك اللجـان مهمة إدارة شؤون المسـار المهني لأساتـذة الجامعة، الأمر الذي يمنحها بطبيعة الحال سلطة كبيرة. فالمسار المهني لكل جامعي رهن بإرادة تلك اللجان ووفقا لتقاليد قديمة ولكنها جديرة بالاحترام نظراً لأنها تنهض على أساس الحريات الجامعيـة، لاينضم إلى عضوية هـذه اللجان إلا أعضاء في هيئـة التـدريس بالجامعـة يعينهم في الأغلب زمـلاؤهـم، ممـا يترتب عليـه اتجاه يـؤسف لـه نحـو محابـاة الأقـارب يثقل النظـام ويحملـه على منـاوأة التجـديـد والأصـالـة: وإذا أردنـا أن نعبر عن ذلك بلغـة البيـولـوجيـا قلنـا إنـه يعمل بمثابة«كاظم»(répresseur)وبلغةالسوسيولوجيابمثابة«محافظ»(consrevateur) على غرار نقابات الماضي التي كانت تقوم على أساس هذا المبدأ ذاته.

وبالنظـر إلى أن معايير الترقي تنهض على أساس النشـاط البحثي وحده، ولأن البحوث تقتضي لكي يكون لها عائد في الأجـل القصير ـ وذلك هو المعيار

الأساسي في بـداية المسار المهني ـــ تخصصاً شـديداً، فإن المرشح لمنصب أعلى يضطر إلى قصر بحوثه على مجال بالغ الدقة والمحدودية. ويتعين عليه ألا يبرح هذا المجال بأية حجـة أو ذريعة وإلا اتهم بخطأ لايغتفر هو التشتت! ويمكن القول حقيقة ومجازاً إن طبيعة الأشيـاء أرادت للجامعي المبتدىء أن يتفوق على كل من عداه في ضيق الأفق. .

وهكذا يمكننا الاعتراف بأننا أمام عقبة تحول بيننا وبين الإقدام على البحث متعدد التخصصات وعلى الرؤى التوليفية الواسعة، ومما يسهم في ذلك أن هذه اللجان هيئات منيعة تسهر بدقة على منع الحيد عن الطريق المستقيم.

التقليد في مواجهة التجديد

ومن الصواب أن نقـول في مقابل ذلك إن الجامعي الذي يبلغ قمـة مساره المهني يتمتع بحـرية مطلقـة، غير أنـه من دواعي الأسف أن الشقة بعيـدة إلى تلك القمة، وأن القدرة على التجديد لاتتناسب تناسبا طرديا مع السن. ومن المحتمل أنـه لايـوجـد أي نظـام آخـر يـذهب إلى هـذا الحد في تقسيم المسـار الوظيفي إلى فترتين إحـداهما طويلـة تسودهـا التبعية المطلقـة تليها فترة قصيرة تسودها الحرية المطلقة.

فالحرية لاتأتي إلا في سن متقدمة تكون فيها البنى العقلية قد تشربت بشدة مـادرجت عليـه من عـادات وروتين. ولايستغرب إذن أن يفضل نظـام كهـذا التقليد على التجديـد. . فيغدو أصلح ضامن للقيـم التقليديـة. ولدى معظم الجامعيين ضمير مهني حي ويحرصون على حسن رعاية طلبتهم حتى وإن كان ذلك لايـوضع في الاعتبـار في تقييم مزايـاهم ومسـاراتهم المهنيـة، الأمر الـذي ينطوي على مفارقة ليست بـالهينة. بل إن بعض هؤلاء الجامعيين يقبلون، على غير ماكان يتوقع، النهوض بأعباء إدارة المؤسسات الجامعية، وهو إقدام يكاد

يناهز البطولة بالنظـر إلى الظروف التي تكتنف تنفيذ مهام هذا المنصب: تبعية مزدوجة ومطلقـة لمجلسهم الذي يداول، وللوزارة التي تـدفع مرتباتهم ، وهي مرتبات هزيلة علاوة على ذلك. وفيما يتعلق بكليات الطب، تضاف إلى ثبوتية البنى الجامعية ثبـوتية مهنـة تتشبث بإصرار بالغ بتقاليـدها ولا تتمثل مـزيتها الأولى في تشجيع الطلبة على ممارسة حرية بريئة ومثمرة إزاء أساتذتهم.

وقصارى القول إن الجامعة تصر بإلحاح على طـابعها الأكاديمي. فهي إذ توفر علما كثيرا مايكون منقطع الصلـة بالواقع، تخزن المعارف وتظل، كما سبق ان قيل «مرأباً للمعرفة» على الرغـم مما يبذله كثير من العاملين فيها من جهود للتحرر من صرامة هذه الحتميات الاجتماعية التي تضاهي الحتميات الجينية فيما تفرضه من قيود. ومـؤدى ذلك أن إصلاح الجامعة سوف يعني البدء بتعديل لجانها الاستشارية، أي النيل من الرمز الجيني للنظام. فلماذا لاتنقسم عضوية هذه اللجان بالتساوي بين ممثلين للإدارة وممثلين لكل من الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؟ مما قد يبعث فيها روحاً جديدة. . إن اللجان كيـانات مقـدسة لاتمس والأسـاتذة يستهـويهم إعطاء بعضهم بعضاً درجـات وإجراء تقييمات مقارنة لمزايـاهم. . انحراف مهني إن صح هذا القول. .

ثالثا ـ الرمز الجيني للدولة

تظل دراسة ظاهرة الثبوتية في النظم التعليميـة ناقصة مالم يوسع نطاقها لتشمل مـدارس عليا معينـة، وعلى الأخص في فـرنسا، المدرسـة الوطنيـة لـــلإدارة (ENA)[٧]. فهذه المدرسة تخرج صفوة مدربة تدريباً كاملاً على تشغيل الأجهزة الإدارية الوطنية .

ويوما بعد يوم تتأكد الفكرة القائلة بأن هذه المدرسة هي الدولة[٨]. وربما نرى اليوم بعض رجال السياسة المنتمين إلى الجيل السابق والذين لم يرتشفوا من هذا الرحيق، ولكنهم الآن في سبيلهم إلى الاختفاء مفسحين المجال لمنافسيهم من الشباب«النابه». فالمدرسة الوطنية للإدارة (ENA) تمثل بالنسبة إلى الكيان الوطني مايمثله الحامض الصبغي النووي(DNA)بالنسبة إلى الكائن الحي: بنية محافظة وموحدة وثبوتية إلى أبعد الحدود.

وتندرج هذه المدرسة في عداد أثقل القيود التي تكبل البلاد. فالاختيار الطبيعي للصفوة يتم اليوم بطريقة لامناص منها ولا محيد عنها. فإذا لم يؤخذ هذا المسار في سن العشرين فلن يؤخذ أبداً. وأسلوب الاختيار هذا يشجع على محاباة الأقارب، ويركز السلطة في أيدي حفنة من المواطنين، ويمنع المواجهة بين الصفوة وبين المسؤولين الذين تلقوا إعداداً مختلفاً في مؤسسات أخرى مختلفة، ويضفي طابعاً موحداً على العقول، ويتمركز حول النموذج الباريسي، وفي نهاية المطاف يحرم الإدارة العليا والدوائر الحاكمة من كفاءة أناس يتمثل عيبهم الوحيد في أنهم لم يوجهوا في الوقت المناسب نحو المسار الوحيد الذي يفضي إلى السلطة ويترتب على ذلك فصل وخيم العواقب بين فئات المواطنين.

ويترتب على ذلك أيضا مجانسة غريبة للعقليات والمواقف وردود الأفعال.

فهؤلاء النشء والشباب، إذ يواجههم مايحاك من مؤامرات في كواليس السلطة، يفقدون قبل الأوان مثاليتهم وحماسة الشباب. وهما صفتان لا اعتبار لهما في الرفيع من المناصب. والمستوى الفكري الرفيع الذي يبلغه خريجو مدرستنا الوطنية للإدارةإنما يدفع لقاءه ثمن باهظ من القيم الإنسانية ويضحى في سبيله بحمية القلب التي يصيبها الفتور. تضاف إلى ذلك ظاهرة التقليد والمحاكاة التي تقودهم إلى طبع مواقفهم ولغتهم بل ونبرات أصواتهم بطابع نظائرها لدى كبار رجال الدولة.

والعناية الفـائقة التي يتلقاها طلبـة المدرسة الوطنية لـلإدارة الذين يترددون على دوائر الشرطة تعيـد إلى الأذهان بصورة ملحـة ماتتلقاه الملكـة في مجتمعات النحل من تعليم. فهؤلاء الشبـاب الذين يتحلون بـالأدب دائما ويلبسون أبهى الحلل ويتخيرون صحبتهم يلقنون فن خـدمة الدولة كما كـان الملوك في الماضي يعَلّمون مهنتهم: أي منذ نعومة أظفـارهم. ويدرجهم إعدادهم على الفور في عداد من يعتلون منـاصب السلطة سواء كانـوا ينتمون إلى أحزاب اليمين أو إلى أحـزاب اليسـار، ولا يدرجهم قط في عـداد المواطنين العـاديين. ففي الـوقت الذي ينشط فيه عـامة الشباب بشعورهم الطويلة وسراويلهم البـاهتة في تعهد شؤون الخليـة ـ شأن العمال المثـاليين ـ يتهيأ بضعـة أفراد تم اختيـارهم بحرص وأناة، في القاعات الوثيرة، لتأمين استمرار السلطات العامة ودوام الدولة مهما كان الثمن، فأنى لهم أن يولوا انتباهاً إلى تكاثر الطنانات أو انتشار الزنابير؟

إن أول إجراء تتخذه حكومة ثورية هو إلغاء المدرسة الوطنية للإدارة والتزود بطريقـة ديمقراطيـة بما يلزمهـا من مسؤولين إداريين من المشاتـل الخصبة التي تمثلها الكليـات الجامعية: كلية الحقـوق وغيرها من الكليات ممـا سيتيح مزيجاً مستمراً وغنياً من الكفـاءات والعقليات. وكما نرى مازالت الإيكـولوجيا تصر على الدعوة إلى التنوع.

غير أنـه ربما كان هنـاك حل آخر يستـوحى من حكـاية شـائقة تـروى في الأوساط الجامعية، ومفادها أن الرب وقد أخذته حمية غير متوقعة قرر قطع يوم راحته الأسبوعية لكي يخلق رائعـة الروائع: رجل الجامعة. ولكن رجل الجامعة لم يلبث أن حصل من المعـارف، وبلغ من الشأو ماجعلـه يتفوق على إخـوانه الأدنى منه مقاماً ـ أي على سائر البشر، ماجعل الرب نفسه يخشى على سلطانه إذ إن الرب إله غيور. فما العمل؟ أيقضي على أبـدع ماصنعت يداه، على ذلك العالم الجليل وينتهك بذلك وصيته: «لاتقتل»؟. وتفتق الذهن الإلهي عن حل

هو خلق زميل لـرجل الجامعة فأدى التنافس بينهما إلى وضع حـد على الفور لما كـان يتهـدد الـرب من خطـر وجعلـه بمنأى عن أي منـافسـة. ومن الممكن مسترشدين بهذا المبـدأ ذاته، إنشاء عـدد من المدارس الوطنية لـلإدارة فيستقر النظام في الحال.

رابعا ـ المدرسة الجديدة

أما التعليم الابتـدائي والثانوي فلايعـاني إلا من علة واحدة، ولكنهـا علة قـاتلة: تلك هي التـدهور المذهـل الذي حل في بضعـة عقود بـدور المعلمين وهيبتهم في أعين الرأي العام.

تدهور المكانة

هنا يسفر مجتمع الإنتاج عن وجهه الحقيقي: فعندما تهبط الثقة التي يحظى بها أولئك الذين نعهد إليهم بأبنائنـا، أي بالمستقبل، إلى ماهو أدنى بكثير من الثقة التي نوليهـا المهن المعنية بالمال، يبدو لنا في أوضح صـوره إخضاع التربية والثقافة لمقتضيـات التكنولوجيا والإنتـاج والمجتمع التجاري. وربما فسرت لنا مشاعـر الإحباط التي يحسهـا كثير من المعلمين ذلك الانفصال الـدائم الذي يعيشونه إزاء المجتمع السائد. وهكذا سيكون الفشل مآل كل إصلاح تعليمي مادامت كـرامة مهنـة التدريس غير معترف بها ولاتلقى مـاهي جديـرة به من احترام، ومالم يسترد المعلمون المكانة التي يستحقونها في المجتمع.

يضاف إلى هذا العزوف الوجداني انفصال سياسي يزيد تعطل النظام في بلد يختلف عن سـائر الديمقـراطيات الغربيـة من حيث إن التنـاوب على السلطة فيه، الـذي ينتظره قسم كبير من السكـان، يرجأ من انتخـاب إلى انتخاب في مستقبل دائم التباعد: وذلك إحباط آخر يعاني منه رجال التعليم بوجه خاص إذ درجوا على الانتماء إلى أحزاب اليسار.

فكيف إذن، إزاء كل هذه العقبات، نصلح المدرسة؟لنحذر أولاً من تلك النزعة المرضية إلى الإصلاح التي تبدو كأنها السبب الرئيسي لجمود النظام. فسيتمثل التغيير بالأحرى في الكف عن إجراء الإصلاحات والاكتفاء بالعمل على تطوير العقليات وتعدد التجارب والخبرات وتنوعها.

تجارب التجديد

في التعليم، ربما أكثر مما في أي مجال آخر، ستيسر اللامركزية الجادة تفتح الحياة وانبعاث الخلق والإبداع.

فمنذ الآن تجري تجارب تجديدية تتسم جميعها بنفس الصفات، فلا ينجح أي منها إلا عندما تبرح المدرسة منبذها وتسعى إلى المشاركة في حياة مجتمعها. فإحياء متحف يتيح للتلاميذ أن يتابعوا في الموقع موضوعاً تربوياً تدعمه وسائل الإيضاح البصرية، فيتعلمون مثلاً كيف كان قدماء الرومان يزودون مدنهم بالمياه عندما يزورون شبكات جر المياه ونظم الضخ والحمامات الطبيعية القديمة وما إلى ذلك.

ويشهد نجاحاً باهراً ماينظم من دروس عامة يحضرها النشء والكبار، وتجتذب جماهير غفيرة جامعة افتتحت لمن بلغوا سن الشيخوخة. وتوضع ضيعة شاسعة، ببحيرتها وغابتها تحت تصرف المعلمين ليمارسوا مع تلاميذهم مبادىء الإيكولوجيا في الموقع. وتقدم رابطة لصون الطبيعة، تشرف عليها مجموعة من الشباب، حيوانات منطقة في موطنها الطبيعي(biotope)[٩] فيلقى المشهد إقبالاً شديداً من جانب التلاميذ ومعلميهم. وتنظم سلطات الحدائق الإقليمية دروساً في الزراعة يؤمها شباب المدن فيبهرهم تعلم مبادىء الزراعة وتربية الحيوانات[١٠].

ومن دواعي الغرابة أن المدرسة لاتستطيع حقاً أن تجد مواردها التعليمية إلا

عندما تنطلق وتبرح مكانها، بل يحدث أحياناً أن نرى عندئذ معلمين سعداء! وتلك ظاهـرة تتجاوز كثيراً حدود الإصـلاح وتغدو ثورة وتتجاوز حـدود الثورة لتغدو تحولاً جذرياً.

ذلك أن نظـام التعليم الوطني هـو بمثابـة غول مخيف، ونحن لانـدير شـؤون قرابة مليـون من الموظفين دون مواجهة محشر بشر. وأزمة المدرسـة يعود جانب كبير منهـا إلى جمود تلك البنية التي تضع وجهـاً لـوجه، في عـلاقـة جدليـة ساذجـة، معلمين وتـلاميذ انضـم إليهم الآبـاء منذ عـدد من السنوات لكي يـدلوا هم أيضـا بدلوهم. غير أنه بالنظر إلى أن دور كل من هؤلاء ومهمته يحدد ان بدقة متناهية فإن المواهب الطبيعية تصطدم بجمود الجهاز. فهذه الكائنات العملاقة تمتلك في واقع الأمر بنى هزيلة للغاية، تتألف مـن وحدات متطابقة هي الصفوف التي تتكرر إلى مالانهاية ولاتربط بينها أية روابط: والمجموع يكون أقرب شبهاً إلى بنية بللورة منه إلى بنية كائن حي بكل ما ينطوي عليه من تعقيد.

ولايتمثل الحل في تجزئة الوزارة إلى جزأين أو عدة أجزاء، فشأن هذه الأجزاء شأن الأميبة، لن يلبث كل منها أن يعيد تكوين مادته وعندئذ يتعقد النظام بما ينشأ بين البنى الجديـدة من تنافـس. إنما يتمثل الحل في تفويض السلطـة إلى المناطق والأقاليم وعودة أشـد الوزارات الفرنسية مركزيـة إلى القاعدة الشعبية، أفليست الجامعـة هي الإدارة الوحيـدة التي تكتب إلى الـوزير في طلب إنشـاء وظيفة خادمة تنشأ وتدار من باريس؟

التوازن في انعدام التوازن

ويتعين على المدرسة من جهـة أخرى أن تدرج أسـاليبها التربويـة في إطار رؤية دينامية للعالم. فما ينبغي تشجيعه ليـس إصلاح البنى بقدر ماهو إصلاح روح التعليم.

وليس من الممكن وضع تعريف لأهداف مدرسة الغد أفضل من ذلك التعريف الذي توصل إليه روبير لاتيس في مقالة تحمل عنواناً إيحائيا[11] و ويبدأ هذا الكاتب باستعادة ذكر الإصلاحات التي تعاقبت لهدف مواءمة المدرسة للحياة: لقد تعددت الادعاءات الفارغة التي تبدو كل منها أقل جدوى من سابقتها. ومن الممكن أن نسرد على سبيل المثال حسب الترتيب الزمني: تعلم كيف تتعلم، التدريب المستمر والتربية المستديمة؛ المدرسة، أداة تجديد المجتمع بما فيه من تفاوتات، العناصر المشتركة في مناهج التعليم، اللغات الثلاث ثم الأربع مع مقدم الوزير التالي، تعزيز قيمة العمل اليدوي. . ثم يردف قائلا بنفحة من المرح: «عندما تعصى مشكلة على الحل أو يستحيل حلها، فما علينا إلا أن نقضي عليها كحل نهائي، وعندئذ يغدو المجتمع مجتمعاً بلامدرسة، ولنا الحق في مجتمع كهذا، وقد تنبأ به إيفان إليتش: فقد أتاح لنا لبعض الوقت تجديداً عميقاً، إن لم يكن للمدرسة فعلى الأقل للندوات وغيرها من اجتماعات المائدة المستديرة وللمحادثات التي تدور حول مائدة العشاء في مطاعم المدينة.

ففي عالم يمر بمرحلة تحول شامل كيف لنا أن نتصور بقاء النظام التعليمي دون تطور بالغ العمق؟ لقد ازداد تسارع التغيرات في كافة المجالات على نحو يؤدي إلى فروق أكثر وأشد حدة باطراد بين الحاضر وبين مستقبل يزداد قرباً على الدوام.

في الماضي، كان يكفي أن ننقل ماتسفر عنه تطورات بطيئة لكي نفهم البيئة ونسيطر عليها، أما اليوم فينبغي على الأخص أن نتعلم التكيف للتغير ونفهم عواقبه، وأن نتصرف في الأزمات بحيث نجتازها بالتغلب عليها. . أن نحتفظ بالتوازن في أوضاع يعوزها التوازن.

هاهو الكلام الذي يوجز جوهر الأمور في بضع كلمات. فالمدرسة هي

التعليم الـذي يهيـىءللتطـور ومـواجهـة الأزمــة والتغيير، وذلك هـو الهدف الأساسي لهذا الكتاب.

تعلم لتكون

وعنـدما نتريث قليـلاً أمام مضمـون التعليم وروحـه، يطرح السـؤال عن السبب الذي من أجلـه ـ بدءاً بـروضة الأطفال وانتهـاء بأعلى مراحل التعليم ـ نتعلم دائماً إتيان الأفعال ولانتعلم أبداً أن نكون. لماذا لانسعى إلا إلى التحكم في التقنيات ولا نسعى قط إلى التحكم في أهوائنـا؟ إلى تدبير شؤون البيئة وليس إلى تدبير شؤون أنفسنا؟ وذلك على الرغم من أن هذه هي المهمة الأساسية التي يعهد بها إلى المدرسـة في المجتمعات التقليـدية، والمهمـة التي كانـت الكنيسة تضطلع بها في الغرب. وتلك مهمة تتعين المبادرة إلى إعادة تحديدها لكي تكون متفقة مع زماننا، مهمة تتمثل في استذكار قيمة الصمت وتدبر حكمة سقراط المنـاديـة «اعـرف نفسك بنفسك» واكتشـاف مافيـه خيرنـا ومـاليس فيـه أذى للآخـرين، وتحقيق حريـة الفكر وصفـاء النفس الذي تبـوئه التقاليـد الشرقية مكاناً أثيراً، وممارسة خبرات التشاطر والتبادل. إن الشغف باليوغا أو بحلقات التفكر أو ببـوذية الزن مردهـا جميعاً إلى نقص أساسي في الجانب الـروحي لدى مجتمعات الاستهلاك التي لاتهتم إلا بالجوانب المادية للحياة.

إن كـلا منا يحمل في طـواياه صـورة عمل رائع يقتضي تحقيقه حيـاة كاملـة تتخللها عمليـة نضج وأنسنة شخصية طـويلة وبطيئة يتشكل فيهـا في الوقت نفسه مستقبل المجتمع: وهنـا يعلن تكون الفرد تطـور المجتمع. ونحن نرى في شـارتـر لـوحـة بـارزة تمثـل خلق الإنسـان: وفي خلفيـة الصـورة، وراء وجـه آدم، يـرتسم شكل المسيح، الصـورة التي يستلهمهـا الخالق. وذلك رمـز رائع لميلاد لايكتمل معناه إلا في تحول حياة ينتظر لها، كما تشهـد بذلك البيولوجيا، أن تتجه إلى مـاهو أعظم من الـذات، أن تتحقق في الكائن الأسمـى. والذي

يمثل في أذهـانتنا الآن ليس رجل الأعمال أو الإدارة أو التكنـولوجيـا، وإنما هو الحكيم والقديس، وما أسعدَ القديسين!

إن هناك مجالاً فسيحاً وبكراً ينبسط أمامنا وينفتح على البحوث والمبادرات.

غير أن هـذه وتلك لن يكـون لها معنى مـالم تنهض على أسـاس مبـدأ أخلاقي يحظى بقبول الجميع. وعندئذ يحين أوان الثقـافة الجديدة، اللحظة التي يفقـد فيهـا الأيـديـولوجيـون كبريـاءهم ويصيخـون السمع للنـاس والطبيعـة والحيـاة، اللحظة التـي تنفض فيها الكنـائس عن نفسهـا غبـار القرون وتسعى إلى استعادة صفـاء الرسالة الأصلية ونقـائها، اللحظة التي يجتاز فيها النـاس الحدود المادية للدروب المطروقـة ويشرعون في استكشاف العوالم الداخلية، فوداعاً لثقافة ومرحباً بأخرى . .



الهوامش

١ـ يعمل مؤلف هذا الكتاب في حقل التدريس ، وهو يقدر جسارة الأفكار التي يدعو إليها في هذا الفصل ، وعبارة سوليفان هذه تمثل رأي المؤلف خير تمثيل .

٢ـ Jules Ferry (١٨٣٢ ــ ١٨٩٣) نفذ إجراءات الإصلاح التعليمي على أساس مبادىء علمانية التعليم ومجانية التعليم الابتدائي وإلزاميته (المترجم)

٣ـ Jacques Rigaud, La Culture pour vivre. L'art du temps, Gallimard, 1975

٤ـ انظر التعريف في صفحة ١٥٢ .

٥ـ Michel Vermot Gauchy, L'Education nationale dans la France de demain, Sedeis, 1965.

٦ـ DNA: Acides désoxyribonucléiques

٧ـ ENA: Ecole Nationale d'Administration

٨ـ L'ENA C'est L'ETAT

٩ـ biotope : بيئة طبيعية محددة لها خصائصها الايكولوجية الثابتة ويعيش فيها نوع أو عدة أنواع . ويفضل علماء النبات عليها لفظة station

١٠ـ تجرى جميع هذه التجارب في إقليم اللورين وتسجل نجاحاً باهراً (متاحف متز، والمعهد الأوروبي للإيكولوجيا ، وحديقة حيوان هاي ، وجامعة المسنين في نانسي ، والمرتع الطبيعي الإقليمي في اللورين .

١١ـ Robert Lattés, "L'équi libre dans le déséquilibre", France Forum, No. 140, Juillet et août 1975.



الباب الرابع

على مشارف المستقبل

الفصل الأول

من التنافس إلى التعاون

«إن ما يهم حقـا في حماية الكنـدور (النسر الأمريكي) وأمثاله ليس هـو أننا في حاجة إليه بقدر مـاهو أننا في حاجـة إلى تنمية الصفات الإنسـانية اللازمـة لحمايته، لأنها هي ذاتها الصفات التي تلزمنا لحماية أنفسنا».

إيان مكميلان[1]

أولا ـ الحرب الاقتصادية والمعركة السياسية والصراع الاجتماعي

أسفـر «النصر» الحاسم الـذي أحرزه الإنسـان على الطبيعـة عن خطـر جديـد يتهدد النوع: تصاعد التنـافس بين الناس. ذلك أن البشر وقد تسرب إلى أذهانهم الاعتقاد بأنهم لم يعودوا يتعرضون للأخطـار الخارجية، ولما كانت تهددهم به طبيعة لم يُحكمـوا السيطرة عليهـا، أعادوا إلى أذهـانهم قـوى التنافس. فمن المعـروف أن السلام يسود مجتمع البشر عنـدما تتهدده الذئاب أو عندمـا تعصف المجاعات أو الأوبئة بحياة السكان. فما أن يبتعد الخطر حتى يبـدأ الشقاق من جديد: وعندئذ يصبح الإنسـان ذئباً يـواجه أخـاه الإنسـان. وقد فهم رجـال السياسـة ذلك فهماً جيـداً، فهم يلـوحـون بشبح الأزمة والحرب لكـي يلهوا مـواطنيهم عن نـزاعـاتهم السياسية، ويحبطوا أطماع خصومهم ويسووا مشاكلهم الداخلية.

وبـالنظر إلى أن مجتمعـاتنـا قامت على أســاس تصــويـر كل من مالثـوس وداروين للطبيعـة الذي ورثناه، على نحـو ما رأينـا، من القرن التـاسع عشر، فإنها لا تحبذ سـوى الحد الأول من العلاقة الجدليـة «التنافس ــ التعاون» التي تحكم توازن الحياة.

فرط المنافسة

ينهض المثل الأعلى الليبرالي والرأسمالي على المنافسة التي لا تستهدف سوى المزاحمة.

وتعيش المجتمعـات الغـربية، إذ تعتقـد أنها تخلصت من شبح المجـاعـة والأوبئة والحروب التي تكلف اليوم غاليا، حياتها اليـومية في جو حرب متوطنة منهكة للنفس والأعصاب. فالحرب الاقتصاديـة، يغذيها القصف الدعائي، تعجـز عن أن تخفي مـا تنطـوي عليه مـن عنف وراء بلاهـة بعض الـرسـائل الدعائية: أفلم تستيقظ فرنسا كلها كل يوم طوال السنين على صياح المستودون البائد (حيـوان بائد شبيـه بالفيل) لا لشيء إلا لتسمـع ادعاءات الـوفر الهائل الذي يحققه التعامل مع هذه المجموعـة أو تلك من المحال التجارية العملاقة حيث يتولى المستودون دَوْس الأسعار وهرسها وسحقها؟

وفي عالم أدى فيـه التقدم إلى مستـوى ثراء مـادي لم يسبق له مثيـل لا تزال مقولة مالثوس «ويل للفقراء» حقيقـة واقعة وشائنة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكيـة حيث تبلغ المنافسة أشدهـا جرياً على مبـدأ الصراع من أجل الحياة (struggle for life) الذي تحدث عنه هربـرت سبنسر، ومبدأ لا شيء مقابل لا شيء (nothing for nothing) الذي تحدث عنـه منظّرو الاقتصـاد الليبرالي. ويظل سباق الـربح والدفق النقـدي اللذين ينتقدمهما بقســوة رينيه ــ فكتور بيلهيس[٢] رائد نظام لا يميز بين المنافسة الشريفة والمنافسة غير الشريفة. ألا

يذكر هؤلاء المنظرون الذين يبررون الصراع بأي ثمن والغلبة للأقوى أن سرب الذئاب الذي يتهدده الخطر ينظم رئيسه سرعة الفرار تبعاً للسرعة التي يقدر عليها أصغر الذئاب وأضعفها؟ ذلك أنه لئن كان من الطبيعي أن تكون هناك منافسة شريفة بين الأقوياء لكي يشغل أقدرهم مناصب المسؤولية، فإن تطبيق هذا النموذج على الضعفاء أمر غير مقبول. والمنافسة من جانب الأقوياء ليس لها أي مبرر ما لم تقترن ببذل جهود ضخمة لحماية الضعفاء ولن تجد ملطفها إلا في تلك الجهود. وذلك مجال حققت فيه أوروبا نجاحاً يفوق ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية، فالمجتمعات الكفؤة التي تسفر عنها المنافسة الضارية يمكن أن تصبح مجردة من أي طابع إنساني.

ومن جهة أخرى فإن المنافسة المفرطة يمكن أن تفرز سموماً غادرة يعد اغتصاب الجماهير أكثرها شيوعاً. صحيح أن هذا الاغتصاب يتنكر بلباقة تحت مصطلح «التسويق»، ذلك العلم الضال الذي لا غنى عنه للإبقاء على شهية المستهلكين الذين يمارس عليهم ضغطاً سيبدو، في بضعة عقود أو في بضعة قرون بالياً بلاء عهد التعذيب على قارعة الطريق.

ومع ذلك فإن هذا الضغط الذي يمارس في اقتصاد السوق لا ينجح في إخضاع المستهلكين إخضاعاً تاماً لمقتضيات الإنتاج كما هي الحال في الاقتصادات الاشتراكية المخططة. ذلك أنه وفقا لظاهرة التغذية الارتدادية، يفرض المستهلكون بدورهم على شركات إنتاج السلع أو الخدمات رغباتهم وأذواقهم التي لا تكف عن التقلب، ويحاول أخصائيو التسويق تحديدها وإرضاءها بأقصى سرعة ممكنة حتى تدرك الطلب وتلبيه. وعلى ذلك فإن السوق، بطابعها الانتقائي القوي، تفرض على الشركات جهد تكيف متواصل، شأنها شأن البيئة التي تمارس ضغطها الانتقائي على الأنواع فتقضي على أقلها قدرة على التكيف وتبقي على سائرها. هاهو إذن الصراع من أجل

الحياة ينقل إلى صميم المجتمع مع ما يترتب على ذلك من عدوانية وانعدام للشعور بالأمن، إذ تمارس تقلبات السوق على الأنشطة الإنتاجية التأثير نفسه الذي تمارسه تغيرات البيئة على الحيوانات أو النباتات، محدثة بذلك خللاً في التوازنات، ومشعلة بلا توقف المنافسة والمزاحمة على كافة المستويات.

وبطبيعة الحال يدفع ضغط المنافسة الشركات إلى زيادة إنتاجيتها فيكون بذلك بمثابة محرك للنمو. ولكنه يزيد في الوقت نفسه اختلال التوازن بين حجم المنتجات ومستوى العمالة. وسينزع علاوة على ذلك إلى تسريع العمل إذا لم يصطدم بالأحكام التي تفرضها النقابات. غير أن ضغط النقابات، وإن كان يسعى إلى تحسين ظروف العمل، يُمارس على الأخص من أجل تحقيق زيادة سريعة في الأجور. وعلى ذلك فللنشاط النقابي تأثير مباشر في التضخم يضاف إلى تأثير ارتفاع أسعار المواد الأولية الذي سبقت الإشارة إليه. وهكذا تبدو الزيادة السريعة في أعباء الأجور عاملاً جديداً يحفز الشركات على زيادة الإنتاجية بقصد خفض نصيب الأجور في تكلفة الإنتاج مما يسهم في تفاقم أوضاع العمالة في قطاع الصناعة. ويطلق هذا التداؤب (synergie)[٣] بين هذه الظواهر المتنافسة سلسلة من النتائج التي تسهم في تفسير الاستمرار المتزامن لارتفاع مستوى التضخم واتجاه قوي نحو العمالة الناقصة.

ولئن كانت الشركات الكبرى لا تجهل تمام الجهل قوى التعاون فإنها تستغلها لمصلحتها مكونة احتكارات ذات سلطة مفرطة تمكنها من أن تفرض على الأكثرية قانون أقلية ذات سلطان مطلق. ويزيد تلك المخاطر مايحدث من اندماج لصالح الشركات متعددة الجنسيات إذ تهيىء مناخاً مؤاتياً لتنظيم قوى خارجة على أية مراقبة من جانب الدولة.

المعارك الانتخابية

لدى ممارسة الديمقراطية، مباشرة كانت أو تمثيلية، تنقلب المنافسة

المشروعة بالطريقة نفسها إلى تطاحن عنيف. ومن الغريب أن المعارك السياسية تزداد ضراوتها مع تقارب أهداف الأطراف المتنافسة. ففي الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة كانت التفرقة الحقيقية بين برنامجي المرشحين المتنافسين تستوجب توافر حاسة تمييز مرهفة للغاية. فبالنظر إلى أن الاختيار الطبيعي قد لعب دوره كما ينبغي، لم يبق في حلبة السباق سوى أقوى مرشحين. والواقع أن كليهما كان جديراً بأن ينتخب إذ كان لهما من الدهاء ما مكّنهما من مجاراة أهواء المواطنين. وبعد أن يتم البت في اختيار نوع المجتمع لم يعد على المتبارين في نهاية الشوط سوى تجنب الإزعاج.

أما التنمية التي غدا من المستحيل قصرها على جوانبها المادية والاقتصادية، والعلاقات الدولية التي بات من الملح جعلها أشد توافقا مع مقتضيات العدالة والقانون، ومشكلات التخلف وسباق التسلح، والتطورات الخطيرة في الإيكولوجيا العالمية، أي باختصار كل ما له وزن وأي وزن بالنسبة إلى مستقبلنا، فلم يمثل في أي موضع من مواضع النقاش الذي كان هدفه الأسمى بطبيعة الحال تحقيق سعادة الفرنسيين الفورية، أي في اللحظة نفسها التي تعقب نتائج الانتخابات. إذ من ذا الذي يجرؤ على أن يشير على الساحة السياسية إلى الإرث الهزيل الذي نخلفه لأبنائنا؟ وما القول عن الديمقراطيات الأنجلوسكسونية التي تساعد فيها البراجماسية على طمس الفروق الدقيقة بين البرامج الانتخابية إلى درجة يتعذر معها رؤيتها حتى بعدسة مكبرة؟ فالشغل الشاغل لكل حزب هو موعد أقرب انتخابات مقبلة. ومن الممكن أن ندرك والحال كذلك، أنه باستثناء الانطباع الشخصي الذي يتركه كل مرشح، تتذبذب علاقات القوى بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حول الخمسين في المائة.

إن مثل هذه المواقف من جانب أناس مطلعين، و«مسؤولين»، ويتوافر لهم

من سلامة التفكير مـايفوق كثيراً تصور الرأي العام لهم، وبلـوغها ذلك الرأي العـام من خلال منشـور يشوه في نظـره صورة المشتغلين بـالسياسـة، إنما هي النتيجـة المنطقيـة للمنـافسـة الحادة. ذلك أن الضغط المستمـر مـن جـانب الناخبين يجبر المنتخبين على إيثـار المشروعات قصيرة الأجـل والقادرة وحـدها على استصـدار حكم عليهـم قبل نهايـة مـدة ولايتهـم، وذلك على حسـاب خيارات أساسية لا يمكن تقديـر صوابها إلا في الأجل الطويل. ومؤدى ذلك أن المستقبل يضحـى بـــه دائما في سبيل الحاضر الــــراهن. وينبغـي لتلك المشروعات، لكي تحظى بالقبول، وكذلك لكي تثبت قوة أصحابها، أن تتسم بالضخامـة، ومن ثم العملقة اللا إنسانية التي يتميـز بها العالم المعاصر، ومن ثم كذلك اختيـار أكثر التكنولـوجيات تقدما وجسـارة: إيثار محطات تـوليد الطاقة النوويـة على مصادر الطاقة المعتدلة، وإيثار القطـارات البالغة السرعة على تحسين وسائل المواصـلات في المدن، وإيثار طـائرة الكونكـورد على طائرة المسافات المتوسطة، وهلم جرا.

فالغرب يحرّف اليوم، بكبريائه وبقوة تكنولوجياته وبالمنافسة الضارية التي تعهدها بالرعاية، ما كـان بالأمس يشرفه ويشكل جزءا من أعرق تقاليده: فن مجاوزة الذات.

وعلى حين أن مجتمعات القـرون الوسطى كـانت تتمسك بالقيـم الترابطية (رابطـات العمال والجماعات الحرفيـة)، وتقبل وإدامة نظـام اجتماعي يحد من جميع أشكال المنافسة ـ وذلك على الـرغم من كل المساوىء التي ينطوي عليها هذا النـوع من المجتمعات ـــ تعلق المجتمعات الحديثة على العكس من ذلك أهمية بالغـة على قيم التنافس: ألسنا نتحدث عن الحرب الاقتصاديـة والمعركة السياسيـة والصراع الاجتماعي والتنافـس الانتخابي؟ وتنم هـذه العبارات، بما تنطوي عليه من عنف، عن حقيقة كانت تجعلنا نرتجف لو أننا لم نعتد عليها.

إن لغـة الحرب المستخدمـة في عالم السيـاسة تـدعونـا إلى التفكير: ألسنا نـرى المناضلين يعبّؤون لشن حملة على الخصم ومهاجمته وهزيمته؟

صحيح أن الحياة، كما قال سينيكا، هي شن حملة.

صراع الطبقات

وتنتهي الماركسية عبر طرق أخرى إلى النتيجة نفسها، على الأقل في البلدان التي لا تحتل فيهـا مناصب الحكـم. وقد تـوصل مـاركس، بإضفائه الطـابع العالمي على مفهوم صراع الطبقات، إلى إعطاء محتوى جـديد للمانوية المسيحية القديمة التي زادتها حدة حركـة الإصلاح والإصلاح المضاد. ذلك أن المجابهة الأزلية بين الخير والشر يعـاد اليوم طـرحها على صعيـد المعمورة، فهـي لم تعد مـوضوعـا تـدور حولـه مناقشـات الأصـدقاء أو حـوار بين المرء وضميره، بل أضحت على العكس من ذلك مجابهة بين الناس، بين مجموعـة ومجموعة وبين طبقة وأخـرى، مجابهة كثيرا ما تغني الفرد عن بـذل الجهد الشاق الذي يلـزمه لإصـلاح نفسه، نظـرا لأن الشر لم يعـد اليـوم ـ كما قـال سـارتر بـوضـوح عن الجحيم الحديث ـ سوى الآخرين.

وقصارى القول إن الماركسية تضفي طابع المفهوم والنظام والعالمية على فكرة الصراع، نظرا لأنها تحلها مكانة الشرف وتدرجها في عداد «القيم».

إن المعتقد السيـاسي وما يثيره من مشاعر قـوية إنما هو بمثابـة سلوك ديني ويعبىء الإنسان بـرمته. ويعيش المناضل في سبيلـه في أمن توفره لـه المبادىء اليقينية الكبرى. وهـو يدافع عن قضية مـؤمنا بأن الحق معه وبأن اللـه معه، شأنه شأن الجندي يدافع عن الوطن. ويظل التعصب قائما مع حلول الحروب السيـاسية محل الحروب الـدينيـة، ويجاهد المنـاضل وكأنـه جنـدي في ساحـة القتـال. ومن ثم صعـوبـة الحوار والاتفـاق ومـا يترتـب عليهـا من أزمـة

الديمقراطيات. وثمة مايدعو إلى التساؤل عن فرص المستقبل الذي ينتظر مجتمعا ترمز فيه لفظة الصراع لكل الفضائل وتتستر فيه الأنانية الضيقة الأفق لجماعات الضغط والعشائر وشتى أنواع المصالح التي قلما يعترف بها ـ وتجد مبرراتها في ضرورة الكفاح للحفاظ على ما اكتسب من امتيازات أو لاكتساب المزيد منها. فما أغرب وأخطر هذا الانقلاب في المنطق الجدلي.

غير أن الصراعات تبررها في أعين الماركسيين الضرورة الملحة لتدمير النظام الذي تمخض عنها وأدامها، أي اقتصاد السوق وإغراء الربح. فليكن الأمر كذلك. ولكن هذا النظام قد ألغي في الاتحاد السوفييتي، وفي بلدان أوروبا الغربية دون أن يكون نموذج التخطيط البيروقراطي المركزي الذي حل محله أكثر مدعاة إلى الرضا أو الارتياح. بل على العكس من ذلك يسعى إلى بلوغ أهداف النمو المادي نفسها مع تحقيق قدر أقل من الكفاءة وفرض عدد أكبر من القيود. كما أن المنافسة، تلك العملية التي لا غنى عنها لاختيار الأشخاص والأفكار تمارس بطرق خفية إذ أفضت ثورة أكتوبر إلى مؤامرات القصور والأخذ بالثأر في الخفاء والصراعات السرية على السلطة. ومؤدى ذلك أن النموذج التنافسي لم يُقضَ عليه إلا في الظاهر، وأن طبيعة الناس والأشياء قد حرفت رسالة الآباء المؤسسين.

ثانيا ـ نماذج من التعايش في الطبيعة

إن التطور الراهن، إذ يؤثر الغلو في الصراعات والمنافسات، إنما يغفل الإسهامات الحديثة للإيكولوجيا التي لا يدرك إلا أحد جوانبها. فعلى حين أن اكتشاف القوانين التي تنظم سير النظم الإيكولوجية تؤدي بنا إلى التخلي عن مفهوم «الأنواع الضارة»، فإن التطور الاجتماعي يحملنا بدرجة متزايدة، إلى

التسليم بضرورة إزالـة أو إسكات خصـومنا، هـؤلاء «الأناس الضـارين» بأن نشن عليهم حربا لا هوادة فيها.

حدس الفرنسيسكان

قليل هم الغربيـون الذين أدركوا حق الإدراك مـا يربط بين الكائنـات الحية من عـلاقات تضامـن وثيقة. فالقـديس فرنسيـس الأسيزي، الذي خـاطب الزهور والطيور وصادق الذئب اتهمه معـاصروه بالجنون. ووفقاً للفكر المانوي الـذي يستهوي المسيحيـة الغربيـة على الدوام ويسّر نقلـه إلينا المنطق الثنـائي لفلاسفة اليونان، تـلاحظ في الطبيعة أيضا تلك المجابهة بين الخير والشر التي تميـز النـوع البشري. وكـان من الطبيعـي إذن أن نتحـدث عـن النبـاتـات والحيوانـات المفيدة والضارة: «الأعشـاب الضارة» و«الدواب القـذرة». وكان هـذا النمـوذج قـد فـرض نفسـه على إنسـان الأمس بمنطق زاده قـوة أن ذلك الإنسـان اضطر إلى التصـدي بـوسائل محدودة لطبيعـة معـادية وإلى الخضـوع لمنافسة هذه النباتات وتلك الحيوانات على وجه التحديد.

أمـا الفكـر الهنـدوسي والفكـر الصيني فلم ينطـويـا على أي من ذلك بالنظـر إلى أنهما أدركا بالحدس ما هنـاك من وحدة عميقة بين سكـان عالم الأحياء، وهي وحدة قـوامها التوازن الذي تعرض الإيكولـوجيا اليوم علينا نموذجاً جديداً له. ذلك أن سير أي نظام إيكولوجي إنما يفترض التعايش في التنوع. وذلك تعـايش لم يخل من النزاعـات ومن المذابح، ولكنه أثبت جدواه على مر القرون.

وتأتي كـافة مجتمعـات الأحياء نتيجـة لتعايش متـوازن بين كائنـات بلغت مـراحل شتى من التطور، ويلعب كل منهـا دوره الخاص به في إحـداث تلك التـوازنات، ويصـدق هذا القـول على البركـة كما يصدق على الغـابة، وكـان

يصدق في الماضي على مـدننا وقرانـا. أفلا نرى تعـايشا في الغابـة بين طحالب عتيقـة توقف تطـورهـا منذ مـلايين السنين (فهي تشكل الأصـوليات في عـالم النبات) والسرخسيات الأقل قدما، والصنـوبريات الأحدث من السرخسيات عهداً؟ ومع ذلك فكل مجموعات النبات هذه تنحسر ببطء ـ فعهدها يرجع إلى الماضي ـ على حين تزحف النباتات المزهرة التـي تعدّ من مواطنات آخر حضارة نباتية كبرى تعـاصر الثدييات التي تحقق توسعـاً مستمراً منذ العصر الجوراسي وتمثل «المجتمع السائد». وتنـدرج الليمودورات، وهي سحلبيات خـالية من الكلوروفيل، في عداد آخـر تطورات عالم النبات، وتتميز بـالدهاء وتفضل أن تعيش على النفـايـات أو على «جثث» سـائر النباتـات، أي بـاختصـار، على حساب غيرهـا بدلا من أن تخضع للقانـون الذي يقضي بأن تعيش النبـاتات، من خـلال التمثيل الضوئي، على الماء وثـاني أكسيـد الكربـون، أي على الماء وهـواء الجو. وتنبت الليمـودورات، وهي أعشـاب صغيرة ضاربـة إلى اللـون الرمـادي، عند أسفل أشجار التنـوب أو الأبيسة وتتغـذى على حسابها، وهي ذات مظهر جامد وتصطف كالعسكريين.

التدرج الهرمي، والخصوصية، والتكاملية

الحيـاة نـوع مـن الصـاروخ متعـدد الطبقـات التي تعتمـد كل منهـا على سابقـاتها: فالنباتـات لم يكن من الممكن أن يكون لها وجود من دون الكـائنات المجهريـة (النفطورات) القـادرة وحدها على تثبيـت الآزوت في الجو. ويتوقف وجـود الحيوانـات توقفاً تـاماً على وجـود النباتـات التي تـزودها بـالأكسجين وبالغذاء اللازم لنمـوها ولبقائها. وماذا كان يمكن أن يكـون مآل الإنسان من دون كل «أسلافـه» الذين يعتمـد عليهم اعتمادا كليا؟ وهكـذا نرى أن تـدرجا هرميـا صارما وديـنـاميا يسهر على التـوازنات الكبرى للطبيعة. فـالهدال مرتبط بـالشجرة التي تحملـه كما يرتبط كل طفيلي بمضيفـه، حتى وإن أدى ذلك إلى

إضعاف المضيف، ولكنه إن قتله فسوف يموت معه. وكانت اللواحم سيكون مآلها إلى الهلاك لو لم تكن الطبيعة قد وهبت فرائسها خصوبة بالغة الارتفاع فأتاحت بذلك تجديدا وفيرا لجماعاتها. ومؤدى ذلك أن التبادل الغذائي يقيم بين الأنواع شبكات تكافل بالغة التعقيد بدأت تستشفها الإيكولوجيا الحديثة لتوّها، شبكات لا يمارس فيها قط صراع على الغذاء على حساب عمليات وقوى تحد من آثارها. ذلك أنه إلى الكم ـ الموارد المتاحة ـ يضاف الكيف: تعدد الأنواع التي تستغلها، فتضع العناصر النافعة والاقتصادية والمغذية نفسها في خدمة اللانفعية والغزارة والنزوة. فالطبيعة إذ تكثر من الأنواع إلى ما لا نهاية، تحدد لكل منها، بسعة خيال لا حدود لها، الشروط الخاصة التي يستطيع بموجبها أن يستغل موارد البيئة التي يعيش فيها، الأمر الذي يحد من التنافس بينها بطبيعة الحال. ففي وسط بيئي معين لا يوجد تنافس بين أنواع نباتية معينة إذا كانت تمد جذورها إلى أعماق متفاوتة بحيث تستغل كل منها طبقة معينة من طبقات التربة. ونحن نستعيد هنا نظام رابطات العمال الحرفيين التي كانت في الماضي تحد بدقة من التنافس بين أهل الحرف، إذ تحدد لكل منهم مهمته بأكبر قدر من التفصيل. ولعله كان من الضروري أن يكون رجُلَ عمل وفكر[٤] ذلك الذي يذكرنا بأن التدرج الهرمي والخصوصية والتكاملية هي التي تحكم العلاقات بين الأنواع أكثر مما يفعل التنافس والتزاحم.

وعلاوة على ذلك فإنه مع التدرج على سلم الحياة ـ أو مع ارتقاء طبقات الصاروخ ـ يبدو أن تبعية الكائنات لبيئتها تخف حدتها. فالنبات يعتمد كل الاعتماد على التربة التي تمده بالعناصر المعدنية التي لا غنى عنها له، وآكلات العشب تكرس وقتا طويلا للرعي، ولكنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي فيمكنها أن تتحرك وتتلهى بضع ساعات عن مشاغلها الغذائية، ومن بين آكلات اللحوم نجد اللبؤة، خفيفة الحركة سريعتها، لا تخصص للقنص

إلا قـدراً ضئيـلاً من وقتهـا ثم تنـام طويـلاً. غير أن مثل هـذا الاستقـلال لا يكتسب إلا على أثر عملية تعلم طويلـة تقتضي بدورها درجة أعلى من التنظيم الاجتماعي للجماعـة: فعلى الصغار أن تتعلم القنـص والقتل، وعندئذ تغـدو التبعية الاقتصادية تبعية اجتماعيـة. فكما يقول بحق موريس بلان إن الاقتراب من الاستقلال يدفع ثمنه خضوعـا للغير «إذ يبتعد النوع عن البيئة بترابطه فيما بين أفراده».

يتضح من ذلك أننا مازلنا بعيـدين عن المبدأ المغالي في التبسيط والمتمثل في الصراع من أجل الحياة والقاضي بأن يلتهم الأفراد بعضهم بعضا بكل شراسة، فتوازنات الطبيعة هي بحيث إن مجرد القضاء على أحد الأنواع بفعل نوع غيره ـ قضاء الفريسة على خـاتلها ـ أمر يكاد يكون مستحيـلا. فالذي يحدث هو أن الحيدان البطيء للتطور يؤدي إلى انقراض الأنـواع الآيلة إلى الشيخوخة. ولكن البيولوجيـا لا تعرف الإبادة العنيفة المترتبـة على التنافس بين الأنواع أو فيما بين أفراد النـوع الواحد. وتظل إبـادة الجنس وإبادة العرق امتيـازا مؤسفا ينفـرد به الإنسان القـادر في ثورة جنـونه على إنكـار مبادىء التعـاون من أجل التشبث بمبادىء التنافس وحدها.

المساعدة الاجتماعية لدى البلّيس

وعنـدمـا نـراقب الأمـور عن كثب تبهـرنا الجدليـة الخفيـة لاستراتيجيـات التنافس والتعاون في الطبيعة. وفيما يلي مثل على ذلك بالغ الوضوح:

استطاع ج. ديلوي[٥] أن يشاهد في منطقة مرسيليا التعايش الغريب بين ثلاثة أنواع: الثوم والهندباء والبلّيس. وتشغل تلك النباتات نوعاً من الحلقات التي تبلغ مساحة كل منها ما بين مترين وأربعة أمتـار مربعة ومعزولة كل منها عن الأخرى داخـل مجموعة من النبـاتات تسـودها النجيليـات. وتارة تـوجد

الأنواع الثـلاثة معا ، وأخرى يـوجد الثوم مع البلّيس أو البلّيس مع الهنـدباء ، ولكن لا نـرى قط الثوم والهنـدباء معا . وقـد أثبتت التجارب التي أجـريت في المختبر أن الثـوم يفرز مـادة سامـة تدمـر نبتـة الهندبـاء فور إنبـاتها في حين أن البلّيس لا يتأثر بهذه المادة ، بل إنه يفرز مادة مضـادة للسم تحيّد ما يفرزه الثوم من سم بحيث إن وجـود البلّيس مع الثـوم يحمي الهندبـاء من الآثـار السامـة للمادة التي يفرزهـا الثوم ويمكنها من البقاء في ثـلاثي الأنواع على حين يقضي عليه الوجود مع الثوم وحده .

وبدراسـة الظاهـرة بمزيـد من التفصيل ، يلاحظ أن البلّيس يجد في بـداية وجوده مع الثوم صعـوبة في النمو ولكنه لا يلبث أن يتغلب عليهـا بإفرازه مادة مضادة للسم مما يثبـت أنه يكتسب عندئذ خواص حمائية يشمـل بها الهندباء . ويخلص ديلوي من ذلك إلى قوله : «إن هذه المشاهـدات تذكرنا بآلية التوكسين ـ مضـاد التوكسين التي يعـرفها أخصـائيو البكتيريولـوجيا ، فـالتشابـه قريب للغاية : فـالبلّيس يعد مادة مضادة للثـوم تجعل الهندباء لا تتأثر بـالسم الذي يفرزه الثـوم على نحو ما يفـرز الفرس التـوكسين المضاد للدفتيريـا الذي يشفي الإنسان أو يحميه من الإصابة بذلك المرض» .

ومن دواعي الأسف أن هـذه البحـوث لم تواصل حتـى اكتشاف الجواهـر الكيميائيـة الفعالـة ، وأياً كان الأمـر فهو يتعلق بظواهـر مناعيـة محضة حيث يحمي نبـات نباتاً آخـر من اعتداء طـرف ثالـث وحيث نشاهـد تزامن ظـواهر التنافس والتعاون .

الحق في الاختلاف

وهكذا تـؤدي بنا مشاهـدة الطبيعة إلى إدراك تنـوع الكائنات وتعـايشها في علاقات جدلية من التنافس والتعاون .

وتـاريخ الإنســانية لا يفلـت من هذه القـاعـدة. أفليس من الأمـور ذات المغزى في هذا الصدد أن نكتشف في كولـومبيا قبيلة تنتمي إلى العصر الحجري الحديث في اليوم نفســه الذي وطئت فيـه قدم الإنسان أرض القمـر لأول مرة؟ أولا يكفي اجتيـاز محيطــات وقـارات في بضع سـاعـات لكـي نلتقي بأنـاس يعيشون في عصر آخر؟ إنه لمسار في المكان وكـذلك رجوع إلى الوراء في الزمان. ففي الوقت الذي يقدم فيـه البعض على غزو الفضاء الخارجي، يعيش آخرون في منـاطق الاستبس أو المنـاطق الجبلية التي يقطنـونها حيـاة الماضي الـرعويـة والبدوية، ولا يزال غيرهم يعيشون في الغابات حياة العصر البرونزي إن لم يكن العصر الحجري. وقصـارى القول أن أنـاس اليوم، شأنهم شأن أنـواع الحيوان والنبات، بلغوا مراحل تطور بالغة التنوع. ولكن المجتمع الصناعي والحضري يفرض نفسه ويتوسـع على غرار ما تفعله النباتات المزهرة. وهـو يزيح لا محالة مجتمعات بـدائية لا تملك العـدة اللازمة للمنـافسة. وبعـد أن يثبت هيمنته، ينقلب بعدوانيته على نفسه، غير واع بـروابط التكافل والتضامن المتعددة التي تكفل تماسكه على الرغم من كل شيء.

والواقع أن احتداد التنافس في المجتمع الصناعي على صعيد العالم هو على وجه التحـديد مـا يحتمل أن يسدد إليـه الضربة القـاضية. فـالتقهقر السريع للمجتمعات التقليدية بفعل الإبادة العرقية والاستيعاب والدمج يفسح المجال أمام مجتمعات الإنتاج لكي تروج في كـافة أنحاء العالم نظام القيم الخاص بها، وهكذا تنمو قوى التنافس على المستوى العالمي كما يشهد بذلك ما تبذله الأمم المتحدة من جهود عابثة من أجل إقامة نظام دولي جديد.

وتمثُل أمـام أعيننـا من جهـة أخـرى نماذج مغـايـرة في المحيط الحيـوي وفي عـالم المعنــويــات (noosphére)[٦] تـدعونـا إلى إيثار التعـاون في إطار التنـوع واحترام الخصوصيات التي تولّد التوازن. فهي تدعونا، باختصار، إلى احترام الغير في تكامله وفي أصالته ومن ثم إلى الاعتراف بالحق في الاختلاف وتعزيز روح التسامح.

ولا يتعلق الأمـر بـالضياع في متـاهـات الملائكية، بـل بمجرد اقتراح نمـوذج معقول للتعـايش. فلنقبل أخيراً على غرار نباتات وحيـوانات الغابـة التي تتعايش على الرغم من اختلاف «أصولها» و«ثقافتهـا» على أنه أمر طبيعي، ومشروع تعايش الأصـولي والتقـدمي، والليبرالي والاشتراكي، والـرجعي واليســاري، واليهـودي والمسلم، والكـاثـوليكي والبروتستـانتي. وربما اعترض على ذلك بأن الحيـوانـات يلتهم بعضها بعضا، وبأن النباتـات تقاتل حتى الموت لكي تحظى لنفسها بمكان تحت الشمس. هذا صحيح! لكن الحيوانات، عدا الحالات الاستثنائية، لا تفعل ذلك في داخل النـوع الواحد ولسنـا نحن ببهائم وحسب. ولعل ذلـك هو السبب في أننا قادرون على كل هذا القدر من الكـراهية، وأننا نمارس، وقد تغلبنا على بيئة معـاديــة، حـروبـا في داخل النـــوع البشري رغم أن ذلك أمـر بـــالغ النـدرة بين الحيوانات(٧). وأنّى لنا أن نتحرر من الكراهية ولم يحرّم القانون بعد شن الحروب، وعندما نكون قد عجزنا حتى الآن عن الوقوف في وجه الموت جوعا بين أبناء جنسنا وخاصة بين فقراء العالم المتقدم؟

.

فما أبعد الشوط الـذي يتعين علينا أن نقطعه! وما أقرب مجتمعـاتنا بَعدُ من شريعة الغاب التي تتخذها ذريعة فتقر بها مبـدأ الحق للأقوى عندما يقع مثلا انقـلاب سيـاسي دام، وفي اللحظـة نفسهـا التي يكـون فيهــا قـد تم سحق الضعفاء! أفـلا تنهض الأيديولوجيـات المعاصرة على أساس علاقـات القوى التي نفخـر بها ونمجدهـا؟ لقد مضت عشرات الأعـوام منذ أن غـدت الطيبة ورفاهة الحس والكرم والإحســان صنو الضعف أو الجبن، فجردت من قيمتها كما تجرد الديون المعدومة من قيمتها.

فهذا العالم ينقصه القلب وحـرارة القلب. ومن الغريب أن ما تبقى له من تلك الحرارة يميل إلى التضاؤل مع زيادة ما يستهلكه من طاقة!

وعلى صعيد آخر، نجد من دواعي الأسى تلك الشتائم والإهانات التي لا تخلو منها الحملات الانتخابية والخطب السياسية: فالعنف الذي تتسم به الحرب الكلامية في الصحف الحزبية كان من الممكن أن يبعث على ابتسامة سخرية لو أنه لم ينم عن مشاعر كراهية وبغض رهيبة.

ولأن تكون الانفعالات أثناء الحملات الانتخابية بحيث تفرض على المناضلين «واجب الكراهية» على أنه «التزام قهري» إنما يقف شاهداً على اضطراب سلوكنا. صحيح أن عنف المعركة السياسية ليس ظاهرة ينفرد بها عصرنا إذ لا تزال باحات المدارس تدوي بأصوات الحروب الكلامية التي كانت تدور في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة، غير أن تدخل وسائل الإعلام يتيح الآن هذا المشهد لملايين المتفرجين الذين تحيرهم تلك الجماهير التي يحول صياحها دون قيام أي حوار.

وكان من الممكن أن تكون الديمقراطية، دون هذا الغلو والإسراف، بالقدر نفسه من الفعالية وربما على قدر أكبر من الكفاءة. فلماذا لا نغير أسلوبنا وألفاظنا فنستعيض بـ «المواجهة» عن «المجابهة» وبـ «الاقتراح» عن «الاعتراض»؟ فمن خلال نقاش حر هادف إلى اقتراح حلول عملية لمشكلات تهم الجميع، يستطيع الناخب أن يختار المرشح الذي يقنعه. ومن ثم تتكشف أكثرية تحترم حقوق الأقلية وتشق الديمقراطية طريقها السديد. ولكن ذلك يقتضي أولا توافر مساواة تامة في الحقوق وفي الموارد المالية بين المرشحين وتنظيما كفئا للحملات الانتخابية، أي يقتضي قواعد للعب يقبلها الجميع.

غير أن ذلك لن يقضي تماما على التنافس والنزاع. بل إنه من دواعي فخر المجتمعات الديمقراطية أنها تتيح للآراء المتعارضة إمكان التعبير عن نفسها،

إذ يوجد أسلوب بسيط وكفء لإنكار وجود النزاع: ذلك هو أسلوب القمع، السلاح الأثير لدى نظم الحكم الاستبدادية. كذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن الجهود المبذولة لتيسير مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم ستكفي لتفريغ مشاعر الاحتجاج. فلئن كان من المؤكد أن الاعتراف بالنقابات بوصفها شركاء اجتماعيين جدداً، وتوسيع نطاق حقوقها، واعتبارها هيئات قادرة على تقديم الاقتراحات، تعد ضرورات لا مناص منها، فإن المناخ الاجتماعي الثقافي السائد والأيديولوجيات السارية، ستفضي إلى تسييس شامل للمناقشات وإلى استغلال سياسي للأوضاع لا مفر منه.

وعلى ذلك ينبغي البدء بقبول النزاع على أنه واقع جوهري من وقائع الحياة الاجتماعية ثم تحمّل مسؤوليته: أي تنسيب أهميته وقبول قواعد اللعب بولاء ورفض النقاش الزائف، وعلى الأخص تجنب اعتباره المحرك الوحيد والقيمة النهائية للحياة الجماعية. ومن ثم الضرورة القصوى، في نهاية المطاف، لأنثروبولوجيا جديدة ولأخلاقية جديدة.

ولكن كيف نفرّغ المناقشة من الانفعالات؟ كيف نقتل الحرب الكلامية من أجل ضمان السلام للمجتمع؟ فكما قال موتيني: «ليست الأشياء هي التي تعذب الناس وإنما الذي يعذبهم هو كيفية رؤيتهم لهذه الأشياء».

. . وتطبيع السياسة

من الأمور ذات الدلالة أن القيم الديمقراطية ليس لها إلا قلة من المدافعين عنها. غير أننا لا نكتشف فضائلها إلا عند فقدانها. وأياً كانت نظم المستقبل، فسوف يتعين عليها أن تحافظ على تلك القيمة التي لا تقدر بثمن والمتمثلة في المقابلة الحرة بين الأفكار وإتاحة إمكان الاختيار. ونموذج التعايش في الطبيعة يمكن، من حيث إنه لا يقبل المنازعة أو الجدل، أن يكون مرجعاً مشتركا لجميع

الناس، ومضمـونا ثقافيا مشتركـا يتجاوز التعددية المشروعـة في الآراء. فعلى الرغم من عنف مجابهاتنا وحدّة اختـلافاتنا، فإن لنا جميعـا تراثا مشتركا يتجـاوز التعددية المشروعـة في الآراء. فإن لنـا جميعـا تـراثـا مشتركـا واحـدا على الأقل هـو التراث البيولـوجي والجيني للنوع البشري وانتماؤنـا المشترك إلى الطبيعة وخضـوعنا المشترك لقوانينها. فجرعتان متقاربتـان من المادة السامة نفسها تكفل إحداهما قتل جنرال متقاعد كما تكفي الثانية لقتل طالب ماوي.

وعلى نقيض ما فعله ماركس عنـدما «سيّس الطبيعة»، ألا يجدر بنا، لكشف النقاب عـن فحوى النقاش، أن نعيـد تفسير المجتمع على ضوء الطبيعـة ومن ثم «تطبيع السياسة»، أي تفسير عدوانيتها المتأصلة على أنها مظهر اجتماعي للتنافس البيولوجي أو على أنها مرحلة قبل بشرية لتاريخ البشر؟

وليس الأمر بطبيعـة الحال أمر إنكـار لوجـود العدوانيـة أو القوى التنـافسية: فكلتـاهما واحـدة مـن المحـركـات التي لا غنى عنهــا للتطـور. وفي المجتمعـات البشرية، يبقى التنـافس عامـلا مشروعا من عـوامل التقدم لـولاه لأفضى الجمود والسلبيـة إلى الـرتابـة والخمـول. وبقـدر ما نستطيع تصـور المستقبل، ستـواصل الجماعات البشرية، شأنها شأن سائر الأنواع، تعـايشها وسط التوترات والنزاعات التي تظل في صميم قوانين الحياة. ولكن الإنسان، ببلوغه الوعي والإدراك، سوف يكتسب امتيازا رهيبا يتمثل في القدرة على تجاوز الدوافع الغريزية التي تنبجس من الأعماق. ويفلت عـالم الثقافـة من جمود الحتميـات الجينية التي تحصر التصرفـات المبرمجة في حدود ضيقـة لا يستطيع التحرر منها إلا نشاط العقل والفكـر. وعندئذ يمكن أن تُعاش الـدوافع العدوانية وفقـاً لنظم قيمية أخـرى تخرجها إلى وضح نهار يضيئه الضمير فتطهـرها مـن شحنتها الانفعـالية وتيسر تكـاملها في حيـاة نفسية يسـودها السلم وإن بقيت على دينـاميتها ونشـاطها. . هنـاك حيث تأخذ فـرص التضامن والتعاون كل أبعادها.

ثالثا ـ حلم الإخاء العظيم

ذلك أن حلم الترابط العظيم يـراود الـلاوعي الجماعي للبشر: مجتمع دون طبقات، اشتراكيـة ذات وجه إنسـاني، مجتمع بهيج: عبـارات سحريـة طالما رددناها عبثا ومازالت مفعمة بالأمل.

التوفيق بين العدالة والحرية

غير أنه ولئن كـان حقا ما قـاله لاكورديـر من أنه ـ فيما يخص العـلاقة بين الأغنيـاء والفقـراء ـ «الحريـة هي التي تظلم والعـدالـة هي التي تحرر»، فمن الصحيح أيضـا أن التـاريخ لم ينجح بعـد في التـوفيق بين تطلعـات البشر إلى العدالـة والحرية في إطار تجربـة حكم عملية. فالحلم العظيم بـاشتراكية ذات وجه إنسـاني أو بديمقـراطيات متطـورة (والفكرتـان تلتقيان حتـى وإن بدا في التعبير عنهما مايعارض بينهما)، يعبر عن هذه التطلعـات على وجه التحديد. إلا أنه لن تتاح لـه فرصة التحقق إلا بمقدار مـا تفلت التيارات الاشتراكية من العبء المرهق الـذي تفرضـه عليها شتى أشكـال الشيوعية. وينبغـي حقا أن يأتي ذلك اليوم الـذي تقطع فيه الاشتراكيـة كل علاقاتها مع الأيـديولـوجيات الاستبـداديـة التي لا تشبههـا في شيء. ويـرجـع المأزق الـذي تـوجـد فيـه المجتمعات الحديثـة في جوهـره إلى الصعوبـة التي تجدها الاشتراكيـة في تحديد أسلـوب عملهـا واستقـلالها إذ تتنـازعهـا الاتجاهـات «التنظيميـة الإداريـة» للاشتراكيين الـديمقراطيين والتحـالفات الغـامضة التي تبرمهـا ـ دائما في غير صالحها ـ مع الأجهزة الشيوعية.

ومع ذلك فإن التجـربة الترابطيـة تقتضي من الناس أن يجمعوا بين الـوعي والكـرم والقدرة على الارتقـاء من مستـوى «الأنـا» إلى مستوى «الجماعـة» ومن مستوى «الـذات» إلى مستوى «الغير». ومن ثم ميـلاد وانتشار أنثـروبولـوجيا

جديدة لن تتمخض عنها الدراسات الاقتصادية المتخصصة التي يجريها الخبراء ولا الحاسبات الإلكترونية التي يمتلكونها. فهذه المشكلات تطرح نفسها على مستوى يختلف عن ذلك كل الاختلاف.

وما يصدق على الأفراد يصدق بالقدر نفسه على الدول. فهنا أيضا يتصف حلم الترابط بالإلحاح كما يتصف الواقع بالمرارة. وما أكثر الآمال التي علقت على عصبة الأمم وعلى الأمم المتحدة والرابطات الأوروبية.. وأية خيبة منيت بها تلك الآمال!

إصرار النزعات القومية على البقاء

تشير كل الدلائل إلى أن القرن العشرين، شأنه شأن القرن التاسع عشر، قرن القوميات، وإن تغير مركز ثقلها. فعلى حين لا ينتهي سعي الدول الأوروبية إلى التجمع في رابطة، تبحث الأمم الناشئة التي أسفر عنها سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية في قومية مغالية أحيانا عن وسائل مجاوزة الصراعات الداخلية والنزاعات القبلية. ولئن كان لتلك القومية ما يبررها لدى الدول الناشئة مضطرة إلى تعهد مشاعرها الوطنية لكي تتجنب مخاطر التصدع والتفكك، ولكننا لا نرى الأسباب التي لا تكف عن الحيلولة دون تشييد الوحدة الأوروبية. وهنا أيضا تتغلب قوى التنافس على قوى التعاون باسم الهيبة الوطنية وما يقترن بها من أنانية. ومما قالته سيمون فيي ببساطة إن «الكبرياء الوطنية لا صلة لها بالحياة اليومية»، وهي على حق فيما تقول. ولكن الأمم ترجح اعتبارات القوة أكثر مما يفعل الأفراد، بل إن ذلك هو أسلوبها في إثبات هويتها. وإزاء القوى العظمى والدول الكبرى يبدو الأفراد صغاراً.

مسار أوروبا الطويل

كما حدث في عهد الحرب الباردة عندما اجتاحت أوروبا مشاعر الرغبة في

الاتحاد في وجـه الخطـر الذي يتهـددهـا، تثبت أزمـة المجتمعات الصنـاعيـة للأوروبيين مـرة أخرى مصيرهم المشترك، وعلى ذلك فهي تتيح فـرصة فـريدة لتعـزيـز تضـامنهم والبحث معـا عـن مخرج منهـا. والأهم من ذلك أن القيم الحضـاريـة التي يفترضهـا ذلك البحث هـي على وجـه التحـديـد القيم التي روجت لها أوروبـا في أنحـاء العـالم عبر التاريخ. وتشكـل الرابطـة الأوروبيـة وحدة بلغـت من القوة مـا يمكنها من إعـادة توجيـه نموهـا واقتصادهـا نحو الغايـات الجديدة المعـروضة في هـذا الكتاب بـالحد من التنافـس الاقتصادي والسياسي بين الدول من خلال دعم آليات الوحدة وتحديد إرادة مشتركة داخل وخارج الرابطـة المدعمة على هذا النحو. ذلك أنه مـا من بلد يستطيع أن يقوم وحده على إجراءات تحويل عمليات اقتصادية معينة دون المغامرة بتفجير أزمة تسفر عن المزيد من البطـالة. وما من بلد يستطيع أن يعتمـد وحده معايير في مجال نوعية المنتجـات وأمانها وحماية البيئة ومكافحـة المواد الضارة دون تزييف قواعد المنافسة ووضع نفسه في مركز أدنى من مركز سائر الشركاء.

ومن جهـة أخـرى فإن أوروبـا المتضـامنـة يمكنهـا أن تحد في داخلهـا من مساوىء المنـافسة المفرطـة لصالح سكـانها. فهي تستطيع باعتبارهـا أول قوة اقتصادية في العالم ـ إن هي قررت ذلك حقا ـ أن تسيّر مستقبلها في هذا الاتجاه وتشرع على هـذا النحو في طـريق تطويـر نموذجي ذي أهميـة عالميـة. غير أن اختيـارا كهـذا يفترض في آن معا تصميما مـن جانب الحكـومـات وتأييـدا من جانب الشعوب كشرطين لا ينفصلان.

ولن يقتضي ذلك إلغـاء الحدود بل يكفي كما قـال روبير شومـان(٨) في حديث له لايزال صادقا، «خفض قيمتهـا» بإعلاء شأن مشاعر التضامن على حساب مشاعر القومية التي تقادم عهدها.

ومع ذلك ففي الوقت الذي عمّت فيه أزمة حضارتنا أرجاء المعمورة وحذر

فيه نادي روما الرأي العام الدولي من مغبة العواقب الوخيمة في الأجل الطويل لانعدام التوازن الاقتصادي والإيكولوجي والديمغرافي المتزايد، لن يشكل تشييد الوحدة الأوروبية سوى مرحلة على طريق تنفيذ المشروعات واتخاذ القرارات على الصعيد العالمي كإجراء لا غنى عنه. عندئذ يغدو التشاور على هذا المستوى بشأن تدبير شؤون الموارد الطبيعية واستغلال المواد الأولية وحماية البيئة ضرورة لا يمكن التنصل منها طويلا.

ويظل تشييد الوحدة الأوروبية مع ذلك مرحلة مهمة لا غنى عنها تتيح لنا أن نجرب في إطار جغرافي وثقافي بالغ التنوع والثراء قيم التضامن ومحاسن مجاوزة المصالح الشخصية والأنانية، فردية كانت أم جماعية، فئوية أم وطنية. وستكفل لنا الحرية الوحيدة التي تتسم بأهمية حقيقية، تلك الحرية التي يحققها الناس والشعوب بكدهم وجهودهم الخلاقة والمبدعة في وجه مخلفات التاريخ ووطأة العادات وجمود الحتميات الاقتصادية والاجتماعية وسكون الامتيازات والحقوق المكتسبة.

إن تشييد الوحدة الأوروبية لهو المحك الدائم لقدرتنا، أو بالأحرى لعدم قدرتنا، على المجاوزة.

نهضة الأقاليم

ولا تقتضي مجاوزة القومية «خفض قيمة» الحدود الوطنية فحسب بل تتطلب أيضا تأصيل الأقاليم. ذلك أن النهضة القوية المفاجئة للروح الإقليمية تعبر عن حاجة الناس إلى استعادة هويتهم كردة فعل للتماثيل والتسوية على صعيد العالم. فالإقليم هو الإطار الطبيعي والعريق للتراث المحلي، وهو غني بماضيه وقيمه وتقاليده. وهو كذلك المكان الأثير لنشوء المبادرات وممارسة المسؤوليات. فإزاء العاصمة البعيدة، غير المكترثة وغير

الملمـة بمجريـات الأمـور، وإزاء طغيـان أذواقها وأزيـائهـا وجبروت إدارتها، تنبعث الأقاليم وتنشأ مجتمعات جديدة وعلاقات تضامن جديدة. وعلى ذلك فإن الطموح إلى سلطـة إقليمية حقيقية هـو أمر مشروع وخصب وينهض على أسس سليمـة بالنظـر إلى أنه في تلك البـوتقة ونتيجـة للاحتكـاك بالأحـداث اليـومية يصنع المستقبل. ومن أفـدح الأخطاء السيـاسية الغض من شأن قـوة التيار الإقليمي، فلئن كان تفويض السلطة للأقاليم ينطوي على مخاطر، شأنه شأن أي تغيير يعتد به، فإن المخاطر التي تنطـوي عليها المركزية أشد وأنكى: فشد الصواميل تلافيا لتسرب البخار قد يؤدي إلى انفجار المرجل.

وأخيرا فإن الـوعي بمشكلات البيئـة يتمخض عن علاقـات تضامن جـديدة ويـرسم على أسس إيكولـوجيـة معالم كيـانات جـديـدة: فالهيئـات المسؤولـة عن الأحواض تشكل أولى البنى الإدارية التي يلتقي نطـاق ولايتها مع «حدود طبيعية» هي في الحالة التي نحن بصددها الأحواض الهيـدروغرافية للأنهار الكبرى. كذلك فإن التـدهـور السريع لحوض البحـر المتـوسط ينشيء بين البلـدان المشـاطئـة لـه علاقات تضامن إقليمية. وعلى ذلك فإن البيئة بتسببهـا في نشوء كيانات جديدة، تطرح إشكالية جديدة كل الجدة. فبعد قرن ظلت أثناءه «المسألة الاجتماعية» تفرق فيما بين الناس وفيما بين الأمـم، من المنتظر أن تسهـم «المسألة الطبيعية» الآخذة اليوم في الظهـور في التوفيق فيما بين أولئك وهـؤلاء بـاضطرارهم إلى العمل معـاً في سبيل إنقاذ تـراثهم المشترك. وعلى هذا النحو تـرسى أسس أخلاقية جـديدة تنهض على التعاون أكثر منها على التنافس.

الهوامش

(١) Ian Mac Millan, cité par René Dubos dans Les Dieux de l'ecologie, Fayard, 1973.

(٢) René - Victor Pilhes L'imprécateur, Le Seuil, 1974.

(٣) Synergie: التفاعـل بين عاملين أو أكثر تتـآزر على إحداث التـأثير نفسه الذي لا يتطـابق بالضرورة مع التأثير الذي يحدثه كل منهما على حدة.

(٤) Maurice Blin, op. cit.

(٥) G. Deleuil, Comptes rendus de l'académie des Scienes, 1954, no 238, P. 2185 - 2186; cité par J.-M. Pelt et J.-F. Ferrard, dans Un théme de réflexion bio-sociologique: les plantes font-elles la guerre?, compte rendu des XXVe journés pharmaceutiques internationales de Paris.

(٦) مصطلح استخدمه بيير تيار دي شاردان من أجل تحديد خصوصية النوع البشري: ففيها يتجاوز تطور المادة والحيـاة، تبرز هذه الخصـوصية متمثلة في الـوعي بعالم المعنـويات (noûs بـاللغـة اليونانية) الذي يحكمها كلتيها.

(٧) Konrad Lorenz, L'Agression: une histoire naturelle du mal, Flammarion, 1969.

(٨) Robert Schuman, Pour l'Europe, Nagel, 1963.



الفصل الثاني

نحو أخلاقية جديدة

«يقتضي الاتصـاف بالإنسـانية تـوافر إرادة الاتصـاف بها . ذلك أن الانتقــال من ردود الفعل الغـرزيــة إلى الأفعال الإرادية المدروسة تطلب دائماً خيارات وقرارات صعبة وشـاقة . وإنه لبهذه الخيـارات وتلك القرارات تنبثق الإنسانية تدريجيا من الحيوانية» .

رينيه دوبوس

أولا ـ توضيح الأهداف وتحديد المشروعات

تنفيـذ سياسـة جديـدة للـدخل والعمالة ، تشـاطـر المسؤوليـات وتشجيع التجديد ، التوفيق بين الاقتصاد والإيكولوجيا ، تعزيز التربية والثقافة ، انفتاح الحياة الوطنية على الأقاليم وعلى أوروبا : تلك أهداف تتحدد معالمها ، ومشروع ترتسم عناصره .

ويبقى حصر الغايات التي ينطوي عليها هذا الخيار.

إفساح المجال للخيال

يـلاحظ في هـذا الصـدد أن العبـارات التي يستخـدمها رجـال السيـاسـة ومتخذو القـرارات ومخططو العمـران تدعـو إلى التأمل فالتـوسع ، والاستثمار ،

وتنفيذ المشروعات، وإنشاء المرافق هي العبارات الأثيرة لديهم. وهي تشير إلى مفاهيم بالغة العمومية وشديدة الغموض في الوقت نفسه، تعيد إلى الذهن مفهوم «المجموعات المختلطة» التي تتحدث عنها الرياضيات الحديثة. فنحن نندفع، دون رؤية الاتجاه الذي تسير فيه، ودون أن نعبأ بعداد السرعة. وكما قيل «لانعرف إلى أين نذهب، ولكننا نذهب مع ذلك، وبسرعة»، ونحن «ننفذ» دون أن نتساءل: لمن ولماذا ولأي غرض؟ وما فكرتنا عن الإنسان التي تحدونا إلى إجراء هذا الاختيار أو ذلك؟ أو، من جهة أخرى، ما الإمكانات البشرية التي سييسر تحققها أو يعوقها إنشاء هذا المرفق الجماعي أو اتخاذ ذلك «القرار العمراني»[1]؟ وواقع الأمر أن الخيارات الكبرى لاتتم تبعاً لفكرة معينة للمستقبل وإنما تتم مجاراة للذوق السائد والآلية الإدارية التي تؤثر، بحكم ماتقدمه من إعانات، المرافق المتماثلة والموحدة، التي هي أبعد مايكون عن تلبية الاحتياجات الحقيقية التي لايمكن الوقوف عليها إلا بالاتصال المباشر بالسكان أو بالمنظمات أو الرابطات التي تمثلهم. ومن الأمثلة على ذلك دور الحضانة التي كثيراً ماتكبد القائمين عليها تكاليف باهظة ويمكن أن يؤدي مهمتها بنجاح نظام للرعاية المنزلية ييسر في الوقت نفسه قيام علاقات التضامن بين أهل الحي.

وعلى ذلك ينبغي ألا يقتصر الأمر على التخطيط وحده بل يجدر أيضا تشجيع التجديد والإبداع وإعمال الخيال من أجل أن تنفذ أقدر المشروعات على تلبية احتياجات المستقبل. وكثير من المشروعات يقترن كل منها بتفكير فرد من الأفراد، ومثل هذا الفرد هو الذي يجدر اكتشافه وتشجيعه.

غير أن الآلة بلغت من الثقل حداً يقتضي معه النجاح في الخلق والإبداع كثيراً من الحظ والاستبسال. ومن جهة أخرى فإن أي فرد يتفتق ذهنه عن مشروع ما، يكون قبليا عرضة لريبة القائمين على الإدارة الذين يرون في أنفسهم الآباء الشرعيين الوحيدين للمشروعات.

ومع ذلك فـالإنســان الذي لاقصـد لـه ولا مشروع يعيش خاملاً وتـذبل حياته وتذوي. ولعل غياب الهدف العظيم المتوافق مع الحس الراهن هو الذي يفسر البلبل التي يعيشها هذا العدد الكبير من معاصرينا.

من القصد اللاواعي(téléonomie)إلى القصد الواعي

من الأمور ذات الدلالة أن سعر التقنـي يفوق سعر الفيلسوف أو الفنان أو الخطيب المفوه. ولم يكن الأمـر كذلك دائماً. ففي عهـد جان جـوريس، كان يعتلي منـاصب السلطـة خطبـاء عظماء، وأناس من ذوي المكـانـة والموهبـة، وأنصار مقاصد طمـوحة تدفعهم معتقداتهم الراسخة. أمـا اليوم فيؤثر عليهم أخصائيو التنظيم والإدارة، وربما كان ذلك أمـراً ضروريا في مجتمع تغلب عليه السلع المادية، غير أن مصطلح التنظيم والإدارة يظل مصطلحاً غامضاً إذ كثيراً مايعهد بهذه المهمة إلى تقني بارع ممـا يجردها من كل قصد أو غاية، اللهم إلا إدامة الأوضاع القائمـة بأقل تكلفة. وعندئذ لا ينطوي التنظيم والإدارة إلا على قصد الكثيرين من رجـال السياسة: استهواء النـاخبين والبقاء في الحكم. أي الثبوتية بكل بساطة! أرسخ القوانين البيولوجية وأقدمها.

فهل يمكن لمجتمع أن يعيـش ويتطـور دون أي قصـــد أو مشروع؟ نعم، بطبيعـة الحال، إذا كنا نقصـد بذلك أن المجتمع نـادراً مـايعي غايتـه. ولكن الغايـة ملازمة لكل كـائن بيولوجـي أو اجتماعي، فهي كامنة ومتأصلـة فيه، مدفونة في الحياة السابقة على الوعي. وهي تتحدى فضول الباحث وتلح عليه بلاهوادة، صاحبة متشددة في طلبها ولاتحظى بمحبة الكثيرين، ويظن العلماء أن بإمكـانهم التخلص منها بأقل ثمن. بل إن جـاك مونـو نفسه لم يتـوصل، بتسميتها القصد اللاواعي، إلى تعريفها تماماً[٢].

ذلك أن الطبيعـة، بدءاً بالفيروس وانتهـاء بالإنسـان، تسعى بإصرار إلى

غاية تتمثل في تحقيق استقلال متزايد وحرية متنامية، نحو سمو الوعي. وقد أسند هايكل، وهو رجل علم، «روحاً نخروبية» إلى الحيوانات الأولى إذ يمكن من خلالها وفي مرحلتها هذه، أن نستشف إصرار الكائن الحي على بلوغ مقاصده: النمو والتغذي والتكاثر. ومع ارتقائنا التدرج الهرمي للكائنات، يزداد القصد تحديداً وثراء وتنظيماً. ومن الحيوانات العليا فصاعداً تبدأ في الظهور إمكانات جديدة: احتلال الفرد مكانه في موطنه، واكتساب «مركز اجتماعي» والتوصل إلى أن يعترف به كفرد في مجموعة، والتبادل مع الغير، واستكشاف بيئته واكتشافها. أما في حالة الإنسان، فإن أفق الحياة ذاته هو الذي يتفتح أمامه فيمكنه من التجديد والإبداع والتصور والاتصال.. وعلى الأخص من إعداد مقاصد ومشروعات. وبذلك يبلغ القصد اللاواعي té-léonomie مستوى الوعي فيبرز ويصبح رؤية ذات غاية، سواء تمثل في مشروع فردي أو جماعي.

وعلى الرغم من أن مجتمعاتنا تبدو وكأنها تنظم وتدار خارج نطاق أي مشروع واع فإنها مع ذلك تفرض قيمها. ونحن نرى ذلك مثلا في طريقتها في تغيير المدن إذ تؤثر الكمي والوظيفي والوفرة والاقتناء والامتلاك. وما من مجتمع بشري أمكنه أن يبلغ هذا القدر من العمق في التأثير في المكان والزمان. «فلم تأت البيئة التي يشكلها وسط المدينة نتيجة للمصادفة أو لطبيعة الأشياء.. وإنما هي إسقاط على المكان لقيم المجتمع السائد. وكان ذلك يصدق على مدن الأزمنة القديمة وهو يصدق أيضا على المدن الخالية .. والواقع أن نظم القيم التي يطبقها المجتمع تتجلى في واقع المدن، في مبانيها وفي شوارعها وفي نسيجها كله.. ويتجسد مفهوم الإنتاج الذي يعتنقه الإنسان والعالم في الإنشاءات الحضرية المعاصرة[٣].

وقصارى القول إن مجتمعاتنا تسعى، دون علم منها وربما دون إرادة

منهـا ، إلى بلوغ أهـداف محددة تجسدهـا في العقليـات وفي المكان . وهـذه المقاصـد الضمنية ، الـلاواعية téléonomique والـلاشعوريـة ، تجعل من هذه المجتمعات شيئاً معادلاً للوحدات الحياتية(biocénoses)(٤) الطبيعية أو الموجودة في مجتمعات الحيوان . فعلى الرغم من نمو الوعي على الصعيد الشخصي . وإن كان كثيراً مالايزال جزئياً ومجزأ ، فإن الآلة الاجتماعية القوية تسعى بإصرار وبـلا وعي إلى بلـوغ غايـاتها الغـامضة النـاجمة عن مـلايين المواقف الفردية المبرمجة والمتلاقية .

ويحدث أحيانـا أن يعطي رجل من رجـال الدولـة محتوى ملمـوساً وحـافزاً للغايات الجماعية ، وعندئذ يحفز القدرة على العمل والاستجابة من أجل تحقيق هدف واسع النطـاق . ولكن سرعان مـايتلاشى المشروع من جـديد وتتمخض الحماســة العظيمــة عن آثـــار، تـــافهـــة ، كما رأينــا في مشروع الـــوحـــدة الأوروبية . وهكذا تكر المشروعات الجماعية الكبرى عائدة نحو حدود اللاوعي التي تبرز منها بمشقة كبيرة في فترات متباعدة من التاريخ ، ويرجح أنها تختلط عندها زمناً طويلاً مع القصـد اللاواعي ، قصد الحياة الغامض الذي لايضيء بعد سوى البوادر الأولى للوعي .

وربما كـان من الأفضـل ، بـرغم كل شيء ، أن يكـون الأمـر كـذلك . فالتاريخ حافل بالمشروعات العظيمة التي تنبثق عموماً من مطامع شخص ما وتفضي إلى كارثة .

ومازلنا نذكر الخطبة الشهيرة التي ألقـاها البروفسور فخته في الأمة الألمانية : «إنـه إليكم أنتم أيها الألمان يعـود مكان الصـدارة في تنميـة البشر. فإن غـرقتم فستغـرق البشرية بأسرهـا معكم دونها بـارقة أمل في النجـاة مستقبلا» . وكلنـا يعرف ما آلت إليه الجرمانوية بعد قرن من ذلك التاريخ .

غير أن ما لا يتجاوز بعد مستوى الأمل بالنسبة للجماعة، يمكن أن يكون هدفاً يحاول الأفراد تحقيقه: ذلك أن نمو الوعي لدى كل منا، والتفكير انطلاقاً من تجارب معايشة، يشجعان تفتح المشروع الشخصي الإبداعي الواعي الهادف الذي يحل عندئذ محل التصرفات المبرمجة اللاواعية. فماذا عساه أن يكون محتوى مشروع كهذا؟ وكيف يمكنه الإسهام في مولد مشروع جماعي مماثل؟

فلنحاول الآن رسم صورة مستقبل أشد وعياً وأوضح هدفاً.

بعد النمو، الازدهار

من المؤكد أن الأمر لايتعلق بأكثر من استخلاص بضعة اتجاهات كبرى، بضعة أهداف جوهرية يقصد بها أن تحل محل أسطورة النمو الكمي الأسي التي لم يعد أحد يؤمن بها حقاً. ومن الحكمة في هذا الصدد أن نتدبر المقولة التنبئية التي دونها جون ستيوارت ميل[٥] سنة ١٨٥٩: «إن الإبقاء على عدد السكان وحجم رأس المال عند مستوى ثابت لايعتي بأي حال ركود البشرية. فسوف يتاح عندئذ قدر ماأتيح في الماضي من آفاق تنمية الثقافة بكافة أشكالها وتحقيق التقدم الثقافي والتقدم الاجتماعي. وستكون هناك دائماً إمكانات تحسين فن الحياة وفرص أكبر لرؤيته يحقق تقدماً فعلياً.

فمنذ مايزيد على قرن من الزمان أوجدت مجتمعات الإنتاج الثراء والأمان، وقد قارب ذلك الكمال في البلدان المتقدمة حيث أهدافه الأساسية على وشك البلوغ.

وسوف يكفي بعد فترة وجيزة مواصلة جهد إنتاجي يجنح إلى النوعية بقدر الإمكان ويناظر تطور الطلب على المنتجات، وتوزيع السلع على الجميع على نحو أفضل.

وسيواصل اقتصاد المجتمعات بعد الصناعية القيام بدور جوهري ولن يتسرب الشك إلى جدوى العلميات الصناعية، إذ ستظل تؤدي دورها وإن كانت ستكف عن الاستحواذ على تفكيرنا.

ومنذ مايزيد على قرن والمرافق والمساكن والمصانع تتكاثر، مكونة بنية مادية للكيان الاجتماعي المتنامي، شأن الرياضي الذي «يربي عضلاته» والنبات الذي تتكاثر خلاياه. وهذا النمو بسبيله إلى الانتهاء وعندئذ يحين وقت الازدهار. وقد شرعت البراعم في الظهور وأصبح مجتمعنا مهيأ للتفتح، ولعل الأزمة التي يمر بها أن تكون بشيراً بمقدم الربيع وبدء الإزهار. وستنتهي عذراء الاقتصاد بالتفتق عن فراشة الإيكولوجيا. ويتوقف الأمر كله على إرادتنا نحن، إرادتنا الجماعية حقاً.

ويطرح البديل بوضوح فيليب سان مارك[٦] عندما يكتب: «هانحن مضطرون إلى خيارات سوف تلزم أمداً طويلاً مفهومنا عن الإنسان وعن مصير العالم. فهل سنفضل اقتصاد التملك أم اقتصاد التفتح؟ وهل سنبحث عن «المزيد» الذي يزيد من السلع أم عن «الأفضل» الذي يحسن الإطار الاجتماعي والمادي للحياة؟ عن الإثراء أم المجاوزة؟ هل سنراهن على ضعف الإنسان أم على عظمته؟

وعلى حين أنه يستحيل العيش بلا مشروع أو قصد، فردياً كان أم جماعيا، تفرضه القيود الاجتماعية أم نختاره بحرية، فإن تنفيذ مشروع كهذا يبدو أولوية أساسية وملحة تحشد في خدمتها الإرادات والطاقات. وهذه المحاور الكبرى بطريقها الآن إلى الارتسام.

الخيارات الكبرى

سوف يتعين على مجتمع المستقبل أن يحد من السلطة المطلقة للاقتصاد

والتكنولوجيا ، نظراً لأنها تهدد بالهبوط بالإنسان إلى مستوى المنتج ـ المستهلك السلبي، وذلك لصالح الإيكولوجيا والأخلاقية وعالم الثقافة والروح، وكلها شروط لا غنى عنها لإضفاء نوعية حقة على الحياة. فيجدر إذن أن نعمل ببطء على تحول العمليات الاقتصادية نحو غايات جديدة وذلك بإجراء سلسلة من الخيارات الجزئية المنتظمة تسير كلها في هذا الاتجاه، مع تلافي إحداث اضطرابات اجتماعية خطيرة، ويبقى عندئذ بذل الجهود التي ستقتضيها تلك التوجهات منا جميعاً ومن كل هذا على حدة.

توخي الحكمة في تدبير شؤون الطبيعة، والكف عن فرط استغلال الموارد وعن تبديدها، وعن إنتاج الأدوات التي ليس لها نفع يذكر، والحد من التلويث بكل أشكاله؟ بكل تأكيد. ولكن ذلك يقتضي من الإنسان عند تعامله مع البيئة أن يغير موقفه فيدرك من جديد ماكان أسلافه يحسونه بالفطرة، ألا وهو اعتماده الشديد على جميع الكائنات التي تعمر الأرض وعلاقات التضامن الوثيقة التي تربطه بها.

وضع الموارد المتاحة في خدمة الجميع بإعادة توزيع أفضل للدخول في كل أمة وفي إطار العلاقات بين الدول؟ نعم، ولكن ذلك يقتضي من الفرد، أو من الجماعة، في علاقته مع الغير، ألا يبني تصرفاته أولا على أساس النموذج التنافسي، وأن يعرف كيف يؤثر قوى الترابط والتعاون. ويصدق ذلك على المدرسة كما يصدق على الحياة، في الأسرة كما في المهنة، في الرابطة العمالية كما في حلبة السياسة.

إيثار المرافق الجماعية والأعمال التي تتوخى النوعية على الاستهلاك الفردي المطبوع الأنانية؟ بطبيعة الحال. غير أن ذلك يقتضي سياسة للتخطيط العمراني وتدبير شؤون المكان تتسم بالمزيد من روح الاشتراكية. وينبغي أيضا أن يتوافر لنا ، فرادى وجماعات، قدر من الشجاعة يكفي لتمكيننا من أن نتجاوز حدود

محيطنـا الضيـق لكي نـرتقي من «الأنـا» إلى المجمـوع» ومـن «الامتـلاك» إلى «الكينونـة» . وما يصــدق على الأفراد يصــدق على نحو أوثق على الـدول، وقد رأينا في البطء الشديد الذي مني بـه تشييد الوحدة الأوروبية قدرة الخوف على شل الحركة عندمـا تطلب التضحية بجانب طفيف من التراث في سبيل تحقيق آمال عراض .

ولن تقوم للمجتمع الجديد قائمة إلا إذا تأسس على أنثروبولوجيا جديدة . وكـان القصـد ممـا تقـدم البرهنـة على الضرورة القصـوى والملحـة لـذلك . أنثروبولـوجيا عملية ونافعة لأنها قادرة على التـوضيح والتقدم والتطور والتطلع إلى المستقبل .

ثانيا :ـ إحلال الإنسان مكانته

أنثـروبولـوجيا من شأنها أن تحل الإنسـان مكانتـه بإعطائه بعـده الحقيقي الذي لا يقتصر على الجانب الاقتصـادي على نحو مـايوحي بـه عدد كبير من التنظيمات الحديثة التي ترسي قواعـد النظام الاجتماعي المعاصر ذاتها على مبدأ التكافـؤ بين أرباب العمل والعـاملين، كما لو كـانت العلاقـات بين الإنتاج والعمل هي الشكل الـوحيد الـذي يمكن أن تتخـذه العلاقـات الإنسانيـة . ونحن ندرك هنا إلى أي حد تأثر بالماركسية مفهومنا للعلاقات الاجتماعية .

إحلالـه مكانته في الطبيعـة أولا: فلا تسحقه الطبيعـة كما لاتزال تفعل في المجتمعـات التقليـديـة حيث يعيش تحت رحمة بيئـة كثيراً مـاتكـون معـاديـة ومتمـردة، ولا يعمـد هـو إلى تـدميرهـا واستغـلالها ونهبهـا كما يفعل اليـوم في المجتمعات الصناعية .

كما لايفعل مـافعله رعاة البقـر من غزو وتخريب في الماضي، بـل يكون

حليفا لطبيعة يعمهـا الانسجام فيتعاون معها على أرض غـرست أشجارها بحب وحنـان. وهـو يشترك في نظـام من العـلاقـات المتبـادلـة المعقـدة ويتضامـن مع بيئته، ويتحمل آخـر الأمر كامـل المسؤوليات التـي تلقيها عليـه قـدرة لايكاد يكـون لها حـدود للتأثير في طبيعـة يدرك اليـوم حـدود مواردها. وتلك إشكالية جـديدة كل الجدة تفرض نفسها على هذا الجيل، فآباؤنا، كما يقول ألان تورين، لم يكن لديهم سوى قدرة محدودة على التأثير في عالم كانوا يرونه بلاحدود.

وإحلاله مكانته أيضا إزاء عمله فيجـدر إعادة الرابطة الخصبة التي كانت تـربط بين الإنسان وعملـه قبل أن تـؤدي الميكنة المفـرطـة وتفتيت المهام ونقـد الماركسيـة للمجتمع إلى فصمهـا تماماً في الغـرب. ولعل إقبـال قسم مهم من الشباب على ممارسة الحرف أن يكون خطوة في هذا الاتجاه.

وإحلاله مكانته كذلك إزاء التقنيـات التي كان أقدر على إيجادها منه على التحكم فيها، فمن عـلامات جنـوننا الفكرة القـائلة بأن كل مـايمكن إنجازه تقنياً يتعين إنجاره أيا كـان الثمن. ويجدر بنا على العكس من ذلك أن نتساءل عن ميزان المخاطر والمزايا الاقتصادية والإيكولوجية قبل الإقدام على الاستغلال الصناعي لتقنية جديدة.

وقد سلك الأمريكيون، بتصرفهم على هـذا النحو إزاء طائرة الكونكورد بل وأيضا إزاء أجهـزتهم التي تفوق سرعتهـا سرعة الصـوت ـ وكثيراً مـاننسى تلك الحقيقة الأخيرة ـــ طريق الإمساك بـزمام الكنولوجيـا الذي هو طـريق النجاة. ولنحاول مثلاً أن نتصور الكارثة التي يمكن أن تترتب على القدرة على التحكم في المتيورلـوجيا في مجتمعنـا غير القادر على التحكم في نفسـه. فلو أنـه أصبح بمقدور الإنسان حقاً أن يصنع المطر وصفاء الجو لنشب نزاع دائم بين المزارعين والسيـاح وسكـان المدن وسكـان الـريـف ومـربي الماشيـة وزراع الحبـوب ـــ

لكيلانتحدث عن استراتيجيي البنتاغون والكرملين ـ بشأن البت فيما ينبغي أن تكون عليه حالة الطقس. ذلك أنه مالم يحقق الضمير الإنساني تقدماً مناظراً فسينقلب التقدم التكنولوجي على من يحرزونه.

وإحلاله مكانته في التاريخ حيث يتعين علينا أن ندرك مدى عرضية وضعنا الراهن الذي لايعدو أن يكون مرحلة عابرة على طريق الأنسنة الطويل الذي لم نقطع فيه سوى أول أشواطه. ذلك أن المستقبل لن يكون امتداداً للنظم الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية القائمة على أيديولوجيات القرن التاسع عشر. فالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستخدمة في المجتمعات الحديثة ـ الرأسمالية، الليبرالية، الماركسية، الاشتراكية ـ تتخلل أساليبنا في التفكير والتصرف والاستجابة إلى درجة يستحيل علينا معها أن نتصور قيماً حضارية أخرى أو أساليب حياة اجتماعية مغايرة أو خيارات اقتصادية أخرى. فكل شيء يجري، بالنسبة إلى مجتمعاتنا التي تعتقد أنها بلغت من العلم مالم تبلغه مجتمعات قبلها، كما لو كانت البشرية قد عاشت دائماً وستعيش دائماً في البيئة الفكرية السائدة اليوم. إننا نتحرك في هذا الإطار بنفس درجة اللاوعي التي نتحرك بها في الهواء الذي نتنفسه. ومع ذلك فإن هذه المفاهيم وتلك المعتقدات سوف يتقادم عهدها في غضون بضعة قرون أو بضعة عقود وستبدو في أعين خلفنا بعيدة عن الواقع بعد أفكار وأساليب بناة الكاتدرائيات في أعيننا. وستدور المناقشات عندئذ حول نظم أخرى وإشكاليات أخرى وأفكار أخرى. ومن المحتمل أن يكون ظهور الإيكولوجيا بشيراً بمجتمعات المستقبل كما أرسى ميلاد الليبرالية والماركسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسس المجتمعات المعاصرة. وقد كتب روجيه غارودي[٧] يقول: «مامن إنجاز تاريخي يمكن اعتباره غاية نهائية إذ إن ذلك هو الذي يشوه جميع المؤسسات: فعندما تعتقد كنيسة أنها الصورة المرئية

لملكوت الله، وعندما تـدعي ملكية أنها تمثل «الحق الإلهي»، وعندما تدعي الرأسمالية أنها تطبق قانون الطبيعة، وعندما تدعي الستالينية أنها تجسد الاشتراكية، فإن المجتمع أو النظام السياسي يفقد، نتيجة لهذه الوثوقية، بعده الإنساني الأساسي - أي إمكان التفوق على الذات. وقد سبق أن قال برخت: «ينبغي تغيير العالم، وسوف يتعين تغيير العالم الذي غُيّر.

وإحلاله مكانته أخيراً إزاء الطقوس الروحية. ففي كاتماندو، عاصمة نيبال، تقطع الأسلاك الكهربائية أثناء عيد العربات، لكي يتسنى للعربات المقدسة، وقد أخذت أروع زينتها، أن تشق طريقها الطقسي. ثم تصلح تلك الأسلاك بعد العيد، وذلك رمز بليغ الأثر في مجتمع لايزال التقني يمحى فيه ليفسح المجال أمام القدسي، في حين زعمت المادية الإنتاجية في الشرق أو في الغرب أنها هبطت بالإنسان إلى مستوى بعده الجسدي وحده فأغفلت هالة الأسرار الخفية ومعنى القدسية والانفتاح على التسامي، وكلها ظواهر تنتمي مع ذلك إلى التراث الجيني والثقافي للنوع.

والبعد الروحي قائم في جميع الحضارات وسيكون حجر الزاوية في المجتمعات بعد الصناعية وفي ما لانزال نسميه «الثورة الثقافية».

ثالثا ــ إيثار الحكمة

فهل معنى ذلك أن الحرص على البيئة والسعي إلى حياة أفضل إن لم يكن إلى الحياة الحقيقية، والبحث عن توازن جديد ونشوء قيم جديدة ــ هو ترياق جديد ودواء لكل داء؟ كلا بكل تأكيد، غير أنه يبشر على أي حال بتغير الاتجاه في المسار المتعرج والمضطرب دائما لتاريخ الحياة والعالم والأزمة الحالية هي أولا وقبل كل شيء دعوة إلى التروي والتأمل. فلئن كانت الأيديولوجيا

تزيد بعض مسارات المستقبل وضوحاً، فهي تترك للإنسان حرية الاختيار: هي تطرح المشكلات وعلى الإنسان أن يحلها. غير أن التساؤل الذي يسود عصرنا لم يفرض نفسه قط هذا القدر من الجذرية: ما العمل؟ وكيف العمل؟

وأخيراً فإن البشرية مدعوة، وهي على مشارف الألف الثالث الميلادي، إلى أن تمسك بزمام مصيرها. فحتى الآن، كانت حتميات الطبيعة هي التي تنظم النوع في ديمغرافيته وفي علاقته بالبيئة. وكان الإنسان، شأنه شأن سائر الأنواع، يخضع لقانونها الصارم الذي يحدد عدد السكان تبعاً للموارد المتوافرة(المجاعات)، ويقضي على الأضعف بموجب مبدأ الانتقاء الطبيعي(وفيات الأطفال والأوبئة)، ويعيد توزيع الأرض عن طريق أزمات عنيفة وتنافسات ضارية (الحروب والثورات). وبوسع الإنسان اليوم أن يقهر تلك الآفات التي يعرف الآن آلياتها ويعلم أنه سيروح حتماً ضحيتها إن لم يتخذ في الوقت المناسب مايلزم من تدابير لتحاشيها.

وهذا التساؤل حول المستقبل، وتلك القدرة على الاختيار التي ينفرد بها الإنسان، هي انفتاح الحرية. فشأن اليافع وحيداً إزاء مستقبله، وشأن آدم وحواء بعد أن كشفت عورتهما، هاهو الإنسان من جديد عار ووحيد أمام الخيار الحاسم، مضطر إلى قهر إغراء اليسر الذي يفضي إلى دوامة الحتميات العارمة، والخيار الأساسي واضح: إما النظام المتعمد، و المتبصر، والحازم، والمقبول طوعاً، والذي يأتي وليد الخيال الإنساني والإرادة الإنسانية، وإما تنظيم الطبيعة العشوائي، والشرس، والعنيف.

ولكن نبذ هذه الكوارث يقتضي مجاوزة الأفراد والأمم دوافع غرزية خفية، ولاسيما غرائز القوة والسيطرة والتملك الإقليمية، بهدف إحراز النصر الوحيد الذي ينطوي على معنى، النصر الذي يحققه المرء على نفسه في معركة داخلية لا تحسم قط وتظل دائما المحرك الحقيقي للتقدم.

ويمكن أن تكون الإيكولوجيا في هذا المنظور ـ فضلاً عن كونها« علم السعادة» ـ علم الحكمة، فضيلة جميع الأزمنة وكل الشعوب، وثمرة التجارب الطويلة التي جمعتها البشرية على مر التاريخ، والقيمة الطبيعية والثقافية التي تسمو على جميع القوى وكل المعارف، ذلك أنها تعبر عن القدرة على إجراء خيارات سليمة ورزينة، لاعند اتخاذ قرارات قصيرة الأجل فحسب بل كذلك في اتخاذ قرارات تلزم مستقبل الجماعة، أي مستقبل أبنائنا. وقد وجدت الحكمة التي تعلي شأنها كل الحضارات وتكرمها الديانة اليهودية ـ في جورج فريدمان[٨] محامياً موهوباً: فالحكمة هي وحدها القادرة على تلافي غلواء القوة ومخاطرها.

وكما كتب دنيس دي روجمون[٩]: «القوة هي السلطة تمارس على الغير، أما السلطة التي تمارس على الذات فهي الحرية» ومرة أخرى نعود إلى زاد المسافر الذي لجأ إليه الإنسان دائماً، نعود إليه عشية أعظم رحيل، رحيل الدعوة إلى الحرية.



الهوامش

١ – يرد عرض لهذه الإشكالية في كتاب : Roger Klaine, Qualité de l'Vie et Centre Ville, Institut Européen d'écologie, Metz. (armand Colin, 1975)

٢ – يستخدم Jacques Monod في كتابه le Hasard et la Nécessité عبارة Téléonomie (القصد اللاواعي) للدلالة على القصد الضمني لدى كل كائن حي، وهو قصد يرمي إلى أن «ينقل، من جيل إلى جيل محتوى الثبوتية الذي ينفرد به كل نوع».

٣ – Roger Klaine, Qualité de la Vie et Centre Ville, op. cit.

٤ – Biocénose : مجموعة من الكائنات الحية تشكل مجتمعاً يعيش في كنف (Biotope) معين تدخل معه في علاقات متبادلة.

٥ – John Stuart Mill, Prıncipes d'économie Politique, Cité dans Halte a la Croissance? Fayard, 1972.

٦ – Philippe Saint - Marc, Socialısation de la natur, Stock, 1975, 2e éd

٧ – Roger Garaudy, Parole D'homme, Laffont, 1975.

٨ – George Friedman, La Puissance et la Sagesse, Gallımard, 1970.

٩ – Denis de Rougemont, Journal d'un Européen, Geneve, CVentre europeen de la culture, n° 2/3, 1974.

الفصل الثالث

الباب الضيق

«يغير المرء حياته عندما يغير قلبـه. وعندما ننجح معاً في إحداث هذا التغيير، فإننا نغير الحياة.»

بيير إمانيويل

أولا ـ أسرار المخ

إن المنظورات التي عرضناها فيما تقدم تدعو إلى ثورة، أو بالأحرى إلى تحول في العقول والقلوب. . فالطريق المفضي إلى الأزمة طريق ضيق يحفه منحدر إلى الفاسد من ناحية وإغراء بالتصلب من الناحية الأخرى.

فما من حتمية بيـولوجيـة أو ثقافية ومـا من تنظيم تلقائي سيتـوصل بسحر سـاحر إلى إعـادة التوازن نظـراً لأن الإنسان هـو وحده صـانع مصيره. كما أن ضروب السلوك الفطري لم تعد تكفي لتمكين الحيـوان البشري من تسيير حياته بأمـان. كذلك فـإن العمليات البيـولـوجية الآليـة لن تضمن تنظيماً لايعترض سبيله عائق. ومن جهة أخرى، يـذكر الحديث عن التنظيم البيولوجي ضمنياً بعنف القـوى الشرسـة التي تـدمـر الطبيعـة وتبيـد السكـان وتقلب النظـام الاجتماعي بين الحين والحين. ومن الممكن ألا نفلت مـن تأثير تلك القـوى أو أن يكون ملاذنا الـوحيد من الكارثة الطبيعية كارثة سياسيـة: فتدهور الأعراف

الديمقراطية وتفاقم القصـور الاجتماعي يمكن أن يفضيا في العقود القادمة إلى تصلب السلطة الحاكمة إن لم يكن إلى استبدادها. غير أنـه يوجد طريق ثالث هو طريق الباب الضيق الذي يمكن إن نفتحه على مستقبل مغاير.

ولن يعدو إرسـاء أسس أخلاقية جـديدة وانثروبولـوجيا جديـدة أن يكون ملحـة أو فكـاهة مـالم يكن بـوسع الإنسـان أن يضطلع بـه. والـواقع أن كل الدلائل تشير إلى أن لدينـا وسائله مسجلة في برنـامجنا الجيني أو في أدمغتنا على وجه التحديد.

ثلاثة أمخاخ في مخ واحد

وفقاً لبول د. ماكلين [١] وهنري لابوري[٢] نتج مخ الإنسان(homo sapiens) من تـراكب ثلاث طبقـات متمايزة، اكتسبهـا على التعاقب أثنـاء عملية التطـور: الجذع المخي الموروث عن مخ الزواحف، وهو بالغ القدم ومـركز الوظائف اللازمة للبقاء: الجوع والعطش والتكاثر والدفاع عن الموطن، والنظام الطرفي الذي يشترك فيه الإنسان مـع الثدييات، وهو مركـز الذاكرة والعمليات الآليـة التي تنظم الحياة اليومية، والمخ الترابطي أو القشرة الحديثة التي ظهـرت ببطء عبر تاريخ البشريات القادرة على التجـديد والتصـور والإبداع، وإجمالا على حـرية التصرف، فهـو مخ اللامتوقع واللامحتمل، و الذي بفضله يستطيع الإنسان أن يواجه المواقف الجديدة ويأخذ بنهوج أصيلة.

وهذه الأمخاخ الثلاثة على اتصال دائم فيما بينها، ولكنها تتداخل أيضا فيما بينها. فهي، كما يقول إدغار موران[٣] هذه العلاقات المتبادلة المتدرجة تدرجاً طفيفاً بين المجموعـات الفرعية الثلاث هي التي تتيح لنا الوقـوف على المفارقة بين التعقل والخرف، والتناوب والتوافق الدائم بين العمليات المنطقية والدوافع الوجدانية والغرائز الحيوية البدائية. بين التنظيم والاختلال.

أتنظيم أم اختلال؟ فلنستكشف أولاً هذين الطريقين، ولنبدأ بالاختلال.

هل من الممكن أن يشكل التطور الخارق للمخ البشري خطراً على النوع؟إن الإنسان وقد وهب قدرة فذة على التكيف للبيئة وجرد من الأعضاء المفرطة التخصص مما يفتح أمامه آفاق تطور واسعة، يتميز بحجم وتنظيم مخه، فهذا الحاسب الإلكتروني الرائع الذي يتألف من ١٤ ألف مليون عصبة مع توافر إمكانات ترابط بينها تتحدى الخيال، هو السبب فيما حقق من إنجازات وأحرز من نجاحات يشهد بها التقدم الهائل للعلوم والتقنيات منذ القرن الماضي. ولكن أليست هذه الآلة الرائعة بسبيلها إلى التسارع المفرط والاحتدام أمام أعيننا؟ ألا يبدأ سلسلة من التفاعلات التي يتعذر التحكم فيها ولايشكل نمو اقتصاداتنا واختلال مجتمعاتنا سوى إسقاط لها على العالم الخارجي؟ أيحتمل أن يكون الحيوان البشري قد أسيئت برمجته؟

مخ متضخم

يذكر تفاقم الاختلالات على هذا النحو بظاهرة فرط تضخم الأعضاء، التي يقدم التطور عدة أمثلة منها[٤].

يندرج فرط تضخم عضو من الأعضاء أو وظيفة من الوظائف(hypertélie)في عداد انحرافات العملية التطورية. ومن أمثلتها الكثيرة في الطبيعة أن قرن الأيل وفرط نموه يعوق حركته ويضعف واحدة من وسائل دفاعه عن نفسه، الفرار، وكبر أقدام قمص البقول يربك سيره ويصعبه، ويؤدي قطعها بمقص إلى تيسير حركة ذوات الجناحين هذه التي تولد معوقة على نحو ما، وقد انقرض أو هو على وشك الانقراض عدد من الأنواع التي تعوقها أعضاء مفرطة التضخم(وإن تنافى مع الحكمة القطع بأن فرط تضخم الأعضاء هو سبب الانقراض أو على الأقل أنه سببه

الـوحيد) : فيلـة يثقل كاهلهـا حجم وسـائل دفاعهـا . رينوصـورات ذات جماجم تثقلهـــا النتـــوءات، حشرات، مثـل العنظـــوب، ذات تـــآشير ضخمة . فإلام سيؤول الإنسان؟

إن وجود ثلاثة أمخاخ لدى الإنسـان، حتى وإن تنازعت، لايمكن لعواقبه إلا أن تكـون محدودة مـادامت على مستـوى الفـرد. غير أن مـاينتجـه المخ المترابط، بإعطائه الإنسان ترسانة هائلة من الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، قد أدى إلى تفاقم المزايدة. والمجـازفة خطيرة يزيدهـا خطورة أن القشرة الجديدة لم تنم قـدرتها على إحداث التكامـل مع الطبقتين الأخريين. هكـذا تجد البشرية نفسها مهـددة بالدمـار لأنها لم تنجح في تحقيق تطور منسجم ومتنـاسق لذات العضو الذي أضفى عليها أصالتها.

فهل سينتهي أمـرها إلى الاختنـاق تحت وطأة منتجـات المخ البشري؟ وهل سيؤدي تـزايد طـابع الاصطناع الذي يضفي على البيئـة إلى تعريض تـوازنات الطبيعـة والحياة للخطـر؟ وهل سيقدم مجنـون عـاجز عن التحكم في «جهـاز تفكيره» على إشعال فتيل حرب تؤدي إلى كارثة عـالمية؟ إن الرهان مفتوح وكل شيء جائز بما في ذلك أفدح النكبات.

ومن جهـة أخرى فإن التنظيم ممكن هـو الآخر لأنـه ماثل في تكـوين المخ البشري. وينبغي لفهم آليته حق الفهم أن نتتبع ارتقاء المخ عبر التاريخ.

من المثير ـ الاستجابة إلى الفعل الواعي

ولنبدأ بالضفدع، ذلك الحيـوان البرمائي الأقرب إلى الأسماك والخاضع لحتميات صارمة. فبعـض الضفادع تتغذى بدودة صغيرة حمراء. وقد عمـد بعض الباحثين، بعد أن لاحظـوا النشوة التي يحدثها منظـر هذه الفـريسة لدى الضفـادع، إلى إبدال الطعم الطبيعي بطعم مصطنع من زجاج مسحوق ومطلي باللون الأحمر.

وانطلت الخدعة على الحيـوان البائس فانكب على التهام الـزجاج حتى دمي فمه ولكنه استمر بإصرار فيما بدأه دون أن يردعه عنه في أية لحظة ذلك الألم الـذي يأتي كإنـذار بـالكف، ولم يستطع في هـذه الحالـة كسر الحلقـة المفرغة لنظـام تجيء فيه الاستجابة للمثير بصورة آلية بحتـة، ويوصف بأنه نظام «المثير ـ الاستجابة».

أما السلحفـاة فتنتمي إلى فصيلة الزواحف، فتحتل بـذلك طبقة أعلى من طبقـات تـاريخ الحياة الحيـوانيـة وتتمتع بمخ أكثـر تطـوراً، فهي تستطيع أن «تفسر» إشارة الألم وتكف عن الاستجابـة لمثير غذائي. وإذا وجدت السلحفاة في موقف تجريبي شبيـه بالموقف الـذي وجد فيه الضفـدع، فسوف تتخلى عن الفريسة القـاتلة حالما يكشف لها الألم عن خطئها. وهكـذا تبدأ عملية تنظيم وتظهر استجابة أصيلة تكسر الحتمية الصارمة لنظام «المثير ـ الاستجابة».

وبتجاوز عتبـة جديـدة في تدرج عالم الحيـوان نصل إلى مستوى الثـدييات حيث تمثل الـرئيسات أرقى السـلالات تطـوراً. وعندمـا نعطي القردة عقـاقير يمكن أن تحدث إدماناً لدى الإنسان، سرعان مانشهد اكتساب ضروب سلوك جديدة لدى تلك الحيوانات. وحالما يكتشف القرد الفعلة التي تمكنه من حقن نفســه بجرعـة من المادة المخدرة، لايلبـث أن يتعلمها بـالنظر إلى المتعـة التي تحققهـا له. غير أن هـذا السلـوك الجديد يتسبب في النهـاية ــ بـالإضافـة إلى الإحساس بالمتعـة ـ في إحداث تعود لا يستطيع الحيـوان التخلص منه ويتجلى في أعراض خاصة بفترات العوز وتدفعه على الفور إلى حقن نفسه بجرعة أخرى من المادة المخـدرة، ويظل يفعل ذلك إلى أن يعـرض صحتـه لخطـر جسيم، ذلك أن مخه لايمكنـه من الـربط بين إحساس العـوز وبين المخـدر الذي هـو سببـه الأصلي، ومن ثم فهو لايـربط بين سلسلتين مختلفتين من الأحـاسيس: المتعة التي يسببها المخدر ثم الضيق الذي يسببه حرمان من المخدر.

ويحتل الإنسان مركز القمة في عالم الحيوان، فعندما يجد نفسه في ظروف مماثلة للظروف التي وجد فيها القرد، سرعان ماينسب إلى العقار ، فضلاً عن المتعة الفورية التي يحدثها له، مشاعر القلق الحاد التي يطلقها الفطام أو العوز. فإن وجد في نفسه الشجاعة الكافية، وربما أيضا مع اللجوء إلى علاج مناسب، فسيضع حداً لحالة التبعية التي يعاني منها وينهي بذلك عبوديته للمخدرات. فالإنسان كما يذكرنا لودفيغ فون بيرتالانفي(٥) «ليس مستقبلاً سلبياً للمؤثر الذي يأتيه من العالم الخارجي وإنما هو قادر على خلق عالمه الخاص به.

ويتيح لنا ذلك قياس الشقة التي قطعت منذ السلوك المقولب الصادر عن الضفدع. فمن مرحلة إلى المرحلة التي تليها يتحسن المخ ويتعقد ويجيد أداءه، ثم يكتسب عند بلوغه الإنسان إمكانات جديدة وأصيلة تفتح أمامه، مع استمرار تطور التنظيمات الطبيعية الكبرى، آفاق الإبداع والتصور والحرية.

البحث عن معنى الحياة

غير أن الإنسان نتاج للثقافة. فالحيوان البشري يكون عند مولده ناقص النضج فلاتكشف إمكاناته، حتى وإن كانت مبرمجة على مستوى الجينات، إلا في بيئة مادية ووجدانية وثقافية ملائمة ومقابل بذل جهد متواصل. ويعود لدينا أمر تهيئة الظروف المؤاتية وحفز هذا الجهد من أجل «أن يستطيع كل إنسان يحمل في طواياه عبقرية موزار أو موهبة رفائيل. أن يعبر عنها إلى أقصى حدود التعبير على حد قول كارل ماركس.

ومايصدق على الفرد يصدق أيضا على البشرية. فإنسان نياندرتال ظل قريبا من الحيوان غير أنه منذ الثورة النيوليتية(في العصر الحجري الحديث) التي يبدو حقا أنها انطلقت في وقت واحد في بقاع شتى من الكرة الأرضية، تتساءل

جميع الحضارات(التقليدية) عن معنى حياة البشر الذي وجدته كلها في اتفاق الإنسان مع العالم وإن أعطت تفاسير مختلفة لهذا العالم.

وفي عهد أقرب إلينا، طرح الإغريق على أنفسهم الأسئلة الكبرى التي تثير تفكيرنا عن الحياة والموت والحرية، وحاول الرواقيون إذ أحسوا ضرورات اتقاء البشر، أن يقدموا «أجوبة صائبة»، صائبة بمعنى السداد والاستقامة والشجاعة. ثم تأتي المسيحية التي تصور في رؤية دينامية وأخروية ضرورات السداد والعدالة. فبالنسبة إلى المسيحيين، يبدو معنى الحياة الذي ظل لغزاً حير الأذهان في الأزمنة الإغريقية الرومانية القديمة، واضحاً كل الوضوح. ومع ذلك فإن تعاليم اليهودية والمسيحية تسجل عبر تطورها التاريخي قطيعة مع الطبيعة. فإذ تحرر الإنسان من جميع الالتزامات عدا التزامه إزاء ربه وإزاء إخوته، شرع في التحرر من قيود الطبيعة، ولكنه وجد أيضا في هذا المسعى، عن وعي أو عن غير وعي، مبرراً لغريزة السيطرة لديه، ومن ثم التحوير المتكرر لرسالة الإنجيل التي تظل مع ذلك أنشودة الحرية العظمى.

ونحن اليوم مهددون بالموت من جراء أعمالنا حيث يتعين علينا أن نحرر أنفسنا من أنفسنا ذاتها. فهلا وجدنا في التوازن السليم بين قوى الطبيعة وقوى الفكر الاستخدام الملائم للحرية؟

ثانيا ـ تفتح الحرية

إن لفظة الحرية لفظة مبهمة، فشأنها شأن كلمة الحب التي يختلف معناها تبعاً لما إذا كنا نمارسه أم نتخذه مصدراً للإلهام، وشأن الديمقراطية التي يختلف معناها تبعاً لما إذا كانت لبرالية أم شعبية، وشأن الاشتراكية الحافلة بالمعاني والأماني المتضاربة، تندرج الحرية في عداد الألفاظ المحورة. فحرية الإباحيين

ليست حرية اللبراليين، وحرية الملوك ليست حرية القديسين ، فالأقوياء يستشهدون بها لتحقيق مآربهم، في حين أن المتواضعين، كالرهبان مثلا، يفكرون على العكس من ذلك في خدمتها وفي استحقاقها بحرمان أنفسهم من كل شيء. وبالنسبة إلى اليافع تعني الحرية الحق في انتهاك المحرمات في حين يرى فيها الفيلسوف الكانطي التزاماً صارماً بالقانون. ومن جهة أخرى فإن هذه اللفظة ذات المقاطع الثلاثة تحرك آمال ملايين البشر الذين مازالوا يقولون مع بول إلوار. . على الجدران نسجل اسمك أيتها الحرية.

الحرية المعززة

تشير الحرية هنا إلى القدرة، في أوضاع الأزمة عموماً، على مجاوزة عبء الاغتراب الذي يقترن بعاداتنا وبأفعالنا الآلية. فهي تحطم الحلقات المفرغة وتقتضي إعمال الخيال والإبداع. وهي تضفي فجأة، أمام أنظارنا المندهشة، مصداقية على نماذج سلوك فردية وجماعية جديدة. وهي تدفع مصائرنا إلى ماوراء الحدود التي ترسمها لها النظم ومن ثم تفضي بنا إلى مستقبل مفتوح. وهي تتجاوز الدلائل الزائفة التي تراوح فيها المجتمعات مكانها وتصبح رهينة لها. وقصارى القول أنها توسع مجال الممكن إلى مالانهاية من خلال التعمق في أغوار النفس.

الحرية هي القدرة، التي تنمو ببطء على إعادة ترميز القيم، على التروي في الحكم، على الكف عن رؤية الذات على ضوء النظام السياسي الاقتصادي سواء كنا نحن الذين أقمناه أم أُخضعنا له، وسواء كنا نعزه أو نشجبه. وعندئذ لانسعى إلى زيادة الأزمة بتعميق التناقضات الاجتماعية بهدف وضع حد للاقتصاديات الآلية وما تتمخض عنه من نظم سياسية ، فالحرية ليست ثورية. ولن نسعى إلى إنقاذ النظام بإدخال سلسلة من الإصلاحات المرتجلة عليه، فالحرية لاتنشد الإصلاح. إنها تضع نفسها كلية خارج هذه الإشكالية

وتلك العلاقة الجدلية ولم تعد تنشد مراجعها في النظم القائمة . وذلك هو ماتسميه السيبرنية تغيراً للمقياس .

وتتضح رهافة الحس الجديدة هذه لدى عدد كبير من معاصرينا، وهي تعلن عن تفتح ثقافة جديدة . فقد حان أوان التشكيك والتساؤل ، وعلى كل فرد أن يتساءل عن معنى الحياة وعن معنى حياته . غير أن هذا التساؤل يظل عديم الجدوى مالم تترتب عليه تغييرات عميقة في المواقف والسلوك . وإحداث هذه التغييرات أمر ممكن بالنظر إلى أن الإنسان ينفرد بامتياز مهم يتمثل في قدرته ، إن لم يكن على تعديل برنامجه الجيني ، فعلى اختيار بيئاته ووضع نفسه بحرية في ظروف مؤاتية لأساليب العيش والإحساس والتصرف الجديدة .

الدعوة إلى المجاوزة

وعندئذ تبدو الحرية على أنها القدرة على مجاوزة الحدود الضيقة للامتلاك والسيطرة أي ، فيما يتعلق بالحيوان البشري ، مجاوزة حدود موطنه ، فهي تتيح له بعبارة أخرى ألا يتصلب ـ كما يفعل أحياناً إلى حد العصاب ـ بصدد التراث الموروث والممتلكات المجمعة والحقوق المكتسبة التي يحدث أحياناً أن تضطرنا ضرورات المشروع الجماعي ، أو مجرد مقتضيات العدالة البسيطة ، إلى التخلي عنها ولو جزئياً . صحيح أنه قل من الناس من يفعل ذلك عن طيب خاطر . ومن جهة أخرى فإن تكديس الامتيازات ، الذي يتم دائما على حساب الآخرين ، إنما يفضي إلى طريق مسدود ، وهو يؤدي بنا منذ الآن إلى توتر لايحتمل في العلاقات الاجتماعية ، توتر لا يمكن تهدئته إلا بانفتاح أكبر على الآخرين .

وقد أعلن هذه الحقيقة الأولية جميع المذاهب الفلسفية والأخلاقية وكافة الديانات . وهي تستحق التذكير بها في عصر تدير فيه مجتمعات الاستهلاك ـ بما تتسم به من نهم وأنانية ـ ظهرها بلا تعقل للضرورات الأخلاقية التي تنظم منذ فجر التاريخ «إرادة العيش معاً» . وبالنسبة إلى من لايريدون ذلك ، ضرورة التعايش .

وقد لاحظ رينيه دوبوس في كتابه Choisir d'étre humain [٦]أن هذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في جميع الأديان الكبرى.

«فكل ماتريدون أن يفعل الناس بكم فافعلوه أنتم بهم؛ فإن هذا هو الناموس والأنبياء.» إنجيل متى، الفصل السابع، ١٢ (المسيحية).

«إن ماتراه أنت بغيضاً، لاتفعله بجارك. ذلك هو مجمل الشريعة وما بقي فشرح وتفسير. التلمود، السبت ٣١(أ)(اليهودية).

«ذلك هو جوهر الواجب: لاتفعل بالآخرين مايلحق بك أنت الأذى.»

ماهابهاراتا، ٥، ١٥١٧، (البراهمانية).

«هاهو بالتأكيد المبدأ الأساسي للحب: ألا نفعل بالآخرين مالانود أن يفعلوه بنا». أنالكتيس، ١٥, ٢٣(الكونفوشيوسية).

«لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه.» حديث شريف (الإسلام).

«اعتبر أن جارك يكسب عيشك أنت ويفقد ماتفقد». «تاي شانغ كان ينغ بيين (الطاوية).

«الطبيعة الطيبة هي وحدها التي تكبح جماح نفسها كي لاتفعل بالآخرين شيئاً لايكون فيه خيرها». دادستان ـ إ ـ دينيك، ٥, ٩٤(الزرادشتية).

ومن دواعي القلق أننا لم نعد نرى هذا المبدأ في النظم الأيديولوجية الكبرى المعاصرة، كما لو كان التقدم التقني يعفينا من التصرف وفقاً للمبادىء الأخلاقية، وهو تصرف يظل القاعدة الذهبية للنوع البشري إذ من دونه يعود القهقرى إلى قانون الشدة والعنف..

وفي اللحظة التي نتعرض فيها لرؤية عودة البقرات العجاف إن لم يكن

فرسان نهاية العالم، يجدر بنا أن نشكك في مكتسباتنا، سواء أكانت مواقف أم عادات أم حقوقاً أم ممتلكات، ولنبدأ بأهون تصرفات حياتنا اليومية.

الإصرار

يعرف المدخن مدى صعوبة الكف عن التدخين، ومع ذلك فإن هذا الجهد اللاإرادي استطاع الكثيرون فرضه على أنفسهم تلبية لضرورة صحية شخصية يغلب أن تكون ضرورة ملحة تتعلق بسلامة القلب على سبيل المثال. أفلا يمكن بذل جهود مماثلة لصالح الجماعة، أي للصالح المشترك؟ صحيح أن من المزعج للمرء أن يضطر إلى تغيير عاداته، مثلاً عندما يخصص شارع للمارة فيمنع مرور السيارات أو وقوفها فيه. بل قد يضطر صاحب السيارة نتيجة لذلك أن يستأجر مرأباً. ومع ذلك فإن بعث المدن إلى الحياة له ثمن.

ويوضح لنا مواقفنا توضيحاً تاماً ذلك المثل التافه: فعندما يصبح وضع ما غير محتمل ـ وهو في هذه الحالة، الازدحام والضوضاء والتلوث وعرقلة سير السيارات بصورة مستمرة ـ فإن التنظيم الجديد يقبل عن طيب خاطر برغم جهود التكيف التي يقتضيها.

ذلك أن الإنسان مطبوع على ألا يسلم بالواقع إلا عند الحدود القصوى: فهو يرجىء عمداً مايلزم اتخاذه من تدابير إلى أن يفرضها عليه حدث بالغ الخطورة. وتلك هي بالفعل مجازفة الأزمة الراهنة. أسنغير موقفنا في الوقت المناسب أم ننتظر إلى أن نبلغ حافة الهاوية؟ صحيح أن الوعي بالأخطار يتزايد وآليات التكيف تأخذ مكانها، غير أنه ينبغي ألا ننسى آلة الموت الرهيبة ـ القتل بالملايين ـ التي تكدس أسلحة الدمار، ولاجسامة المخاطرة التي ينطوي عليها الرهان النووي الذي ينشر أسلحته في بلدان العالم كافة.

إن الإصرار على مواصلة دفع أخطر تكنولوجياتنا إلى غايات أبعد وبمزيد من السرعة دائماً يدعو إلى تنظيم سريع وحاسم. وهناك من التوجهات مايجب أن نعرف كيف نتخلى عنها: وذلك شكل من أصعب أشكال المجاوزة، ولكنه في الوقت نفسه من أشدها ضرورة.

ثالثا ـ نحو ثقافة طليعية

إن هذا النداء إلى المجاوزة الذي كثيراً مايطلق في تاريخ البشر وقليلاً ما يسمع، يجد اليوم صدى مؤاتياً في مجموعتين من الظواهر المتزامنة التي تضفي على احتمالات التجديد من المصداقية مالم تضفه عليها من قبل.

أولا، خطورة الأزمة التي تصيب الغرب في أيديولوجياته وفي أعماله. فهي تضطرنا إلى مزيد من الوعي فتيسر اتخاذ تدابير جديدة واعتماد مواقف ونهوج جديدة(توزيع أفضل للعمالة، تضامن الموظفين مع العمال في المؤسسات التي تعاني من صعوبات، قلب المواقف إزاء الطبيعة وإزاء المال..) ونحن نستشف من خلال المشروعات التي تنشأ تلقائياً هنا وهناك سعياً جديداً نحو التضامن والتنظيم الجماعي مما يبشر بمقدم المجتمعات بعد الصناعية. ومن دواعي الأسف أن هذه الغايات الجديدة لاتلقى من الجهات العليا ماهي جديرة به من التأكيد والتشجيع. ذلك أن المسؤولين السياسيين على اختلاف مشاربهم سوف يساعدوننا، إن هم تذرعوا بالشجاعة، على اجتياز تلك الورطة التي نوجد فيها وتتجاوز كثيراً إطار البديل الأيديولوجي الضيق الذي يريدون حصرنا فيه.

والأهم من ذلك أن قسماً لابأس به من النشء والشباب يستبعدون تلقائياً نماذج التركيز على الإنتاج من خلال الإكثار من مخططات وتجارب تشكل

علامات مبشرة بـ « ثقافة طليعية» ، فـالمهمشون الجدد في أمريكا ، الذين حلوا محل الهيبي ، يؤكدون تميزهم وتفـردهم بإطلاقهم اسـم «المسوخ»(Freaks)على أنفسهـم . ولما كان المسخ في الطبيعة يأتي نتيجـة للطفرات الجينية ، فهل لنا أن نستنتج من ذلك أن «الطـوافر هـم بالفعل بين ظهـرانينا» . ودون الـذهاب إلى هذا الحد في الإيحاء بهذه الحلول المتطرفة ، نرى أن مواقف الشباب الجديدة إزاء الطبيعة والمال والعمل والتكنولوجيـا والحياة الترابطية والمجتمعية ، وإزاء الحب بل والقـداسة ، إنما هي عـلامات لـرهافـة حس جديـدة ظهرت في الـولايات المتحدة الأمريكية[٧] وهي بسبيلها اليوم إلى الانتشار في العالم الصناعي . إلام ستـؤول تلك التجارب التي تنبجس منهـا الحيـاة في شكلها البـدائي كما تفعل دائماً في اللحظـات الحاسمة للتطـور البيولـوجي أو التاريخي ، وبطبيعـة الحال بكل ماتتسم به من غموض تتميز به فترات الانتقال والتجارب التجديدية؟ ما من أحد يعلم! فعلى حين أن النظم الاقتصادية الاجتماعيـة تتصدع أمام أعيننا وتلقى ظلال من الشـك على تصرفاتها الآلية وحتميـاتها ، يبتدع رجـال ونساء يتزايد عددهم يوماً بعد يوم انتقالهم إلى حرية جديدة وتيقظهم لقيم مغايرة .

ولعل ذلك هو الذي حدث في كل حقبة من حقب التاريخ العظمى . فقد بين موريس بلان[٨] ، في تحليله لعالم الإقطاع في العصر الوسيط المبكر، كيف انتهى الأمـر بالتيـارات الهامشية التي تسببت في نشـوء الرهبنـة والغزل الـرقيق والكيمياء القـديمة إلى إحـراز النصر. «إن هذه الاندفـاعة الثقـافية التي ظلت طويـلاً تنشط على هامش المجتمع سوف تـزدهر فيما بعد في الحركـة التبشيرية الجامعة بين الـروحانيـة والتجارة ، والتي انتهت في أواخـر القرن الخامس عشر باكتشاف العالم الجديد . كما بشرت بقدوم الحركـة العلمية والتكنولوجية لعصر النهضة وظـاهرة الإثارة الجنسيـة التي كانت سمـة الفن والأدب الأوروبي أثناء تلك الفترة . لقـد فـرضت نفسهـا بـلا عـائق في أوائل القـرن الســادس عشر وانشقت مياهها الخليط عن عالم جديد» .

ومن الممكن أن يكون التيار الإيكولوجـي بدوره، في التنوع الخصب «المياهه الخليط» علامـة مبشرة باكتشـاف عالم جديـد يستطيع فيه الإنسـان ، إذ يوسع مجال تطبيق القيم التقليديـة ـ من النزعـة الإنسانية إلى حماية الطبيعـة ومنها إلى رعايـة الكون، أن يتصالح مع نفسـه في الوقت ذاته. ومن جهـة أخرى، كثيراً مالاتكون تلك القيم سوى إعادة اكتشاف لثـوابت أساسية غفل عنها لحظات في غمـرة نمو مـادي وتنمية مـاديـة أفلت زمامها: ثـوابت التوازنـات الكبرى للطبيعة التي يتهددها الخطر اليوم، وثوابـت عطية الحياة المجددة والمقدمة بلا مقـابل، في هشـوشتها العـابـرة وفي تنـوعهـا اللانهائي، وثـوابت التطلعـات الإنسـانيــة الكبري ليس فحسب إلى التملك والسلطـان بل وإلى التشــاطـر والتبادل وإلى الابتهاج والفرح والحب.

عندئذ ترتسم فرص قيام مجتمع أكثر عدلاً واتساماً بالطابع الإنساني.

«انشد المزيد من داخلك»(٩)

إن حلـول الأزمة العـالميـة لن تتمخض عنهـا الحاسبات الإلكترونيـة التي ستسهم مع ذلك في إيجادها. ويعكف آلاف المستقبليين في شتى أنحـاء العالم على استشارة مصادر وحيهم. وتصطف الأرقام إلى مالانهاية. وتفتح مؤشرات الحركة الاقتصادية ، والاستيفاءات، والتوقعات، والسيناريوهات أمام «الخيال التقني» للإنسان العامل آفاقا لا حدود لها. وتتراكم التشخيصات والتكهنات على مكـاتب رؤسـاء الـدول، في حين يهرع الخبراء إلى مكـاتبهم ليقـدمـوا استنتاجات قاطعة سرعان ماتُكذّب.

وثمة بعد آخر ينطوي عليه قلب الإنسان: البعد المنسي. وكان القصد من هذا الكتاب هو اكشاف هـذا البعد والعمل على تفتحه وازدهاره. ولاشك أن هذا القصـد يشكل كذلك المعنى الحقيقي للتـاريخ: تاريخ دخـولنا البطيء

مجال الحريـة. فهل سننجح في الـوقـت المنـاسب في إحـداث هـذا التغيير أم سنفنى وقـد سحقتنا أعمالنـا وقتلتنا جسـارة تكنولـوجياتنـا ومزقنـا غضب من لايملكـــون شيئـــاً وضراوة من يملكـــون كـل شيء؟ تلك هي الفـــرضيـــة المتشائمة، وهي ليست مؤكدة ولكنها ليست مستحيلة.

فالإنسان لايـزال كما وصفه شوبنهاور«ذلك الحيوان المأساوي الـذي ليس لديه من الغريـزة مايمكنه من التصرف بأمان، وليـس لديه بعد من العقل مـايمكنه من تحمل أعبـاء غـرائزه. والإنسـان المكتمل، أو الإنسـان الكـامل كما كـان يقـال في الماضي، لا يتـوقع وجوده إلا في آفـاق المستقبل البعيـد. ويظل اليوم ذلك الكـائن الناقص، الضائع بين الحيوانية والربـانية، حبيس الغرائز العدوانية والتملكية التي ورثها عن أسلافه الرئيسات وضاعفها بسلاح معارفه.

ويحس هايدغر هشوشة حال الإنسان وغموضها عندما يكتب: «إننا نصل إلى الآلهة بعد فوات الأوان، ولكننـا نصل قبل الأوان إلى الكائن الأسمى الذي يشكل الإنسان مستهل قصيدته.

وهي قصيدة بـدأت منذ بدء الكـون وتجري الآن إعادة كتابتهـا حسبما كتبه إدغارمـوران[١٠]: «إن فلسفتنا تنهار كلها أمـام أعيننا وإن أمكن ميلاد كائن جـديـد. وتتمثل المشكلـة الحقيقيـة، المشكلـــة الـوحيـــدة التي لاصلـة لها بـالتقنيـات، في نمـوذج الإنســان، أو بـالأحــرى نمـوذج مـابعـد الإنسـان (posthominien) الذي يتعين إيجاده.. فهذا النمـوذج ينبغي أن يكون النتاج الملموس للمذهب الإنساني في نفس اللحظة التي يتهشم فيها ذلك المذهب.

ونموذج الإنســان هذا يجري تشكيلـه منذ آلاف السنين. ففي كـل لحظة، وخاصـة في فترات التاريخ الساخنة، يبـاعد ضغط لايقاوم تفرضـه الحياة على غفوتنا بيننا وبين مااعتدنا عليه ومـا ارتحنا إليه. وشأن شوكة في لحمنا، يدفعنا هذا الضغط إلى الأمـام، ويكلفنا ذلك جهداً شاقـاً وعسيراً.. غير أنه لولا أن

ذلك هـو قانـون العالم، لظلت العنـاصر الخاملة تطفـو إلى الأبد على سحـابة هيدروجين، بـلاوعي وبلاحياة. ومع ذلك، هاهـو الإنسان، وها هو مـدعو إلى التقدم إلى الأمام«إلى الأمام دائما!» كما قال تيار دي شاردان، وإذ تلح عليه أزمة الحضارة التكنولوجية، يضطر إلى اجتياز مرحلة جديدة، إلى أن يتخلى من جديـد، كما فعل من قبل مراراً، عن حب تقـاليده. . وحبـذا لو أفضى ذلك أخيراً إلى إحياء تقليد الحب؟ أفليست الحاجة الـوحيدة التي يحملها كل إنسان في قلبه ولايمكن أن تقهر بعـد الرغبات المادية التي يحاول نشـاطنا الاقتصادي المحموم إشباعها، هي حاجة المرء إلى أن «يحب ويحَب»؟

وفي اللحظـة التي تتعصب فيهـا البشرية في يأس إزاء مـاضيهـا، تتقصى مستقبلها في قلق وجزع. ويساعد على استهلال الطريق نص رائع يجمع في آن معاً بين الإنثروبولوجيا والشعـر، كتبه كازانتساكيس: إنه ينفخ في السماء وعلى الأرض، في قلـوبنا وفي قلب كل منـا، نفخة هائلـة نطلق عليها اسـم الله، صيحة عظيمة، صوت.

لقد أراد النبات أن ينـام ساكناً على شاطىء المياه الـراكدة، ولكن الصيحة المنبجسة هزته من جذوره: اذهب من هنا، أبرح الأرض، امش! وطوال آلاف وألاف السنين، انـدفعت الصيحة بصخبهـا، وهاهي الحيـاة، بحكم الرغبـة وحب الكفـاح، تترك النبات سـاكنا في مكـانـه؛ وتحررت الحياة. وانغـرست الصيحة الرهيبـة، بلاشفقة ولا رحمة، في المواضع الحساسة من النبـات قائلة: اتـرك الوحـل، قف على قدميك، أنجـب ماهـو أعظم منك! واستمـر ذلك آلاف وآلاف القرون، وها هـو الإنسان يظهر، مرتجفاً على قدمين تعجزان عن حمله. وواصل الجد والسعي طوال آلاف السنين ليبرح الحيوان الذي يسكنه كما يخرج السيف من غمده. ويصيح الإنسـان في يأس: إلى أين أتجه؟ لقد بلغت القمـة التي يمتد السـديم فيما وراءها فيبعث الخوف في نفسي! انهض، صـاح الصوت، انهض وامش، إنه أنا الذي يوجد فيما وراء القمة!

الهوامش

١ - Paul-D. Maclean, Centre Royaumont pour une science de l'homme, L'Unite' de l'homme, Le Seuil, 1974.

٢ - Henri Laborit, Les Comportements. Biologie, physiologie, pharmacologie, Masson, 1973.

٣ - Edgar Morin, Le Paradigme Perdu: la nature humaine, Le Seuil, 1973.

٤ - أثيرت فرضيـة فرط تضخم المخ البشري أثنـاء محادثة مع زميلي البروفسـور ستانيسـلاس، الأستاذ بكلية الصيدلة في تولوز. وشجعتني صداقتـه لي على أن أعرض هذه المسألة في هذا المكان. (ج. - م . بيلت).

٥ - L. Von Bertalanffy, Théorie générale des systémes, Dunod, 1973.

٦ - Rene Dubos, op. cit

٧ - Ch. Reich, Le Regain americain, Laffont, 1971

٨ - Maurice Blin, op. cit.

٩ - شعار مدينة بروج.

١٠ - Edgar Morin, Journal de Californie, op. cit



المؤلف في سطور

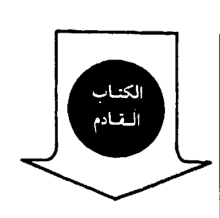
جان ـ ماري بيلت

* أستاذ البيولوجيا النباتية وعلم العقاقير في جامعة ميتز بفرنسا .
* رئيس المعهد الأوروبي للإيكولوجيا .
* نال على هذا الكتاب الجائزة الأوروبية للإيكولوجيا .

المترجم في سطور

السيد محمد عثمان

* ليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة القاهرة ١٩٤٦ .
* دبلوم في التربية وعلم النفس من جامعة عين شمس ١٩٤٨ .
* دبلوم في الأدب الإنجليزي من جامعة اكسترا بإنجلترا ١٩٥٢ .
* اشتغل بالتدريس في وزارة التربية والتعليم بالقاهرة(١٩٤٨ ـ ١٩٥٨) .
* التحق بمنظمة اليونسكو سنة ١٩٥٨ ، في قطاع التربية أولاً (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩) ثم رئيساً لقسم الترجمة العربية بها (١٩٧٠ ـ ١٩٨١) ومحرراً للطبعة العربية من رسالة اليونسكو (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) .
* شارك في العديد من مؤتمرات اليونسكو حول برامج التربية والتعليم ، بوصفه معنيا بهذا المجال إلى جانب كونه مترجما .
* ترجم وراجع كتبا عدة في مجال التربية سواء منفردا أو بالمشاركة مع آخرين .



مقدمة
في علم التفاوض
السياسي والاجتماعي
تأليف :
د . حسن محمد وجيه

صدر عن هذه السلسلة

١ـ الحضارة	تأليف : د/ حسين مؤنس	يناير ١٩٧٨
٢ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس	فبراير ١٩٧٨
٣ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا	مارس ١٩٧٨
٤ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف . / أحمد عبدالرحيم مصطفى	أبريل ١٩٧٨
٥ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : د/ زهير الكرمي	مايو ١٩٧٨
٦ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف : د/ عزت حجازي	يونيو ١٩٧٨
٧ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : / محمد عزيز شكري	يوليو ١٩٧٨
٨ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري تحقيق وتعليق : د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا	أغسطس ١٩٧٨
٩ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما	سبتمبر ١٩٧٨
١٠ـ جحا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار	أكتوبر ١٩٧٨
١١ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ حسين مؤنس، د/ إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا	نوفمبر ١٩٧٨
١٢ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : د. حسين مؤنس، د/ إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا	ديسمبر ١٩٧٨
١٣ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبدالعليم	يناير ١٩٧٩
١٤ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي	فبراير ١٩٧٩
١٥ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح	مارس ١٩٧٩
١٦ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبدالفضيل	أبريل ١٩٧٩
١٧ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي	مايو ١٩٧٩
١٨ـ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : د/ شوقي السكري، د/ علي الراعي	يونيو ١٩٧٩
١٩ـ المخرج في المسرح المعاصر	تأليف : / سعد أردش	يوليو ١٩٧٩

العنوان	المؤلف / المترجم	التاريخ
٢٠ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج	ترجمة حسن سعيد الكرمي مراجعة : صدقي حطاب	أغسطس ١٩٧٩
٢١ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي	تأليف : د/ محمد على الفرا	سبتمبر ١٩٧٩
٢٢ـ البيئة ومشكلاتها	تأليف : رشيد الحمد د/ محمد سعيد صباريني	أكتوبر ١٩٧٩
٢٣ـ الرق	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني	نوفمبر ١٩٧٩
٢٤ـ الإبداع في الفن والعلم	تأليف : د/ حسن أحمد عيسى	ديسمبر ١٩٧٩
٢٥ـ المسرح في الوطن العربي	تأليف : د/ علي الراعي	يناير ١٩٨٠
٢٦ـ مصر وفلسطين	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن	فبراير ١٩٨٠
٢٧ـ العلاج النفسي الحديث	تأليف : د/ عبدالستار ابراهيم	مارس ١٩٨٠
٢٨ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي	ترجمة : شوقي جلال	أبريل ١٩٨٠
٢٩ـ العرب والتحدي	تأليف : د/ محمد عماره	مايو ١٩٨٠
٣٠ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة	تأليف : د/ عزت قرني	يونيو ١٩٨٠
٣١ـ الموشحات الأندلسية	تأليف : د/ محمد زكريا عناني	يوليو ١٩٨٠
٣٢ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني	ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف مراجعة : د/ رجا الدريني	أغسطس ١٩٨٠
٣٣ـ الإنسان والثروات المعدنية	تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله	سبتمبر ١٩٨٠
٣٤ـ قضايا أفريقية	تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي	أكتوبر ١٩٨٠
٣٥ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠)	تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري	نوفمبر ١٩٨٠
٣٦ـ الحب في التراث العربي	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله	ديسمبر ١٩٨٠
٣٧ـ المساجد	تأليف : د/ حسين مؤنس	يناير ١٩٨١
٣٨ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة	تأليف : د/ سعود يوسف عياش	فبراير ١٩٨١
٣٩ـ ارتقاء الإنسان	ترجمة : د/ موفق شخاشيرو مراجعة : زهير الكرمي	مارس ١٩٨١
٤٠ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر	تأليف : د/ مكارم الغمري	أبريل ١٩٨١
٤١ـ الشعر في السودان	تأليف : د/ عبده بدوي	مايو ١٩٨١
٤٢ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف : د/ علي خليفة الكواري	يونيو ١٩٨١
٤٣ـ الإسلام في الصين	تأليف : فهمي هويدي	يوليو ١٩٨١
٤٤ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي	أغسطس ١٩٨١

العنوان	المؤلف / المترجم	التاريخ
٤٥ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار	سبتمبر ١٩٨١
٤٦ـ دعوة إلى الموسيقا	تأليف : د/ يوسف السيسي	أكتوبر ١٩٨١
٤٧ـ فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو	نوفمبر ١٩٨١
٤٨ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح	ديسمبر ١٩٨١
٤٩ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ	يناير ١٩٨٢
٥٠ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام	فبراير ١٩٨٢
٥١ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان ألكسان	مارس ١٩٨٢
٥٢ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي	أبريل ١٩٨٢
٥٣ـ البدائية	ترجمة : د/ محمد عصفور	مايو ١٩٨٢
٥٤ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب	يونيو ١٩٨٢
٥٥ـ العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال	يوليو ١٩٨٢
٥٦ـ الإدمان	تأليف : د/ عادل الدمرداش	أغسطس ١٩٨٢
٥٧ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن	سبتمبر ١٩٨٢
٥٨ـ الوجودية	ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح	أكتوبر ١٩٨٢
٥٩ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ انطونيوس كرم	نوفمبر ١٩٨٢
٦٠ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري	ديسمبر ١٩٨٢
٦١ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري	يناير ١٩٨٣
٦٢ـ حكمة الغرب	ترجمة : د/ فؤاد زكريا	فبراير ١٩٨٣
٦٣ـ الإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار	مارس ١٩٨٣
٦٤ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد	إبريل ١٩٨٣
٦٥ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل	مايو ١٩٨٣
٦٦ـ الإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني	يونيو ١٩٨٣
٦٧ـ بنو الإنسان	ترجمة : زهير الكرمي	يوليو ١٩٨٣
٦٨ـ الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكو	أغسطس ١٩٨٣
٦٩ـ ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمر	سبتمبر ١٩٨٣
٧٠ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) القسم الأول	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطيه محمود هنا	أكتوبر ١٩٨٣
٧١ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي	نوفمبر ١٩٨٣
٧٢ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا	ديسمبر ١٩٨٣

العنوان	المؤلف / المترجم	التاريخ
٧٣ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د/ مجيد مسعود	ينـــايـــر ١٩٨٤
٧٤ـ مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : أمين عبدالله محمود	فبرايـــر ١٩٨٤
٧٥ـ التصوير والحياة	تأليف : د/ محمد نبهان سويلم	مـــارس ١٩٨٤
٧٦ـ الموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين مراجعة : د/ إمام عبدالفتاح	أبـــريل ١٩٨٤
٧٧ـ الشعر الإغريقي تراثا إنسانيا وعالميا	تأليف : د/ أحمد عثمان	مـــايـــو ١٩٨٤
٧٨ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن	يـــونيـــو ١٩٨٤
٧٩ـ مفاهيم قرآنية	تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله	يـــوليـــو ١٩٨٤
٨٠ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني	أغسطس ١٩٨٤
٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد	سبتمبر ١٩٨٤
٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال مراجعة : صدقي حطاب	أكتـوبـر ١٩٨٤
٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د/ سعيد الحفار	نـــوفمبر ١٩٨٤
٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية	تأليف : د/ رمزي زكي	ديسمبر ١٩٨٤
٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية	تأليف : د/ بدرية العوضي	ينـــايـــر ١٩٨٥
٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم	فبرايـــر ١٩٨٥
٨٧ ـ في تراثنا العربي الإسلامي	تأليف : د/ توفيق الطويل	مـــارس ١٩٨٥
٨٨ ـ الميكروبات والإنسان	ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ عبدالرزاق العدواني، د/ سمير رضوان	أبـــريل ١٩٨٥
٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان	تأليف : د/ محمد عماره	مـــايـــو ١٩٨٥
٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري، د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا	يـــونيـــو ١٩٨٥
٩١ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال	يـــوليـــو ١٩٨٥
٩٢ ـ عقول المستقبل	ترجمة : د/ لطفي فطيم	أغسطس ١٩٨٥
٩٣ ـ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د/ أحمد مدحت إسلام	سبتمبر ١٩٨٥
٩٤ ـ النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د/ مصطفى المصمودي	أكتـوبـر ١٩٨٥

العنوان	المؤلف / المترجم	التاريخ
٩٥ ـ تغيّر العالم	تأليف : د/ أنور عبدالملك	نـــوفمبر ١٩٨٥
٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ريجينا الشريف ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز	ديسمبر ١٩٨٥
٩٧ ـ الغرب والعالم (القسم الثاني)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري، د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا	ينـــايـــر ١٩٨٦
٩٨ ـ قصة الأنثروبولوجيا	تأليف : د/ حسين فهيم	فبرايـــــر ١٩٨٦
٩٩ ـ الأطفال مرآة المجتمع	تأليف : د/ محمد عماد الدين إسماعيل	مـــارس ١٩٨٦
١٠٠ ـ الوراثة والإنسان	تأليف : د/ محمد علي الربيعي	أبـــريل ١٩٨٦
١٠١ ـ الأدب في البرازيل	تأليف : د/ شاكر مصطفى	مـــايـــو ١٩٨٦
١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية	تأليف : د/ رشاد الشامي	يـــونيـــو ١٩٨٦
١٠٣ ـ التنمية في دول مجلس التعاون	تأليف د/ محمد توفيق صادق	يـــوليـــو ١٩٨٦
١٠٤ ـ العالم الثالث وتحديات البقاء	تأليف جاك لوب ترجمة : أحمد فؤاد بلبع	أغسطس ١٩٨٦
١٠٥ ـ المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي	تأليف : د/ إبراهيم عبد الله غلوم	سبتمبر ١٩٨٦
١٠٦ ـ «المتلاعبون بالعقول»	تأليف : هربرت . أ . شيللر ترجمة : عبدالسلام رضوان	أكتـوبـر ١٩٨٦
١٠٧ ـ الشركات عابرة القومية	تأليف : د/ محمد السيد سعيد	نـــوفمبر ١٩٨٦
١٠٨ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) (الجزء الثاني)	ترجمة . د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطية محمود هنا	ديسمبر ١٩٨٦
١٠٩ ـ العملية الإبداعية في فن التصوير	تأليف : د/ شاكر عبدالحميد	ينـــايـــر ١٩٨٧
١١٠ ـ مفاهيم نقدية	ترجمة : د/ محمد عصفور	فبرايـــر ١٩٨٧
١١١ ـ قلق الموت	تأليف : د/ أحمد محمد عبدالخالق	مـــارس ١٩٨٧
١١٢ ـ العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث	تأليف : د/ جون . ب . ديكنسون ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو	أبـــريل ١٩٨٧
١١٣ ـ الفكر التربوي العربي الحديث	تأليف : د/ سعيد إسماعيل علي	مـــايـــو ١٩٨٧
١١٤ ـ الرياضيات في حياتنا	ترجمة : د/ فاطمة عبدالقادر المما	يـــونيـــو ١٩٨٧

١١٥ ـ معالم على طريق تحديث الفكر العربي	تأليف : د/ معن زيادة	يـوليـو ١٩٨٧
١١٦ ـ أدب أميركا اللاتينية قضايا ومشكلات (القسم الأول)	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى	أغسطس ١٩٨٧
١١٧ ـ الأحزاب السياسية في العالم الثالث	تأليف : د/ أسامة الغزالي حرب	سبتمبر ١٩٨٧
١١٨ ـ التاريخ النقدي للتخلف	تأليف : د/ رمزي زكي	أكتوبر ١٩٨٧
١١٩ ـ قصيدة وصورة	تأليف : د/ عبدالغفار مكاوي	نوفمبر ١٩٨٧
١٢٠ ـ سيكولوجية اللعب	تأليف : د/ سوزانا ميلر ترجمة : د/ حسن عيسى مراجعة : د/ محمد عماد الدين إسماعيل	ديسمبر ١٩٨٧
١٢١ ـ الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم	تأليف : د/ رياض رمضان العلمي	ينـايـر ١٩٨٨
١٢٢ ـ أدب أميركا اللاتينية (القسم الثاني)	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى	فبراير ١٩٨٨
١٢٣ ـ ثقافة الأطفال	تأليف : د/ هادي نعمان الهيتي	مـارس ١٩٨٨
١٢٤ ـ مرض القلق	تأليف : د/ دافيد . ف . شيهان ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة	أبـريل ١٩٨٨
١٢٥ ـ طبيعة الحياة	تأليف : فرانسيس كريك ترجمة : د/ أحمد مستجير مراجعة : د/ عبد الحافظ حلمي	مـايـو ١٩٨٨
١٢٦ ـ اللغات الأجنبية (تعليمها وتعلمها)	تأليف : د/ نايف خرما د/ علي حجاج	يـونيـو ١٩٨٨
١٢٧ ـ اقتصاديات الإسكان	تأليف : د/ إسماعيل إبراهيم درة	يـوليـو ١٩٨٨
١٢٨ ـ المدينة الإسلامية	تأليف : د/ محمد عبدالستار عثمان	أغسطس ١٩٨٨
١٢٩ ـ الموسيقا الأندلسية المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل	سبتمبر ١٩٨٨
١٣٠ ـ التنبؤ الوراثي	تأليف : د/ زولت هارسيناي ريتشارد هتون ترجمة : د/ مصطفى إبراهيم فهمي مراجعة : د/ مختار الظواهري	أكتوبر ١٩٨٨

١٣١ ـ مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام	تأليف : د/ أحمد سليم سعيدان	نــوفمبر ١٩٨٨
١٣٢ ـ أوروبا والتخلف في أفريقيا	تأليف : د/ والتر رودني ترجمة : د/ أحمد القصير مراجعة : د/ إبراهيم عثمان	ديــسمبر ١٩٨٨
١٣٣ ـ العالم المعاصر والصراعات الدولية	تأليف : د/ عبدالخالق عبدالله	ينــايــر ١٩٨٩
١٣٤ ـ العلم في منظوره الجديد	تأليف : روبرت م . اغروس جورج ن. ستانسيو ترجمة : د/ كمال خلايلي	فبرايــر ١٩٨٩
١٣٥ ـ العرب واليونسكو	تأليف : د/ حسن نافعة	مــارس ١٩٨٩
١٣٦ ـ اليابانيون	تأليف : إدوين رايشاور ترجمة : ليلى الجبالي مراجعة : شوقي جلال	أبــريل ١٩٨٩
١٣٧ ـ الاتجاهات التعصبية	تأليف : د/ معتز سيد عبدالله	مــايــو ١٩٨٩
١٣٨ ـ أدب الرحلات	تأليف : د/ حسين فهيم	يــونيــو ١٩٨٩
١٣٩ ـ المسلمون والاستعمار الاوروبي لأفريقيا	تأليف : عبدالله عبدالرزاق ابراهيم	يــوليــو ١٩٨٩
١٤٠ ـ الانسان بين الجوهر والمظهر (نتملك أو نكون)	تأليف : إريك فروم ترجمة : سعد زهران مراجعة : د/ لطفي فطيم	أغسطس ١٩٨٩
١٤١ ـ الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)	تأليف : د/ أحمد عتمان	ســبتمبر ١٩٨٩
١٤٢ ـ مستقبلنا المشترك	إعداد . اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ترجمة : محمد كامل عارف مراجعة : علي حسين حجاج	أكتــوبــر ١٩٨٩
١٤٣ ـ الريف في الرواية العربية	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله	نــوفمبر ١٩٨٩
١٤٤ ـ الإبداع العام والخاص	تأليف : الكسندرو روشكا ترجمة : د/ غسان عبدالحي أبو فخر	ديــسمبر ١٩٨٩
١٤٥ ـ سيكولوجية اللغة والمرض العقلي	تأليف : د/ جمعة سيد يوسف	ينــايــر ١٩٩٠
١٤٦ ـ حياة الوعي الفني (دراسات في تاريخ الصورة الفنية)	تأليف : غيورغي غانشف ترجمة : د/ نوفل نيوف مراجعة : د/ سعد مصلوح	فبرايــر ١٩٩٠
١٤٧ ـ الرأسمالية تجدد نفسها	تأليف : د/ فؤاد مُرسي	مــارس ١٩٩٠

العنوان	المؤلف / المترجم	التاريخ
١٤٨ ـ علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية	تأليف : ستيفن روز وآخرين ترجمة : د/ مصطفى إبراهيم فهمي مراجعة : د/ محمد عصفور	أبريل ١٩٩٠
١٤٩ ـ ماهية الحروب الصليبية	تأليف : د/ قاسم عبده قاسم	مايو ١٩٩٠
١٥٠ ـ حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي «الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسية»	(برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ترجمة : عبد السلام رضوان	يونيو ١٩٩٠
١٥١ ـ تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية	تأليف : د/ شوقي عبد القوي عثمان	يوليو ١٩٨٩
١٥٢ ـ التلوث مشكلة العصر	تأليف : د/ أحمد مدحت إسلام	أغسطس ١٩٩٠

(ظهر هذا العدد في أغسطس ١٩٩٠، وانقطعت السلسلة بسبب العدوان الغاشم، ثم استؤنفت في شهر سبتمبر ١٩٩١ بالعدد ١٥٣)

العنوان	المؤلف / المترجم	التاريخ
١٥٣ ـ الكويت والتنمية الثقافية العربية	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله	سبتمبر ١٩٩١
١٥٤ ـ النقطة المتحولة : أربعون عاما في استكشاف المسرح	تأليف : بيتر بروك ترجمة : فاروق عبدالقادر	أكتوبر ١٩٩١
١٥٥ ـ مؤثرات عربية وإسلامية في الادب الروسي	تأليف : د/ مكارم الغمري	نوفمبر ١٩٩١
١٥٦ ـ الفصامي : كيف نفهمه ونساعده، دليل للأسرة والأصدقاء	تأليف : سيلفانو آرتي ترجمة : د/ عاطف أحمد	ديسمبر ١٩٩١
١٥٧ ـ الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي	تأليف : د/ زينات البيطار	يناير ١٩٩٢
١٥٨ ـ مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج	تأليف : د/ محمد السيد سعيد	فبراير ١٩٩٢
١٥٩ ـ فكرة الزمان عبر التاريخ	ترجمة : فؤاد كامل عبدالعزيز مراجعة : شوقي جلال	مارس ١٩٩٢
١٦٠ ـ ارتقاء القيم (دراسة نفسية)	تأليف : د/ عبداللطيف محمد خليفة	أبريل ١٩٩٢
١٦١ ـ أمراض الفقر (المشكلات الصحية في العالم الثالث)	تأليف : د/ فيليب عطية	مايو ١٩٩٢
١٦٢ ـ القومية في موسيقا القرن العشرين	تأليف : د/ سمحة الخولي	يونيو ١٩٩٢
١٦٣ ـ أسرار النوم	تأليف : الكسندر بوربلي ترجمة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة	يوليو ١٩٩٢
١٦٤ ـ بلاغة الخطاب وعلم النص	تأليف : د/ صلاح فضل	أغسطس ١٩٩٢
١٦٥ ـ الفلسفة المعاصرة في أوربا	تأليف : إ.م. بوشنسكي ترجمة : د/ عزت قرني	سبتمبر ١٩٩٢

١٦٦ـ الأمومة : نمو العلاقات بين الطفل والأم	تأليف : د/ فايز قنطار	أكتوبر ١٩٩٢
١٦٧ـ تاريخ الدراسات العربية في فرنسا	تأليف د/ محمود المقداد	نوفمبر ١٩٩٢
١٦٨ ـ بنية الثورات العلمية	تأليف : توماس كون ترجمة : شوقي جلال	ديسمبر ١٩٩٢
١٦٩ ـ تاريخ الكتاب (القسم الاول)	تأليف : د/ الكسندر ستيبشفيتش ترجمة : د/ محمد م. الأرناؤوط	يناير ١٩٩٣
١٧٠ ـ تاريخ الكتاب (القسم الثاني)	تأليف : د/ الكسندر ستيبشفيتش ترجمة : د/ محمد م. الأرناؤوط	فبراير ١٩٩٣
١٧١ ـ الأدب الأفريقي	تأليف : د/ علي شلش	مارس ١٩٩٣
١٧٢ ـ الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله	تأليف : آلان بونيه ترجمة : د/ علي صبري فرغلي	أبريل ١٩٩٣
١٧٣ ـ المعتقدات الدينية لدى الشعوب	أشرف على التحرير جفري بارندر ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح إمام مراجعة: د/ عبدالغفار مكاوي	مايو ١٩٩٣
١٧٤ ـ الهندسة الوراثية والأخلاق	تأليف : ناهدة البقصمي	يونيو ١٩٩٣
١٧٥ ـ سيكولوجية السعادة	تأليف : مايكل أرجايل ترجمة : د/ فيصل عبدالقادر يونس مراجعة : شوقي جلال	يوليو ١٩٩٣
١٧٦ ـ العبقرية والإبداع والقيادة	تأليف : دين كيث سايمنتن ترجمة : د/ شاكر عبدالحميد مراجعة : د/ محمد عصفور	أغسطس ١٩٩٣
١٧٧ ـ المذاهب الأدبية والنقدية عند العرب والغربيين	تأليف : د/ شكري محمد عياد	سبتمبر ١٩٩٣
١٧٨ ـ الكون	تأليف : د/ كارل ساغان ترجمة : نافع أيوب لبّس مراجعة : محمد كامل عارف	أكتوبر ١٩٩٣
١٧٩ ـ الصداقة (من منظور علم النفس)	تأليف : د/ أسامة سعد أبو سريع	نوفمبر ١٩٩٣
١٨٠ ـ العلاج السلوكي للطفل أساليبه ونماذج من حالاته	تأليف : د/ عبد الستار إبراهيم د/ عبدالعزيز الدخيل د/ رضوى إبراهيم	ديسمبر ١٩٩٣

العنوان	المؤلف	التاريخ
١٨١ـ الأدب الألماني في نصف قرن	تأليف : د/ عبدالرحمن بدوي	ينــايــر ١٩٩٤
١٨٢ـ الشفاهية والكتابية	تأليف: والتر ج. أونج	فبرايـــــر ١٩٩٤
	ترجمة : د. حسن البنا عزالدين	
	مراجعة : د. محمد عصفور	
١٨٣ ـ الطاغية	تأليف : د. إمام عبدالفتاح إمام	مـــارس ١٩٩٤
١٨٤ ـ العرب وعصر المعلومات	تأليف : د. نبيل علي	أبـــريل ١٩٩٤
١٨٥ ـ عندما تغير العالم	تأليف: جيمس بيرك	مــايــو ١٩٩٤
	ترجمة : ليلى الجبالي	
	مراجعة : شوقي جلال	
١٨٦ ـ القوى الدينية في إسرائيل	تأليف : د. رشاد عبدالله الشامي	يــونيــو ١٩٩٤
١٨٧ ـ آلاف السنين من الطاقة	تأليف : فلاديمير كارتسيف	يــوليــو ١٩٩٤
	بيوتر كازانوفسكي	
	ترجمة . محمد غياث الزيات	
١٨٨ ـ الاتجاه القومي في الرواية	تأليف : د. مصطفى عبد الغني	أغسطس ١٩٩٤



سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارىء بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الافكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية : اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات .

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة .

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) والدراسات التكنولوجية . أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة عالم المعرفة على ان تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على أن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته، وفي حالة الترجمة ترسل صفحة الغلاف والمحتويات، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتياً مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة و المترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.



الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

● المؤسسات والهيئات داخل الكويت	١٠	دنانير كويتية
● المؤسسات والهيئات في الوطن العربي	١٢	ديناراً كويتيا
● المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي	٨٠	دولارا أمريكيا
● الأفراد خارج الوطن العربي	٤٠	دولارا أميركيا

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت ـ 13100

برقيا : ثقف ـ تلكس : ٤٤٥٥٤ TLX. NO. 44554 NCCAL

فاكسميلي : ٤٨٧٣٦٩٤

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطابع السياسة - الكويت

هـذا الكتاب

يتنـاول هذا الكتـاب بالبحث، من وجهـة نظر شمـولية، المشكـلات البيئية والإيكـولوجية التي تواجـه عالم اليوم. «فإنسان اليـوم يرتكب في حق البيئة اعتداءات متعددة لاتقارن ـ لا من حيث طبيعتها ولا من حيث مداها ـ بما ارتكبتـه الأجيال السـابقة. وينتقـد المؤلف مجتمع الاستهلاك بـاعتباره المصدر الـرئيسي لهذه الاعتداءات، ويفنـد الرأي القـائل بإمكـان استمرار النمو الاقتصادي إلى مالانهاية.

ويرى المؤلف أن وقـائع العقد الماضي ـ ظـاهرة المطر الحامضي، وكـارثة تشيرنوبيل، ومـايتهدد المناخ العالمي وطبقة الأوزون مـن تغيرات معاكسة ـ قـد أثبتت أن حماية البيئـة لم تعد «مجرد اختيـار للبلدان ذات الاقتصـادات القوية أن تأخـذ به إن شاءت»، وترتب عليهـا عكوف العمليين والمسؤولين السياسيين «على فحص الأمراض التي يعاني منها كوكب الأرض وعلى دراسة الإسعافات الأولية التي يتعين تطبيقها لتجنب وقوع الكارثة».

ويأخذ المؤلف في مناقشته للموضـوع بنهج جامع بين فروع العلم، فهو «ينتقل من البيولـوجيا إلى العلـوم الاجتماعية سعيـاً إلى التوفيق بين شقيقتين متعـاديتين، ويمزج في بـوتقة واحـدة كـلاً من الاقتصاد والإيكـولوجيـا، ويتطرق إلى الفلسفة آملاً أن يجد لديها مبدأ أخلاقيا جديداً، أو حتى نظرية جديدة في علم الإنسان.

وقد نال المؤلف على هذا الكتاب الجائزة الأوروبية للإيكولوجيا.

سعر النسخة

الكويت	: ٧٥٠ فلسا	ليبيا	: دينار واحد	البحرين	: د
السعودية	: ١٢ ريالا	المغرب	: ١٥ درهما	قطر	:
الأردن	: دينار واحد	تونس	: دينار ونصف	عمان	:
سوريا	: ٥٠ ليرة	الجزائر	: ٢٠ دينارا	الإمارات المتحدة	:
لبنان	: ٢٠٠٠ ليرة	مصر	: جنيهان		